

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

في عهدي
ترامب وبايدن 2017 - 2024

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض
عمّار كرم حميد

الباحثون

أ.د. علي هادي الشكراوي أ.د. سمير رحيم الخزعلي
أ.د. سعد عبيد السعدي أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين
د. خالد هاشم محمد د. شاكر رزيق محمد
م.د. فراس عباس هاشم

مركز الرافدين للبحوث والدراسات

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
في عهدي ترامب وبايدن 2017-2024

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017-2024

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض
عمّار كريم حميد

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2025

First Edition. Beirut/Najaf, 2025

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
— R . C . D —

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 749 - 13 - 6

آب/أغسطس 2025

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017-2024

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض
عمّار كريم حميد

الباحثون

أ.د. علي هادي الشكراوي أ.د. سمر رحيم الخزعلي
أ.د. سعد عبيد السعدي أ.م. د. وسام صالح عبد الحسين
د. خالد هاشم محمد د. شاكر رزيق محمد
م. د. فراس عباس هاشم



الفهرس

فهرس الجداول والأشكال	11
تقديم المُحررين	13
المحور الأول: استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط (أولويات ترامب وبايدن)	21
تمهيد	21
أولاً: تطور أهداف السياسة الخارجية الأمريكية	24
1- الحرب على الإرهاب	24
2- العلاقات مع الحلفاء والأصدقاء: دراسة في طبيعة التفاعل	34
ثانياً: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط	42
1- القوة الصلبة	43
2- القوة الناعمة	45
3- القوة الذكية	47
الخاتمة	49
المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية إزاء إيران في عهدي ترامب وبايدن	51
تمهيد	51
أولاً: العقوبات الاقتصادية: أمريكا تلاحق وإيران تتصدى	52
ثانياً: تطورات الملف النووي الإيراني	60
ثالثاً: الأزمة السورية	66
رابعاً: الحرب على اليمن بين الدعم والتحفظ	72

خامساً: إيران والملف العراقي.....	82
سادساً: إلى أين تتجه السياسة الأمريكية تجاه إيران.....	87
الخاتمة.....	91
المحور الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية إزاء دول الخليج العربي (السعودية أنموذجاً).....	93
تمهيد.....	93
أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية في عهد ترامب.....	94
1- السياسة الخارجية الأمريكية إزاء السعودية بعد العام 2009.....	94
2 - أهمية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية.....	97
3 - التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء السعودية في عهد ترامب.....	98
4 - الابتزاز في السياسة الخارجية الأمريكية (المال مقابل النفوذ).....	102
5 - تقاطع المنظور الخليجي - الأمريكي (تذبذب أسعار النفط وقضايا أخرى).....	103
6 - السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب إزاء قضايا المنطقة.....	104
ثانياً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية في عهد جو بايدن.....	112
1 - تحديات إدارة بايدن على مستوى العلاقات مع دول الخليج.....	114
أ- الأزمة القطرية.....	114
ب- ضبط العلاقة مع السعودية.....	115
ت- الموقف من إيران.....	117
ث- التطبيع مع كيان إسرائيل المحتل.....	119
2 - التقارب الصيني الخليجي (السعودية أنموذجاً).....	121
3 - مستقبل التحدي الصيني للولايات المتحدة في الخليج.....	128
4 - التقارب الروسي السعودي.....	130

- 5- هل تبدلت فعلاً المصالح الأمريكية في السعودية.....133
- الخاتمة: مستقبل السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي (السعودية أنموذجاً).....135
- المحور الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني- «الإسرائيلي».....139
- تمهيد.....139
- أولاً: دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» المحتل.....140
- 1- مبررات دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017-2021).....141
- 2- مبررات دعم الولايات المتحدة للكيان الإسرائيلي المحتل في ظل إدارة الرئيس جوزيف بايدن (2021-2025).....144
- 3- واقع دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» المحتل.....146
- ثانياً: توسيع دائرة التطبيع العربي- «الإسرائيلي».....150
- مدخل.....150
- 1- التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني «الإسرائيلي».....152
- 2- التطبيع الأردني مع الكيان.....153
- 3- التطبيع المغربي مع الكيان.....154
- 4- التطبيع الإماراتي مع الكيان.....157
- 5- التطبيع البحريني مع الكيان.....160
- 6- التطبيع السوداني مع الكيان.....161
- 7- مآلات التطبيع السعودي مع الكيان.....162
- ثالثاً: عملية (طوفان الأقصى) وتداعياتها على السياسة الخارجية الأمريكية.....165
- 1- عملية (طوفان الأقصى).....165
- 2- تداعيات عملية (طوفان الأقصى) على السياسة الخارجية الأمريكية.....166

- رابعاً: رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي» 172
- الخاتمة 178
- المحور الخامس: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق بعد النصر على تنظيم داعش الإرهابي 181
- تمهيد 181
- أولاً: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية ومكانة العراق فيها 183
- 1- السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق خلال الحرب العالمية الثانية 183
- 2- السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق خلال الحرب الباردة وما بعدها 184
- 3- السياسة الخارجية الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين 185
- ثانياً: طبيعة وسمات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق بعد تحقيق النصر 190
- 1- الضبابية الأمريكية في مجال الالتزامات السياسية والأمنية 191
- 2- التردد في دعم العراق عسكرياً وتوتر العلاقات الأمنية 194
- 3- التناقض مع السياسة الخارجية الإيرانية 197
- 4- دعم وجود عراق موحد: الموقف من استفتاء إقليم كردستان 199
- 5- امتيازات للمؤسسات العامة وعقوبات للمؤسسات والجماعات الخاصة 200
- ثالثاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق وانعكاسها على المصالح المشتركة 201
- 1- الانعكاس على المجالات الأمنية - العسكرية 202
- 2- الانعكاس على المجالات السياسية 209
- 3- الانعكاس على المجالات الاقتصادية 211
- الخاتمة 219

المحور السادس: السياسة الخارجية الأمريكية إزاء تركيا ومصر في ظل إدارتي ترامب وبايدن (2017 - 2024)	223
تمهيد	223
أولاً: العلاقات الأمريكية التركية في ظل إدارتي ترامب وبايدن (التعاون والاختلاف)	226
ثانياً: السياسة الأمريكية تجاه مصر في ظل إدارتي ترامب وبايدن	238
الخاتمة	248
مركز الرافدين للحوار (R.C.D)	249

فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	الجدول أو الشكل
100	الشكل (3-1) أن السعودية أكبر مستورد للأسلحة من الولايات المتحدة من عام 2015 الى عام 2019
101	الشكل (3-2) الواردات الرئيسية للولايات المتحدة من السعودية من منتجات النفط والغاز U.S. Oil and gas import from Saudi
146	جدول (4-1) إجمالي التزامات المساعدات الخارجية الأمريكية للكيان الإسرائيلي المحتل 1946-2023 (مليون دولار أمريكي) (من دون احتساب التضخم)
208	جدول (5-1) طبيعة انعكاس مواقف السياسة الخارجية الأمريكية على الأنشطة العسكرية وآثارها المختلفة
213	جدول (5-2) يبين طبيعة انعكاسات توجه السياسة الخارجية الامريكية حيال العراق بعد انتهاء مرحلة داعش

تقديم المُحررين

كتب المؤرخ البريطاني وأستاذ دراسات الحرب لورنس فريدمان (Lawrence Freedman) بعيد انجلاء غبار السباق الرئاسي الأمريكي وفوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب بولاية ثانية: «لا توجد دولة أخرى تضاهي الولايات المتحدة في عدد تحالفاتها وشراكاتها، أو في قدرتها على التأثير في الآخرين من خلال سياساتها الاقتصادية والعسكرية»⁽¹⁾. قد يبدو هذا القول، للوهلة الأولى، نوعاً من الغرور أو التباهي لكاتبٍ غربيٍّ يتفاخر بدولةٍ غربيةٍ تجوب أساطيلها كل بحار العالم ومحيطاته. وتتدخل، متى ما رأت ذلك مناسباً، في أي مكان في العالم وفي أي وقت. ولكن، إذا ما نظرنا الى هذا القول من زاوية موضوعية، فإننا أمام نموذجٍ إمبرياليٍّ لم يألفه تاريخ العلاقات الدولية من قبل حتى الوقت الحاضر. وربما لن نرى مثله أبداً.

أسهم الغرب بشكل جلي في تشكيل جزء غير قليل من المنطقة التي يُطلق عليها اليوم «الشرق الأوسط»، بعد أن غنم أجزاءً منها من الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. تلاها في السنوات اللاحقة تشكيل ملامح هذه المنطقة ورسم حدود أغلب الدول فيها. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أُعيد رسم خريطة المنطقة، ولكن هذه المرة عبر القوة الغربية الأصب، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجعت كل من بريطانيا وفرنسا، نتيجة الحرب التي أنهكتهما. إن أول حدث في الشرق الأوسط والذي سيعد فيما بعد العامل الأهم في سياسة الولايات المتحدة إزاء منطقة الشرق الأوسط هو إنشاء كيان إسرائيل الصهيوني المحتل لتتولى الولايات المتحدة رعايته الى يومنا هذا. بدأت بعد ذلك سلسلة الأحداث، التي رعتها الصراعات الإيديولوجية والجيوسياسية للحرب الباردة، لئُسهَم بشكل فاعل في بلورة المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

في الحرب الباردة، اضطرت دول الشرق الأوسط المشكّلة حديثاً الى الدوران في فلك أحد المعسكرين الشرقي والغربي سعياً للحماية السياسية والدعم الاقتصادي والحصول على مبيعات الأسلحة. شهدت المنطقة تبدلات في ولاءاتها وتحالفاتها، فهناك من تحوّل من الغرب

(1) Lawrence Freedman, "What does Trump's win mean for the world?", Comment is Freed, (Nov 07, 2024): <https://samf.substack.com/p/what-does-trumps-win-mean-for-the>

الى الشرق ومن الشرق الى الغرب والبعض الآخر أصر على أن تكون «لا شرقية ولا غربية». ناورت هذه الدول، التي حملت إيديولوجيات مختلفة، بين معسكرات القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) ووظفت إمكاناتها في صياغة أجندتها وأولوياتها المحلية، واستغلت هواجس تلكم القوتين المتمحورة حول فكرة مفادها إن خسارة دولة صديقة أو حليفة سيجعل الدول الأخرى تسير في الطريق نفسه، وهو ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية الدولية بـ «نظرية الدومينو» (Domino theory). يعني ذلك إن بنية المنطقة وتعقيداتها عادة ما تتأثر الى حد كبير ببنية النظام الدولي (أو العالمي) وتحولاته بل هي جزء لا يتجزأ منه.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، انفردت الولايات المتحدة بـ «النظام العالمي الجديد» في لحظة أطلق عليها (كارلس كراوثامر) «لحظة الأحادية القطبية» (The Unipolar Moment)⁽¹⁾. عُدَّ الشرق الأوسط بأكمله تقريباً أبرز غنائم المنتصر في حربٍ باردة في اسمها وساخنة في مجرياتها وتبعاتها. لم يك مناخ الشرق الأوسط في لحظة الأحادية القطبية صافياً؛ إذ هبت «عاصفة الصحراء»⁽²⁾ التي أعلنت، وبشكل لا يقبل الشك والتأويل، أن مُناخ الشرق الأوسط هو أمريكي بامتياز.

انقضت السنوات العشر التي تلت لحظة الأحادية القطبية من دون أي تحول، حتى جاء القرن الحادي والعشرون حاملاً تحولاً أعاد تشكيل المنطقة برمته: أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001. فتحت هذه الأحداث حقبة جديدة وتدخلات أعادت انخراط الولايات المتحدة بشكل كامل بدءاً باحتلال أفغانستان عام 2001 عقب إعلان «الحرب على الإرهاب» الى تغيير النظام في العراق عام 2003 وما بعدها، ومن ثم دخول العالم العربي في موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات والحراكات عرفت فيما بعد باسم «الربيع العربي»، بدأت بتونس مروراً بليبيا ومصر ووصلت الى سوريا التي أدت أزمته الى إعادة انبعاث الإرهاب وتجسده في تنظيمات داعش والنصرة وغيرها. في كل أحداث القرن العشرين هذه، كانت الولايات المتحدة إما منخرطة أو داعمة أو راعية، ويعني ذلك أن هذه القوة الدولية هي الأكثر تأثيراً في هذه

(1) Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment", Foreign Affairs, Vol. 70, No. 1, (1990/ 1991), pp. 23-33.

(2) عاصفة الصحراء: هو الاسم الذي أطلق على التحالف الذي قاده الولايات المتحدة لإخراج الجيش العراقي من الكويت عام 1991. مثل هذا الغزو فرصة لم تضعها الولايات المتحدة لاستعراض قوتها وإعلام الدول داخل الشرق الأوسط وخارجه بأنها القوة التي لا يستطيع أحد الوقوف بوجهها، وأنها قادرة على ردع أي دولة أو كيان يهدد مصالحها في شرق العالم أو غربه.

المنطقة على الرغم من المقاومة التي تواجهها من وقت الى آخر، حتى جاء الرجل الذي أحدث تحولاً لافتاً في السياسة الخارجية الأمريكية وانتقد ممارستها السابقة للهيمنة الليبرالية وطرح نفسه حاملاً لواء كُتب عليه «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى».

بعد كل حدثٍ في منطقة الشرق الأوسط، يصرح الرؤساء الأمريكيان لا سيما في حملاتهم الانتخابية بأنهم سوف يقلصون من التزاماتهم التي تقتضي انخراطاً كلياً ومباشراً في هذه المنطقة، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث. فعلى سبيل المثال، عبّر ثلاثة رؤساء أمريكيين متعاقبين في فترة ما بعد احتلال العراق عام 2003 عن تفضيلهم تقليص الالتزامات العسكرية في الشرق الأوسط والتركيز على التحديات الجيوسياسية الأخرى وفي مقدمتها الصين، لكن ثبت إن إخراج الولايات المتحدة نفسها من الشرق الأوسط يكاد يكون مستحيلاً، إذ لا تزال لها مسؤوليات رئيسة في المنطقة كالحفاظ على أمن كيان «إسرائيل» المحتل والتحدي الذي تفرضه إيران على مصالحها. كما أن تقليص دور الولايات المتحدة قد يؤدي إلى عواقب غير مقصودة كدخول قطب دولي آخر لملئ الفراغ. فضلاً عن بعض القضايا والأزمات مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يجر الولايات المتحدة إلى الحضور النشط حفاظاً على هيمنتها. تأسيساً على ذلك، فإننا نذهب مع ما قالته (دانييل بليتكا): «كلما قَدِمَ رئيس أمريكي جديد، كان يعلن أن عهده سيشهد إنهاء التدخل في الشرق الأوسط. ولكن تأبى الأيام إلا أن تُثبت خطأ مزاعمهم»⁽¹⁾.

على الرغم من اختلاف أجندة الرؤساء الأمريكيين في التعامل مع قضايا المنطقة (مع الحفاظ على الالتزامات الاستراتيجية)، إلا أن مجيء دونالد ترامب يعد تحولاً بيناً في السياسة الأمريكية إزاءها. فرضت سياسات ترامب واقعاً أجبر خلفه الديمقراطي جو بايدن على الاستمرار فيها، أو على الأقل عدم نقضها بالكامل؛ فالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، والاعتراف باحتلال الكيان للجولان السوري وغيرها شكلت خرقاً لقواعد الاشتباك مع خصوم الولايات المتحدة في المنطقة. على نحو عام، فإن ترامب غير المتوقع وتعامله مع أبرز القضايا بأسلوب الصفقات وإقدامه على خرق أغلب قواعد الولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة، فضلاً عن إدارة بايدن التي لم تُحدث تغييراً فيما أتى به ترامب شكّل الحافز الأبرز على تأليف هذا الكتاب، الذي احتوى على ستة فصول، عن سياسات الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط في ظل إدارة هذين الرئيسين: ترامب، في فترة رئاسته الأولى، وبايدن.

(1) براين كاتوليس ومايكل روبن (محرران)، الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لاضطراب الشرق الأوسط، ترجمة: حسام نبيل طه، (مركز الرافدين للحوار، بيروت/النجف الأشرف، 2023)، ص 20.

يرصد **الفصل الأول** من الكتاب تطور استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي لإدارتي ترامب وبايدن وانعكاسها على أهداف السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط. يشمل هذا الرصد قضايا مثل مكافحة الإرهاب وتعزيز النمو الاقتصادي لحلفاء الولايات المتحدة ونشر القوات والقواعد العسكرية والبحرية وتقديم المساعدات ومبيعات الأسلحة للشركاء في المنطقة والتعامل مع القضايا والملفات الحساسة والمهمة للمصالح الأمريكية. يتعقب هذا الفصل تفاوت السياسات الأمريكية بين الرئيسين ترامب وبايدن مع الحفاظ على الثوابت والمصالح الراسخة، فوجد أن الرئيسين ينتهجان سياسات مختلفة على المستوى التكتيكي لكنها متفقة على المستوى الاستراتيجي، وامتد ذلك الى كل قضايا الشرق الأوسط تقريباً لا سيما الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي بلغ أوجّه بعد عملية (طوفان الأقصى)، وإيران، وسوريا، ومصر، واليمن، والخليج، والعراق.

يبحث **الفصل الثاني** من الكتاب في أهم الملفات التي تحكم العلاقة بين إيران والولايات المتحدة. يبدأ المؤلف بالملف الأكثر استمراراً وهو العقوبات الاقتصادية؛ حيث يتناول هذا الجزء من الفصل العقوبات في ظل إدارتي ترامب وبايدن. تجسدت سياسات ترامب بهذا الصدد في «سياسة الضغط الأقصى» على إيران سعياً لثنيها عن تهديد المصالح الأمريكية، والاستمرار بعداها المباشر لكيان «إسرائيل» المحتل، ودعمها المستمر لحركات المقاومة. أما إدارة بايدن فقد استمرت بهذه العقوبات بل زادت عليها لكنها سلكت، في موازاة ذلك، سلوكاً دبلوماسياً يعد امتداداً الى حد ما الى إدارة أوباما. أما الملف الثاني فهو البرنامج النووي الإيراني الذي انسحب منه ترامب بسبب عدم شمول برنامج الصواريخ الباليستية بهذا الاتفاق، معتقداً إنه جاء لتقوية إيران بدل من إضعافها. مع قدوم بايدن، لم تعد الولايات المتحدة الى الاتفاق، ولكن طالبت بإعادة المفاوضات بشروط جديدة. شملت الملفات الأخرى التي تناولها هذا الفصل (سوريا، اليمن، العراق)، حيث بحث الكاتب في الصراع الأمريكي الإيراني داخل هذه الدول الثلاث، مستعرضاً أهم التشابهات والاختلافات بين إدارتي ترامب وبايدن حولها، فضلاً عن رصد التحولات التي خضعت لها هذه البلدان في ظل الصراع الأمريكي الإيراني.

في الفصل الثالث، يتتبع الكاتبان مسار السياسة الأمريكية تجاه الخليج والمملكة العربية السعودية على نحو الخصوص في ظل إدارتي ترامب وبايدن، ويرصدان أبرز توجهات الإدارتين إزاء المملكة. يجادل الكاتبان بأن السياسة الأمريكية إزاء السعودية اتسمت بدرجة كبيرة من التآرجح بعد وصول دونالد ترامب الى البيت الأبيض، الذي تعامل مع قضايا السياسة الخارجية من خلال مفهوم (الصفقة) والمكاسب الاقتصادية، وهي العقيدة التي انطلق منها تجاه

منطقة الشرق الأوسط، وتجلت عبر علاقته مع السعودية. انعكست العلاقة بين إدارة ترامب والسعودية إيجاباً على الأخيرة من جهة، وتعزيز نفوذ ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، لينتهي مرحلة من توتر العلاقات الأمريكية السعودية في ظل إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما بسبب الخلاف حول قضايا مثل البرنامج النووي الإيراني، وتضارب الرؤى حول الصراعات في كل من العراق وسوريا واليمن وفلسطين.

عاد التوتر للعلاقة مع السعودية في بداية تولي بايدن للسلطة، فالأخير لا يزال - حينها - يعيش أجواء حملته الانتخابية وانتقاده حرب اليمن، واغتيال الصحفي جمال خاشقجي، لكن المدة اللاحقة حملت تغيرات جديدة في سياسة الولايات المتحدة إزاء المملكة، جاء في سياق التحول الأهم من «الانخراط المكثف» الى «الانخراط المرن» أو الحذر في شؤون المنطقة. حيث عدّل بايدن من تعامله مع السعوديين وأصبح أكثر انفتاحاً، وخاصة مع اندلاع الحرب الأوكرانية وتأثيراتها على أسعار النفط، الأمر الذي احتاج معه إلى تعاون السعودية، فضلاً عن خشيته من أن تؤدي القطيعة مع ولي عهد محمد بن سلمان إلى ابتعاد السعودية أكثر عنها، واقتربها من روسيا والصين. يُشير ذلك الى إن السياسة الخارجية وفي ظل مختلف الإدارات الأمريكية، لا سيما ترامب وبايدن، تسعى لتحقيق أهدافها بمختلف الأدوات والآليات وتتكيف بحسب المتغيرات

تضمّن **الفصل الرابع** من هذا الكتاب أكثر قضايا الشرق الأوسط حساسية وتواصلًا: الصراع الفلسطيني مع كيان «إسرائيل» المحتل. يقدّم الفصل شرحاً مركزاً لسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ضمن المدة موضوع الدراسة، والدعم الأمريكي للكيان المحتل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، استناداً إلى المنافع والمصالح المشتركة، فقد بذلت إدارة الرئيس ترامب جهوداً مكثفة في السعي لتطبيع علاقات الكيان المحتل مع بعض الدول العربية من خلال إبرام ما يُعرف بـ«اتفاقات إبراهيم»، ونجحت في ذلك مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، ويأتي ذلك في سياق بحثها المستمر لتأمين حياة الكيان المحتل و«تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة»، وتدعيم عملياتها في درء خطر الدول المعادية وتعقّب خصومها ومكافحة مَنْ تصنّفهم على لوائح الإرهاب.

في عهد الرئيس بايدن، أُضيفت مبررات جديدة تجعل من ضمان أمن الكيان المحتل في مقدمة اهتمامات الولايات المتحدة وأمنها القومي، إذ طرأت قضايا عالمية حساسة، واستلزم الأمر معالجة التهديدات الصادرة عن الصين وروسيا والدول الإقليمية الشرق أوسطية الساعية إلى حيازة أسلحة نووية. شملت المساعدات الأمريكية للكيان المحتل في عهدي الرئيسين

ترامب وبايدن عشرات المليارات، هي قيمة تكنولوجيا عسكرية وأنظمة دفاع صاروخي دقيقة محجوبة عن معظم دول العالم، وأسلحة متطورة وطائرات غاية في القوة، تجعل الكيان متفوقاً نوعياً وبشكل لا يقبل الشك على خصومه. يبحث الفصل في تبعات عملية طوفان الأقصى على سياسة الولايات المتحدة، إذ لم تكثف إدارة بايدن بالإدانة التامة لأعداء الكيان ومنتقديه، وتوفير الغطاء الدبلوماسي لحمايته أمام دول الشرق الأوسط والعالم، واستخدام حق النقض (فيتو) داخل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة مراراً لصالحه، بل وقررت المساعدات العسكرية والأمنية الإضافية له ولدعم جهوده للقضاء على حركات المقاومة لا سيما حركتي حماس وحزب الله، وسخرت كل إمكانياتها لدعّمه واستمرار بقائه وتفوقه على خصومه في المنطقة. كما كان للكونغرس الأمريكي حصته من ذلك، إذ وافق على تخصيص عشرات المليارات كمساعدات أمنية وإنسانية عامة للكيان المحتل.

كان للعراق مساحته الخاصة ضمن مشروع هذا الكتاب وفكرته الرئيسة؛ فقد خُصص له **الفصل الخامس** الذي حمل عنوان «السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق بعد النصر على تنظيم داعش الإرهابي». قسّم الكاتب الفصل على ثلاثة أجزاء. تتبّع الأول مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق ورصد أبرز محطاتها ودورها في تشكيل ملامح هذه السياسة وانعكاساتها على إدارتي ترامب وبايدن اللتين واصلتا هذه السياسة وتكيفتا مع متغيراتها. بحث الجزء الثاني في طبيعة وسمات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق بعد تحقيق النصر على التنظيم الإرهابي من النواحي السياسية والأمنية والعسكرية ودور إيران في مسار هذه السياسة. أما الثالث فقد خُصص للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق وانعكاسها على المصالح المشتركة على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية. وخلص الفصل إلى إن ملامح السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد طرد تنظيم داعش الإرهابي تنقلت من الاخفاق إلى الاستقرار إلى النجاح، ومن المتوقع أنها ستشهد تطورات مهمة في الفترة القادمة.

خُتم هذا الكتاب بفصلٍ تناول قوتين مهمتين وحليفتين للولايات المتحدة الأمريكية هما **تركيا ومصر**. بحث **الفصل السادس** في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دولتين إقليميتين مهمتين أديا وتؤديان دوراً مهماً فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وكانتا عوناً لها في تنفيذ سياساتها عبر مراحل تاريخية وتطورات على أكثر من صعيد. ويركز على طبيعة العلاقة التي كانت عليها الدولتان مع الولايات المتحدة إبان إدارتي ترامب وبايدن، ومدى تأثير الثوابت في إبقاء هذه العلاقة والتغيرات التي طرأت عليها. لقد تميزت

علاقة تركيا بالولايات المتحدة في هذه المرحلة، كما وصفها كاتب هذا الفصل، بـ«التذبذب التكتيكي والثبات الاستراتيجي». أما مصر، فقد تميزت علاقاتها مع الولايات المتحدة بمساعدة الأخيرة لها بشكل مستمر على الرغم من سجلها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. ففي ظل إدارة ترامب كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي هو «دكتاتور ترامب المفضل»، وفي ظل إدارة بايدن كانت مصر هي الحليف الذي لا غنى عنه في أكثر من قضية وأبرزها قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

بالعودة الى مقولة لورنس فريدمان «لا توجد دولة أخرى تضاهي الولايات المتحدة... في قدرتها على التأثير في الآخرين..»، فإن الولايات المتحدة لا تزال مؤثرة وفاعلة في المنطقة سواءً عبر تدخلاتها المباشرة أو عبر حلفائها المدعومين من قبلها، لا سيما كيان إسرائيل المحتل، وأبرز دليل على ذلك إقدامها المستمر على إحداث تحولات في توازنات المنطقة سواء في إدارة ترامب أو إدارة بايدن. إن الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الأيام الأخيرة من إدارة بايدن خير دليل على ادّعائها. لكن استشراف المستقبل يشي بأكثر من سيناريو، إذ يقف على الجانب الآخر المحور الممانع الذي قد يُعيد ترتيب أوراقه ويكتسب نفوذاً أكبر ويعزز وجوده وصولاً الى إضعاف الموقف الأمريكي أو رده.

المُحررون

النجف الأشرف

كانون الأول (ديسمبر) 2024

المحور الأول

استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط (أولويات ترامب وبايدن)

أ.د. سمر رحيم الخزعلي⁽¹⁾

تمهيد

تدور السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية دوماً حول مصالحها الوطنية الداخلية، وعلى الرغم من أن هذه السياسات تصنعها مؤسساتها المتعددة، وتكون ثابتة في المحددات والأهداف، إلا إنَّ للرؤساء الأمريكيين أثراً مهماً ورئيساً في اختيار التوجهات، تبعاً لنظرتهم تجاه الأحداث وعقيدتهم السياسية⁽²⁾. لذا فإنَّ لشخصية الرئيس الأمريكي الذي يتولى السلطة بالغ الأثر في تلك السياسة، واختيار التوجهات والآليات التي يريد، من حيث التدخل أو عدمه، وأنواع الأدوات المتاحة، سواء في استخدام القوة الصلبة كالتدخل العسكري أو العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية أو القوة الناعمة كالمساعدات أو الضغوط الاقتصادية والاحتواء والحوار والدبلوماسية. لكن مع هذا يجب التوضيح إنَّ هناك حدّاً معيّناً لا يسمح للرؤساء بتخطيه من حيث التوافق مع الإدارات السابقة⁽³⁾ وكما هو معروف فإنَّ الشرق الأوسط نقطة محورية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وازدادت أهميته بسبب التأثيرات الجيوسياسية في المنطقة؛ إذ توجد علاقات اقتصادية وأمنية كثيرة بين المنطقة والغرب، وتعود إلى العصور الوسطى وتمتد إلى التاريخ الحديث⁽⁴⁾.

(1) كلية الآداب - الجامعة المستنصرية.

(2) Joseph S. Nye jr., Do Morals Matter? Presidents and Foreign Policy from FDR to Trump, New York: Oxford Press, 2020, p 21.

(3) Atallah S. Al Sarhan, United States Foreign Policy and the Middle East, Journal of Political Science, 2017, p. 454.

(4) Ibid.p.455.

وجدير بالذكر، إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط تحكمها العديد من الثوابت والمحددات والمصالح، بصرف النظر عن تغير الإدارات، سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية، لذلك سنحاول في هذا المحور تحديد استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾، عن طريق الإجابة على سؤالين أساسيين، هما: الأول: هل تختلف الإدارات الأمريكية في سياستها الخارجية، في ضوء عودها بالتغيير في المنطقة العربية؟ الثاني: إلى أي مدى تعكس استراتيجية الإدارة الأمريكية دبلوماسيتها وسياساتها العامة فيما يتعلق بالديمقراطية والحرية والعدالة في المنطقة؟

سنحاول الإجابة على السؤالين المذكورين في أعلاه، علماً إن هذه الدراسة وصفية تحليلية، وتبحث في ظاهرة قرارات وإجراءات السياسة الخارجية الأمريكية بين عامي 2017-2024. وسنلقي الضوء على التباين بين التوجهات ووجهات النظر التي تتبعها الإدارات الأمريكية في تسيير مصالحها القومية في الشرق الأوسط في ضوء السياقات السياسية والأمنية والاقتصادية المتغيرة. حيث اختلفت الإدارات المتعاقبة في وجهة نظرها، وهذا ما يُسمّى بـ(عقيدة الرؤساء)، وهذا واضح جداً من الاختلافات في النهج بين إدارة الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن. إن هذا الاختلاف هو نتاج تمايز الأفكار والخلفيات الحزبية بينهم، ولا نغفل أن هناك مطالبات باتباع نهج جديد لإدارة المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، يتجسّد نمط الاشتباكات العسكرية التفاعلية المتكررة التي اجتذبت الولايات المتحدة الأمريكية لعقود من الزمن. ويؤكد هذا التوجه أهمية الشرق الأوسط للمصالح الأمريكية الحيوية المتعددة، وأن المشاكل التي تبدأ في الشرق الأوسط تنتشر إلى أنحاء العالم المختلفة.

يجزم العديد من المؤرخين إنه لا ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تنسحب من الشرق الأوسط، بل يجب عليها بدلاً عن ذلك إدارة النطاق الكامل لمصالحها هناك. وتشمل هذه الأهداف التقليدية المتمثلة بتجفيف منابع الإرهاب، وحماية أسواق الطاقة العالمية،

(1) اختلف الباحثون حول مصطلح الشرق الأوسط ومعانيه الجيوسياسية وتحديد الجغرافي وتاريخ ظهوره منذ مطلع القرن العشرين، وعرفه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون فوستر دالاس بأنه «المنطقة الممتدة بين ليبيا في الغرب وباكستان في الشرق، وسوريا والعراق في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، فضلاً عن السودان وإثيوبيا» لكن هذا التعريف تغير في عام 1958، حيث أصبح يعرف بأنه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية، مثل النفط والمياه والتي تتكون من أجزاء من ثلاث قارات: أوروبا وآسيا وأفريقيا وهي (بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية وتركيا وقبرص ومصر وإيران والعراق). للمزيد ينظر:

- Michael A. Palmer, *Guardians of The Persian Gulf: A History of America's Expanding Role In The Persian Gulf 1833-1992*, New York: The Free Press, 1992), Pp 12-13; Don Peretz, *The Middle East Selected Readings*, New York, NY: Houghton Mifflin Company, 1968), pp. 1-14.

والتعامل مع الانتشار النووي الإيراني والأنشطة الخبيثة الأخرى. فضلاً عن معالجة المنافسة بين مصالح القوى العظمى في المنطقة، والتعامل مع الصراعات الإقليمية، والتكاليف البشرية والمالية للصراع، ونزوح المدنيين. وتغيّر المناخ، ورفاهية الحلفاء، وعدم الاستقرار المزمّن. ومن أجل حماية مصالحها، يجب أن تحافظ على الشرق الأوسط كأولوية وتعيد التوازن بين الأدوات العسكرية والمدنية ما يمكنها أن تساعد في توجيه المنطقة من منطقة ترتفع فيها التكاليف على الولايات المتحدة الأمريكية إلى بيئة تعود فيها بالفوائد على الشعب الأمريكي وكذلك شعوب الشرق الأوسط⁽¹⁾.

تزايدت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بسرعة، واستمرّ هذا الوجود حتى اليوم استجابة لمجموعة متنوعة من المخاوف الاقتصادية والأمنية، وسنحاول إلقاء الضوء على أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين عامي 2017-2024 التي شملت دعم القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي، ودعم الدول الصديقة، وتوفير الدعم والحماية لسيادة «كيان إسرائيل المحتل»، والحفاظ على الوصول الآمن للنفط في دول الخليج العربي، ومحاربة الحركات الإسلامية والجماعات التي تعدّها إرهابية (مثل حماس، وتنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)). فضلاً عن ذلك، سنحاول التركيز على الجوانب المهمة الأخرى التي قد تؤثر في مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين، حيث إنّ الإرهاب والحروب الأهلية وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط كان له تأثير كبير في المصالح الاقتصادية والأمن القومي والدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

إنّ الحفاظ على علاقات قوية مع الحلفاء وفهم طبيعة الصراعات أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط⁽²⁾. وكما هو معروف فإن استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الأمن القومي تتغير نوعاً ما مع اختلاف كل إدارة. واختلفت الآراء حول هذا التغيير، لكن من وجهة نظري إنه يوجد خبثٌ سياسي في بعض الإدارات التي تنهي تكليفها، فتسلم ملفاً شائكاً للإدارة القادمة خاصة إنّ تلك الإدارة غالباً ما تكون من حزب مُنافس.

(1) Shelly Culbertson; Howard J. Shatz; Stephanie Stewart, Renewing U.S. Security Policy In The Middle East, RAND Corporation, Sep2022 ,22 ., P. 3.

(2) Ainaddin M. Khidhir, US Foreign Policy Goals in the Middle East between 2011 and 2021, Foreign Policy Review, 2021, Vol. 14, issue (3), P. 164.

أولاً: تطور أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية بالشرق الأوسط، وسعت إلى تثبيت نفوذها فيه، وبالفعل نجحت في تحقيق أهدافها التي تطورت بشكل ملحوظ، وعملت على تحقيق الآتي:

- ضمان التدفق الحر للنفط من الخليج.
- ضمان أمن كيان إسرائيل المحتل.
- الحد من نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق⁽¹⁾.

ومع ذلك، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي 1991، وهجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2002 الإرهابية، وجهود إيران للحصول على أسلحة نووية، نمّت أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لتشمل مكافحة الإرهاب والانتشار النووي. وعملت على تعزيز النمو الاقتصادي لحلفائها عن طريق مساعدات خارجية سنوية بمليارات الدولارات، ونشر قواتها العسكرية في جميع أنحاء المنطقة عبر قواعد عسكرية في أكثر من ستة بلدان، ووجود بحري في الخليج العربي، وتقديم مساعدات عسكرية ومبيعات أسلحة للشركاء لا سيما مصر والكيان المحتل الأردن والمملكة العربية السعودية ودول الشرق الأوسط الأخرى.

وهذا حقيقة كله صبّ في مصلحتها؛ لأنها عزّزت وجودها في المنطقة.

وتنقسم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط على ثلاث فئات:

1- الحرب على الإرهاب

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على أن لا يكون الشرق الأوسط ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين، وعدم السماح بالهيمنة عليه من أية قوة معادية لها، فعملت على استقرار سوق الطاقة العالمية. لذلك عدّت محاربة الإرهاب من الاهتمامات الأولى لسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

وفي أعقاب هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، أصبحت الحرب على الإرهاب الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الأمريكية. وهاجمت بعد ذلك عدّة جماعات إسلامية، مثل حركة

(1) Ebrahim Meraji, Iran And The US Face Obstacles In Their Goals In The Middle East, Atlanticcouncil, August 11, 2022. <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/iran-and-the-us-face-obstacles-in-their-goals-in-the-middle-east/>.

(2) Atallah S. Al Sarhan, Op.Cit., P. 458.

الشباب في الصومال، وطالبان في أفغانستان، وتنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق من أجل الدفاع عن مصالح أمنها القومي في جميع أنحاء العالم. وظلّت مقتنعة بأن هذه الجماعات الإسلامية تنفذ تفسيراً متطرفاً للإسلام، وأنها تعارض الغرب بشدة. فضلاً عن ذلك، تعتقد إنّ تلك الجماعات الإرهابية تمثل تهديداً كبيراً لها ولمصالحها الأمنية وحلفائها، واستقرار وأمن المنطقة برمّتها⁽¹⁾.

وأعلنت في الوقت نفسه أنّ مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط ذات أولوية قصوى، وأشادت بمصر والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن لتعاونهم في مكافحة الإرهاب، كما عزّزت علاقاتها مع دول تمّ تجاهلها سابقاً، مثل الجزائر، وكان لإدارتي جورج دبليو بوش (2001-2009) وباراك أوباما (2009-2017) تأثيرٌ قويٌّ على المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربي المستقرة؛ إذ ضغطت كلّ من الإدارتين من أجل فرض حظر على تمويل الإرهاب ودعم الحركات الجهادية⁽²⁾.

وعليه يمكن القول، إنّهُ منذ أحداث سبتمبر 2001، وإلى الآن أصبحت مكافحة الإرهاب إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد ظهور تنظيم داعش وتزايد دوره في المنطقة.

ويمكن القول إنّ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط أعقاب هجمات سبتمبر، أصبحت منخرطة بشكل متزايد في الحرب ضد الإرهاب. وعزّزت استراتيجياتها مع حلفائها القدماء مثل مصر والأردن، أو حتى الأنظمة غير الصديقة مثل اليمن وليبيا.

وعليه، كوّنّت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً عالمياً لمحاربة داعش والإرهاب منذ آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) 2014، وقامت ومعها العديد من الدول، بما في ذلك عدد قليل من الدول العربية (البحرين والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، بتوجيه الضربات الجوية. ضد داعش في سوريا في 23 أيلول (سبتمبر) 2014، رغبةً منها في تقويض «قدرة التجمع المهاجم على طلب وتدريب وإعادة إمداد مقاتليه»⁽³⁾.

كان هذا نهج الرؤساء الأمريكيين أو بعبارة أدقّ الخط العام لسياستهم الخارجية، وخاصةً

(1) Ahmed Rashid, Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia, New Haven, CT: Yale University Press, 2001), pp. 13-18.

(2) Martin Rudner, Hunters and Gatherers: The Intelligence Coalition against Islamic Terrorism, International Journal of Intelligence and Counter Intelligence, 2004, Vol17 ., Issue 2, p 194.

(3) Daniel Byman, Op.Cit, p. 172.

إزاء الشرق الأوسط، ولم تختلف سياسة الرئيس دونالد ترامب عن سياسة سابقيه مثل: جورج بوش وباراك أوباما في التأكيد على محاربة الإرهاب. ففي الحقيقة إن الاستراتيجية الأمريكية لم تشهد على الأرض أيَّ تحوُّلٍ كبيرٍ مقارنةً بالرئاسات السابقة، لكن الذي تغيَّر هو الخطاب وكذلك النظرة طويلة المدى للولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة الالتزام في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

ويمكن رصد سياسة الرئيس دونالد ترامب ضد الإرهاب عن طريق ثلاث دول في الشرق الأوسط شهدت صراعاتٍ واسعة النطاق ووجوداً عسكرياً أمريكياً لمحاربة الإرهاب، وهي: سوريا واليمن والعراق.

أ- سوريا

قامت سياسة الرئيس دونالد ترامب تجاه سوريا على رفض مبدأ التدخل الإنساني، وعدم اقحام بلاده في نزاعات خارجية ليس لها مصلحة فيها، رافعاً شعار (أمريكا أولاً)، لذلك رفض في البداية التدخل في سوريا خاصة الشق العسكري منه. لكن الأحداث اللاحقة أثبتت أنه من الصعوبة بمكان تطبيق مبدأه، على الرغم من أنه حاول تطبيق نظرية (الركوب بالمجان) في سوريا، أي تحقيق أهداف بلاده دون إنفاق شيء والتدخل المباشر، إذ قال: «علينا أن ندعمهم يحاربون بعضهم ثمَّ تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأمر إذا رأت ضرورة في ذلك للقضاء على تنظيم داعش». وأيضاً المُلُفت للنظر إنَّ دونالد ترامب لم يعارض التدخل الروسي في سوريا قائلاً: «إنَّ تنظيم داعش الذي تحاربه روسيا نحن نسعى للقضاء عليه، فلنترك الأمر لها لتقضي عليه»⁽²⁾.

إنَّ حديثه هذا، يوضِّح أنه أرادَ تحقيق أهداف سياسته الخارجية بأقل التكاليف، وبأية طريقة كانت، بمعنى آخر أنه ابتغى الإفادة من الوضع ومن التحرك الروسي؛ لأن الهدف واحد وهو القضاء على داعش، ومن ثمَّ الفائدة للجميع.

واختلفت سياسة الرئيس دونالد ترامب عن سلفه باراك أوباما، وأوَّل هذه الاختلافات التدخل العسكري الذي هدَّد به أوباما، لكن لم ينفذه، وهو ما خالف سياسة ترامب الذي

(1) William M. Arkin, Cynthia McFadden, Trump's Pentagon Presents ISIS Plan That Looks Much Like Obama's, NBC News, March 17, 2017. <http://www.nbcnews.com/news/us-news/trump-s-secret-plan-beat-isis-looks-obama-s-n735171>

(2) منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، 2018، ص 30.

طبَّقه بالفعل، فزاد الوجود العسكري الأمريكي في سوريا منذ تسنَّه الإدارة. وبدأت سياسته عن طريق تغطية الأحداث في سوريا، واستنكار الأعمال العدوانية، وما جرى الحديث عنه (استخدام الأسلحة الكيميائية) والبراميل المتفجرة والقنابل الفراغية والعنقودية، وثمَّ توجيه ضربات عسكرية كلَّما استدعى الأمر⁽¹⁾.

كذلك أكَّدَ الرئيس دونالد ترامب ضرورة اتخاذ الأمور خطوة خطوة، مؤكِّدًا على ضرورة هزيمة الإرهاب أولاً المتمثل (بتنظيم داعش)، ثمَّ استعادة الاستقرار في المدن السورية، وأخيراً العمل على تنحية بشار الأسد عن طريق عملية الانتقال السياسي⁽²⁾.

ولكن يبدو أنَّ ظهور العديد من المؤثرين الإقليميين حَجَمَ من هذا التأثير، فالدخول القوي لإيران وروسيا وتركيا إلى الساحة، دفع الولايات المتحدة إلى إعادة خططها في المنطقة بما ينسجم ومصالحها والمتغيَّرات الإقليمية.

إنَّ خطط الرئيس دونالد ترامب تطوَّرت بشكل ملحوظ تجاه سوريا، وأصبحت أكثر وضوحاً بعد استهدافها مطار الشعيرات العسكري في السابع من نيسان (أبريل) عام 2017، والتي استخدمت فيه 59 صاروخ كروز من طراز توماهوك، وكانت هذه الضربة ردّاً على الهجوم الكيميائي على خان شيخون في الرابع من نيسان (أبريل) عام 2017، والذي راح ضحيته 100 شخص، وإصابة 450 آخرين⁽³⁾. ومن المهم أن نذكر في هذا الصدد أنَّ التقارير الإخبارية الغربية أشارت إلى أنَّ الحكومة السورية كانت وراء هذا الهجوم اللإنساني، في حين تشير أدلة أخرى إلى أنَّ الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية كان لها اليد الطولى فيه. ويبدو أنَّ الغرض من وراء ذلك هو تأليب الوضع ضد النظام السوري الحاكم، والحصول على أكبر دعم دولي ضده⁽⁴⁾.

إنَّ هذه السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه الوضع السوري كانت بمثابة رسالة للعالم لإظهار قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثيرها في المنطقة، وإنها لاعب أساس، ولا حلَّ نهائي دونها، وإن لديها القدرة على العودة إلى المنطقة وبشكل أقوى من السابق في سبيل تنفيذ أهدافها.

(1) المصدر نفسه، ص 31.

(2) المصدر نفسه، ص 30.

(3) المصدر نفسه، ص 30.

Daniel Byman, Op.Cit, p.33.

(4) <https://20172021-.state.gov/caesar-syria-civilian-protection-act/>

وفي الحقيقة أثبتت الأزمة السورية أهميّة السياسة الأمريكيّة في المنطقة، ليس فقط حول قضية داعش بل في رسم مستقبل واضح لها في سوريا، وإنها غير ثابتة، والظروف أحياناً هي التي تحدّد مساراتها. وكان هذا ردّاً قوياً على القوى الإقليميّة الدوليّة خاصة بعد اتهام روسيا لها بعدم وجود استراتيجيّة لها في المنطقة. وزاد الوجود العسكري الأمريكي في سوريا حتى بلغ 2000 جندياً نهاية عام 2017، والذي رفضته الحكومة السورية وروسيا، وطالبت بإنهائه، فضلاً عن موجة الانتقادات الداخلية الكبيرة التي تعرّضت لها الإدارة الأمريكيّة، ما دفع الرئيس الأمريكي لسحب أغلب جنوده من شمال شرق سوريا عام 2019، حتى لم يبق سوى (400) جندي، لتأمين المنشآت النفطية، ولتجنب الانخراط في الصراعات الداخلية بشكل أكبر⁽¹⁾.

يمكن القول إنّ دونالد ترامب لم يعمل على تغيير السياسة الأمريكيّة، بل تعديل الآليات للانخراط بدور أعمق في المنطقة.

واستمرّ دور الولايات المتحدة الأمريكيّة في سوريا خاصة بعد توقيع الرئيس دونالد ترامب قانون قيصر في 20 كانون الأول (ديسمبر) 2019، الذي فرض عقوبات على الكيانات والأفراد والشركات التي تتعامل مع الحكومة السورية. وبرّرت إدارته تشريع هذا القانون لحماية المدنيين السوريين، ولحلّ الأزمة السورية⁽²⁾.

وبموجب هذا القانون طبقت إدارة الرئيس دونالد ترامب عقوبات صارمة ضد النظام السوري وداعميه الروس والإيرانيين، والعديد من الشخصيات والمؤسسات اللبنانية. ورغم ذلك كلّه لم تنجح في حلّ الأزمة السورية، خاصّة بعد انتشار وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انكفاء الإدارة الأمريكيّة والتفرغ لإدارة أزمة الجائحة محلياً ودولياً.

أمّا إدارة الرئيس جو بايدن فقد انتهجت سياسة حذرة تجاه الأزمة السورية حتى لا تتورط بعود لا يمكن تنفيذها، وحاولت إيجاد حلّ سياسي في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 دون الضغط على الأطراف المتداخلة في المشكلة، أي إنّ إدارته لم تكن حازمة في التعامل مع الحكومة السورية، وبدت العقوبات المفروضة عليها (قانون قيصر) تفقد قيمتها تدريجياً، ما دفع بعض الدول العربية والغربية لتطبيع العلاقات مع النظام السوري في صمتٍ مطبق للإدارة الأمريكيّة.

لكن مع ذلك أكّد البنتاغون والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة أنّ

(1) US Policy and the Resurgence of isis in Iraq and Syria, Middle East.

(2) عبد الرحمن السراج، السياسة الأمريكية تجاه سورية في عهد بايدن، جسر للدراسات، 2020، ص2.

الأخيرة ستواصل الحفاظ على وجود عسكري أقل في سوريا لمحاربة داعش. بالنسبة لإدارة بايدن، لم تنخرط الولايات المتحدة بشكل كبير في القضية السورية، لكنها بقيت بحاجة إلى الحفاظ على نفوذها فيها.

وأعلن الرئيس جو بايدن أنه سيجدد التزامه بالوقوف مع المجتمع المدني والشركاء المؤيدين للديمقراطية على الأرض، وسيُساعد في تشكيل تسوية سياسية لسوريا. ونتيجة لذلك، فإن الوجود العسكري الأمريكي فيها هدفه الأكبر مراقبة توسع روسيا وإيران فيها، ولحماية المنشأة النفطية والمصالح الأمريكية في سوريا⁽¹⁾. ومع وجود العديد من الإرهابات والخسائر التي مُنيت بها القوات الأمريكية في سوريا إلا أن بعض الأصوات المعارضة في الولايات المتحدة ارتفعت مطالبة للإبقاء على الوجود العسكري في سوريا، في حين رأت المعارضة الأمريكية أن على الرئيس بايدن سحب القوات الأمريكية التي تساعد قوات سوريا الديمقراطية⁽²⁾. لكن مع هذا لم تستجب لهم وشنت القوات الأمريكية في 25 شباط (فبراير) 2021 ضربة عسكرية مستهدفة البنية التحتية في شرق سوريا التي كانت تستخدمها الفصائل المسلحة المدعومة من إيران. وذكر السكرتير الصحفي للبيتاغون جون كيري: «أن الضربة هدفت لمعاقبة الميليشيات، وليس لتصعيد التوتر»⁽³⁾. وأعقب ذلك قيام الولايات المتحدة بتقديم في 30 آذار (مارس) 2021 «أكثر من 596 مليون دولار من المساعدات الإنسانية استجابة للأزمة السورية الجديدة»⁽⁴⁾.

وعليه، يمكن وصف سياسة الرئيس بايدن تجاه سوريا بالتناقض والتفكك في آن واحد، إذ كانت هناك فجوة بين ما يقوله فريقه الرئاسي وما يفعله على أرض الواقع، خاصة إن إدارته سمحت للنظام السوري بشق طريقه للعودة لأحضان المجتمع الدولي، وإن كان ذلك بشكل غير رسمي.

(1) منصور أبو كريم، دلالات ونتائج زيارة ترامب للمنطقة، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، فلسطين، 2017، ص.6.

(2) David S. Cloud, Inside U.S. troops' stronghold in Syria, a question of how long Biden will keep them there, 2021, March 12. <https://www.latimes.com/politics/story/202112-03/-us-troops-syria-civil-war-biden>

(3) LARA SELIGMAN, U.S., Iraqi Officials to Announce U.S. Military Shift to Advisory Role in Iraq by year's end, 2021, July 22 <https://www.politico.com/news/202122/07/us-iraq-military-shift-500564>

(4) Zhiyu Jiang, op.cit, p. 89.

ب-اليمن

يعدّ دعم المملكة العربية السعودية للقضاء على الحوثيين الموالين لإيران في اليمن إحدى السياسات المهمة لإدارة الرئيس ترامب لاحتواء إيران. ولهذا الغرض، كرّست إدارة ترامب نفسها لدفع عملية بيع الأسلحة إلى السعودية إلى الأمام. وعلى الرغم من المقاومة الشديدة من الكونغرس، سعت إدارة الرئيس ترامب لتمير مبيعات الأسلحة البالغة 8 مليار دولار⁽¹⁾. وبعد هجوم الحوثيين في 14 أيلول (سبتمبر) 2019 على حقول النفط السعودية وشركة أرامكو، أعلنت إدارة ترامب في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 أنه سيتمّ نشر ما يقارب 3000 جندي أمريكي في المملكة العربية السعودية لحماية المنطقة «ضد الأعمال العدائية التي تقوم بها إيران والقوات الوكيله عنها». ثمّ أعقبها توقيع عقد مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بما يقارب الـ 500 مليار دولار لبيع أسلحة متطورة ليتمّ استخدامها ضد الحوثيين والدول المعارضة للسعودية أو التي تُمثّل تهديداً مُحتملاً لها⁽²⁾.

أمّا في عهد الرئيس بايدن فقد تبنّت إدارته منذ 20 كانون الثاني (يناير) سياسة جديدة تجاه الحرب المستمرة في اليمن منذ أواخر 2014، إذ أعلنت شطبها لجماعة الحوثيين من قائمة الإرهاب، وتعيين مبعوث خاص لليمن، كما أعلن الرئيس بايدن في 29 آب (أغسطس) 2020، أنه سينهي دعم الحرب التي تقودها السعودية في اليمن. وفي المحادثة مع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في 25 شباط (فبراير) 2021، أعرب بايدن مرة أخرى عن فكرة إنهاء الحرب في اليمن، مؤكداً ضرورة تطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، قرّرت إدارته تعليق بيع العديد من الأسلحة الهجومية التي وافقت عليها إدارة ترامب للسعودية. وبعد المراجعة، قرّرت تعليق بيع الأعتدة لها وبالأخص الذخائر الموجهة جو- أرض التي تستخدمها الطائرات ذات الأجنحة الثابتة. وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، فإن إدارة بايدن كانت على استعداد لتغيير وجهة نظرها إزاء وضع حقوق الإنسان في اليمن، حتى وإن أدى رفع الحصار المفروض عن اليمن وتصنيف الحوثيين كمنظمة غير إرهابية إلى تعارض مع

(1) Aljazeera, Frustrated by delays in arms sales to Saudi Arabia, Trump administration considers ending congressional reviews, 2020, June 26. <https://2u.pw/BLd985aS>

(2) U.S. News, How Many U.S. Troops Are in the Middle East?, 2020, January 9. <https://www.usnews.com/news/elections/articles/202009-01-/after-recent-deployments-how-many-us-troops-are-in-the-middle-east>

المصالح الجيوسياسية التي تشمل الأمن القومي السعودي واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للتعاقد مع إيران⁽¹⁾.

فيما سبق يبدو واضحاً السياسة المصلحية التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة في تعاملها مع أغلب دول الشرق الأوسط، فراها تصنف الحوثيين وكذلك السوريين ونظامهم السياسي بأنها أنظمة غير ديمقراطية، لكن وبمجرد تغيير الظروف السياسية فإنّ النظرة والتكتيكات تتغيّر.

ت-العراق

تتسم سياسة إدارة الرئيس ترامب في العراق بخصائص مرحلية واضحة، فقبل العام 2019 ورثت بعض تبعات سياسة الرئيس أوباما، التي كانت مبنية على فكرة إنّ إيران يمكن أن تكون شريكاً، إنّ لم تكن حليفاً في الحرب ضد داعش. وبقيت إدارة الرئيس ترامب تراقب تطورات السياسة الإيرانية في العراق وتتعامل معها وفقاً للمستجدات الإقليمية والدولية، فغضت الطرف عمداً عن بعض تصرفات إيران، والقوى الصاعدة المؤيدة لها في العراق⁽²⁾. وبعد العام 2019، وخاصة بعد مقتل أبي بكر البغدادي على يد القوات الأمريكية، تغيرت المهمة الرئيسة للقوات الأمريكية في العراق إلى مجابهة إيران. وفي مقابلة مع شبكة سي بي إس في 5 آذار (مارس) عام 2019 أعلن الرئيس ترامب أنّ القوة العسكرية الأمريكية يجب أن تبقى في العراق، ولم يحصر عملها فقط في مواجهة داعش، ولكن لمراقبة إيران أيضاً. وأكد كذلك أنّ القاعدة الأمريكية في العراق ستكون بمثابة مركز مراقبة للأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية وأية أنشطة أخرى في إيران، وفي الوقت نفسه سعت لمواجهة القوة الناعمة الإيرانية المتغلغلة في العراق بالمجالات السياسية والاقتصادية والدينية⁽³⁾، وأي نشاط يمكن أن يهدّد حلفاءها في المنطقة. وسعت كذلك إلى تقوية الحكومة المركزية في العراق وأجهزة الأمن العراقية بما يضمن سيطرتها على البلاد، وعدم السماح للقوى الإرهابية بالتغلغل فيه. ومع ذلك أيدت إدارة الرئيس ترامب

(1) The American Presidency Project Letter to Congressional Leaders on United States Military Operations in Syria, 2021, February 27. <https://www.presidency.ucsba.edu/documents/letter-congressional-leaders-united-states-military-operations-syria-1>

(2) Stanley A. Renshon, Peter Suedfeld, The Trump Doctrine and the Emerging International System, (Palgrave Macmillan, Cham, 2021), p74.

(3) Aljazeera, Foolish policy or military strategy. Why does Trump insist on keeping his soldiers in Iraq?, 2019, March 5. <https://2u.pw/kWmicevk>

تقليص الوجود العسكري في العراق، بدءاً من أيلول (سبتمبر) 2020، وأعلنت عن خططها لخفض مستويات القوات فيه من 5200 إلى 3000 جندي⁽¹⁾.

يتضح ممّا سبق سعي إدارة الرئيس ترامب إلى تقوية العراق، ومواجهة النظام الإيراني المتعاطم فيه كجزء من استراتيجيته لمواجهة التمدد الإيراني، بوصف العراق ركناً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة، فهو بوابة التغيير التي أحدثت سلسلة الهزات العنيفة في الشرق الأوسط.

أمّا في عهد الرئيس بايدن فعلى الرغم من انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في آب (أغسطس) 2021، فكان من الصعب على إدارته أن تفعل الشيء نفسه في العراق. فمُنذ الهجوم على المنطقة الخضراء في بغداد في كانون الأول (ديسمبر) 2020، كثّفت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها في المنطقة، ورغم أنها قررت بعد لقاء رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بالرئيس جو بايدن في 26 تموز (يوليو) 2021 بالبيت الأبيض، الاتفاق على تحويل المهمة العسكرية الأمريكية في العراق إلى دور استشاري بحت قبل نهاية العام، الذي يمثل النهاية الرسمية للمهمة القتالية الأمريكية في العراق، لكن الولايات المتحدة واجهت قضيتين رئيسيتين، هما الحفاظ على استقرار النظام العراقي؛ واحتواء دور إيران. لذلك، وبصرف النظر عن التغيير فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة عملت جاهدة على الحفاظ على عدد كبير من القوات الأمريكية المنتشرة في العراق، وتم الإبقاء على علاقة التعاون العسكري طويلة الأمد مع الحكومة العراقية لضمان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط⁽²⁾.

وأكملت إدارة الرئيس بايدن نهج سلفه الذي أكّد على ضرورة الانسحاب من العراق، وبالفعل تمّ الانسحاب الجزئي في نهاية عام 2021، مع الإبقاء على وحدات عسكرية صغيرة. أيّ عدم تركه نهائياً. وأكد بايدن في الوقت نفسه على أهمية العراق للسياسة الأمريكية وإنّ لبلاده مصالح مشتركة معه، منها مكافحة الإرهاب ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك العمل على تقوية علاقات العراق مع جيرانه في المنطقة⁽³⁾.

وخلال لقاء رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بالرئيس جو بايدن في 15 نيسان (أبريل)

(1) Zhiyu Jiang, Biden's Middle East Policy: Inheritance and Changes to Trump's Middle East Policy, Proceedings of the 2021 International Conference on Public Relations and Social Sciences, volume 586, p. 88.

(2) Zhiyu Jiang, op.cit, p.90.

(3) <https://asharq.com/amp/politics/85407> / الشرق للأخبار، 15 إبريل 2024.

2024 أكد الأخير على العلاقة المهمة جداً مع العراق والمحورية للمنطقة. وكذلك أكد السوداني على أهمية العلاقة بين البلدين التي وصلت إلى منعطفٍ مهم، وسعي البلدين لنقل العلاقة ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية إلى علاقة قائمة على أسس اقتصادية، ومنفتحة في المجالات الثقافية والأمنية والسياسية. وكذلك توجه العراق للنأي بنفسه عن العداوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران⁽¹⁾.

إنّ التعامل السياسي الأمريكي مع العراق اختلف في عهد الرئيس بايدن، إذ سعى الأخير إلى كسبه بطرائق مختلفة؛ نظراً لأهميته في السياسة الخارجية الأمريكية؛ لأنه -مثلما ذكرنا سابقاً- ركيزة أساسية في المنطقة، وفي المصالح الأمريكية.

مما سبق يتضح أنّ أهداف الإدارتين الأمريكيتين في مكافحة الارهاب خلال عهدي الرئيسين ترامب وبايدن كانت نفسها، وسعى كلاهما إلى تحقيق الانكماش الاستراتيجي الذي شرعت به إدارة الرئيس ترامب، وأرادت وووو وولا وولبرادت إدارة بايدن، مثل ترامب خفض الإنفاق على الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. فضلاً عن جهدهما لتحجيم دور إيران والوقوف بوجه أنشطتها المزعزعة للوجود الأمريكي في المنطقة. وعلى الرغم من انسحاب إدارة بايدن من أفغانستان، إلا أنها لم تبدِ أية رغبة للانسحاب من سوريا، في إشارة واضحة للخوف على مصالح حليفها الأهم في المنطقة والمتمثل بالكيان الصهيوني «الإسرائيلي».

وعلى الرغم من الأهداف المتشابهة التي ذكرناها، فإن هناك فرقاً بين الإدارتين في تحقيق تلك الأهداف يمكن تشخيصها على النحو الآتي: فعلى العكس من إدارة الرئيس ترامب، اعتقدت إدارة الرئيس بايدن أنّ الأزمة الإنسانية في قضية اليمن تفوق مصالحها الجيوسياسية. بمعنى آخر، لا تضع إدارته قضية اليمن في جزء مهم من المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. كما أنها تعدّ دبلوماسية حقوق الإنسان أداة سياسية فعّالة، وأداة منخفضة التكلفة للحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ودعم الشركاء من غير دول المنطقة. وبالتالي، سعت إدارة بايدن إلى إنهاء الدعم العسكري للسعودية، كذلك ركزت إدارته بشكل أكبر على الحلفاء في الشرق الأوسط. ومقارنة بالانتقادات التي وجهها ترامب عندما أعلن انسحابه من سوريا، فإن بايدن أولى اهتماماً أكبر لآراء شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وعدّهم قوى مهمّة لمحاربة الإرهابيين والجماعات المسلحة. وشارك في تقسيم السلطة السياسية في سوريا بعد الحرب الأهلية.

(1) المصدر نفسه.

2-العلاقات مع الحلفاء والأصدقاء: دراسة في طبيعة التفاعل

إنَّ الحفاظ على علاقات قوية مع الحلفاء وفهم طبيعة الصراعات أمرٌ مهمٌ جدًّا؛ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط⁽¹⁾. فمن أهم أهدافها الحفاظ على علاقة وثيقة مع الدول والأنظمة الصديقة لها في منطقة الشرق الأوسط. ويُعرّف قاموس الحكومة والسياسة الدولة «العميلة» بأنها «دولة تعتمد على دولة أخرى في أشياء مثل الدفاع والتجارة وما إلى ذلك»⁽²⁾. فالعلاقة ثنائية، عادة ما تكون مفيدة، مع التزامات متبادلة، وإن كانت مختلفة⁽³⁾.

تأسيسًا على ما تقدّم يمكن القول إنَّ الولايات المتحدة عملت على كسب الحلفاء في الشرق الأوسط إلى جانبها، لتحقيق أهدافها في المنطقة؛ لأنَّ ذلك يحقق أهداف سياستها بأقل التكاليف. وفي الحقيقة أنَّ للولايات المتحدة حليفين مهمَّين في الشرق الأوسط، أحدهما: المملكة العربية السعودية، والآخر: كيان إسرائيل المحتل، وتعمل على الحفاظ عليهما.

أ-المملكة العربية السعودية

خلال عهد الرئيس ترامب، لم تتأثر العلاقات مع المملكة العربية السعودية بشكل كبير، بل إنَّ إدارته واصلت تنفيذ مبيعات الأسلحة معها تحت ضغط من الكونغرس. وبعد مقتل جمال خاشقجي في 2 كانون الثاني (يناير) 2018، وعلى الرغم من إنَّ العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي دعوا إلى معاقبة الرياض وإعادة تقييم العلاقة، إلَّا إنَّ إدارة ترامب حافظت على علاقة وثيقة مع المملكة وبعد أن هاجمت القوات المسلحة الحوثية حقول النفط السعودية، في تشرين الأول (أكتوبر) 2019، واصلت الولايات المتحدة زيادة قوتها العسكريَّة وأرسلت سربين من المقاتلات، وسرباً للحاملات الجوية، ونظامين للدفاع الجوي، ونظاماً مضاداً للصواريخ إلى السعودية. وفي غضون شهرين، وصل العدد الإجمالي للقوات الإضافية من الولايات المتحدة الأمريكيَّة إلى المملكة 3000 جندي. إنَّ تقوية العلاقات مع المملكة السعودية هو جزء من استراتيجية إدارة الرئيس ترامب في الشرق الأوسط، خاصة إنَّ بلاده لم تتحمل أيَّة نفقات؛ لأنَّ أرباح مبيعات الأسلحة عوّضت هذه

(1) Zainaddin M. Khidhir, Op.Cit, p. 164.

(2) P. H. Collin, Dictionary of Government and Politics, Chicago, IL: Fitzroy Dearborn Publishers, 1998, 2nd ed., p. 50.

(3) Michael Graham Fry; Richard Langhorne; Erik Goldstein, Guide to International Relations and Diplomacy, London: Continuum, 2002, p. 9.

النفقات. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الدعم بنى أيضاً خطأً دفاعياً قوياً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

أما سياسة الرئيس بايدن تجاه السعودية فأنها مختلطة. فمن ناحية، بقيت المملكة العربية السعودية حليفاً إقليمياً مهماً للولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى، رغب بايدن في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن، وتعزيز الالتزامات العالمية بحقوق الإنسان وسيادة القانون. إن الرغبة في إنهاء حرب اليمن والضغط الداخلية داخل الحزب الديمقراطي دفعت بايدن إلى محاسبة السعودية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وحقيقة أن الضغط التي مارستها إدارة بايدن لم تغير سياسة المملكة العربية السعودية الداخلية والخارجية وتوجهاتها⁽²⁾.

يمكن القول إن بايدن ورث استراتيجيته ترامب الانكماشية في الشرق الأوسط، وهي نفسها استراتيجية الشرق الأوسط لإدارة أوباما. وإن تنفيذ هذه الاستراتيجية، أبقى المملكة العربية السعودية وكيان إسرائيل المحتل حليفتين أساسيتين للولايات المتحدة في المنطقة، وساعدتها على تقليل تكلفة الحفاظ على وجودها هناك. وفيما يتعلق بالتعاون بين الحلفاء، فلا شك في أن الرئيس بايدن واصل تنفيذ اتفاقات إبراهيم و«صفقة القرن» التي سعى لها الرئيس ترامب، والسير نحو تعزيز المفاوضات بشأن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وكيان إسرائيل المحتل. وجدير بالذكر، إن سياسة إدارة الرئيس بايدن المختلفة عن إدارة الرئيس بايدن أعادت تشكيل العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية و«الكيان»، وكان لها تأثير على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن آفاقه لا تزال غير واضحة المعالم.

ب- «إسرائيل»

تعدّ حماية كيان إسرائيل المحتل وضمان استقراره في المنطقة من أهم محدّدات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الواقع، أن الحفاظ على «الكيان» المحتل قوياً في المنطقة ساعد في ترسيخ مصالح الأمن القومي الأمريكي هناك، وهيمن هذا المنظور على السياسة الأمريكية منذ منتصف القرن العشرين، ولا يزال يشكّل إطارها الحالي.

وكما هو معروف إن العلاقة بين الطرفين تعود إلى عقود من الزمن، ومنذ بداية الحرب

(1) Zhiyu Jiang, Op,Cit, p. 90.

(2) Kristin Smith Diwan, The Khashoggi Case in Biden's Strategy and U.S. Policy Direction, 2021, February 26. <https://agsiw.org/the-khashoggi-case-in-bidens-strategy-and-u-s-policy-direction>

الباردة، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الكيان المحتل المحتل على أنه حليف وثيق لها في المنطقة وضمانة ضد الشيوعية السوفييتية والقومية العربية. وعلى الرغم من التغيرات السياسية العديدة، فإن هذا المنطق يظل فاعلاً حتى يومنا هذا، واستفادت الولايات المتحدة من حليفها في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة عن طريق تدمير البرامج النووية في العراق وسوريا⁽¹⁾.

دعمت إدارة الرئيس دونالد ترامب العديد من السياسات الإسرائيلية في عهده⁽²⁾، فخلالها كان للكيان المحتل أولوية واضحة. وانعكست في جانبين: الأول: انحياز الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الكيان المحتل في القضايا التي خلفها تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي رغم معارضة عدد من وسائل الإعلام والشعوب في الدول العربية، وأعلنت إدارة الرئيس دونالد ترامب في 6 كانون الأول (ديسمبر) 2017، أنها ستعترف بالقدس عاصمة للكيان، ونقل السفارة إلى القدس من تل أبيب، تنفيذاً لوعده الانتخابي الذي حَسَّيَ منتقديه من إنَّ هذا الإجراء سيغلق الباب أمام محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وأكد ترامب أنه سيبدأ عملية إنشاء سفارة أمريكية جديدة في القدس وأصرَّ على أنَّ قراره لا يمثل تحولاً في التزام بلاده بعملية السلام، ودعا إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس⁽³⁾. أمَّا الثاني فهي جهود الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الأمن القومي الإسرائيلي، وتجسّد هذا باعترافها بسيادة كيان إسرائيل المحتل على هضبة الجولان، حيث وقّع الرئيس دونالد ترامب في يوم 25 آذار (مارس) 2019 إعلاناً يعترف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان⁽⁴⁾، وأدّى ذلك إلى ظهور إدانة دولية بما في ذلك من الجمعية العامة

(1) Michael Eisenstadt, David Pollock, Friends with Benefits: Why the U.S.-Israeli Alliance Is Good for America, Foreign Affairs, Nov 7, 2012 <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/friends-benefits-why-us-israeli-alliance-good-america>

(2) Allison Kaplan Sommer, How Trump and Netanyahu Became Each Other's Most Effective Political Weapon, Haaretz, July 25, 2019 <https://www.haaretz.com/israel-news/201925-07/-ty-article/.premium/how-trump-and-netanyahu-became-each-others-most-effective-political-weapon/0000017f-f22d-d497-a1ff-f2ad5c310000>

(3) Louis Nelson, Matthew Nussbaum, Trump says U.S. recognizes Jerusalem as Israel's capital, despite global condemnation, Politico, December 6, 2017 «Trump says U.S. recognizes Jerusalem as Israel's capital, despite global condemnation». Politico

(4) Vanessa Romo, «Trump Formally Recognizes Israeli Sovereignty Over Golan Heights». NPR, March 25, 2019 <https://www.npr.org/201906588932/25/03//trump-formally-recognizes-israeli-sovereignty-over-golan-heights?t=1617622343037>

للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية⁽¹⁾، إذ صرّحت الجامعة العربية أنّ اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمي بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان سيكون «خارجاً تماماً عن القانون الدولي». وأكّدت تركيا، حليفة الولايات المتحدة التي تعارض النظام السوري أنّ الخطوة وضعت الشرق الأوسط «على شفا أزمة جديدة». وقالت روسيا، التي لها قوات عسكرية في سوريا، إنّ بيان ترامب يهدد بزعزعة استقرار المنطقة بشكل خطير. أمّا فرنسا فقد أوضحت أنّ الاعتراف بضمّ كيان إسرائيل المحتل لمرتفعات الجولان يتعارض مع القانون الدولي. وأدلى متحدثون باسم الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي بتصريحات مماثلة⁽²⁾.

كذلك رُوّجت إدارة دونالد ترامب بشكل كامل لتطبيع العلاقات الإماراتية-الإسرائيلية، وشجّعت على تطبيع العلاقات مع الدول العربية أيضاً. وحقّقت نجاحاً في ذلك، ففي 13 اب (أغسطس) 2020، استضاف البيت الأبيض حفل التوقيع على اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، لتصبح الإمارات العربية المتحدة ثالث دولة عربية توقع اتفاقية سلام مع (كيان إسرائيل المحتل) والبحرين⁽³⁾.

أمّا بالنسبة للرئيس بايدن فإنه من المناصرين للكيان الصهيوني «الإسرائيلي»، ففي أيار (مايو) 2021، أثناء تصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أكد أنّ حزبه لا يزال يدعم هذا الكيان⁽⁴⁾، لكنه سار بحذرٍ بينما كان يحاول التعامل مع أخطر أزمة في الشرق الأوسط، حيث وجّه إدارته إلى ثلاثة مسارات، هي: دعم كيان إسرائيل المحتل، حماية أكبر عدد ممكن من

(1) Rick Gladstone, Mark Landler, «Defying Trump, U.N. General Assembly Condemns U.S. Decree on Jerusalem», The New York Times, December 21, 2017 <https://www.nytimes.com/2017/12/21/world/middleeast/trump-jerusalem-united-nations.html>

(2) Natalie Huet, «Outcry as Trump backs Israeli Sovereignty over Golan Heights». Euronews, Reuters, March 22, 2019 <https://www.euronews.com/2019/22/03/outcry-as-trump-backs-israeli-sovereignty-over-golan-heights>

(3) Michael Crowley, «Israel, U.A.E. and Bahrain Sign Accords, With an Eager Trump Playing Host», The New York Times, September 15, 2020 <https://www.nytimes.com/2020/09/15/us/politics/trump-israel-peace-emirates-bahrain.html>

(4) White House, «Remarks by President Biden and H.E. Moon Jae-in, President of the Republic of Korea at Press Conference», May 21, 2021 <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/05/21/remarks-by-president-biden-and-h-e-moon-jae-in-president-of-the-republic-of-korea-at-press-conference/>

المدنيين الفلسطينيين، مع إحياء عملية السلام «البائدة» في الشرق الأوسط، ومنع الصراع من الامتداد إلى المنطقة الأوسع⁽¹⁾. المشكلة هي أن التوفيق بين هذه الأولويات الثلاث كان يشبه المستحيل.

عليه يمكن القول، إنَّ الرئاسات الأمريكيّة المتعاقبة كانت دائماً داعمة للكيان «الإسرائيلي» المحتل وبالطرائق كافة، مع إعلانها المستمر أنها المدافعة عن حقوق الإنسان، وداعية للسلام. وهذا حقيقة مجافٍ للواقع؛ لأنَّ همَّها الأول هو دعم الكيان المحتل بأية وسيلة كانت، وبعدها تأتي الأمور الأخرى.

ت-تأمين المصالح والسيطرة على منابع الطاقة

إنَّ المصلحة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط هي ضمان وصولها الآمن وحلفائها إلى النفط⁽²⁾. ومع بداية الحرب الباردة، زاد عدد القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكيّة بسرعة في جميع أنحاء العالم، لا سيما بالقرب من منابعه في الشرق الأوسط.

وفي الحقيقة فإن الولايات المتحدة تعتمد على الدول الخليجية لا سيما المملكة العربية السعودية في تمويلها بالإمدادات النفطية، وإنَّ أي انقطاع بها يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في العالم، ولذلك أصبح المستثمرون في حالة تأهب قصوى تحسباً لأي اضطرابات في مضيق هرمز، وهو نقطة العبور في الشرق الأوسط، حيث يغادر النفط الخليج العربي ليصل إلى العملاء أينما كانوا⁽³⁾.

ففي عهد إدارة الرئيس دونالد ترامب تمّ الاعلان عن إنَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة احتلت المرتبة الأولى كمنتج للنفط عالمياً بواقع أكثر من 18 مليون برميل يومياً، وقال ترامب في 12 أيلول (سبتمبر) 2019 في تغريدة لتهنئة نفسه: «نحن لسنا بحاجة إلى النفط والغاز في الشرق الأوسط، وفي الواقع لدينا عدد قليل جداً من الناقلات هناك»، إنَّ توقيت تأكيده على إنَّ طفرة النفط الصخري التي دامت عقداً من الزمن اعتماداً على التكنولوجيا دفعت الولايات المتحدة

(1) White House, Remarks by President Biden on the United States' Response to Hamas's Terrorist Attacks Against Israel and Russia's Ongoing Brutal War Against Ukraine, 20 October 2023, <https://2u.pw/9c8u9dvI>

(2) James L. Gelvin, Op.Cit, pp.214215-.

(3) Matt Egan, Trump says America doesn't need Middle East oil. It's not that simple, CNN Business, January 8, 2020 <https://edition.cnn.com/202008/01/business/oil-middle-east-trump-iran/index.html>

لتصبح أكبر منتج للوقود الأحفوري في العالم. ممّا يقوي موقفها دولياً، كونها لم تعد تعتمد على واردات الخليج ولا عرضة لتقلبات أسعار النفط. وسرعان ما استشاط الرئيس دونالد ترامب غضباً بعد يومين من تصريحه أعلاه عندما قامت طائرات من دون طيار وصواريخ أطلقها الحوثيون من اليمن بإلحاق أضرار جسيمة بمنشأتين نفطيتين سعوديتين رئيسيتين⁽¹⁾.

وهذا يؤكد، أنّ تصريحات الرئيس ترامب ليست واقعية، فعلى الرغم من إنّ الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم، إلا أنّ إنتاجها البالغ نحو 18 مليون برميل يومياً يقل قليلاً عن الاستهلاك اليومي للبلاد البالغ 20 مليون برميل، أي بواقع عجز مليوني برميل يومياً. كما إنّ متطلباتها من النفط المستورد تتبع أيضاً من عدم التطابق بين ما تريده بعض مصافي التكرير وما تنتجه أرضها، كما إنّ بعض المصافي ومنها مصافي شركة موتيفا Motiva Enterprises LLC في بورت آرثر بولاية تكساس، تمّ إنشاؤها لاستيعاب الخامات السعودية المتوسطة والثقيلة، والبعض الآخر، في المقام الأول في كاليفورنيا، يعتمد على المملكة العربية السعودية في 37 % من إجمالي وارداته النفطية الأجنبية، لأنه يفتقر إلى خطوط الأنابيب التي تربطه بالولايات الغنية بالنفط مثل تكساس⁽²⁾.

وعلى افتراض إنّ الولايات المتحدة لا تحتاج إلى نفط الشرق الأوسط، فإنها ستحتفظ بمصلحتها في ضمان عدم انقطاع الإمدادات من المنطقة نظراً للتأثير الذي يخلفه ذلك عليها، وعلى شركائها التجاريين. لذلك كان النفط عاملاً في عملية إعادة التفكير المستمر في المصالح الأمريكية بالشرق الأوسط. وقال المدير الكبير السابق لمجلس الأمن القومي للرئيس باراك أوباما والمدير المؤسس لمركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا جيسون بوردوف: «ربما يكتشف المستهلكون الأمريكيون (وترامب) أنه في حين أن ثورة الصخر الزيتي عززت موقف الولايات المتحدة اقتصادياً، إلا أنه من الناحية الجيوسياسية، فإن الدولة بعيدة كل البعد عن الاستقلال في مجال الطاقة»، لذلك لا يزال الشرق الأوسط مهماً لأسواق النفط، ولا يزال من الممكن أن تسبب الاضطرابات هناك ضرراً للمستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

(1) BBC News, Saudi Arabia oil attacks: UN 'unable to confirm Iranian involvement', 11 December 2019, <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50742224>

(2) Timothy Gardner, Trump says U.S. does not need Middle East oil, but cargoes keep coming, Reuters, 17 September 2019, <https://www.reuters.com/article/us-saudi-aramco-attacks-trump/trump-says-u-s-does-not-need-middle-east-oil-but-cargoes-keep-coming-idUSKBN1W12RO>

(3) Jason Bordoff, No, President Trump, the U.S. isn't energy-independent. Middle East oil

إنّ التصريح أعلاه، يؤكد عدم اكتفاء الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ذاتياً، لذلك سيستمر اهتمامها بالشرق الأوسط، والتزامها بأمن المنطقة، إذ إنّ المصالح الاستراتيجية تتحقق في ظل الاستقرار الاقليمي.

أمّا بالنسبة لسياسة الرئيس جو بايدن مع مصادر الطاقة فتتلخص في تمحور أحد وعود حملته الانتخابية الأكثر طموحاً حول سياسة الطاقة الأمريكية، إذ تعهد بالابتعاد عن التركيز التقليدي على النفط والاتجاه نحو الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. لكن هذا الحلم لا يتناسب مع الواقع، فالاعتماد كلياً على الطاقة المتجددة في هذا الوقت غير ممكن جزئياً، ولابد من الاعتماد على النفط في المستقبل القريب، بسبب ما يفرضه سوق الطلب، ومع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، فأن العبء أصبح كبيراً، ما اضطر إدارة بايدن لبيع أكثر من 40 % من احتياطي البترول الاستراتيجي، الذي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخزينه على شكل ملايين براميل النفط تحت الأرض، في سلسلة من القباب الملحية في تكساس ولوزيانا منذ منتصف السبعينيات، فأصبح هذا المخزون عند أدنى مستوى له منذ الثمانينيات⁽¹⁾.

سعى الرئيس جو بايدن أيضاً إلى إنقاذ العلاقات مع السعودية في رحلة إلى الشرق الأوسط قام بها في 15 تموز (يوليو) 2022 لاستعادة العلاقات مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في أعقاب مقتل الصحفي جمال خاشقجي، على أمل تأمين زيادة إنتاج النفط ممّا يساعد في تخفيض أسعار النفط التي تضر بلاده⁽²⁾. لكن العربية السعودية لم تلبّ الطلب ما حدا بالرئيس جو بايدن لتوجيه تحذير للمملكة بأنه ستكون هناك عواقب، بعد أن ألقت الرياض بثقلها وراء خفض الإنتاج من قبل منظمة أوبك النفطية، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وقال في مقابلة مع شبكة سي أن أن بأنه: «ستكون هناك بعض العواقب لما فعلوه مع روسيا». ولن «أخوض في ما أفكر فيه وما يدور في ذهني ولكن ستكون هناك عواقب».

still matters, The Washington Post, 10 January 2020, <https://www.washingtonpost.com/outlook/2020/01/10/no-president-trump-us-isnt-energy-independent-middle-east-oil-still-matters/>.

(1) Jim Tankersley, Ben Casselman, Biden Seeks to Tame Oil Prices if Mideast Conflict Sends Them Soaring, Oct. 25, 2023, The New York Times https://www.nytimes.com.translate.goog/2023/10/25/business/economy/biden-oil-prices-middle-east.html?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

(2) ANNMARIE HORDERN, JUSTIN SINK, NICK WADHAMS, Biden heads to Middle East on Oil Mission Amid concerns at home, Jul 13, 2022 <https://www.japantimes.co.jp/news/2022/13/07/world/biden-mideast-trip-oil/>

وأضاف الرئيس بايدن أيضاً إن الوقت حان لواشنطن لإعادة التفكير في علاقتها مع المملكة. جاءت تصريحاته هذه بعد أيام من قرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا، بخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً بدءاً من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2022. وقفزت أسعار النفط بسرعة بنحو 10 %، وكانت ردة فعل إدارة بايدن غاضبة على القرار، واتهمت أوبك بلس بالتحالف مع روسيا⁽¹⁾. يبدو أنَّ الزيارة التي قام بها بايدن إلى الشرق الأوسط لم تأت أكلها، بدليل التقارب الودّي بين السعودية (الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية) مع روسيا (العدو التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية)، ولم تنجح أساليب الضغط واستخدام ورقة خاشقجي لكبح جماح السعودية، أو على الأقل دفعها لزيادة الإنتاج، ما يعني فشل تلك السياسة.

كان لدى إدارة الرئيس بايدن خطة لحلّ الأزمة وإعادة تخزين الاحتياطي الاستراتيجي، وهي بيع النفط عندما يكون سعره 100 دولار. وشراؤه مرة أخرى عندما يقترب من 70 دولاراً للبرميل. لكن المشكلة أن الأحداث الجيوسياسية ترسخت ولم تشهد الأسعار انخفاضاً واضحاً⁽²⁾. بل ارتفعت لتصل حوالي 84 دولاراً بسبب الصراع في الشرق الأوسط وزاد الطين بلة هجوم حماس على الكيان المحتل في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 2023 الذي هزّ أسواق النفط العالميّة. ويرى المحللون ومسؤولو الإدارة احتمال ارتفاع الأسعار بشكل أكبر في حال اتسع نطاق الصراع في كيان إسرائيل المحتل، ولم تتوقف الأحداث عند هذا الحدّ بل إنّ حركة الحوثي المسلحة، التي سيطرت على معظم أنحاء اليمن، أخذت تهاجم السفن عند مدخل البحر الأحمر - أحد أكثر الممرات التجارية ازدحاماً في العالم - منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2023. ما أجبر شركات الشحن على تغيير مسارها واتخاذ طرقٍ أطول. ويقول الحوثيون إنّ هجماتهم كانت بمثابة إظهار الدعم للفلسطينيين الذين يحاصره الكيان المحتل في قطاع غزة⁽³⁾.

(1) Servet Gunerigok, Biden warns Saudi Arabia of 'consequences' over OPEC+ oil cut, Anadolu Agency, <https://www.aa.com.tr/en/energy/oil/biden-warns-saudi-arabia-of-consequences-over-opec-oil-cut/36591>

(2) Michael Marks, With Turmoil in Middle East, Critics hit Biden for selling strategic oil reserves, October 18, 2023, The Texas Standard https://www.texasstandard-org.translate.goog/stories/united-states-us-strategic-petroleum-reserves-oil-spr-israel-hamas-war-russia-middle-east/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc

(3) Jim Tankersley, Ben Casselman, Op.Cit.

إنَّ الأزمة القائمة في الشرق الأوسط (الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية) لديها القدرة على تعطيل إمدادات النفط العالميّة ودفع الأسعار إلى الارتفاع. ما أجبر إدارة الرئيس بايدن أن تستثمر الأموال العامة في توسيع إنتاج النفط والغاز في البحرين، إذ أمضى بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (Ex-Im) - وهو وكالة اتحادية لائتمان الصادرات - قُدماً في خطته لدعم حفر أكثر من 450 بئراً جديدة للنفط والغاز في أحد أقدم حقول الاستخراج في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وصوّت مجلس إدارة شركة Ex-Im لصالح إخطار الكونغرس الأمريكي بشأن الاستثمار المحتمل، وهي خطوة مطلوبة للمشروعات التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار. وقال مراقبون لـ Climate Home إنه من المؤكد تقريباً أن يتم تأمين التمويل البحري في وقت مبكر من شهر آذار (مارس) 2024⁽¹⁾.

من هنا تتضح أهمية الشرق الأوسط في ضمان الإمدادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها المصدر الأول لذلك، وعليه سعت لتأمين وجودها في المنطقة. مما سبق يتضح لنا الفرق بين سياسة الرئيسين، في تأمين مصادر الطاقة، التي تعدّ المحرك لتقدم الولايات المتحدة، والأولوية الأولى في مقومات الأمن القومي لها. وإنّ مصالحها الأساسية في الشرق الأوسط بما في ذلك تأمين الوصول الاستراتيجي إلى النفط في منطقة الخليج، ودعم وحماية تفوق كيان إسرائيل المحتل، والحفاظ على القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، والدفاع عن الدول الحليفة والأنظمة الصديقة، ومحاربة الحركات الإسلامية والجماعات الإرهابية. هذه العوامل هي المحفزات الأساسية التي دفعت صنّاع القرار الأمريكيين للسيطرة على المنطقة والاستمرار في بقائها.

ثانياً: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ ضخم على الشؤون العالمية، ما يجعل سياستها الخارجية ذات أهمية خاصة. إن القرارات التي يتم اتخاذها في واشنطن - خاصة فيما يتعلق بالسلام والأمن - يتم تعزيزها عن طريق شبكة التحالفات المعقدة، وغالباً ما يكون لها عواقب بعيدة المدى، تؤثر على الناس على بعد آلاف الأميال. فضلاً عن ذلك فإن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ظهر بشكل جدي في أعقاب الحرب العالمية الثانية،

(1) Matteo Civillini, US Trade Agency backs Oil and Gas drilling in Bahrain despite Biden pledge, Climate Home News Ltd, 092024/02/. <https://www.climatechangenews.com/202409/02/us-trade-agency-backs-oil-and-gas-drilling-in-bahrain-despite-biden-pledge/>

سمح لها بالاضطلاع بدور قيادي في تطوير المؤسسات الدوليّة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، إلّا إنّ نمو القوى العالميّة الأخرى، مثل الصين وروسيا، يمكن أن يقلّل من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكيّة في المستقبل. ومع ذلك، فطالما ظل النفوذ الأمريكي قوياً، فإن قرارات السياسة الخارجيّة الأمريكيّة سوف تستمر في التأثير بشكل كبير في جميع أنحاء العالم⁽¹⁾.

وتتملك الولايات المتحدة الأمريكيّة العديد من الأدوات لتحقيق مصالحها الوطنيّة عن طريق السياسة الخارجيّة، وتختلف هذه الأدوات من حيث التكلفة والمخاطر، فمن ناحية، لديها الدبلوماسية، وهي الأداة الأقل تكلفة ومخاطرة، والأقل وضوحاً أيضاً. وعلى الطرف الآخر هناك التدخل العسكري المباشر. وبين ذلك، هناك مساعدات إنسانية وتنموية، وأدوات اقتصادية مثل: التجارة والعقوبات، ومساعدات عسكرية مثل: تبادل المعلومات الاستخبارية، ومبيعات الأسلحة، والتدريب⁽²⁾.

تعدّ الدبلوماسية فريدة من نوعها، إذ إنّها أداة للسياسة الخارجيّة بحد ذاتها، كما إنّها وسيلة للوعيد أو التهديد باستخدام أدوات أخرى. وتساعدنا الأطر والنظريات في علوم السياسة على فهم بيئة الحكم في مجال معقّد مثل السياسة الخارجيّة الأمريكيّة. وللوقوف أكثر على تفاصيل كل نوع من هذه الأنواع لابد من التعمق أكثر في كلّ منها:

1- القوة الصلبة

إنّ القوة الصلبة أمرٌ جوهريٌّ في المجتمع السياسي مثل السياسة نفسها. وفي حين أننا في العصر الحديث نصف سلوك الدولة عن طريق الدمج بين القوتين الصلبة الناعمة، فإن القانون التقليدي للعلاقات الدوليّة تمّ تعريفه بالقوة الصلبة. وفي هذا السياق، وقبل وقت طويل من ظهور الدول القومية المعاصرة، كانت القوة الصلبة هي التي حدّدت السياسة الداخلية والعلاقات بين الدول، وهناك مجموعة طويلة من الأدبيات التي تربط متغيرات القوة الصلبة بنظريات تشكيل الدولة. إنّ المجتمعات الناشئة، عندما تنخرط في بناء الدولة، تضطر إلى إنشاء مستويات معينة من البيروقراطية وأشكال المؤسسات من أجل حماية نفسها من التهديدات الخارجيّة. بالقوة أو عن طيب خاطر، فإنّ بعض القوى الاجتماعيّة التي تهيمن على أروقة السلطة في مؤسسات الدولة تتبنى المبادئ الأساسية

(1) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politic.* (New York: Norton, 2001), p.22.

(2) Elizabeth Shackelford, *The Tools Of Us Foreign Policy*, October 24, 2023 <https://globalaffairs.org/commentary-and-analysis/videos/tools-us-foreign-policy>

للقوة الصلبة. وحقيقة إنه تمت صياغة خصائص تلك القوة في المقام الأول لأغراض دفاعية ولخدمة مصالح النخب الحاكمة⁽¹⁾.

وعليه، تُعرف القوة الصلبة بأنها استخدام الدولة للقوة العسكرية، والاقتصادية، لتغيير سلوك أو مصالح، دولة أخرى. ويُعرف نوع القوة هذا بأنه عدواني أكثر وذو فاعلية أكثر، وسريع النتائج، خاصة عندما تفرضه دولة على دول أقل منها في قوتها العسكرية والاقتصادية⁽²⁾.

وفي وقتنا الحاضر أصبحت القوة الصلبة أقل شيوعاً، إذ لم تعد الصراعات عبارة عن جيشين في ساحة المعركة. على سبيل المثال، تحتل القوى الصاعدة مثل الصين والهند مرتبة عالية من حيث الحجم العسكري، لكنها تحتل مرتبة أقل كثيراً فيما يتصل بمقاييس القوة الناعمة. علاوة على ذلك، يتم استخدام القدرة على السيطرة على اقتصادات الدول الأخرى عن طريق العقوبات الاقتصادية بشكل متزايد⁽³⁾.

وهناك أشكالٌ عدّة للقوة الصلبة، التي تمارسها الحكومات في سياستها الخارجية منها: القوة العسكرية، والردع والعقوبات الاقتصادية، والحد من التسلح، والاستخبارات (العمل السري). وهناك أمثلة كثيرة على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الصلبة منها حربها على العراق في عام 2003، وانسحابها من اتفاقية المناخ في عام 2020، وحربها على أفغانستان (2001-2021)، وحربها المستمرة على طالبان، وفرض القيود على المهاجرين إلى أمريكا، والعقوبات التي فرضتها على إيران بعد أنباء عن برنامجها للتطوير النووي. ومثال آخر اقترح الرئيس دونالد ترامب فرض عقوبات على الواردات من الصين كتكتيك لتقليل النفوذ الصيني على الصناعة التحويلية المحلية. وشمل ذلك فرض ضرائب على ما قيمته 500 مليار دولار من السلع المصنوعة في الصين وفرض ضرائب شركة هواوي تكنولوجيز، إحدى أكبر شركات الهواتف المحمولة والتكنولوجيا في الصين⁽⁴⁾. مع ذلك، وفقاً لمجلة فوربس، لم ينضم ترامب إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ التي ضمت 11 دولة، وهي صفقة تجارية مصممة لاستبعاد الصين. ويمكن أن تصبح الدول رهينة إذا

(1) Nerses Kopalyan; Georgi Asatryan, Hard Power and Its Limits, even Report, Jan. 31, 2023 <https://evnreport.com/magazine-issues/hard-power-and-its-limits/>

(2) Daryl Copeland, Hard Power Vs. Soft Power, Feb. 2, 2010 <https://web.archive.org/web/20120501050956/http://www.themarknews.com/articles/895-hard-power-vs-soft-power>

(3) Joseph S. Nye Jr., Soft Power, Foreign Policy, No. 80, Twentieth Anniversary, 1990, p.153.

(4) Daniel W. Drezner, Op,Cit.

تم حظر الواردات في عملية صنع القرار الجيوسياسي، وهذا سيناريو تخيلي للقوة الصلبة في المستقبل⁽¹⁾.

إنَّ ما ورد أعلاه يؤكد نهج الرئيس دونالد ترامب على التركيز على قوة أمريكا الصلبة، ولم يولي الاهتمام الكافي بالقوة الناعمة والقوة الذكية. وفي هذا اختلف مع الرئيس جو بايدن الذي حاول التقليل من الاعتماد على القوة الصلبة.

في الحقيقة تعدّ القوة الصلبة من أخطر أنواع القوى وأكثرها تكلفة، كما تعدّ محفوفة بالمخاطر، والفشل فيها له عواقب عديدة. وفي رأيي لابد أن يكون هنالك حدود لها، فهي ليست دائماً المقياس الأفضل لقدرة الدولة.

إنَّ القوة الصلبة وإنَّ ثبت فاعليتها في سنوات القرون الوسطى والسنوات الأولى من التاريخ الحديث إلا أنها لم تعد هي المحرك الوحيد للسياسة الخارجية، وأن امتلاكها والنجاح في استخدامها لا يثمر عن الربح دائماً. فهناك وسائل أخرى قد تكون أكثر فاعلية مع تكلفة أقل.

2- القوة الناعمة

القوة الناعمة: هي مفهوم يشير إلى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين عن طريق الجذب والإقناع والشرعية، وليس الإكراه. وغالباً ما يرتبط بالمنظرين الليبراليين⁽¹⁾. الذين يصفون القوة الناعمة بأنها قدرة الدولة على التأثير على الآخرين دون اللجوء إلى الضغوط القسرية، ويرون أن الدول يمكنها تحقيق أهدافها عن طريق التعاون واستخدام وسائل غير قسرية مثل الدبلوماسية والتبادل الثقافي والمؤسسات الدولية. وإنَّ العلاقات القوية مع الحلفاء، وبرامج المساعدة الاقتصادية، والتبادلات الثقافية الحيوية أمثلة على القوة الناعمة⁽²⁾.

إنَّ تصاعد المواقف السلبية واسعة النطاق تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بسبب الحرب العدوانية على العراق وما تلاها من احتلال عسكري للبلاد، لفت انتباهاً جديداً إلى معنى القوة الناعمة وأدواتها بوصفها بديلاً مناسباً للتغيير. فهي تنشأ من جاذبية ثقافة الدولة ومثلها السياسية، وأصبحت تلك القوة جزءاً من الخطاب السياسي الشعبي منذ أن صاغها جوزيف ناي من جامعة هارفارد⁽³⁾.

(1) Andreas Antoniadis, Alister Miskimmon, Ben O'Loughlin, Great Power Politics and Strategic Narratives, Centre for Global Political Economy, N o. 7, March 2010, p.12.

(2) Joseph S. Nye Jr., «The Future of Power.» Public Affairs, New York, 2011), p 12.

(3) Inderjeet Parmar, Michael Cox, Soft Power and US Foreign Policy Theoretical, Historical and Contemporary Perspectives, out ledge Studies in US Foreign Policy Series, 2010, p 11.

وإن أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية هو حثّ الدول الأخرى على تبني أهداف سياستك بعدّها أهدافها الخاصّة. ويمكن لبرامج القوة الناعمة أن تؤثر في كثير من الأحيان على ذلك من دون التكلفة في الأشخاص والمعدات والذخائر والعداء الذي يمكن أن تخلقه القوة العسكرية⁽¹⁾.

وللقوة الناعمة، أشكال عدّة من بينها:

- وسائل الإعلام، والمساعدات الخارجية، والقروض.

وتشكّل برامج التبادل التعليمي، مثل مبادرة الرئيس باراك أوباما القوية مع الصين، عنصراً من القوة الناعمة، وكذا الحال بالنسبة لكافة أشكال برامج المساعدة في حالات الكوارث، مثل مكافحة الفيضانات في باكستان، والإغاثة من الزلازل في اليابان وهايتي، والإغاثة من كارثة تسونامي في اليابان والهند، والإغاثة من المجاعة في القرن الأفريقي⁽²⁾.

وكذلك فإن الأفلام والمواد الغذائية وسلاسل الوجبات السريعة، تشكّل عنصراً من القوة الناعمة. وفي حين أن هذه تشمل أيضاً قرارات العديد من الشركات الأمريكية الخاصة، فإن سياسات التجارة والأعمال الدوليّة الأمريكيّة تمكّن من حدوث تلك التبادلات الثقافية التي تثير إعجاب الدول الأجنبية بشكل متكرر عن طريق حرية وانفتاح الأعمال التجارية الأمريكيّة وديناميكيات الاتصالات. إن الإنترنت، الذي يعكس حرية التعبير الأمريكيّة، يشكل أيضاً واحداً من أدوات القوة المذكورة⁽³⁾.

وتراجعت الولايات المتحدة الأمريكيّة للمركز الخامس في عهد الرئيس دونالد ترامب باستخدام القوة الناعمة، خاصة بعد سياسته في استخدام القوة الصلبة، فضلاً عن رفضه للتعددية والاضطرابات السياسيّة المتزامنة في عهده، التي أضرت بصورة بلاده في الخارج. ويشير العديد من المؤلفين إلى أن حرص إدارة الرئيس بايدن على العودة إلى التعددية يعدّ علامة على فهمها لقيمة القوة الناعمة⁽⁴⁾.

(1) Joseph S. Nye Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, p 46.

(2) Marian L. Lawson, *Major Foreign Aid Initiatives Under the Obama Administration: A Wrap-Up*, everycrsreport, January 4, 2017.

(3) Steve Jones, *Understanding Soft Power in US Foreign Policy*, ThoughtCo, Apr. 5, 2023 <https://www.thoughtco.com/soft-power-in-u-s-foreign-policy-3310359>

(4) Hendrik W. Ohnesorge, *Soft Power and the Future of U.S. Foreign Policy*, Manchester University Press, (2023), p. 28.

برأيي إنّ مثل كل أدوات السياسة الخارجية، فإن القوة الناعمة لها حدودها ولا ينبغي عدّها الآلية الوحيدة التي عن طريقها تعزز الدول مصالحها الوطنية. فأولاً وقبل كل شيء، يزعم الخبراء إنّ القوة الناعمة ليست بديلاً للقوة الأخرى. كما تواجه القوة الناعمة مقاومة في العديد من البلدان، حيث لا تستجيب الحكومات لمواطنيها والعكس صحيح. على سبيل المثال، أن أحد أفلام هوليوود يحظى بشعبية كبيرة في بلد معين، ما يعزز سمعة الولايات المتحدة بين الجمهور. فإذا حكم ديكتاتور ذلك البلد، فلن يتمكن الرأي العام من التأثير إلا قليلاً على رغبة الحكومة في العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، تستطيع الحكومة الاستبدادية ببساطة أن تقلل من تأثيرات القوة الناعمة الخارجية عن طريق حظر الأفلام، والحدّ من السياحة، ومراقبة المحتوى على الإنترنت.

ومع ذلك، يتفق أغلب الخبراء على إنّ الجهود الرامية إلى تعزيز القوة الناعمة جديرة بالاهتمام إلى حد كبير. علاوة على ذلك، عندما تُستخدم الدول القوة الناعمة بالتزامن مع أدوات السياسة الخارجية الأخرى، فإنها تصبح قادرة على تعزيز المصالح الوطنية بشكل ملموس. وساهم هذا الإجماع في ظهور ما يعرف بالقوة الذكية.

3- القوة الذكية⁽¹⁾

صاغ جوزيف ناي مصطلح القوة الذكية لأول مرة في كتابه « القوة الناعمة مستقبل لأمريكا»، الذي يُعرّف فيه القوة الذكية بأنها القدرة على الجمع بين موارد القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجيات فعالة تعتمد على السياق. ولخصّ ناي هذا المفهوم عندما كتب عن الجدل القديم حول ما إذا كان من الأفضل أن تكون مهاباً أم محبوباً. إنّ مصطلح أو مفهوم القوة الذكية يشير إلى مزيج من القوة الصلبة والناعمة، باستخدام نهج استراتيجي ومتكامل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وغالباً ما يرتبط هذا المفهوم بإدارة الرئيس أوباما، التي أكدت على أهمية استخدام كل من القوة العسكرية وغير العسكرية. وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية⁽²⁾.

وتعني القوة الذكية معرفة نقاط القوة والقيود في هذه الأدوات. إنّ القدر الضخم من

(1) تفاصيل أكثر عن موضوع القوة الذكية في مبتنيات الولايات المتحدة الأمريكية ومتغيراتها وعلاقتها بسياسات الدول المختلفة يُنظر: طه اللهيبي، القوة الذكية في سياسة أمريكا الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان، دار زهران، 2020.

(2) Joseph S. Nye Jr., «Presidential Leadership and the Creation of the American Era», Princeton University Press, 2012), p. 32.

الاستثمارات التي قامت بها الصين لتعزيز ثقافتها في مختلف أنحاء العالم يشكّل مثلاً واضحاً على القوة الناعمة. وإن إنشاء المئات من معاهد كونفوشيوس حول العالم والنمو السريع للبث الإذاعي والتلفزيوني الدولي الصيني وسيلة قوية لجذب الطلاب الأجانب إلى الصين. وعن طريق الجمع بين نمو قوتها الصلبة والخطاب المقنع حول القوة الناعمة، سعت الصين إلى استخدام القوة الذكية لنقل فكرة الصعود السلمي للمعرفة والثقافة⁽¹⁾.

إنّ اللجوء إلى القوة الذكية ليس بالأمر المعقّد للغاية، ويتعين على المرء أن يصبح أكثر وعياً بالأدوات المتاحة، وقبل كل شيء، إعادة تقييم التحالفات والموقف الدفاعي، بطرائق تغيّرت بسرعة في السنوات الأخيرة. إنّ القوة الذكية في القرن الحادي والعشرين لا تتعلق بتعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة، بل بإيجاد طرائق لدمج الموارد في استراتيجيات ناجحة في سياق جديد يتميز بانتشار القوة وصعود جهات فاعلة أخرى.

ولتعزيز القوة الذكية من وجهة نظر القيادة الأمريكية لابد من:

- زيادة التركيز على التفاهم الثقافي: بوصفه أحد المكونات الرئيسة للقوة الذكية، ويعدّ التفاهم الثقافي ضرورياً لبناء العلاقات والثقة مع الشركاء. يمكن للقيادة الأمريكية أن تستثمر في المزيد من التدريب اللغوي والثقافي لموظفيها لتحسين التواصل والتعاون مع الشركاء والمجتمعات المحلية.
- تعزيز الشراكات الإقليمية: يجب على القيادة المركزية الأمريكية إعطاء الأولوية لبناء وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسة، بما في ذلك الدعم الذي يزود الحلفاء باحتياجاتهم وتبادل المعلومات. وهذا يمكن أن يساعد في خلق نهج أكثر تنسيقاً وفعالية لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية.
- الاستفادة من التكنولوجيا: كجزء من ركيزة الابتكار، يجب على القيادة الأمريكية أن تستمر في استكشاف استخدام التقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي، لتعزيز نهج القوة الذكية ومشاركتها مع الحلفاء والشركاء.

(1) Ernest J. Wilson, «Hard Power, Soft Power, Smart Power», The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 616, 2008, p. 110.

الخاتمة

تلقت منطقة الشرق الأوسط اهتماماً واضحاً من صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، بسبب ما تؤديه من دور حيوي في عملية التوازن بين قوى الشرق والغرب والدفاع عن مصالح حلف شمال الأطلسي، وبوصفها ملتقى للمواصلات الدولية ومصدراً للطاقة ومركزاً أمنياً لحليفها الأساس «كيان إسرائيل المحتل».

من خلال البحث يمكن القول إن السياسة الأمريكية واحدة، وإن تغيرت الإدارات والآليات، وإن الوعود التي يطرحها الرؤساء الأمريكيان خلال حملاتهم الانتخابية بتغيير الواقع والعمل على تطبيق الديمقراطية بأعلى درجاتها، وعدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط، وإنه ليس من الأولويات هي ضرب من الخيال؛ لأن الشرق الأوسط ركيزة أساسية في سياستها الخارجية. وإن سياستها التي تزعم منها تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ما هي إلا وسيلة لزيادة تغلغلها، وإيجاد حجج مقبولة للتدخل وتحقيق سياستها، لكن بتكتيكات متنوعة ومتكيفة مع الأحداث والمستجدات الطارئة.

ومهما اختلفت وسائل السياسات الأمريكية لكنها واحدة في نهجها الذي يسعى أولاً وأخيراً لتحقيق مصالحها الخارجية والداخلية، وإن الفرق فقط في الأدوات، لذلك على الجميع أن يعي ذلك، وأن يتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء ذلك. خاصة أنها تلجأ لاستعمال كل أنواع القوة في سبيل تحقيق أهدافها.

المحور الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية إزاء إيران في عهدي ترامب وبايدن

أ. م. د. وسام صالح عبد الحسين⁽¹⁾

تمهيد

على مدى أكثر من أربعة عقود، لا تزال الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية على طرفي نقيض في علاقاتهما مع بعض. يعود ذلك إلى الزخم التي تضيفه الملفات الشائكة ووقع تأثيرها السلبي في طبيعة تلك العلاقات. إنَّ ما تختزله تلك الملفات من قضايا خلافية هي السبب في تصلب صانعي القرار في البلدين حول الطريقة التي يجب أن تُحلَّ بها تلك القضايا بالقدر الذي يضمن مصالحهما معاً، وهو ما لا يمكن التسليم به في ظل أرجحية نسق عقدي يذهب باتجاه عدم صياغة استراتيجيات تخدم غرض تسوية الملفات العالقة بين البلدين بشكل نهائي. تمثل القوالب النمطية الباعثة على استمرار نهج السياسة الخارجية الأمريكية نحو إيران باتجاه مواجهتها - حتى في ظل انتقائية حالات التفاهم والتعاون معها- واقعاً عملياً تصاغ توجهاته ضمن دوائر صنع وتنفيذ القرار السياسي التي تحدّد الكيفية التي ينبغي أن تعامل بها إيران في المنطقة الأهم للمصالح الأمريكية، ومن ثمَّ بقيت صيغ المواجهة مع تبدل الإدارات الأمريكية استراتيجية ثابتة للوقوف بوجه التوجه السياسي الخارجي الإيراني في الفضاءات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط (وربَّما خارجها)، والتي تحاول من خلالها إيران أن تنشط بقوة لتفرض نفسها كقوة إقليمية لا يمكن إنكارها ممزوجة بمبادئ مناوئة للسياسات الغربية وفي مقدّمها سياسات الولايات المتحدة، لا يمكن من دونها معالجة أية قضية إقليمية مهما كانت أهميتها، ما جعل منها عدواً تقليدياً يسعى إلى التأثير في الملفات الشرق أوسطية بما يتفق ومصالحها وبالقدر يضر بالولايات المتحدة وحلفائها على حد سواء.

(1) كلية الآداب - جامعة بابل.

مثلت قضايا توالد الصراعات والحروب والأزمات في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين واليمن، فضلاً عن الملف النووي وبرنامج الصواريخ الباليستية وقضايا التسليح التي تتطور بشكل كبير ملفات مهمة أخذت حيزاً كبيراً في التفكير الاستراتيجي لإدارتي دونالد ترامب وجو بايدن على حدٍ سواء، بما يخدم قضية تقييد إيران وإضعاف دورها بوصفها قطباً إقليمياً مؤثراً. ووفقاً لذلك، عملت إدارة ترامب، ومن بعده بايدن، على إصدار عقوبات صارمة، وفي موازاة ذلك، فتح المجال للدبلوماسية لتأخذ مسارها لإقناع إيران بحجم التحديات التي من الممكن أن تتعرض لها لو التزمت خيار التعنت بمعالجة تلك القضايا، مع عدم استبعاد خيار التهديد باستخدام القوة واستخدامها عبر توجيه ضربات جوية ضد قادتها وحلفائها النشطين في المنطقة، وقد فهم من تلك الوسائل أنها رسائل أمريكية هادفة إلى أن تبقى إيران ضمن دائرة الاستهداف العقابي والعسكري متى ما أضرت بالمصالح الأمريكية.

أولاً: العقوبات الاقتصادية: أمريكا تلاحق وإيران تتصدى

في دراسة لهما في صحيفة (الفورين أفيرز)، يرى راي تاكيه وولي نصر أن محور السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ العام 1979 هو احتواء إيران بوسائل عدّة كالتهديد باستخدام القوة والعمل على تحشيد الدول التي تشترك معها بفكرة التهديد الإيراني لمواجهة نفوذها. فضلاً عن العقوبات الاقتصادية والتي تُعد - على مدى عقود مرّت - أكثر الآليات توظيفاً من قبل الإدارات الأمريكية كمقدمة لتحقيق المصالح الأمريكية التي تعمل إيران على الاضرار بها في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾. ومنذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وحتى يومنا هذا، مثلت العقوبات الاقتصادية استراتيجية صلبة⁽²⁾ جابهت بها الولايات المتحدة خصمها الأول في الشرق الأوسط الذي جعل منها خصماً بعد أن كانت حليفاً استراتيجياً⁽³⁾. وقد تعمّقت تلك العداوة أكثر بفعل تراكم تعقيدات قضايا خلافية عدّة ما تزال تحكم حاضر ومستقبل المدرك الاستراتيجي للبلدين كالبرنامج النووي، والنفوذ الإيراني النشط في المنطقة،

(1) Vali Nasr, Ray Takeyh, The Costs of Containing Iran: Washington's Misguided New Middle East Policy, Foreign Affairs, No. 87, Vol.1, 2008, P.85.

(2) يعرف جوزيف ناي العقوبات الاقتصادية بأنها (أحد صور القوة الصلبة غير اللينة غايتها اجبار واکراه الطرف المتلقي على القيام بفعل يوافق رغبة الطرف الذي يفرض العقوبات). يُنظر:

Joseph S. Nye, Think Again: Soft Power, Foreign Policy February 23, 2006 http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3393,

(3) كانت إيران حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، ضمن ما يُعرف بسياسة العمودين أو الركيزتين في الشرق الأوسط (إيران والسعودية). (المحرران).

واستمرار تطور ترسانتها الصاروخية ودعم قادة ومؤسسات محور المقاومة في المنطقة، الذي تصنفهم الولايات المتحدة وحلفائها على أنهم «جماعات إرهابية» في الوقت الذي ترى فيه إيران جماعات إسلامية تدافع عن نفسها وشعوبها ضد إرهاب وتوسع الكيان الإسرائيلي والوجود الأمريكي الراعي له في المنطقة⁽¹⁾.

مثّلت العقوبات الاقتصادية أداة أمريكية صارمة ضد النظام السياسي الإيراني لانتهاكه، من وجهة نظر الولايات المتحدة، حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية وعدم السماح للمعارضة السياسية ووجود المحاكم الثورية وغياب حرية الصحافة، فضلاً عن انتهاكات حقوق المرأة، وهو ما تنفيه إيران التي ترى في ذلك اتهامات بدوافع سياسية غايتها إسقاط نظامها بشتى السبل لا سيما العقوبات الاقتصادية⁽²⁾. علاوة على ذلك، تصرّ الولايات المتحدة على أن العقوبات الاقتصادية هي وسيلة ضغط ناجعة من شأنها أن النفوذ والتأثير الإيراني في المنطقة، وضرب الاقتصاد الإيراني عبر تحجيم التعاملات الإيرانية في سوق النفط والغاز والموارد الأخرى تداولاً ومروراً سعيًا لزيادة العزلة الدولية عليها دبلوماسياً واقتصادياً⁽³⁾. لذا تُدرك الولايات المتحدة قيمة العقوبات الاقتصادية كاستراتيجية ردع ومواجهة ضد إيران في ظل استمرار تعقد القضايا الخلافية بين البلدين، ولأهميتها نجد أن الإدارات الرئاسية الأمريكية من جمهورية وديمقراطية كافة قد أخذت بها⁽⁴⁾.

مثّلت العقوبات نهجاً سياسياً عقابياً ثابتاً لعقود، حتى في ظل إدارة الرئيس الأمريكي

(1) Ellen Laipson, The Absence of a US Policy towards Iran and its Consequences, Analysis, Stimson Center, Washington, 2004, p.5. and also: Carla E. Humud, Clayton Thomas Iran: Background and U.S. Policy, CR Report, R.4732, Library of Congress, Congressional Research Service, United States Congress. Washington, D.C., 2022, p13

وكذلك ينظر عبد الحميد العيد الموسوي، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس أوباما، مجلة العلوم السياسية، (بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 49، 2015)، ص 108؛ تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، (دار الفارابي، بيروت، 2008)، ص 392. علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، (دار الفارابي، بيروت، 2013)، ص 52.

(2) وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما، المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، (مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 2010)، ص 167 - 170.

(3) طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية، إشكاليات وبدائل، (مركز الحضارة للتنمية والفكر الإسلامي، بيروت 2009)، ص 127.

(4) Dianne E. Rennack, Iran: U.S. Economic Sanctions and the Authority to Lift Restrictions, CR Report, R43311, Library of Congress, Congressional Research Service, United States Congress, Washington, D.C., 2015, p2-9.

باراك أوباما التي امتازت سياسته الخارجية تجاه إيران بأنها أكثر انفتاحاً من سابقتها على وفق ما يُعرف بـ «سياسة اليد الممدودة» كمقدمة لبناء علاقة قائمة على «المصالح المشتركة والاحترام المتبادل»، إلا أنه على الرغم من ذلك بدأ في توجيه الإنذارات إلى طهران بحلول عام 2010، في ظل عدم رغبتها في التعامل معه لحل القضايا الشائكة بين البلدين - وفق استراتيجية القوة الناعمة التي تبناها معها - وهذا ما جعله يذهب باتجاه تطبيق العقوبات الاقتصادية ضدها وضد الدول التي تتعامل معها حينما وجدها مصرّة على المضي قدماً ببرنامجه النووي⁽¹⁾. لذلك وجدت إدارة أوباما أنّ سياسة اليد الممدودة نحو إيران تستوجب توظيف العقوبات الاقتصادية لتعديل السلوك الإيراني الذي أصبح يكوّن خطراً على الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة لا سيما في ظل الشكوك استمرها بالتقدم نحو امتلاك السلاح النووي وما يمكن أن يؤثر ذلك مستقبلاً في ميزان القوى في المنطقة ومن ثمّ على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها. يُضاف إلى ذلك قضايا الإرهاب وأمن الطاقة التي رأت إدارة أوباما أن إيران تمارس دوراً كبيراً في توظيفها لتحديد الاستراتيجية الأمريكية وإيجاد هامش من الحركة لإيران للضغط على الولايات المتحدة⁽²⁾.

أدرك أوباما أن العقوبات تؤدي دوراً كبيراً في جلب إيران إلى طاولة المفاوضات لتأثيرها الكبير على الاقتصاد الإيراني وما يؤديه ذلك من ضغط على مؤسسات النظام السياسي الإيراني نتيجة تداعياتها على المجالات كافة. وقد مثل ذلك أحد الأسباب الرئيسة لتوقيع الاتفاق النووي عام 2015 الذي لم يكتب له النجاح لمُدّة طويلة ليكون بادرة لإصلاح العلاقات الثنائية. فقرار الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب من الصفقة في عام 2018 قد بدّد التوقعات التي دارت حول إمكانية استقرار العلاقات الثنائية والاحتواء الأمريكي للنموذج الإيراني وتقويض برنامجه النووي ومناهضة سياستها في المنطقة، وبفعل الانسحاب نجد إرث سياسة ترامب الخارجية قد قضى على جهود المصالحة مع إيران التي بذلتها إدارة أوباما من قبله وإدارة الرئيس جو بايدن من بعده⁽³⁾.

(1) Benjamin Watts, Campaign 2012: Twelve Independent Ideas for Improving American Public Policy, (Brookings Institution Press, Washington 2012), p.181.

(2) Kenneth Katzman, Iran: U.S Concerns And Policy Responses, CR Report, R, 75700-, Library of Congress, Congressional Research Service, United States Congress, Washington, D.C., 2013, p. 24.

(3) Emirhan kaya, United States-Iran Relations: The Trump Impact, Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Vol.12, No.2, Kırklareli University, 2023, p.275.

إن النهج السياسي الخارجي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع إيران هو نتاج نسق عقدي أكدته الدراسات الأكاديمية الأمريكية يتمحور حول الشك بالنوايا الإيرانية ناتج عن تصور سلبي تجاهها منذ انتصار الثورة عام 1979 وما أعقبها من احتجاز الرهائن التي علق عليها في مقابلة له قائلاً «إن الولايات المتحدة يجب أن تذهب بقواتها العسكرية إلى إيران لتحرير الرهائن الـ (52) دبلوماسياً ومواطناً أمريكياً من خلال استخدام القوة العسكرية فقط؛ لأنه يُوجب أن تكون أمريكا حقاً دولة تحظى باحترام الدول الأخرى». يعكس هذا الاقتباس تفكير ترامب حول كيفية التعامل مع إيران، وربما هذا ما يفسر اتخاذ قراراً استراتيجياً باغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، فترامب لم يوافق على عملية الاغتيال إلا بعد الاحتجاجات التي أحاطت بالسفارة الأمريكية في بغداد، إذ عدت بالنسبة له حدثاً مشابهاً لما جرى في طهران سابقاً من احتجاز الرهائن لمدة 444 يوم. ومن ثم نرى ترامب يؤكد أن المواجهة مع إيران تتطلب من إدارته اتباع سياسة متشددة للغاية بدءاً بحظر السفر، وفرض عقوبات جديدة صارمة، والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وتكثيف الضغوط عليها في كافة المجالات طيلة وجوده على عرش الإدارة الأمريكية⁽¹⁾.

ما تقدّم يثبت أن منطق عقيدة ترامب بشأن إيران يختلف عن منطق عقيدة باراك أوباما؛ إذ راهن الأخير على قدر أكبر من الانخراط (engagement) مع إيران في مفاوضات كوسيلة لترويضها، ورأى في الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بعد جولات طويلة كمصداق لعقيدته تلك. وهو ما لم يقبل به ترامب وفريقه في الإدارة الأمريكية الذين عدّوا أن احتمال الاعتدال الإيراني مجرد وهم؛ وأي مكاسب إضافية في كبح البرنامج النووي الإيراني من خلال الاتفاق، يقابلها التنازلات التي اشترتها. وقد لقي استعداد ترامب الواضح لمواجهة طهران بالفعل ترحيباً من حلفاء واشنطن في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وتحديداً كيان إسرائيل المحتل وبعض دول الخليج الذين شعروا بأن تواصل أوباما مع إيران هو خيانة للشراكات الأمريكية التقليدية معهم. وعليه مثّلت زيارة ترامب - كأول زيارة خارجية له - لهم أول دلالات التوجه السياسي الخارجي لمواجهة إيران عبر استبدال التسوية بالمواجهة كمبدأ توجيهي للسياسة الأمريكية تجاه طهران، سعياً لمواجهةتها من خلال حملة متعددة الجبهات من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري⁽²⁾.

(1) Thomas Wright, How Donald Trump thinks about Iran, Commentary Series, Brookings Institution, Washington, 2020, PP3-6.

(2) Suzanne Maloney, Under Trump, U.S. policy on Iran is moving from accommodation to confrontation, Commentary Series, Brookings Institution, Washington, 2017, p 4-7.

يؤكد ذلك أنّ دونالد ترامب يؤمن بخطأ المسار التفاوضي لإدارة الرئيس أوباما وتوقيعه للاتفاق كطريق للحد من تطور القدرة النووية الإيرانية في الوقت الذي كانت تشكل فيه طهران تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المخلصين ولمصالحهما في المنطقة بحكم تزايد نفوذها في المنطقة⁽¹⁾. ومن ثمّ فإنّ ترامب يرى إيران في ذلك النفوذ بوصفها أخطر دولة في العالم، ويتوافق في سياسته الخارجية تلك حلفائه الشرق أوسطيين الذين انتقدوا الاتفاق، كالكيان الإسرائيلي المحتل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والذين أعربوا عن إحباطهم من قرار أوباما التفاوض على اتفاق نووي مع إيران دون التشاور معهم وتطمين مخاوفهم لفترة ما بعد الاتفاق والذي وصفه ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) بالقول: «إنّ مفاوضات أوباما مع إيران مع الحفاظ على التحالف السعودي كانت بمثابة خيانة» فيما رأت فيه الإمارات أنه «إجراء تخلت فيه الولايات المتحدة عن دورها كقوة موازنة للقوة الإيرانية في المنطقة». أمّا الكيان المحتل فقد رأى «أنّه توقع لخطر وجودي على أمنها القومي». وتوافقاً مع تلك المقدمات اقتنع ترامب بضرورة تبني قرار الانسحاب من الاتفاق، وابداله بفرض إجراءات أكثر صرامة ضد إيران وأية دولة أو شركة أجنبية تتعامل معها⁽²⁾. وعليه مثلّ قرار انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق النووي الإيراني لتبرير حجته الرئيسة في أنّ الاتفاق كان لصالح إيران وأنه سيزودها بمبالغ كبيرة من المال لتمويل «سياساتها المزعزعة للاستقرار» في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لقد أصبحت هذه الحجة أحد الأسباب الرئيسة وراء سياسة «الضغط الأقصى» التي انتهجتها إدارته ضد إيران والقائمة على إعادة فرض العقوبات الاقتصادية لدفع الجمهورية الإسلامية إلى تقليص أنشطتها الإقليمية من خلال خفض مواردها الماليّة بشدة وخاصة عائدات النفط⁽³⁾.

بناءً على ذلك، يمكن القول إنّ المدة التي حكم فيها ترامب الولايات المتحدة (2017-2021) مثلت حقبة مهمّة من حقبة المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، ويعود ذلك إلى تبني ترامب نسق عقدي هجومي عبر استراتيجية «الضغط الأقصى» دفعه لتبني إجراءات قسرية عقابية شملت قطاعات عدة إيماناً منه بأنّها ستدفع إيران إلى معالجة قضايا مهمة:

(1) فواز جرجيس، أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 154، 2010)، ص64.

(2) Bradley Hope, Justin Scheck, Blood and Oil: Mohammed bin Salman's Ruthless Quest for Global Power, (Hachette Book Group, New York 2020), p.147.

(3) Hamidreza Azizi, Iran Seeks Economic Benefits From Syria, View Point, Atlantic Council, Washington, 2019, p1.

1- تقويض دورها في الإخلال بميزان القوى الذي يعمل لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ومن ثم، الإضرار بالأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في بعض الدول المقرّبة من طهران.

2- إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران أو إلغاؤه بشكل كامل والعودة لتحقيق المصالح الأمريكية.

3- معالجة برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني الذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لحلفائها في المنطقة لا سيما الكيان المحتل.

4- تفكيك الدعم الإيراني المتواصل لحركات المقاومة في منطقة الشرق الأوسط.

شكّلت هذه القضايا (وغيرها) إدراك وتصورات دونالد ترامب باتجاه الإعلان في 8 أيار (مايو) 2018 عن انسحاب بلاده من (خطة العمل الشاملة المشتركة) أو ما يُعرف بالاتفاق النووي وإبداله بفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية كخطوة أولى لإعادة إيران إلى طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاق شامل يكون أكثر أمناً للولايات المتحدة وحلفائها، وفي مقابل ذلك، وتكون فيه إيران أكثر ضعفاً. فضلاً عن ذلك، اتخذ دونالد ترامب مسار تقويض الاتفاق النووي من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على كل من يريد التعاون مع إيران لفترة ما بعد الاتفاق، سواءً أكانت دولاً أم شركات، بحجة إن ما ينتج عن الاتفاق النووي من شراكات سياسية واقتصادية وتجارية يجعل إيران أكثر قوة، وهذا بحد ذاته يمثل تهديداً آنياً ومستقبلياً للمصالح الأمريكية في المنطقة.

لم تفضّ استراتيجية الضغط الأقصى إلى إعادة جميع العقوبات التي رفعها الرئيس أوباما فحسب، بل فرضت المزيد من العقوبات على قطاعات المال والطاقة وسفر المسؤولين والعسكريين. وقد فهم من تلك السياسة أنها تدعم مسار تسوية النفوذ الإيراني في المنطقة بحكم تقييد حركة المسؤولين وانعدام المردودات المالية، فضلاً عن زيادة الركود الاقتصادي الذي سيضرّ في النهاية في سياستها الخارجية ويعمّق من الأزمات الداخلية ما ينعكس سلباً على شعب الإيراني نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية التي تعد الجزء الأساس من الاقتصاد الإيراني. وبذلك مثّلت سياسة ترامب العقابية تفكيكاً لمكاسب إيران المادية والمعنوية التي قطفت ثمارها من التوصل لـ(خطة العمل الشاملة المشتركة). وليس ذلك فحسب، بل مثل ذلك استبعاداً اقتصادياً شاملاً الهدف منه إرغام طهران ودفعها إلى طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن بموقف أضعف. نتيجة لذلك، تسببت استراتيجية ترامب العقابية بانهيار خطة العمل الشاملة المشتركة؛ لأنها أرغمت الموقعين على الاتفاق التعامل

بحذر مع إيران حتى وإن أعلنوا صراحة أنهم ملتزمون بالاتفاق، ومن ثمّ نجدهم يذهبون باتجاه عدم التعاون مع إيران في مجالات عدة أكد عليها الاتفاق وهو ما يناقض مضمونه تماماً⁽¹⁾.

وضعت استراتيجية الضغط الأقصى إيران تحت ضغط حُزم مستمرة من العقوبات الجديدة والتي جاءت على حُزمتين رئيسيتين: الحُزمة الأولى من العقوبات غير النفطية وفرضت في 7 آب (أغسطس) 2018، أمّا الحُزمة الثانية فكانت أكثر أهمية، وفرضت في 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 ضد أكثر من 700 هدف (شخص وكيان)، تضمن 300 هدف جديد. وبعدها أضافت واشنطن بشكل مطرد تصنيفات جديدة ضد الأفراد والشركات المرتبطة بإيران. فضلاً عن ذلك، طالب الرئيس ترامب بقوة باستمرار تشديد الخناق الاقتصادي على إيران، فكان له ذلك حينما شملت العقوبات أكثر من 80% من اقتصاد إيران بقصد إلحاق ضرر كبير بالبنى التحتية الإيرانية، وكان من نتيجة ذلك تقويض حالة النمو الاقتصادي الذي أعقب رفع العقوبات في عام 2016، وفقدان العملة الإيرانية ثلثي قيمتها، وانخفاض صادرات النفط - التي تشكل مصدراً حاسماً لإيرادات الحكومة - من 2.5 مليون برميل يومياً إلى أقل من 0.5 مليون برميل يومياً. ليمتد ذلك، بحسب جماعات حقوق الإنسان ومنظمات المساعدة الدولية العاملة في إيران، إلى الإعفاءات المقدمة للتجارة الإنسانية التي تأثرت سلباً بالعقوبات المفروضة على مجالات مثل الواردات الطبية والإغاثة الطارئة وبرامج مساعدة اللاجئين. دفعت حُزم العقوبات المفروضة على إيران في إدارتي دونالد ترامب (وحتى بايدن من بعده) إلى إعلان عشرات الشركات العالمية إنهاء أو تعليق عملياتها في إيران حتى قبل إعادة فرض العقوبات الأمريكية الجديدة رسمياً، وذلك لتيقنهم أن إدارة ترامب جادة بمعاقتهم اقتصادياً ومالياً.

على الرغم من كل هذه السياسات العقابية، لا توجد دلالات واضحة على أن سياسات إيران الإقليمية قد شهدت تحولاً نحو التراجع، أو أن قيادتها، بمختلف صنوفها، خضعت أو أظهرت استعداداً للخضوع لتوجهات إدارة ترامب العدائية تجاهها. يعود ذلك في جزء منه إلى الخبرة المتراكمة التي اكتسبتها إيران في التعامل مع العقوبات الأمريكية، والتي غالباً ما تُخضعها لحسابات سياسية عقلانية، وترى في واشنطن أنها ماضية في تعريض المجتمع

(1) John McKendrick, Sophie O'Sullivan, From Trump to Biden: Whither US Sanctions Policy?, Papers series Outer Temple Chambers, Outer Temple Chambers Limited Co., London, 2021, p.2.

الإيراني لتأثير العقوبات بقصد ارغامه لقبول شروطها من خلال زيادة كمية وشدة هذه العقوبات، إلا أن إيران من الصعب تخضع إلى هكذا سياسات⁽¹⁾.

دفعت هذه القيود الصارمة وغيرها القيادة الإيرانية إلى تجاهل القيود النووية التي فرضها الاتفاق عليها. وفقاً لذلك، تبنت إيران ردة فعل قوية تمثلت بقرارها في كانون الثاني/ يناير 2021 القاضي برفع معدل تخصيب اليورانيوم إلى 20 % وبدء إنتاج المزيد منه وإعادة العمل بمنشآتها النووية وهو ما يمثل عدم التزامها بالاتفاق وخطوة منها بعدم تقيدها فيما يتعلق بالتقدم في مجال الأنشطة النووية السلمية طالماً أنَّ خصومها غير ملتزمين بالاتفاق، وسوف تستمر بالعمل على ذلك حتى وإن رجعت إلى طاولة المفاوضات من جديد؛ لأن ذلك مرتبطاً في جزء منه بمبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية. قد مثَّل هذا التوجه باعثاً لحقيقة التعامل الإيراني مع الإدارة الأمريكية الحالية لجو بايدن⁽²⁾ الذي اعتمد «استراتيجية الردع والضغط والدبلوماسية»، وفقاً لوزير الخارجية في إدارته أنتوني بلينكن، والتي تجمع عناصر من إدارتي الرئيسين أوباما وترامب.

تتضمن استراتيجية جو بايدن هذه التواصل الدبلوماسي مع إيران، كما سعت إدارة أوباما من قبل. وفي الوقت نفسه، إبقاء العقوبات التي أعادت إدارة ترامب فرضها بعد انسحابها من الاتفاق⁽³⁾. بعبارة أخرى، إنَّ إدارة بايدن عولت على العقوبات الضابطة لمسار التعامل الحذر مع إيران في الملفات العالقة بين البلدين، هذا النوع من العقوبات سيضمن أخذ مسار ينعم بصدق العودة إلى الدبلوماسية والذي يجب أن يتناول قضايا مهمة منها برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني الذي ترفض إيران مناقشته. يعدُّ هذا المسار الضاغط «نهجاً أذكى» من «الضغط الأقصى» لإدارة ترامب، لأن الأخيرة أتاحت لإيران تخزين ما يقارب عشرة أضعاف من اليورانيوم المخصب الذي لديها كردّة فعل لخروج الولايات المتحدة من الاتفاق، ومن ثم، فإن الولايات المتحدة لن ترفع العقوبات المفروضة على إيران حتى تُوقَف هذه الأخيرة برنامجها لتخصيب اليورانيوم⁽⁴⁾. يعني ذلك أن بايدن يؤمن بالعقوبات لقدرتها الكبيرة على ضبط سلوك إيران ويعطي زخماً أكبر لحلفاء الولايات المتحدة للتعامل معها. بهذا، وجد أنه

(1) International Crisis Group, Iran Sanctions under the Trump Administration, Interactive Series, Brussels, 2020 pp.1-5.

(2) John McKendrick, Op. cit, p.2.

(3) Clayton Thomas, Iran: Background and U.S. Policy, CRS Reprt, No.47321, Congressional Research Service, Washington, 2023, pp 2-3

(4) John McKendrick, Op. cit, p.2..

من الأفضل أن يوظف بعض تأثير العقوبات المشددة الذي تبقى من إدارة ترامب بشأن إيران لصالح إدارته⁽¹⁾.

لم تكن العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب هي الحلقة الأخيرة في مسلسل العقوبات، بل أصبحنا، مع مجيء إدارة بايدن إلى البيت الأبيض، أمام جزء آخر من هذا المسلسل؛ إذ فرضت إدارة بايدن عقوبات جديدة على إيران بعد أن قامت الأخيرة بواحدة من أكبر الهجمات الصاروخية والطائرات من دون طيار التي شهدتها العالم على الإطلاق ضد كيان إسرائيل المحتل كرد على القصف الذي قام به هذا الكيان على القنصلية الإيرانية في دمشق. شملت هذه العقوبات قطاعات الصادرات ووزارة الدفاع الإيرانية، وبرنامج الصواريخ والطائرات من دون طيار التابع للحكومة الإيرانية. مثلت هذه العقوبات التزاماً أمريكياً للدفاع عن الكيان المحتل وتقييداً لبرامج إيران العسكرية. وقد علّق بايدن على قيمة العقوبات بالقول: «لقد وجهت فريقين، بما في ذلك وزارة الخزانة، لمواصلة فرض العقوبات التي تزيد من تدهور الصناعات العسكرية الإيرانية. وليكن واضحاً لجميع أولئك الذين يمكنهم أو يدعمون الهجمات الإيرانية: الولايات المتحدة ملتزمة بأمن الكيان المحتل. نحن ملتزمون بأمن موظفينا وشركائنا في المنطقة. ولن نتردد في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمحاسبتك»⁽²⁾.

يمكن القول إن سياسة إدارة بادين لم تختلف كثيراً عن الإدارة التي سبقتها، أي إدارة ترامب، ولكن مع استبدال «الضغط الأقصى» بـ «نهج أذكى» يشمل الدبلوماسية والاستعداد للمفاوضات بشروط تخدم الولايات المتحدة ومصالحها وفي مقدمتها أمن كيان إسرائيل المحتل. في قبال ذلك، لم تبد إيران أي خضوع لشروط الولايات المتحدة بل استمرت في أداء دورها وتكييف وضعها مع ما يصدر من عقوبات بحقها من الغرب. وبهذا، فإنّ مسلسل العقوبات والتكيف معها مستمر وساحته هو المنطقة وتحديدًا نقاط الاشتعال فيها، على الرغم من كثرة الصدمات التي تعرضت لها إيران.

ثانياً: تطورات الملف النووي الإيراني

على مدى العقدين الماضيين، عُدّ البرنامج النووي المحرك الرئيس للعداء بين الولايات المتحدة وإيران، فالأخيرة ترى فيه مشروعاً وطنياً للأمة الإيرانية، وله مشروعية على وفق

(1) دانيال برومبيرغ، إدارة بايدن وتحدي إحياء الاتفاق النووي، سلسلة تقييم حالة، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021)، ص 4-5.

(2) The White House, Statement from President Joe Biden on Iran Sanctions, Statements and Releases, Washington, April 18, 2024: <https://www.whitehouse.gov>

المادة الرابعة لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT). أمّا الولايات المتحدة فلها مخاوف من إمكانية حصول إيران على أسلحة نووية. إنّ مثل هذا البرنامج من شأنه أن يخل بمبدأ التفوق النووي لكيان إسرائيل المحتل في المنطقة. فضلاً عن ذلك، إنّ الآخرين في المنطقة وخاصة المملكة العربية السعودية قد يسعون إلى القيام بالشيء نفسه، ما قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الخليج ومن ثمّ الاضرار بمصالح الولايات المتحدة. على وفق ذلك، أصبحت المسألة النووية مركزية في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران⁽¹⁾، لاسيما في ظل التحديات الكبرى التي تفرضها إيران على وجود الولايات المتحدة في المنطقة، وإصرار إيران بالمضي قدماً في برنامجها النووي⁽²⁾.

تدرك إيران إن البرنامج النووي لابد أن يخضع لتطور مستمر بما يتفق وتقدم الأمة الإيرانية في المجالات كافة، ذلك أن قيمة أثره المستقبلي لا يحمل مجرد انعكاسات اقتصادية تمكنها من الدخول إلى نواحي أوسع في مجال الطاقة أو الصحة أو التقنية أو غيرها من المجالات الإنسانية، بل يمثل بشكل أو بآخر طموحاً وعنواناً للتفوق الحضاري والقومي، كما أنه يعدّ مقدمة للقدرة الإيرانية لتحقيق مصالحها الحيوية ومجالها الاستراتيجي وأصبح يُنظر إليه بوصفه قضية تقدّم تكنولوجيا وعزّة قومية وتضامن وطني وعلى أنه هدف سيحسن بالتأكيد من صورة إيران داخلياً وخارجياً⁽³⁾.

يُشير ذلك إلى أنه لا مجال للتراجع في البرنامج النووي وتطوره إلى مراحل أكثر تقدماً حتى في ظل الضغوطات والإجراءات العقابية التي تتعرض لها إيران منذ أربعة عقود، لأن إيران تعدّه جزءاً مهماً من رمز قوتها العسكرية والتكنولوجية وسيبقى جزءاً من تحولات عقيدتها في هذا المجال، فضلاً عن كونه سلاحاً ردعياً لا غنى عنه للحافظ على القوة والردع. يُدرك الإيرانيون إن البرنامج النووي هو أهم الملفات التي تسببت بتعقد علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويُرجعون سبب ذلك إلى التضارب في المصالح

(1) Joe Barnes, Robert Barron, Trump Policy in the Middle East: Iran, Issue Brief, Rice University's Baker Institute for Public Policy, Texas, 2018, p1-2.

(2) David E. Sanger, U.S. Seems Eager for Nuclear Talks With Iran's New Leader, The New York Times, June 17, 2013: <https://www.nytimes.com/2013/17/06/world/middleeast/us-seems-eager-for-nuclear-talks-with-irans-new-leader.html>

(3) كيهان برزيجار، مفارقة الإجماع النووي الإيراني، مجلة شؤون الأوسط، (مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 136، 2010)، ص 32-36.

والسياسات الخاصة بغايات وأهداف هذا الملف وما تثيره مسألة تطوره المستمر من تعقيدات وتداعيات⁽¹⁾. وعليه تهتم مراكز السلطة في إيران بمهمة تطوير قدرتها النووية على الرغم من الأزمات الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية المفروضة عليها منذ العام 2002، وقد أثبتت إيران أن الملف النووي هو ورقة تضغط بها على خصومها للجلوس إلى طاولة التفاوض، وما الاتفاق النووي لعام 2015 الذي وقع مع مجموعة 1+5 إلا دليل على ذلك، فقد راهنت على تطور برنامجها النووي للتوصل إلى بنود أهمها: رفع العقوبات التي فرضتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على إيران بعد إكمال متطلبات الاتفاق، حتى وإن تمّ فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع ضمان استمرار تخصيص اليورانيوم بنسبة حددت بـ(3.67%)، وغيرها من البنود مقابل أن يتم رفع قرار التجديد عن الأرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات، ورفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضاً عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات، إضافة إلى فتح باب التعاون مع إيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا⁽²⁾. لقد مثّل اتفاق عام 2015 - برغم البنود القسرية التي فرضت عليها - اعترافاً دولياً بحقوق إيران النووية وكانت تلك الحقوق مقدمة لرغبة الغرب برفع القيود المفروضة على استيراد الذهب، والبتروكيماويات، وقطع غيار السيارات والطائرات، والحصول على نحو أربعة مليارات دولار من عائداتها النفطية المجمدة في الخارج⁽³⁾.

تيقن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن إيران تبرز كأولوية رئيسة للإدارة الجديدة مستكملاً بذلك ما أعلنه في حملته الرئاسية التي أكد فيها على إدانة الاتفاق النووي. مثل ذلك بداية ملامح النهج الذي يؤكد على مواجهة طهران في العديد من الملفات عبر مجموعة متنوعة من الساحات التي تشكلت في ظلها تعقد العلاقات بين الطرفين على مدى عقود مرّت، ومن ثمّ مثّل الاتفاق النووي وإعادة النظر بإعادة التفاوض نقطة البدء لفهم السياسيّة

(1) محمد علي بصري، مجيد رضا مومني الهام استوار، مطالعه تطبيقي پرونده هستهای جمهوری اسلامی ایران وكره شمالی از نظر آژانس بین المللی انرژی تاسال ۲۰۱۵، (فصلنامه پژوهشهای روابط بین الملل، شماره هجدهم، ۱۳۹۴)، ص ۲۱۱

(2) جواد كاظم البكري، أثر الاتفاق النووي الإيراني على العراق، مجلة حمورابي للدراسات، (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العددان 15-16، 2015)، ص 32-33.

(3) أمل حمادة، الصراع المقيّد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية - الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 196، 2014)، ص 89.

الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب، لا سيما يتعلق ببرنامجه النووي وكل ما يتصل به داخلياً وخارجياً⁽¹⁾.

لم يكن الاتفاق النووي الذي وقّع في العام 2015 بعد جولات طويلة من المفاوضات بين إيران ومجموعة 1+5 أن يتمّ عامه الثالث حتى ألغِيَ بالكامل من جانب واحد من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب الذي ما أن تسنّم سدة الرئاسة الأمريكية حتى دخلت العلاقات الأمريكية - الإيرانية مرحلة عدم اليقين خاصة وأنه تعهد خلال حملته الانتخابية بنقض سياسة باراك أوباما الخارجية تجاه إيران (سياسة اليد المفتوحة) وأعلن عن تنفيذ تغييرات كبيرة ليس في صالح استمرار حالة استقرار العلاقة بين البلدين. وقد مثّل ذلك الإلغاء تجسيداً عملياً لحملة الاعتراضات الشديدة التي قادها الصقور في الحزب الجمهوري واللوبي الإسرائيلي وغيرهم على إدارة الرئيس أوباما حول توقيع الاتفاق الذي مثّل بنظرهم اعترافاً رسمياً بأنشطة طهران النووية وخاصة تخصيب اليورانيوم وتصنيع القنبلة النووية مستقبلاً وترسيم فضلاً عن السماح إلى باستخدام الأموال المحجوزة في البنوك الأمريكية والأوربية والموارد المكتسبة من ثرواتها الاقتصادية اللاحقة لتعزيز دورها في المنطقة والذي يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وبعض حلفائها. ومن ثمّ يرى ترامب إن الاتفاق فشل في معالجة قضايا مهمة مثل: برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني ودعم حركات المقاومة، وأن الاتفاق سيمكّن إيران من السعي للحصول على أسلحة نووية في المستقبل⁽²⁾. وعلى وفق ذلك ألغى ترامب أولاً التصديق على الاتفاق الإيراني ثمّ انسحب منه وأعاد فرض العقوبات بل وتشديدها على إيران⁽³⁾.

لقد أدى انسحاب ترامب من (خطة العمل الشاملة المشتركة) إلى مزيد من التعقيدات في القضايا الخلافية حول الكيفية التي سيكون عليها البرنامج النووي الإيراني خاصة وإن ترامب وعد بأن بلاده ستعيد فرض العقوبات الصارمة التي فرضتها على إيران قبل الاتفاق وتدرس فرض عقوبات جديدة بقصد تغيير إيران لاتجاهها فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم وهو ما رفضته إيران على اعتبار أنه يخالف أصل الاتفاق الذي وقعت عليه سبع دول بعد

(1) Suzanne Maloney, Under Trump, U.S. policy on Iran is moving from accommodation to confrontation, Commentary Series, Brookings Institution, Washington, 2017, p2.

(2) Hakkı Uygur, US-Iran Relations in the Trump Era, Center for Iranian Studies (IRAM), Ankara, 2018, P1-2.

(3) Kimberley Anne Nazareth, Trump's Policy Towards Iran: A Deal Undone, World Affairs, Vol. 23, No. 2 2019, p. 22

مفاوضات شاقة⁽¹⁾. وذهبت إيران في ظل التوتر المتصاعد مع إدارة ترامب إلى إجراءات احترازية؛ إذ قامت بنقل منشأة تخصيب النووي الخاصة بها إلى سفوح الجبال، جنوب نطنز، على بعد حوالي 140 ميلاً جنوب طهران، لحمايتها من أي هجوم أمريكي أو إسرائيلي محتمل. فضلاً عن أنها عمدت إلى تعزيز البناء والتحصينات لمنشآتها النووية بعد انفجار وقع في يوليو 2020 أدى إلى تدمير منشأة لتجميع أجهزة الطرد المركزي. فضلاً عن ذلك، التزمت الحكومة الإيرانية بالسعي إلى تطوير البرنامج أكثر، لا سيما بعد اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني السابق الجنرال قاسم سليماني في كانون الثاني (يناير) 2020، ومن ثمّ محسن فخري زاده العالم النووي الإيراني البارز في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 الذي وصف بأنه القوة السرية الدافعة لإيران نحو تطوير السلاح النووي، حتى وإن أعلنت إيران أنّ السلاح النووي محرماً في عقيدتها الدينية⁽²⁾. وبعد عامين من إعلان الرئيس دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، عمدت إيران استئناف تخصيب اليورانيوم، وإلى البحث والتطوير في أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، ووسعت مخزونها من الوقود النووي، وهو ما يشير - من وجهة نظر الولايات المتحدة - إلى خفض الوقت الذي ستحتاجه لإنتاجه إلى النصف ما يكفي من الوقود المستخدم في صنع الأسلحة لصنع قنبلة نووية، وقد حاولت إيران من وراء ذلك زيادة مكاسبها من أي اتفاق نووي مستقبلي قد تجبر عليها بحكم لغة العقوبات الصارمة التي فرضت عليها⁽³⁾.

عملت إيران بقوة على التقدم برنامجها النووي في الأشهر الأخيرة من حكم إدارة ترامب وبداية استلام جو بايدن للسلطة في الولايات المتحدة كردّة فعل منها لعدم التزام الأخيرة بالاتفاق النووي، وذهبت باتجاه اتخاذ المزيد من الخطوات للتراجع عن تعهداتها النووية، خاصة بعد سلسلة من الهجمات على قادتها ومصلحها وخبرائها في هذا المجال. وقد أعلنت إيران أنها لن تحد من تخصيب اليورانيوم بعد الآن. بدأت بناء مراكز لإنتاج أجهزة الطرد

(1) Mark Landler, Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned, The New York Times, May 8, 2018: <https://www.nytimes.com/201808/05/world/middleeast/trump-iran-nuclear-deal.html>

(2) Farnaz Fassihi and Others, Iran's Top Nuclear Scientist Killed in Ambush, New York Times Magnize, Nov. 27, 2020: <https://www.nytimes.com/202027/11/world/middleeast/iran-nuclear-scientist-assassinated-mohsen-fakhriza>

(3) Colum Lynch, Despite U.S. Sanctions, Iran Expands Its Nuclear Stockpile, Foreign Policy, MAY 8, 2020: https://foreignpolicy.com/202008/05/iran-advances-nuclear-program-withdrawal-jcpoa/#cookie_message_anchor

المركزي في نطنز ليحل محل المركز الذي تمّ تدميره قبل كيان إسرائيل المحتل. والأكثر من ذلك أقرّ مجلس الشورى الإيراني قانوناً ملزماً للحكومة يهدف إلى زيادة كبيرة في تخصيب اليورانيوم في فوردو. بل وألزمت الحكومة بالحدّ من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تفتيش منشآتها منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وجاء هذا الالتزام بعد أشهر من اكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة 83.7 بالمئة في فوردو، ما أثار قلقاً دولياً، وقد أثبتت إيران أنه لا مجال للتراجع عن المسألة النووية طالما أنها قضية قومية تعزّز من مكانتها الإقليمية والدولية، وهو ما أثار انتقاداً لإدارة ترامب على اعتبار أنها أضعفت المسارات الجادة لإعادة الاتفاق النووي إلى سابق عهده⁽¹⁾.

إنّ رغبة إدارة بايدن في إعادة التعامل مع إيران في الاتفاق النووي 5 + 1 وفقاً لشروطها ليس بالأمر السهل على إيران، لا سيما أنّ إعادة التفاوض مشروطة بالتزام إيران بخطة العمل الشاملة المشتركة، وهذا ما أكده وزير الخارجية انتوني بلينكن في 10 آذار (مارس) 2021 بأن: «بلاده تطلب التزام إيران بخطة العمل الشاملة المشتركة قبل البدء في التفاوض على صفقة أفضل تغطي القضايا الخلافية والصعبة الأخرى وعلى رأسها إدراج الترسانة الصاروخية الإيرانية وأسلحتها الموجهة بدقة في أية مفاوضات مستقبلية» وهو ما ترفضه إيران رفضاً قاطعاً. وكخطوة توشي إلى رغبة إدارة بايدن بإعادة المفاوضات، قامت هذه الإدارة بتعيين روبرت مالي، مهندس الاتفاق النووي لعام 2015، مبعوثاً خاصاً لإيران، وكلفه بتجديد وتعزيز الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق نووي «أقوى وأطول» من خطة العمل الشاملة المشتركة. كما اختار بايدن ويليام بيرنز- الذي قاد وفداً أمريكياً في محادثات سرية مع إيران- مديراً لوكالة المخابرات المركزية. ويعد ذلك، بحسب نيد برايس المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، «خطوة متقدمة نحو عودة إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة»، وأكّد بأنهم «مستعدون للسير على طريق الدبلوماسية إذا عادوا إلى الامتثال الكامل». وعلى الرغم من ذلك، لم يكن التفاؤل بحجم وزخم الرغبة في انعقاده قياساً بسنوات ما قبل اتفاق عام 2015، ومن ثمّ المفاوضات سواء لإيران من جهة والدول الخمس الأخرى من جهة أخرى بمستوى ما تطمح إليه إدارة بايدن في هذا المجال⁽²⁾.

(1) Kali Robinson, What Is the Iran Nuclear Deal? Council on Foreign Relation, Washington, 2023, P7.

(2) Mohammed Khalfan Al-Sawafi, A Gulf Perspective on Biden's Middle East Orientations. Policy Paper, No.19, Trends Research & Advisory, Abu Dhabi, 2021, p22

بناءً على ما تقدم في هذا الجزء من المحور، فإن بعض الدول بدأت في نيسان (أبريل) 2021 محادثات لإعادة واشنطن وطهران إلى الاتفاق كمسار يناضل من أجله الموقعون على خطة العمل الشاملة المشتركة لإعادة انبعاث هذه الصفقة من جديد. لكن المفاوضات لم تعد بذلك الزخم التي كانت عليه إبان إدارة باراك أوباما، وتعددت أكثر بسبب تطورات مثل صعود رجل الدين المحافظ الراحل إبراهيم رئيسي لرئاسة إيران، والغزو الروسي لأوكرانيا، والحرب التي اندلعت عقب عملية طوفان الأقصى وانخراط إيران بشكل مباشر وغير مباشر في الحربين وهو ما أدى إلى فرض عقوبات إضافية عليها. ومع انتهاء بعض أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة التي فرضتها الأمم المتحدة في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، فرضت إدارة بايدن عقوبات جديدة على برامج الصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار الإيرانية، ورفض الاتحاد الأوروبي إنهاء العقوبات على إيران.

بناءً على ما تقدم، فإنه لا مجال للتفاوض المؤدي إلى اتفاق نووي جديد في الوقت الذي لا تزال فيه واشنطن وطهران تختلفان حول العديد من الملفات والقضايا المتعلقة بشكل مباشر وغير مباشر بالعودة إلى الاتفاق، فإيران ترفض مناقشة القضايا والملفات بصفقة واحدة، وبالنسبة لإدارة بايدن فهذا الأمر غير مستساغ. ومن ثمّ فلا سبيل إلى تحقيق المزيد من التقدم في الملف النووي الإيراني الذي ازداد تطوراً وجعل العودة إلى الاتفاق النووي الأصلي شبه مستحيل⁽¹⁾.

ثالثاً: الأزمة السورية

يعدّ التحالف الإيراني - السوري أحد الشراكات الاستراتيجية الأكثر قوة وارتباطاً وديمومة في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾. ولعلّ حالة ثبات قوة التحالف يرجع إلى أهمية المقومات الجيو سياسية التي أحكمت في ظلها فاعلية المدرك المصلحي الذي جعل البلدين ينظر أحدهما إلى الآخر بوصفه الشريك السياسي والحليف الاستراتيجي الأكثر مصداقية في البيئة الاستراتيجية الشرق أوسطية، ومن ثمّ فإنّ بواعث ذلك المدرك هي من جعلت التحالف قوياً برغم الضغوط المستمرة من الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين في المنطقة الذين حاولوا بكلّ قوة فكّ حالة الارتباط بين البلدين ودفعهما إلى التخلي عن تحالفهما الطويل الأمد وتبني أدوار تتوافق والمصالح الأمريكية في المنطقة.

(1) Kali Robinson, Op, Cit, p.9.

(2) Daniel L. Byman, Syria and Iran: What's Behind the Enduring Alliance?, Commentary Series, Brookings Institution, Washington, DC, 2006, p.1.

على الرغم من الضغوط التي يتعرض إليها هذا التحالف، إلا أنه يبدو قوياً بل وتعمق بصورة أكبر في مواجهة تلك الضغوط ويبدو له أن يستمر في المستقبل القريب، وهو ما يثير دوما انتقاد الولايات المتحدة ويضر بمصالحها وحلفائها. لذلك نجدها منذ العام 2011، بات الدعم الإيراني يتصاعد للنظام السوري ليس على أكثر من صعيد، لا سيما الاقتصادي والعسكري⁽¹⁾. منذ ذلك الحين، أقدمت إيران على إجراءات عدّة أُملاً منها بتجاوز النظام السوري الأزمة في أقرب وقت ممكن، إذ قدّمت الدعم الفني، والخبرات والمشورة والمعدات العسكرية والأمنية، كما قدّمت المساعدات التقنية لمساعدة الجانب السوري على مراقبة والحد من استخدام التكنولوجيا وشبكات التواصل من قبل الإرهابيين، كما أرسلت قوات من الحرس الثوري وتحديدا فيلق القدس والاستخبارات للمساعدة في هزيمة الجماعات الارهابية عسكرياً⁽²⁾.

إن التحالف الاستراتيجي بين البلدين نجح في الحفاظ على نفسه من خلال تصورهما المشترك للتهديد، وتقارب المصالح الاستراتيجية لهما في مناطق النفوذ، فضلاً عن منظورهما المشترك بشأن عدويهما (كيان إسرائيل المحتل والولايات المتحدة) والذي كان ولا يزال السبب الرئيس لتوجيه المساعدة الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية التي جعلتهما مقتدرين في تجميع النفوذ السياسي والموارد العسكرية في بناء شبكة من التحالفات المسلحة الحليفة تمكّنت عبرها من إحباط طموحات الارهابيين في سوريا وتقويض الإرادة الاسرائيلية والخليجية في إنهاء التحالف الذي أثبت أنه مركزي فرض موقعه على رقعة الشطرنج الإقليمية⁽³⁾.

ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سوريا حليفاً استراتيجياً لا يمكن التفريط به، والدليل دورها العسكري لنصرتها طوال الحرب في سوريا التي عدّت الأكثر دموية وكارثية في المنطقة، إذ برزت إيران بعدّها صاحبة النفوذ الأجنبي المهيمن فيها. ومن ثمّ نجدها لا تتوان عن استخدام مواردها المالية والعسكرية والاقتصادية لدعم النظام السوري القائم، وقد أثبتت أنها طرفٌ أصيلٌ بعد مرور أكثر نصف عقد من الحرب، وأنشأت لها موطئ قدم رئيس

(1) ديكستر فيلكنز، قاسم سليمان: قائد الظل، (دار الجواهري للنشر والتوزيع، بغداد، 2014)، ص16.

(2) Jubin Goodarzi, Iran and Syria at the Crossroads: The Fall of the Tehran-Damascus Axis?, Viewpoints No. 35, Wilson Center, Washington, DC, 2013, p.3.

(3) Rafke Risseuw, The Syrian-Iranian Nexus: a Historical Overview of Strategic Cooperation, Research Series, Brussels International Center For Research and Human Rights, Bruxelles, 2018, p.2.

في البلاد، لتصبح فاعلاً سياسياً وعسكرياً لا يمكن إنكاره - منذ العام 2011- في أي مشهد مستقبلي محتمل بعد الحرب. وعلى وفق ذلك، كانت سوريا ولا تزال تعتمد بشكل متزايد على إيران وتحديدًا فيلق القدس» ذراع النخبة خارج الحدود الإقليمية للحرس الثوري»، الذي كان يقوده سابقا الجنرال قاسم سليماني ومن بعده إسماعيل قآني، والذي يمثل عنصراً أساسياً في العمود الفقري للنظام في المجال العسكري، كونه داعماً مستمراً لسوريا في محاربة الإرهاب، فضلاً عن دوره في المساعدات الاقتصادية والمشورة العسكرية⁽¹⁾.

بعد دخول روسيا على خط الأحداث في سوريا، فشلت إيران مع روسيا ثنائي كان له الدور الحاسم في تغيير مسار الأحداث لصالح النظام السوري القائم وأبرزها لا سيما في حلب أواخر عام 2016. ولم يحولوا انتباههم إلى شرق سوريا إلا في الآونة الأخيرة التي أصبح للنظام السوري دورٌ كبيرٌ فيها. وعليه مثّلت قضية دعم إيران لحليفها الاستراتيجي ذات مكاسب سياسية كبيرة، فهي لا تهدف فقط إلى دعم حليف فحسب، بل الحفاظ على دور في المستقبل؛ إذ تعد الاستثمارات الإيرانية الهائلة في الموارد المالية والمادية والبشرية في سوريا مؤشراً على أن النظام الإيراني يرى أن وجوده في سوريا أمر طويل الأمد وهو ما لا يمكن أن تقبل به الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الأول في الشرق الأوسط: الكيان المحتل⁽²⁾.

فيما يتعلق بموقف الإدارات الأمريكية من النظام السوري وبقائه، اتخذ كل من أوباما، لاحقاً ترامب، موقفاً عدائياً ضد الحكومة السورية، ودعوا الأسد إلى التنحي عن هرم السلطة وهو ما لم تقبل به إيران ولم تنجح به الولايات المتحدة التي يلاحظ أن دورها في النزاع السوري واسقاط الأسد لم يتم بشأنه اتخاذ إلا القليل من الإجراءات الملموسة لتحقيق هذا الهدف. ويعود ذلك إلى أن كل من أوباما وترامب افتقرا إلى خطط سياسية سليمة لإسقاط النظام السوري وإزاحة الأسد من السلطة⁽³⁾. فضلاً عن ذلك، استبعدت إدارة أوباما التدخل العسكري المباشر؛ لأنه قد يدفع روسيا والصين للاستمرار في دعم النظام السوري، لا سيما أنهم اتخذوا موقفاً صلباً عبر استخدامهما لحق النقض «الفيتو» ثلاث مرات لمنع تحرك دولي إيجابي

(1) Jordan Steckler, How Iran exports its ideology ,United Against Nuclear Iran, Washington, 2020, p36

(2) The Israel Defense Forces, The History of Iran in Syria, 18/2024/1/: <https://www.idf.il/en/mini-sites/iran/the-history-of-iran-in-syria/>

(3) David Jervis, «Barack Obama, Syria, and the exertion of American military power», TEKA of Political Science and International Relations 12, no. 1 (2018): 41.

تجاه الأزمة ووضع حدٍ لتدهور الأوضاع في سوريا ومحيطها الإقليمي، فما كان من الولايات المتحدة إلا الضغط لإيجاد حل سياسي من خلال الدبلوماسية الدولية لتوفير الدعم السياسي للمعارضة والارهابيين وترك المجال لإسرائيل لمعالجة ما يهددها من الوجود الإيراني الذي أصبح أكثر قرباً منها. وبالاتجاه ذاته، فرض أوباما العقوبات الاقتصادية على النظام السوري وهذا ما شكّل مقدّمات لسياسة سلفه دونالد ترامب تجاه سوريا والحرب الدائرة فيها⁽¹⁾.

على الرغم من اختيار دونالد ترامب سياسة أكثر صرامة تجاه إيران ورفض خطة العمل المشتركة، إلا أن السياسة الأمريكية على الأرض ظلت متطابقة إلى حدٍ كبير مع سياسة سلفه باراك أوباما، إذ تركت الأمر للكيان للتعامل مع الوجود الإيراني في سوريا مع دعم أمريكي مستمر مباشر وغير مباشر. علاوة على ذلك، كان أوباما يرى أن وجود القوات الأمريكية في سوريا بمثابة عقبة أمام طموحات إيران وروسيا، ومصدر نفوذ لواشنطن في تسوية سياسية محتملة للصراع. ولكن مع قرار ترامب بسحب القوات الأمريكية جزئياً، فإن روسيا، لا سيما في ظل قيام إيران بتكثيف المساعدات المتدفقة إلى سوريا، تهدّد بالظهور كلاعبين مهيمين في بلد يشترك في الحدود مع كيان إسرائيل المحتل وهذا ما أثار مخاوف إدارة ترامب بشكل كبير⁽²⁾.

إدراكاً لهذا التهديد، حاولت إدارة الرئيس ترامب جاهدة إلى تحييد الدور الإيراني في الحرب السورية كجزء من الاستراتيجية الأمريكية للحد من الدور الإيراني في المنطقة بشكل عام، وهذا ما يعد مناقضاً لتعهداته بسحب القوات الأمريكية وينهي تورط بلاده في الصراع الذي أودى بحياة ما لا يقل عن نصف مليون شخص. ومن ثمّ كانت إدارته ترى في وجود قواته في الأراضي السورية مصلحة كبيرة تتطلب - بحسب الممثل الخاص لوزارة الخارجية في سوريا جيمس جيفري - من الولايات المتحدة أن تحافظ على وجودها في سوريا حتى لو تطلب ذلك القيام بمهمة عسكرية موسعة سعياً لتقويض الدور الإيراني في سوريا⁽³⁾.

(1) Boris Kondoch, Brendan Howe, The Legality and Legitimacy of the Use of Force in Northeast Asia, BRILL, U.S.A, 2013, p.171.

(2) Celien Deweerdt, Obama and Trump in Syria: Similarities and Differences in Their Foreign Policies, Ghent Institute for International and European Studies, Ghent University, Faculty of Political and Social Sciences, 2023, P7.

(3) Missy Ryan, Paul Sonne and John Hudson, In Syria, Trump administration takes on new goal: Iranian retreat, Washington Post, September 30, 2018: <https://www.washingtonpost.com/world/national-security/in-syria-us-takes-on-new-goal-iranian-retreat/2018625/30/09/c182a-c27f-11>

تعدّ إيران من وجهة نظر إدارة ترامب سبباً رئيساً لاستمرار الحرب بسبب دعمها لبشار الأسد؛ لذا أمر ترامب مجلس الأمن القومي بإصدار وثيقة تعدّ إيران عدوًّا يجب مقاتلته بدءاً من سوريا لتكون الأخيرة ساحة للمواجهة. بالفعل، قامت القوات الأمريكية بإسقاط طائرات من دون طيار إيرانية، أو قصف مقرات القادة العسكريين الإيرانيين وبعض فصائل المقاومة هنالك، فضلاً عن قيامها بالرقابة العسكرية الجوية الصارمة لممرات عبور الأسلحة من العراق سعياً لمنع وصول الإيرانيين إلى الطريق السريع بين بغداد ودمشق⁽¹⁾.

في السياق ذاته، وافق ترامب على خطة لإبقاء بعض القوات في قاعدة أمريكية نائية في جنوب شرق سوريا في الحدود مع الأردن حينما تم إنشاء (قاعدة التنف) لقطع المساعدات الإيرانية المتوجهة نحو سوريا عبر العراق، وقد أصبحت تلك القاعدة دعامة حاسمة بحسب ما ذكره أحد كبار القادة العسكريين الأمريكيين بالقول: «إن قاعدة التنف عنصر حاسم في الجهود المبذولة لمنع إيران من إنشاء خط اتصالات أرضي من إيران عبر العراق وسوريا إلى جنوب لبنان لدعم حزب الله اللبناني». مُشيراً إلى أن الوجود الأمريكي في قاعدة التنف سيساعد على عرقلة آمال إيران ببناء جسر بري مستمر من إيران عبر العراق وسوريا إلى لبنان من أجل تقويض تهديد وجود كيان إسرائيل المحتل المحتل. وبهذا، يتمثل الغرض من إنشاء هذه القاعدة بمراقبة وتعطيل تدفق الدعم الإيراني لمحور المقاومة⁽²⁾.

إنّ الوجود الأمريكي في سوريا والتطورات التي طرأت عليه إبان إدارتي ترامب وبايدن يُشير إلى أن الولايات المتحدة أدركت أن وجودها في سوريا لا يجب أن يستمر كما كان في إدارة أوباما، وتجلّى ذلك أكثر في أهداف إدارة بايدن ومصالحتها الاستراتيجية المتقلّصة بشكل واضح في سوريا. فضلاً عن ذلك، يشير الواقع إلى أن هذه القوات لا تقوم بالضرب إلّا دفاعاً عن النفس أو انتقاماً لهجمات ضدها من قبل تنظيم داعش الارهابي أو القصف الذي تتعرّض إليه من قبل محور المقاومة⁽³⁾.

يُشير كل ذلك إلى أنّ إيران ما تزال طرفاً قوياً في المعادلة السورية. كما أنها أثبتت،

(1) Seth HarpIs, the Trump Administration Pivoting the Fight in Syria Toward a War with Iran?, New Yorker, November 26, 2018: <https://www.newyorker.com/>

(2) Lara Seligman, U.S. Considering Plan to Stay in Remote Syrian Base to Counter Iran, Foreign Policy, January 25, 2019: <https://foreignpolicy.com/201925/01/us-considering-plan-to-stay-in-remote-syrian-base-to-counter-iran-tanf-pentagon-military-trump/>

(3) Nabeel A. Khoury, Biden's Syria Policy: Steady Non-commitment and Persistent Failure, Policy Analysis, Arab Center Washington (ACW), Washington, 2022, p5.

بالاشتراك مع روسيا، قيمة الدور السياسي والعسكري الذي أبقى الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة بعد مرور أكثر من عقد من الحرب الطاحنة التي أضرت بالبنية التحتية السورية على أكثر من صعيد، وبذلك يكون الداعمون لنظام بشار الأسد حققوا مكاسب غير قليلة في استمراره في الحكم، كما أنهم سيكونون جزءاً أساساً في أية عملية إعمار مستقبلية لسوريا. وهذا ما دفع إدارة بايدن إلى التفكير جدياً في ذلك، فهي اليوم تدعم بهدوء التطبيع وإعادة العلاقات مع بشار الأسد من قبل حلفائها في المنطقة وتحديداً الدول الخليجية بغية ضمان الولايات المتحدة وحلفائها سيطرتهم على سوريا في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة العلاقات الدبلوماسية معه بهدف الحصول على عقود مربحة لإعادة بناء المدن التي دمرتها الحرب وهذا بحد ذات يعدّ اعترافاً بالرئيس بشار الأسد وعلاقته بحلفائه الروس والإيرانيين⁽¹⁾.

تأسيساً على ما تقدّم، نتفق مع الفكرة التي مفادها أن السياسة الأمريكيّة للإدارات الثلاث المتعاقبة قد أضرت بالشعب السوري بعيداً عن ما يسمّوه «معاقبة الأسد» وحلفائه المحليين والدوليين؛ لأنّ سياسة عزل سوريا ومعاقبته قد عملت على شلّ اقتصاد البلاد الذي مزقته الحرب بالفعل، لكنّها فشلت في إحداث تغيير سلوكي. فضلاً عن ذلك، إنّ الجهود الخاصة بتدريب وتجهيز جماعات المعارضة للضغط على الأسد لتغيير اتجاهه أو ترك السلطة باءت بالفشل. وبدلاً من ذلك، ساهمت هذه السياسات في تعميق اعتماد سوريا على روسيا وإيران. يضاف إلى ذلك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي أدت إلى نقص حاد في العملة السورية وساهمت في انهيارها، وأسفرت هذه العقوبات عن عواقب إنسانية ضارة مقصودة وغير مقصودة من خلال تعميق وإطالة أمد بؤس السوريين العاديين بغية تقليل شرعية النظام الحاكم في سوريا، وتمكين المنتفعين من الحرب، وتدمير الطبقة المتوسطة السورية، التي تمثّل محركاً محتملاً للاستقرار والإصلاح طويل الأجل مع بقاء قيادة البلاد بعيداً عن المعاناة. في مقابل ذلك، لم تضعف العقوبات الدعم الرئيس للقاعدة المحلية الأساسية للأسد ولم تتغيّر سلوك النخبة الحاكمة. لقد تركت سياسة العقوبات الغربية دولها على الهامش، ورسخت من تواجد روسيا وتركيا وإيران على الأرض بوصفهم الفاعلين الرئيسيين في حاضر ومستقبل سوريا⁽²⁾.

(1) Josh Rogin, Biden is letting Assad off the hook, with dangerous consequences, Washington Post, April 30, 2024: <https://www.washingtonpost.com/opinions/2024/30/04/biden-assad-syria-sanctions/>

(2) Jeffrey Feltman and Hrair Balian, The United States needs a new Syria policy, Commentary Series, Brookings Institution, Washington, D.C , 2021, p3.

رابعاً: الحرب على اليمن بين الدعم والتحفظ

تُذكر الجمهورية الإسلامية الإيرانية إنّ إحدى القضايا المهمة في سياستها الخارجية هو تمتين العلاقة مع الفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، والذي يمثل لصناع قرارها الخارجي نهجاً مستداماً ينبغي تعزيزه بشكل احترافي وواقعي لأهميته في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الوطنية. وبفضله عُدَّت إيران أحد أهم وأقوى اللاعبين الاقليميين في الشرق الأوسط بحكم ما تملكه من فعل خارجي يخدم سعيها الدائم إلى تحقيق مصالحها ما كانت لتصل إليها لولا قوة الارتباط بحلفائها من الفاعلين من غير الدول في المنطقة لا سيما في اليمن، وتحديدًا بعد اندلاع الاحتجاجات في هذه البلاد عام 2011 حينما أصبح لحركة أنصار الله بقيادة زعيمها عبد الملك الحوثي دورٌ فعالٌ في الساحة السياسية اليمنية بعد تهميشها لسنوات طويلة. وقد أثار ذلك اهتمام إيران التي أكدت على وجوب دعمها سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً وعقدياً، بوصفها حركة شيعية شعبية مناهضة للكيان والولايات المتحدة وللسعودية، فضلاً عن أنها قريبة قيم ومبادئ نظام الجمهورية الإسلامية وداعمة لمواقفها الدولية⁽¹⁾. وبناءً على هذه المعطيات، عُدَّت إيران طرفاً فاعلاً ومؤثراً في الساحة اليمنية.

منذ العام 2011، تعددت أدوات إيران والقوى التي تتعامل معها بعدما تمكّنت من استقطاب عدد من أعضاء مجلس النواب الإعلاميين اليمنيين الذين تحولوا إلى مدافعين عن مشروعية اهتمامها بالشأن السياسي اليمني، فضلاً عن تمويلها للعديد من الأنشطة والفعاليات الداعمة لحراك حلفائها. فعلى سبيل المثال، وفرت إيران التمويل الكامل لمؤتمر كبير عقد في بيروت في المدة 16-17 أيار (مايو) 2012، تحت عنوان «مستقبل اليمن ومتطلبات بناء الدولة المدنية الحديثة» الذي شارك به أعضاء من حركة أنصار الله والحراك الجنوبي الانفصالي، فضلاً عن شخصيات بارزة من بقايا نظام علي عبد الله صالح السابق، ونحو (300) من القيادات السياسية وأعضاء مجلسي النواب والشورى وأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب.

كان الهدف من ذلك المؤتمر هو دعم وحشد قوة ومشروعية حراك حلفائها في الداخل والذين جعلوا من الجمهورية الإسلامية قوة تأثير وساحة جديدة وفضاءً استراتيجياً يدعم من خيارات قوة تأثيرها ونفوذها في مواجهة الوجود الأمريكي الذي يتمحور حله في دعم كيان

(1) Keyhan Barzegar, Seyyed Morteza Kazemi Dinan, Iran's Political Stance toward Yemen's Ansar Allah Movement: A Constructivist-Based Study, Journal of Politics and Law, Vol.9, No. 9, Canadian Center of Science and Education (CCSE), Ontario, 2016, p.77.

إسرائيل المحتل⁽¹⁾. ثم أدت عملية تدويل الأزمة ومن ثم الحرب في اليمن إلى أن تصبح إيران طرفاً رئيساً فيها بحكم عدة عوامل مهمة جذبتها للتدخل سواء ما تعلق منها بحماية ما تسميه اللادبيات الإيرانية بحماية المستضعفين ومعاداة الولايات المتحدة والكيان والحركات الوهابية التكفيرية. وقد مثلت تلك العوامل مقومات عملية لانخراط إيران في الشأن اليمني في سياق تحقيق مصالحها الجيوسياسية التي تدعم حضورها الاقليمي سياسياً وأيديولوجياً⁽²⁾. بعبارة أخرى، مثل الدور الإيراني في اليمن نتاج حسابات عقلانية ترتبط بسعيها لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط من خلال التطويق الجغرافي لخصومها الإقليميين الرئيسيين مثل: السعودية ودول الخليج مع الدول التي يهيمن عليها حلفاؤها. علاوة على ذلك، فإن كسب إيران هذه الدول التي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي لصفها سيسمح لها بممارسة الضغط على الولايات المتحدة ويمنحها ميزة عسكرية استراتيجية إذا تعرضت لهجوم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين⁽³⁾.

مثلت الساحة اليمنية، بعد انخراط إيران الواضح فيها، أحد فضاءات المواجهة الإيرانية مع الولايات المتحدة وحلفائها من الدول العربية وتحديدًا السعودية التي أخذت على عاتقها مهمة منافسة إيران من خلال تعميق إبعادها وتداعيتها بشكل لافت بعد ما عُرف بـ «ثورات الربيع العربي» الذي أدى بالنتيجة إلى صراع ذي طبيعة سياسية عقدية في عدد من الدول العربية لا سيما اليمن التي كانت النقطة الأكثر سخونة في الصراع بعدما تحول الميزان لصالح إيران من خلال حركة أنصار الله، وهو ما لم يقبله صانع القرار السعودي؛ لأن ذلك يعطي إيران ميزة إضافية في منطقة (تعد)، كما يسمها بعض الباحثين، بـ «الخاصة الرخوة» للسعودية. فضلاً عن أن ذلك يعدّ جزءاً من توسّع النفوذ الإيراني غير المقبول مطلقاً لدى السعودية على وفق حساباتها العقدية، وهو ما دفعها إلى تنتهج الحرب كاستراتيجية لإعادة الوضع السياسي إلى ما يوافق إرادتها في الداخل اليمني، الأمر الذي دفع حركة أنصار الله إلى تطوير علاقاتهم

(1) ناصر محمد علي الطويل، إيران والثورة اليمنية، (مركز امية للدراسات والبحوث، عمان)، 2013، ص 160-161. وكذلك ينظر عزمي بشارة، سورية: درب اللام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013)، ص 516.

(2) Riskiansyah Ramadhan, The Role of Iran in Yemen Conflict 20142018- (An Analysis of Constructivism), Research paper submitted to of 3rd International Conference on Strategic and Global Studies, 6-7 November 2019, Jakarta, Indonesia, Jakarta, 2019, p.456.

(3) Lynne Walid Taha, The Iranian Involvement in the Yemeni War, Published Master's Thesis, Lebanese American University, School of Arts and Sciences, Beirut, 2022, p.4

مع إيران للدفاع عن النفس وعدم السماح للسعودية بتقويض الوضع الجديد في اليمن التي جعلت للحركة وحلفائها قراراً سياسياً يرى في السعودية والولايات المتحدة خصمين وفي إيران حليفاً استراتيجياً داعماً لهم. وبذلك مثّلت حركة أنصار الله الذين ظهوروا نتيجة لتراكم المشاكل المحليّة والاجتماعيّة لحلفاء السعودية في اليمن رقماً مهماً في معادلة التنافس بين إيران والسعودية في اليمن، ولاحقاً في المنطقة⁽¹⁾.

أثار موضوع الدور الإيراني في حرب اليمن اهتمام صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي والكيفية التي ظهرت بها إيران لاعباً إقليمياً رئيساً منافساً لحليفهم المملكة العربية السعودية في هذا الجزء المهم من المنطقة⁽²⁾. وقد توصلت الولايات المتحدة إلى ما يوافق إرادة حلفائها في المنطقة إلى أن علاقة إيران بحركة أنصار الله وحلفائهم في اليمن هي علاقة دعم كبير من خلال تزويده بمعدّات عسكرية برية وصواريخ وطائرات من دون طيار، وأسلحة أخرى خفيفة وثقيلة أدت إلى إفشال التدخل العسكري السعودي وداعميها من الدول العربية في اليمن، وبذلك تدرك الإدارات الأمريكيّة منذ العام 2011 أنّ حركة أنصار الله تذهب باتجاه تمّتين العلاقة أكثر مع إيران؛ لأنها الطرف الوحيد الداعم لمشروعيتها في الحراك الشعبي وحربها مع السعودية التي أطلقتها بمسمّى «عاصفة الحزم» في آذار (مارس) 2015 والتي عُدّت، بحسب المدرك الاستراتيجي، السعودي خطوة مهمّة لتقليص النفوذ الإيراني في اليمن من خلال احتواء حركة أنصار الله وهو ماعدّ بالنسبة للأخيرة اعتداءً سافراً على اليمن يجب التصدي له بقوة⁽³⁾.

ترى الولايات المتحدة أنّ إيران دعمت حركة أنصار الله بسبب معارضتهم للنظام الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة، وأنّ شعار الحركة «الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»، يحاكي شعار النظام الإيراني «الموت لأمريكا»، وهو يؤكد روابط الجماعة بطهران وأنّ اليمن ستكون ساحة صراع أخرى بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة⁽⁴⁾. وقد دعمت ذلك حرب السعودية على

(1) Murat Cingöz, Ramazan İzol, Iran-Saudi Arabia Rivalry and the Yemen Crisis, Journal of Gazi Academic View, Vol.16, No. 3, Ankara, 2022, p.56.

(2) Farea Al-Muslimi, Iran's Role in Yemen Exaggerated, but Destructive, Report Middle East, The Century Foundation, New York 2017, p.5.

(3) Faozi Al-Goidi, Iran's Role in the Yemen War: Real Influence and Regional Gains, Analysis, Middle East Council on Global Affairs, Doha, 2024, p.2.

(4) Jordan Steckler, How Iran exports its ideology, United Against Nuclear Iran, Washington, 2020, p.38.

اليمن وعمّقت من توجهها وسعيها إلى إدارة الصراع والتنافس مع حركة أنصار الله بما يتوافق مع مصلحتها الخاصة على حساب مصلحة الشعب اليمني، وبذلك نجد أنّ الولايات المتحدة دعمت الخيارات السعودية التي تعدّ اليمن من الناحيتين الجيو سياسية والجيو استراتيجية بمثابة الفناء الخلفي للمملكة⁽¹⁾. ومن ثمّ فلا سبيل لذلك لتقويض الحركة إلّا بالحرب المدعومة أمريكياً كخطوة وحيدة تبعد حركة أنصار الله عن استلام السلطة في اليمن وهو ما رحّب به إدارة أوباما، إذ أجازت حرب التحالف الذي تقوده السعودية ضد اليمن. وجدير بالذكر أن موفقة أوباما على الحرب كانت لتهدئة الغضب السعودي بشأن الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015 وأذن بتقديم الدعم الاستخباراتي اللوجستي للعمليات العسكرية وهو ما صرّحت به المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي آنذاك برناديت ميهان بالقول: «لقد أنشأنا خلية تخطيط مشتركة مع المملكة العربية السعودية بتنسيق دعم الاستخبارات العسكرية الأمريكية لتدعيم انتصارها في حرب اليمن»⁽²⁾. وقد مثّل ذلك الأمر سبباً رئيساً؛ لأنّ تتجه الجهود الإيرانية إلى إبداء مزيد من الدعم للحركة وتزويدها بالأسلحة - بحسب التقارير الأمريكية والغربية - دعماً لشرعية وصولها للسلطة، وهنا تثبت قيمة تلك المساعدة وتجلّت بحرمان السعودية من الوصول إلى أهداف الحرب كاملة⁽³⁾.

واتساقاً مع سياسة أوباما الخارجية بإزاء اليمن، وافقت الإدارة الأمريكية للرئيس ترامب على دعم جهود السعودية والإمارات في حربهم لتقويض حركة أنصار الله، وقدموا المساعدة للقوات العسكرية ووسعوا المعلومات الاستخبارية والدعم اللوجستي، وقاموا بتزويد الطائرات بالوقود للحملة الجوية. فضلاً عن ذلك، قام الرئيس ترامب باستخدام حق النقض الممنوح له على وفق سلطة الطوارئ على مشروع القرار التي تقدم به الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لكبح جماح السعودية بسبب القصف المدني، وأكد أنّ اعتراضه على أنّ «هذا القرار هو محاولة خطيرة وغير ضرورية لإضعاف سلطاتي الدستورية، ما يعرّض حياة المواطنين الأمريكيين وأفراد الخدمة الشجعان للخطر، وحلفائنا في المنطقة من إيران وحلفائنا من

(1) Lynne Walid Taha, The Iranian Involvement in the Yemeni War, Published Master's Thesis, Lebanese American University, School of Arts and Sciences, Beirut, 2022, p.4

(2) Micah Zenko, Obama's War of Choice: Supporting the Saudi-led Air War in Yemen, viewpoint, Council on Foreign Relations, New York, 2015, p.6

(3) W. Andrew Terrill, Iranian Involvement in Yemen, Orbis Journal, Vol.58, No.3, Foreign Policy Research Institute, Philadelphia, 2014, p. 429

حركة أنصار الله للخطر سواء في الحاضر أو في المستقبل»⁽¹⁾. وذُهب بدلا عن ذلك نحو بيع المزيد من الأسلحة للسعودية التي وصلت إلى قيمة 86 مليار دولار بحجة أنَّ أنصار الله يمثلون توغلاً إيرانيا في شبه الجزيرة العربية وهو ما يضرُّ بحلفائها⁽²⁾.

يتفق ترامب ومسؤولو البنتاغون في إدارته على أنَّ حركة أنصار الله يشكلون تهديدا للملاحة البحرية يتجلى بسلسلة الهجمات الصاروخية التي تطلق من الساحل اليمني على السفن التجارية والعسكرية، لا سيما بعد أن قام مقاتلو الحركة لأكثر من مرة بقصف صاروخي نحوها سفن أمريكية في البحر الأحمر ومنها سفينتان حربيتان هما «يو إس إس ماسون» و«يو إس إس بونس»، لكنهما لم تتعرضا لأية إصابات. وقد ردَّت على ذلك السفن البحرية الأمريكية بصواريخ أدت إلى تدمير مواقع رادار تقع في الأراضي التي يسيطر عليها الحركة على طول الساحل اليمني. وعقب ذلك وعد الرئيس ترامب المملكة العربية السعودية بتقديم الدعم المُخلص لحملتها على الحركة خلال زيارته إلى الرياض في المدة من 20 إلى 21 أيار (مايو) 2016، وعرض حزمة مبيعات أسلحة بقيمة 110 مليارات دولار لإثبات ذلك. ووعدت إدارة ترامب أيضاً بإعادة تزويد القوات الجوية الملكية السعودية بقنابل ذكية وذخائر أخرى بقيمة 500 مليون دولار استعداداً لما يبدو أنه معركة فاصلة في الحرب الأهلية اليمنية⁽³⁾. فبحسب إدارة ترامب، إن الدعم المقدم للسعودية وتحالفها العربي له ما يبرره، وهو موازنة الدعم الإيرانية للحركة وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع المصالح الأمريكية، لا سيما أنَّ الدعم الإيراني تمثل بنقل صواريخ بالستية متطورة وطائرات من دون طيار وقوارب مفخخة يتم التحكم فيها عن بُعد، استخدمتها الحركة لاستهداف المدن والمطارات وأهداف مدنية أخرى في السعودية والإمارات وهو ما يمثل، بحسب الرؤية الأمريكية، استهدافاً مباشراً لأمن الأمريكيين العاملين في منطقة الخليج؛ لذا لا سبيل إلى تخلي الولايات المتحدة عن

(1) Deb Riechmann, Trump vetoes measure to end US involvement in Yemen war, The Associated Press, New York, April 17, 2019, <https://apnews.com/article/1b17cee217b344d8a3a03642139fb606>

(2) Roby C. Barrett, The Inescapable Continuum: US Force and Diplomacy into the Biden Era, Strategy Papers, Cambridge Middle East and North Africa Forum (MENAF), England, 2021, p.3.

(3) David B. Ottaway, The Trump Administration Embraces the Saudi-Led War in Yemen, Viewpoints No.112, Woodrow Wilson Center, Washington, 2017, pp. 13-.

حلفائها في الحرب، ومن ثمّ فلا عجب أنّ البنتاغون ووزارة الخارجية دفعًا بقوة لمواصلة الدعم للتحالف الذي تقوده السعودية⁽¹⁾.

كثّفت إدارة ترامب الإجراءات العقابية ضد حركة أنصار الله بموازاة الدعم الإيراني لهذه الحركة، وانعكس ذلك في تكثيف السعودية ضرباتها الجوية كجزء من خطة أوسع لمواجهة توسع هذه الحركة⁽²⁾. وفي مقابل ذلك، شكّل تصرف الإدارة الأمريكية الذي تمثل بزيادة الدعم للتحالف الذي تقوده السعودية ضد الحركة اليمنية عاملاً رئيساً لأنّ تصبح حركة أنصار الله أقرب عسكرياً إلى إيران، بل وأصبحت هذه الحركة أكثر اندماجاً من ذي قبل في محور المقاومة⁽³⁾. واستشعاراً لهذا الخطر الكبير على المصالح الأمريكية، رأت الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب أن هنالك حاجة ملحة لتقييد المساعدة الإيرانية لحركة أنصار الله، نظراً لاستخدام الحركة صواريخ مضادة للسفن لاستهداف السفن العسكرية الأمريكية وسفن حلفائها التي تعبر المياه قبالة سواحل اليمن، وهذا يعني تهديد المرور الآمن لأكثر من ثلاثة ملايين برميل نفط يومياً عبر مضيق باب المندب الذي يصل خليج عدن بالبحر الأحمر. وهو ما سيضيف ميزة استراتيجية لإيران تُضاف إلى ميزة قدرتها على التأثير في مضيق هرمز.

أخذ هذه التطورات حيزاً غير قليل من مخاوف ترامب بإزاء الدور الإيراني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. وبحسبه، تكون إيران قد هيأت نفسها للسيطرة على مضيقين أساسيين للطاقة في المنطقة. لا سيما وأنّ تصريح المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني علي سيدي في حزيران (يونيو) 2017 جاء كالتالي: «وصل التأثير الروحي للجمهورية الإسلامية إلى مضيق باب المندب وهو ما يعني أنّ حدود الثورة الإسلامية الإيرانية تمتد اليوم من البحر المتوسط إلى المياه قبالة ساحل اليمن وهو ما تدركه الولايات المتحدة نفسها». لذا لا يمكن القول إنّ إدارة ترامب لم تجعل من القضية اليمنية اولوية في استراتيجيته، نظراً إلى أنّ قوة

(1) James Phillips, Trump's Veto of Yemen War Resolution Protects U.S. Security Interests, Commentary Middle East, The Heritage Foundation, Washington, 2019, p.5.

(2) Dan De Luce and Paul McLeary, Yemen Is the First Battleground in Trump's Confrontation With Iran, Foreign Policy Magazine, FEBRUARY 3, 2017, https://foreignpolicy.com/201703/02//yemen-is-the-first-battleground-in-trumps-confrontation-with-iran/#cookie_message_anchor

(3) Eleonora Ardemagni, Houthis and Iran: A War Time Alliance: How Iranian-backed armed groups wield power in the MENA region and their ties to Tehran, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), Milan, 22 Mar 2023, p.2.

حركة أنصار الله والدعم الإيراني لها وتأثير ذلك على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها جعل من اليمن تحتل موقعاً متقدماً في استراتيجية إدارة ترامب تجاه إيران⁽¹⁾.

مع استمرار الحرب على اليمن، وتيقن السعودية بصعوبة الانتصار على حركة أنصار الله عسكرياً لا سيما أنَّ الحركة أصبحت تملك قوة رد تمكَّنها من ضرب مراكز حيوية داخل السعودية، فضلاً عن أنَّ العديد من الدول ومنها الولايات المتحدة اعتقدت بعدم جدوى الحرب في ظل التحديات الأساسية التي تعيشها الدولة اليمنية كالانقسام المجتمعي، والتشطي السياسي، وانهيار المنظومة الاقتصادية، وتفكك الجغرافيا السياسية للدولة، وتفاقم الأزمة الإنسانية نتيجة الحرب الأهلية التي استمرت أكثر من ثمان سنوات. قادت هذه إلى فشل الدولة اليمنية وشكَّلت حافزاً، في الوقت نفسه، دفع السعودية وإيران إلى التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة في اليمن بمشاركة جميع الأطراف ومناقشة الأبعاد الجغرافية والعسكرية لمستقبل البلاد.

نتج عن هذه التطورات بوادر ومحاولات جادة لإنهاء الحرب وتحقيق تسوية سياسية من خلال اتفاق سعودي- إيراني برعاية صينية قاد إلى قيام حكومة أنصار الله وحلفائها بالاتفاق مع حكومة المنفى بإطلاق سراح 900 أسيراً ومختطفاً، وقد فتح باب التفاؤل لإمكانية تحقيق التسوية السياسية بما يحافظ على اليمن من التفكك ويخفف من وطأة المعاناة الإنسانية وعند هذا الأمر انتهت استراتيجية ترامب بشأن اليمن بقصد انتشارال البلاد من وضعها المأساوي⁽²⁾، خاصة مع تيقنه ن أنَّ أن ذلك ممكناً بعدما وافقت السعودية على فتح مطار صنعاء أمام رحلات الإجلاء الطبي ورفع القيود المفروضة على واردات الوقود وتمديد فترة توقفها عن الضربات الجوية وقبول وقف إطلاق النار على مستوى البلاد في مقابل أن تقوم حركة أنصار الله بوقف الهجمات على الأهداف السعودية التي تضررت كثيراً بفعل الضربات والتي أرغمتها على قرار وقف إطلاق النار، وهذا بالفعل ما عملت عليه حركة أنصار الله وإيران، فالأخيرة لديها مصلحة في إحياء الدبلوماسية بعد تقويضها بسبب تطور البعد العسكري لحركة أنصار الله. وبذلك تيقنت الولايات المتحدة بضرورة أن تستخدم نفوذها للدفع قدماً بالدبلوماسية على اعتبار أنَّ مصالحهم الكبيرة على المدى الطويل في شراكتهم مع السعوديين تتطلب

(1) Jay Solomon, Trump Placing Heavy Focus on Yemen in the Campaign to Counter Iran, Policy Watch, No. 2876, The Washington Institute, Washington D.C, 2017, p.1-3

(2) Adel Dashela, Political Settlement in Yemen: Challenges and Future Prospects, Policy Analysis, the Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2023, p.1.

مساعدتهم في توجيههم إلى الطريق الذي يبحثون عنه في اليمن من خلال الدبلوماسية وتقليل تزودها بالسلاح بقصد حسم الحرب من خلال القوة التي أثبتت فشلها⁽¹⁾.

وضع جو بايدن، بعد فوزه بالسباق الانتخابي وتسلم الرئاسة الأمريكية، توجهاً مختلفاً عن سياسة (دونالد ترامب) تجاه السعودية، إذ أكد على الخيار الدبلوماسي وفضله على الخيار العسكري في التعامل مع الحرب في اليمن. وكانت رغبته تتمثل في تقليص الدور الأمريكي في دعم العمليات العسكرية لدول التحالف العربي في اليمن، فضلاً عن رفع اسم حركة أنصار الله من قائمة التنظيمات الارهابية، وقد فهم هذا التطور في السياسة الخارجية الأمريكية من قبل السعودية بأنه يمثل تهديداً لأمنها، لا سيما بعدما أمر بتجميد صفقات الأسلحة لها، وهذا الأمر عُدَّ بالنسبة للسعودية بمثابة مكافأة لحركة أنصار الله بسيطرتهم على ميناء الحديدة واستمرارهم لمراقبة مواقع سعودية وتهديدهم باستهداف منشآت النفط التابعة لها، ما يضعف من موقف السعودية مع تراجع الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية التي تقودها السعودية⁽²⁾.

ذهبت إدارة بايدن في بداياتها إلى أبعد من ذلك، حيث تعهد بايدن بإعادة ضبط العلاقات مع السعودية وإنهاء الدعم للحرب في اليمن. وأكد وزير الخارجية أنتوني بلينكن على أن الإدارة الجديدة ستوقف كافة أشكال الدعم للحملة العسكرية السعودية في اليمن. وأصبح نهج السياسة الخارجية المتوازن الجديد واضحاً في انتقادات بايدن لجهود الحرب السعودية، ووعده بمعاملة قادتها على أنهم «منبوذون» وإلغاء «التفويضات العسكرية الخطيرة بحق الشعب اليمني»، كما جمّدت إدارة بايدن بيع 3000 ذخيرة دقيقة التوجيه بقيمة 478 مليون دولار وذلك بعدما حمل بلينكن بصراحة مسؤولية الحرب للسعودية والقاء اللوم عليها في المعاناة الإنسانية في بلد على شفا المجاعة. وفي الوقت نفسه، أدان بلينكن ضربات حركة أنصار الله ضد السعودية شريكة الولايات المتحدة، لا سيما وأن الحركة أصبحت أكثر قوة من ذي قبل لامتلاكها الطائرات من دون طيار والصواريخ عالية الدقة القادرة على تدمير أهداف حيوية داخل السعودية⁽³⁾.

(1) William J. Burns, This Is a War Trump Can End, Washington Post, November 4, 2019: <https://translate.google.com/?sl=en&tl=ar&op=translate>

(2) مایسه مرزوق، العلاقات الامريكية-السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح، المركز الديمقراطي العربي، برلين، نيسان (أبريل) 2021: <https://democraticac.de/?p=74069>

(3) Hassan Hamdan AlAlkim, U.S. President Joe Biden's Foreign Policy towards the Gulf, Open Journal of Political Science, Vol.11 No.3, July 2021, p10.

في مقابل ذلك، أكدت إدارة بايدن على أنّ ضلوع إيران بتزويد حلفائها في اليمن بتلك المعدات العسكرية وذلك بقصد الأضرار اكتساب أوراق ضغط أكثر ومن ثم دور أكبر في المنطقة، وثبت، بحسب الإدارة الأمريكية، أنها تخوض حرباً أخطأت في تقديراتها وأصبحت أكثر ضعفاً في حسمها، لكن في الوقت ذاته، يُحسب لإيران التفوق على خصمها الخليجي الذي خاض منافسة معها في مناطق مختلفة عبر حروب وكالة حُسمت استراتيجياً - إلى حدٍ ما - لإيران على حساب السعودية، وخاصة اليمن⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أنّ إدارة بايدن لا تنفي الدور الإيراني الكبير في حرب اليمن. وبقصد التخفيف من كوراث ما نتج عن هذه الحرب وحفظ هبة حليفها الاستراتيجي المتمثل بالمملكة العربية السعودية، فقد ذهبت باتجاه مهمة ممارسة الضغط من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية لهذه الحرب، مع الاستمرار في تقديم الضمانات الأمنية لحلفائها الخليجين بالمساعدة في الدفاع عنها. ففي أول خطاب له عن السياسة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية عام 2021، أكد بايدن نهجه المتمثل بالتزامه بالمسار التفاوضي من خلال تعيين تيموثي ليندر كينغ مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة إلى اليمن، وأكد بأنه سيمارس المزيد من الضغط على الأطراف المتحاربة للتفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق سلام. رحبت به السعودية والامارات كخطوة بهذه المبادرة لحفظ هبتهما من خلال إنهاء الحرب في اليمن. وفي السياق ذاته، أدركت إدارة بايدن أن نجاح السياسة الأمريكية في إنهاء الحرب في اليمن سيعتمد على التقدم المحرز فيما يتعلق بمواصلة الاتفاق النووي الإيراني على وفق الشروط الجديدة للأطراف المعنية، والاعتراف بدورها في المنطقة وفاعلية المشاركة البناءة لدول الخليج في إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين الأطراف لإنشاء ترتيبات أمنية طويلة الأمد⁽²⁾.

إنّ المسار الدبلوماسي الذي أظهرته إدارة بايدن في قضية الحرب بين حركة أنصار الله من جانب والتحالف الذي تقوده السعودية من جانب آخر، لا يعني تخلي هذه الإدارة عن المسار العسكري كرداً على الضربات الموجهة التي توجهها الحركة للسفن المعادية لها. حيث واجهت إدارة بادين هجمات الحركة بالقوة. فحركة أنصار الله أدركت بأن حركة بعض السفن

(1) K. Mezran, A. Varvelli and Others, The Mina Region: A Greater Power Competition, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), Milano, 2019, p. 10

(2) Hassan Hamdan AlAlkim, U.S. President Joe Biden's Foreign Policy towards the Gulf, Open Journal of Political Science, Vol.11 No.3, July 2021, p.10-13.

قراة سواحلها فيها تجميد لدورها العسكري في صد العدوان السعودي ضدها، ما أضطرها لمهاجمتها. دفع ذلك القوات العسكرية الأمريكية، بالتعاون مع المملكة المتحدة وبدعم من أستراليا والبحرين وكندا وهولندا، إلى توجيه ضربات ضد عدد من مواقع مهمة تستخدمها حركة أنصار الله في اليمن لمهاجمة السفن بالصواريخ الباليستية المضادة للسفن، حيث كان الهجوم الذي قامت الحركة هو الأول في التاريخ. وترى الإدارة التي يقودها بايدن أن هذه الضربات عرّضت الأفراد الأمريكيين والبحارة المدنيين وشركائها وحرية الملاحة للخطر. وتشير البيانات إلى تأثر أكثر من 50 دولة في 27 هجوماً من الحركة كإجراء للدفاع عن النفس. وتعرّضت أطقم أكثر من 20 دولة للتهديد أو أخذوا كرهائن. فيما اضطرت أكثر من 2000 سفينة إلى تحويل مسارها لآلاف الأميال لتجنب البحر الأحمر، وترى إدارة بايدن في التزامها بنهج الضربات ضد حركة انصار الله رسالة واضحة مفادها أن الولايات المتحدة وشركائها لن يقفو مكتوفي الأيدي أما خطر تعرض حرية الملاحة للخطر في أحد الطرق التجارية الأكثر أهمية في العالم، ولن تتردد الولايات المتحدة في اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية مصالح شعبها وحلفائها⁽¹⁾.

مع ذلك، لطالما أدركت إدارة بايدن قيمة الدبلوماسية في حسم حرب اليمن وأن قراراتها إنما هي ببساطة جزء من انتقال الولايات المتحدة البطيء من الدعم المباشر لأحد الأطراف المتحاربة إلى البحث عن دور الوسيط في حل الصراع. وهو النهج الذي بدأ في الأشهر الأخيرة من إدارة أوباما، وتقدّمت في ظل إدارة ترامب، وتبلغ ذروتها الآن مع سياسات بايدن الحالية تجاه اليمن وتجلت أكثر من خلال ابتعاد واشنطن التدريجي عن دعم التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن⁽²⁾. وقد فهم هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة أنها تسعى وراء المسار الدبلوماسي للمضي قدماً في اليمن وحل أزماتها سلمياً بمشاركة جميع الأطراف وفي مقدّماتها إيران⁽³⁾.

(1) White House, Statement from President Joe Biden on Coalition Strikes in Houthi-Controlled Areas in Yemen, Washington, JANUARY 11, 2024: <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2024/11/01/statement-from-president-joe-biden-on-coalition-strikes-in-houthi-co>

(2) Sultan Alamer, Biden and the War in Yemen: The Larger Context of the Shifts in the American Position, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2021, 1-7.

(3) Aysia Moroney, Diellë Duga, Sophie Egar, Biden's Efforts for Peace in Yemen: A Major Shift In US Arms Policy? Center for International Policy, Washington, DC, 2023, p.1-5

ختاماً لهذا الجزء من المحور، يمكن القول إنّ إيران أحكمت واقعية حضورها في الشأن اليمني بالقدر الذي عزّز من مكاسبها على حساب منافسها السعودية، ومن ثمّ فهناك اعتقاد سائد بأنّ إيران هي فاعل ومتحكم في عدد من الملفات في الشرق الأوسط قياساً بخصومه الإقليميين. مثّلت اليمن منطقة فرض إرادة على حلفاء الولايات المتحدة من الدول الخليجية، ومن ثمّ فلا مجال لتضعيف دورها، وتلك الحقيقة أدركتها إدارة بايدن. فإيران لها مراكز قوة إقليمية تجاوزت بها نقاط الضعف لديها ومنها اليمن⁽¹⁾.

خامساً: إيران والملف العراقي

تعدّ إيران نفسها قوة إقليمية وداعمة للشعوب المستضعفة منذ انتصار ثورتها الإسلامية عام 1979. كان العراق وما يزال في طليعة الدول التي منحتها إيران مكانة خاصة في سياستها الخارجية. تراوحت علاقة إيران بالعراق ما بين التعاون والتأثيرات والتدخلات والتحالفات والاحتجاجات الشعبية والصراعات، وذلك بحكم علاقة الترابط المعقدة ذات الأوجه المتعددة بين البلدين دينياً - مذهبياً، وسياسياً، وأمنياً، وطاقوياً، واقتصادياً وجيوسياسياً. أدت إيران أدواراً متقدمة في عراق ما بعد العام 2003، إذ كانت أول دولة تعترف بحكومة ما بعد سقوط النظام البعثي. لقد كانت مؤهلة تصبح لاعباً رئيساً في الساحة العراقية وجزءاً رئيساً في المعادلة السياسية فبدءاً بعلاقتها القوية بالزعماء السياسيين وخاصة الشيعة منهم ومروراً بارتباطاتها الروحية بالجماعات الإسلامية المقاومة الفاعلة، وصولاً إلى علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العراق التي تحولت بفضلها إلى الشريك الأول بحكم حجم التبادلات الاقتصادية بين البلدين التي وصلت مع بداية سنوات العقد الحالي إلى أكثر من 12 مليار دولار، ناهيك عن الدور الكبير للسياحة الدينية بين البلدين والتي تصل إلى ملايين الزائرين والسائحين سنوياً، وهو ما أهّلها إلى أن تفرض نفسها أمراً واقعاً وفاعلاً لا يمكن نكرانه في أي نقاش أو فعل يخص حاضر أو مستقبل العراق في الوقت الحالي⁽²⁾.

أحكمت إيران، بُعيد سقوط النظام البعثي عام، واقعية تأثير أدواتها في الشأن العراقي

(1) Jason Rezaian, Biden's response to the Houthis must not spiral into a wider war with Iran, Washington Post, January 11, 2024: <https://www.washingtonpost.com/opinions/2024/11/01/houthis-iran-wider-war-biden-gaza-israel>

(2) Antoine Buzat, Iran's Iraq policy, from 2003 to the present day, Research Series, Centre Français de Recherche Sur l'Irak(CFRI), Paris, 2022, p.3-5

كمحاولة منها لتطمين مخاوفها بشأن نوايا واشنطن تجاهها وإنها من الممكن أن تكون الهدف التالي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة. وبناءً على ذلك، قدمت إيران نفسها بدلالة قوة تأثير أدواتها كخطوة أولى تستعد من خلالها وبشكل كامل لاحتمال اندلاع أعمال عدائية مع الولايات المتحدة. تُدرك إيران، من الناحية الاستراتيجية، أن العراق خط دفاعها الأول أو، كما تتناول بعض الأدبيات، عمقها الاستراتيجي، ومن ثمَّ ضرورة أن تكون دوماً بمستوى الفعل الذي يمنع الولايات المتحدة من إيجاد الوقت أو الفرصة للإضرار بها. لذا كان العراق وما يزال أحد أقوى الخيارات لتحقيق هذه الغاية الرئيسة لها والمتمثلة بإبقاء واشنطن مشغولة بالكامل في العراق من خلال قوة فعل تأثيرها في المجالات كافة⁽¹⁾.

بعبارة أخرى، تملك إيران في كل مجال وسائل وآليات سرية وعلمية عزّزت من ريادتها في التأثير على البيئة السياسية العراقية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهو ما لم تكن الولايات المتحدة أن تقبل به في فترة ما بعد العام 2003 وإسقاط النظام من قبل إدارة جورج بوش الابن⁽²⁾ التي كانت الإدارة الوحيدة التي انتهجت وطبقت سياسة واضحة متركزة على العراق وبعدها استثمرت مليارات الدولارات فيه، حيث أدركت هذه الإدارة أن إيران تحولت إلى منافس قوي في الساحة العراقية واتهمتها بزعزعة الاستقرار فيه وتسببها بمقتل مئات الأرواح من الجنود الأمريكيين لاحقاً. ومثل ذلك أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت إدارة أوباما، فيما بعد، إلى إعادة النظر في تواجدها في العراق وسحب القوات الأمريكية منه في 2011، ومن ثمَّ تغيير نهج التعامل مع العراق بالكامل تقريباً واتباع سياسة ناعمة لمواجهة إيران عن طريق دعم محاولة تشكيل حكومة مناهضة لإيران في بغداد، وإعطاء الأولوية للاستقرار من خلال استخدام الرجال الأقوياء على دعم المؤسسات الديمقراطية وتمكين تقاسم السلطة بشكل فعال وهو ما لم تنجح به.

عند عودتها في العام 2014، استند وجود الولايات المتحدة على سياسة ركّزت إلى حدٍّ كبير على محاربة تنظيم داعش الإرهابي بما يتوافق مع مصلحتها وليس على العراق نفسه. وبقي هذا الأمر في ظل إدارة ترامب التي واصلت تطبيق السياسات المرتكزة على محاربة التنظيم الإرهابي، لكنّها لم تركز على هذا المهمة فقط، بل قامت بتوظيف ذلك لمراقبة

(1) Anoushiravan Ehteshami, Iran-Iraq relations after Saddam, Washington Quarterly, Vol. 26, No.4, 2003, p.124. and also: International Crisis Group, Iran in Iraq: How Much Influence?, Report, Brussels, 2005, p.3.

(2) Muhanad Seloom, From Rivals to Allies: Iran's Evolving Role in Iraq's Geopolitics, Middle East Council on Global Affairs (MECGA), Doha, 2024, p.4.

إيران وحماية القواعد الأمريكية في العراق⁽¹⁾. لقد تبنت إدارة ترامب نهجاً خارجياً يقوم على مواجهة إيران بشكل شبه كامل في العراق وقد عدّ ذلك أحد الأسباب التي دفعت إلى الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» من أجل إجبارها على إجراء مفاوضات جديدة مع إيران لا ترمي إلى إثباط طموحات إيران النووية بشكل دائم فحسب، بل ذلك إلى تغيير سلوكها التدخلي ونفوذها في الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص. وقد أثبتت إدارة ترامب على نحو متزايد استعدادها لاستعمال الجيش الأمريكي من خلال ضرب حلفائها إيران في العراق وفرض العقوبات الاقتصادية والمالية على الكيانات الحزبية والسياسية العراقية التي لها علاقات قوية مع إيران من أجل فكّ علاقة الارتباط ما بينهما، فضلاً عن جرّ إيران إلى طاولة المفاوضات. بيد أنّ سياسة الولايات المتحدة فشلت ولم يكن لها تأثير في تقويض أدوار إيران في العراق⁽²⁾.

على الرغم من تبني إدارة ترامب استراتيجية أقصى قدر من الضغط السياسي والاقتصادي والتهديدات العسكرية ضد إيران وحلفائها في العراق بدلاً عن مواصلة الحوار معها، إلا أن ذلك لم يأتِ بالنتائج التي انتظرتها الولايات المتحدة⁽³⁾. مع ذلك، أبقى ترامب ما يقرب من 5000 جندي أمريكي في العراق في الوقت الذي صوّت فيه البرلمان العراقي على طرد القوات الأمريكية بسبب الغضب من الغارات الأمريكية التي استهدفت مواقع عراقية، لا سيما الغارة التي أُغتيل فيها واستشهد نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس وقائد فيلق القدس قاسم سليماني التابع للحرس الثوري الإيراني. وتعهد ترامب بعدم المغادرة العراق على الإطلاق، وهدد بفرض عقوبات إذا اضطر إلى القيام بذلك. وجدير بالذكر أنّ العراق هو البلد الوحيد الذي أراد ترامب البقاء فيه، وهو ما يخالف ما قام به في حملته الانتخابية الذي أكد فيها على معارضته للحرب الأمريكية على العراق عام 2003، ويعود ذلك إلى أنّ العراق هو ساحة منافسة وانتصار على اثنين من خصومه الرئيسيين: وباراك أوباما، وإيران، ومن ثمّ

(1) Michael Wahid Hanna and Thanasis Cambanis, 'Trump's Iraq Strategy Is Foolish: The Country Is Not a U.S. Outpost Against Iran', Foreign Affairs, February 14, 2019: <https://www.foreignaffairs.com/articles/iraq/201914-02-/trumps-iraq-strategy-foolish>

(2) Dlawer Ala'Aldee, A Decade of U.S. and Iranian Policy Towards Iraq Will Shape, Policy Analysis, Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C., 2020, p.2-3.

(3) Nawzad Abdullah Shukri, Countering Iran's influence in Iraq from Obama to Trump: instruments and implications 2009–2020, Global Affairs, Vol.7, No.5, 2021, p855.

يدرك ترامب أن العراق هو مسرح وساحة للصراع والحرب غير المباشرة والتنافس بين الدولتين: الولايات المتحدة وإيران⁽¹⁾.

دفعت سياسة ترامب الخارجيّة تجاه العراق خلال الأربع سنوات باتجاه الضغط على الطبقة السياسيّة الحاكمة من أجل ضرورة فك الارتباط مع إيران وتقويض نشاط القادة والحركات الإسلاميّة التي ترتبط بعلاقات استراتيجيّة وعسكرية معها، وقد هدّد في أكثر من مناسبة بأنّه سيفرض عقوبات على العراق «كما لم يسبق لها مثيل من قبل» أو كما قال: «إذا لم نُعامل باحترام»، أو إذا طُلب من القوات الأمريكيّة مغادرة البلاد. كما هدّد في أكثر من مناسبة بإجبار العراق على سداد مليارات الدولارات للولايات المتحدة التي أنفقتها على بناء القواعد الجوية التي تستخدمها بلاده في العمليات العسكريّة في أعقاب الغزو الأمريكي للبلاد. وقد فهم من هذا الخطاب أنّ على النخب السياسيّة العراقيّة أن لا تكون مصالحها مع إيران على حساب علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكيّة⁽²⁾.

في سياق ذلك، تبنّت إدارة ترامب، ضمن مسار استراتيجيّة «الضغط الأقصى» على إيران، وضع العراق في حساباتها عبر القيام بضربات جوية انتقامية ضد الفصائل التي ترتبط معها بعلاقات استراتيجيّة دون الأخذ بالحسبان القوانين العراقيّة. فضلاً عن ذلك عملت إدارة ترامب إلى وضع العراق تحت ضغوط اقتصادية أكبر، على أمل أن يجبر ذلك البلاد على النأي بنفسها عن إيران وهذا يعدّ بالنسبة له وسيلة يمكنها من خلالها الضغط على الاقتصاد الإيراني في الوقت الذي أصبح فيه البلدان مترابطين بشكل متزايد في السنوات الأخير بعد أن أدركت إيران أن علاقاتها الاقتصاديّة إنما هي محاولة لتخفيف الضغوط الاقتصاديّة التي تتعرض إليها بسبب العقوبات الأمريكيّة. ومنذ العام 2018، أصبح العراق وجهة تصدير رئيسة للسلع الإيرانيّة وقد بلغت قيمة التجارة بين البلدين 12 مليار دولار سنوياً، بل وعمل الجانبان على زيادة هذا المبلغ إلى 20 مليار دولار سنوياً بدءاً من عام 2021، ممّا لا يعطي قيمة كبيرة للعقوبات الأحادية التي فرضتها إدارة ترامب على

(1) Kathy Gilsinan, Iraq Is the One War Zone Trump Doesn't Want to Leave, The Atlantic Daily, FEBRUARY 3, 2020: https://www.theatlantic.com/politics/archive/202002//trump-troops-iraq-iran-soleimani_isis/605908/

(2) Yasmeen Sami Alamiri, Gretchen Frazee, Why Trump's sanctions threat revives painful memories for Iraqis, PBS News Hour, Jan 9, 2020: <https://www.pbs.org/newshour/world/why-trumps-sanctions-threat-revives-painful-memories-for-iraqis>

إيران التي حاولت من خلالها إجبار العراق على اتخاذ موقف أكثر إيجابية تجاه القوات الأمريكية على أرضه⁽¹⁾.

في سياق خطابه الذي يتميز بالتهديد والوعيد، هدد ترامب العراق بأن علاقته القوية مع إيران قد تكلفه تنصل الولايات المتحدة من الإعفاءات من العقوبات الثانوية بشأن إيران والتي تسمح لبغداد باستيراد الغاز والكهرباء التي هي بحاجة إليها، وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً في العراق. إلى جانب ذلك، جعل ترامب العراق عرضة للضغوط الأمريكية من خلال التحكم باحتياطياته من النقد الأجنبي الموجودة في نيويورك. وقد حذرت إدارته علناً من أنها قد تقيدته أو حتى تمنع وصوله للعراق وهو ما سعت به بالفعل في كانون الثاني (يناير) 2020، عندما كان الساسة العراقيون يناقشون مستقبل القوات الأمريكية في البلاد⁽²⁾.

يمكن الارتباط الوثيق بين العراق وإيران الأخيرة من ممارسة نفوذها والحفاظ على ممر بري لحلفائها في سوريا ولبنان، مما يعزز من دورها في قيادة ومساعدة حركات المقاومة للنفوذ الأمريكي في المنطقة ولكيان إسرائيل المحتل. وقد اكتسب الموقع الجغرافي للعراق أهمية خاصة بعد بدء الأزمة السورية في عام 2011 وأيضاً بعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، سهّل هذا الممر البري غير المنقطع انسيابية الحركة لمحور المقاومة، ما أدى إلى تسارع الردّ المنسق على التهديدات المتصورة الموجهة إلى المحور⁽³⁾.

إن الجهود الدبلوماسية مع إيران بشأن إعادة ملفها النووي لم يمنع إدارة جو بايدن من القيام بتوجيه ضربات انتقامية على الفصائل التي تملك علاقة قوية بإيران على طول الحدود السورية - العراقية والتي مثلت أحد الأصول الرئيسة في مشروع إيران للسيطرة على ممر عبر البلدين إلى البحر الأبيض المتوسط، وهنا مثلت استراتيجية بايدن لمواجهة نفوذ إيران في العراق مزيجاً من سياسية أوباما الدبلوماسية مع العقوبات، وسياسة ترامب القائمة على

(1) Ellie Geranmayeh, Sajad Jiyad, Visiting Fellow Iraq, Iran, and the spectre of US sanctions, Commentary, European Council on Foreign Relations (ECFR), Berlin, 2020, p.1-2.

(2) Ellie Geranmayeh, Sajad Jiyad, Visiting Fellow Iraq, Iran, and the spectre of US sanctions, Commentary, European Council on Foreign Relations (ECFR), Berlin, 2020, 3-4.

(3) Brian Katz, Axis Rising: Iran's Evolving Regional Strategy and Non-State Partnerships in the Middle East, Policy Brief, Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., 2018, p7.

الضغط من خلال العقوبات مع توجيه ضربات انتقامية⁽¹⁾. يتمثل العنصر الثالث بالضغط على العراق لتقليل الاعتماد على واردات الطاقة من إيران لا سيما الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء والبنزين للسيارات؛ لأن الملف الاقتصاد والمالي والملف الطاقوي مجالين رئيسيين للتوتر بين الولايات المتحدة والعراق بشأن إيران؛ لأنهما يساعدها للتحايل على العقوبات الأمريكية، وما تزال وزارة الخزانة الأمريكية تضغط على البنك المركزي العراقي لتوسيع المنصة الإلكترونية عبر النظام المصرفي في البلاد للمساعدة في منع تهريب الدولار الأمريكي إلى إيران⁽²⁾. لذا ما تزال إدارة بايدن - كما إدارة الرئيس ترامب - تضغط على بغداد لاتخاذ خطوات طويلة المدى نحو تقليل الاعتماد المتبادل بين العراق وإيران؛ إذ إن سياسة إعفاء الحكومة العراقية من العقوبات منذ العام 2018 لاستيراد الطاقة من إيران يتعارض مع هدف الولايات المتحدة المتمثل في تقليل النفوذ الجيوسياسي الإيراني في العراق وهذا أمر يحرج الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى المستقبل القريب على أقل تقدير⁽³⁾.

سادساً: إلى أين تتجه السياسة الأمريكية تجاه إيران

يُدرّك صانع القرار الإيراني أن بلاده نجحت بأداء دورها كقوة إقليمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط. يتفق ذلك مع إيمانهم بالمكانة والدور الذي يجب تؤوله «الأمة الإيرانية» في العالم كحق مشروع لها من وجهة نظرهم. وقد شكّل ذلك دافعاً لتعظيم الذات الذي يتمّ تنشيطها دوماً من قبل النخب عبر استدعائهم لهويتهم وصورتهم الذاتية التي تشكلت تاريخياً حول ما رسموه لأنفسهم من دور إقليمي فاعل كاستجابة لمتطلب العقيدة التي تختزل تلك الهوية والصورة الذاتية معاً وخدمتها من خلال استثمار وتوظيف مقومات القوة لديها، لا بل والأكثر من ذلك أن هذه الصورة تترسخ وتأخذ زخماً أكثر في خطط السياسة الخارجية الإيرانية مع الاعتقاد الراسخ لدى الإيرانيين باستقلالية مسار التطور التاريخي لبلدهم بجوانبه ومظاهره المختلفة بعيداً عن القوى الدولية المهيمنة. وهذا ما أفصح عنه الرئيس الإيراني

(1) Abdulwahab Al-Qassab, Iraq's Complicated and Challenging Security Situation, Arab Center Washington DC, Washington DC, Mar 16, 2021, p.3.

(2) Sarhang Hamasaeed, Baghdad Is Ready for a New Chapter in U.S.-Iraq Relations, The United States Institute of Peace, Washington, DC, 2024, p.5.

(3) Myles B. Caggins III Carolyn Moorman و Biden-Sudani Summit Pushes U.S.-Iraq Relations Beyond Security, Viewpoint, New Lines Institute for Strategy and Policy, Washington D.C, 2024, p.3,

الأسبق محمود أحمدي نجاد بقوله: «على الولايات المتحدة أن تندم على أخطاء الماضي وأن تقبل حقيقة أن إيران كانت ولا تزال قوة إقليمية عظمى ذات تطور علمي عظيم من دون مساعدة الغرب»⁽¹⁾.

إن إيران أثبتت عدم اعتمادها الكامل على الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة التي تسعى إلى عزلها دوليًا وحرمانها من تأدية دورها المنشود في الفضاءات الاستراتيجية التي تؤثر فيها بقوة بفضل منجزات الثورة الإسلامية التي أنتجت نخبةً سياسية قيادية ما تزال تؤمن بأن تلك المنجزات تمثل أطراً ومناخات واسعة تتشكل من خلالها استراتيجيات متابعة الأهداف الإيرانية في البيئة الإقليمية والدولية، ومن ثمّ تدرك تلك النخب بضرورة ثبات السعي الإيراني الحثيث؛ لأن تكون دولة تتعامل بشكل بناء ومؤثر مع العالم من منطلق المبادئ الدافعة لتعظيم الذات التي ما تزال تؤمن بضرورة استمرار التأثير في الفضاءات الإقليمية⁽²⁾. وهذا الأمر يشكّل السبب الرئيس للصراع مع الولايات المتحدة على مدى أكثر من أربعة عقود خلت وحتى المستقبل القريب على أقل تقدير. وها هنا نرى من المفيد طرح تساؤلاً مركزياً مؤداه: كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع إيران كدولة فاعلة وقوية في عدة قضايا مركزية تتجاوزها معها في فضاءات استراتيجية باعثة على التوازن الإقليمي بالقدر الذي يضمن مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة؟

ستكون الإجابة عن هذا التساؤل عبر الفرضية الآتية: في ظل عدم التراجع الإيراني عن توظيف الأداء الاستراتيجي التي أنتجته تعقيدات الهوية القومية/ الإسلامية للنظام كرافعة لتعظيم مكانة البلاد في النظام الاقليمي والذي أتاح لها ديمومة التزام نهج طموحاتها وأنشطتها الشرق أوسطية سعيًا منها لتجاوز الشعور الحاد بعدم أمان قياداتها السياسية بتجربة الحزن التي أغرقتها بعد الثورة في ثقافة سياسية مهووسة بالإيذاء التاريخي للبلاد على أيدي القوى الأجنبية، وتحديدًا ما تُسميه إيران «الشیطان الأكبر» الذي ما يزال العدو المتجدد من سلسلة القوى العالمية التي استغلت إيران وقوضت سيادتها سعيًا منها لتحقيق مصالحها الخاصة فحسب. فالملاحظ أن الهوية القومية/ الإسلامية المنتجة لسلوك سياسي خارجي مُتقن سُبقي النخب الإيرانية مستمرة في إدامة التفسير التأمري للسياسة الأمريكية ضدها وفي تشكيل

(1) للاستزادة ينظر: محمد حمشي، الطائفية أداة للسياسة الخارجية: مقارنة من منظور حقل العلاقات الدولية، في كتاب (المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017)، ص 240، ص 240.

(2) محسن رضائي، وعلي مبيني دهكري، إيران الإسلامية في أفق الرؤية المستقبلية، ترجمة رعد الحجاج، ط 1، (مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2013)، ص 240-242 - 242.

حالة عدم ثقتها بتوجهات حكوماتها تجاهها، وهذا التصور شكّل تحدياً للرؤساء الأمريكيين والكيفية التي يجب أن يتعاملوا بها مع إيران، وهو ما دفعهم إلى توظيف خيارات تقويض دورها من خلال مزج الدبلوماسية مع العقوبات والتهديد باستخدام القوة ضدها وشن ضربات جوية ضد قادتها وحلفائها، وقد عدّت تلك الوسائل آليات ناجزة للدور الأمريكي للتعامل مع إيران⁽¹⁾.

شكّلت الآليات الغربية، لا سيما الأمريكية منها، إستراتيجيات مواجهة لإيران بقصد تقييدها وعرقلتها لإستراتيجيتها الإقليمية. بهذا، لا يمكن لإيران، في ظل التصور الإقليمي المعادي لها، أن تدعي نفسها كمهممين إقليميين، ذلك أن هذه القيود ما تزال تحدّ من خيارات وإستراتيجيات سلوكها الإقليمي المفعم بالدينامية المفرطة. ومن ثمّ فإن الحلم الإستراتيجي الإيراني بالقيادة الإقليمية يبقى حبيس فلسفة الصراع وتعقيداته مع العديد من الجهات الفاعلة التي تدعي القيادة والتأثير وتسعى للهيمنة في بعض الحالات، كالحالة مع السعودية ومصر وتركيا وكيان إسرائيل المحتل، فلكل منها أدواتها الخاصة للنفوذ الإقليمي/ للتضاد بوجه هيمنة القوى الإقليمية الأخرى وعلى رأسها إيران، التي لا تعترف أي من تلك القوى الإقليمية بمصالحها وتعيش معهم حالة التنافس الدائم في مجال النفوذ نفسه، مثل الدور الإيراني والتركي المبني على معادلة التضاد في سوريا، وكذا الحال مع التنافس الإيراني والسعودي في اليمن ولبنان وأخيراً العداء الإيراني- الإسرائيلي في معظم ساحات الشرق الأوسط. وما يزيد من المشهد إرباكاً هو أن هناك أدواراً للقوة العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الداعمة لخصومها بكل قوة والمقيدة في الوقت نفسه لحركة إيران عبر آليات ووسائل تهدف إلى عزلها اقليمياً ودولياً⁽²⁾.

نذهب مع الرؤية الاستراتيجية التي تؤكد أنّ المستقبل يمدّنا برؤية أمريكية تتعامل مع إيران وتعمل على تقويض تأثير السلبي على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهذه الرؤية ستغذي النسق العقدي لصانع القرار السياسي الأمريكي جمهورياً كان أم ديمقراطياً برؤية استراتيجية تصاغ في ظلها الكثير من الآليات التي من شأنها أن تعرقل المسار الإيراني واستدامة صيغ نفوذه وتمدده وتدخلاته الناجزة لدور إقليمي يطمح للهيمنة بدلالة انتشار

(1) Suzann Maloney, The Roots and Evolution of Iran's Regional Strategy, Issue Brief, Scowcroft Center for Strategy and Security, Atlantic Council, Washington. D.C, 2017, p.8.

(2) Huda Raouf, Iranian quest for regional hegemony: motivations, strategies and constrains, Review of Economics and Political Science, Vol. 4 No. 3, 2019, pp p.254.

القوة. ومن ثمّ ستكون تلك الرؤية بمثابة المنتجة لعقلية أمريكية تدعم تصورات مفادها أن إيران عدو شرق أوسطي يسعى إلى تبني استراتيجية توظيف إمكاناتها وقدراتها بأقصى ما يمكن خدمة لأهدافها الاستراتيجية في البيئة الإقليمية وبما لا يتفق مع مصالح الولايات المتحدة، وعلى هذا الأساس ستكون أمام توجه أمريكي منجز لاستراتيجيات أقصى ما يمكن من الضغط لتبديد الجهد الإيراني في هذا الشأن. بعبارة أخرى، تؤثر لغة الاستشراف المستقبلي أن الولايات المتحدة ستسعى إلى منع ظهور إيران كقوة مهيمنة إقليمياً خصوصاً في منطقة ذات أهمية استراتيجية غنية بالموارد لها وحلفائها، ما يقتضي السيطرة على سلوكها في المنطقة من خلال إطار يدعم مسارات سياسة الاحتواء والعزل بالاتفاق والتحالف مع دول مجاورة لها بقصد الحد من قوتها ونفوذها المتزايد⁽¹⁾.

لكن ذلك لا يعني نهاية الدور الإيراني في المنطقة إطلاقاً طالما أنّ الهوية الإسلامية/ القومية هي من تسوّغ لقادة إيران مبدأ الانتقال بالقوة إلى خارج حدودها، فمبدأ الدفاع عن مصالحها جاء مرتبطاً بدفع حالة الاختراق المتوقعة لأمن إيران الداخلي، إذ أظهرت المآسي المستمرة في سوريا والعراق وأفغانستان وباكستان واليمن للإيرانيين تأكيد مطلب الأمن القومي من خلال السلامة الإقليمية لبلدهم، وما يمكن أن تتعرض له من خطر وتهديد مستقبلي من قبل جماعات أو دول تعمل بمعايير دينية أو استعمارية مثل تلك التي في الخارج، هذا يعني أنّ الهوية الإسلامية/ القومية المنتجة لأداء استراتيجي فاعل ما تزال تبرز عقدية استراتيجية ذات طبيعة دفاعية قائمة على قضية الدفاع عن مصالح إيران وحلفائها في الخارج وهو ما يطلق عليه على وفق الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية بـ «الجهاد الدفاعي» الذي تراه النخب القيادية الأساس الأخلاقي للجهاد المسلح في الدفاع عن نفسها وحلفائها، الذي يمثل صيغة مبررة عالمياً تتوافق مع المعايير الحالية للقانون الدولي⁽²⁾. يؤكد ذلك أن السياسات الإقليمية الإيرانية إنما هي في خدمة الأولوية الأولى المتمثلة بـ «أمن النظام وبقاءه وأمن حلفائها» وسيصبح كل هدف في السياسة الخارجية فرعاً قابلاً للاستهلاك في سبيل إدامة الأصل: الأمن القومي الإيراني. وهذه الحالة تشترك فيها إيران مع أية دولة أخرى⁽³⁾. وهذا الأمر

(1) جيمس بيل، سياسة الهيمنة الولايات المتحدة وإيران، سلسلة دراسات عالمية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 48، 2013)، ص49.

(2) Mohammad Jafar Amir Mahallati, Ethics of war and peace in Iran and Shi'i Islam, University of Toronto Press, Toronto, 2016, pp158- 216.

(3) Roberto Toscano, Sources of Tension in Afghanistan and Pakistan: A Regional Perspective: Iran's Role in Afghanistan, Barcelona Center for International Affairs, Barcelona, 2012, p.2

بحد ذاته سيجعل من خيار الولايات المتحدة بإضعاف دور إيران الإقليمي له أولوية مع كل إدارة جديدة تتسلم مهام الحكم في البيت الأبيض.

الخاتمة

تؤدي القضايا الخلافية حول الملفات العالقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران دوراً مهماً في تعقيد تبني مسارات عمل جادة تدفع باتجاه إدارتها وتسويتها في المستقبل القريب. هذا الأمر جعل من صانع القرار الأمريكي يوظف استراتيجيات المواجهة لتقييد الدور الإيراني في المنطقة وتلك الاستراتيجية أعلنتها صراحة دونالد ترامب طوال أربع سنوات في ولايته الأولى، إذ عمل جاهداً على جعل إيران العدو الأول في المنطقة، واندفع بقوة إلى التوظيف العملائي لمزيد الإجراءات العقابية القائمة على تطبيق سياسة الضغط الأقصى الهادفة إلى تضيق الخناق الاقتصادي على إيران لدفعها نحو التفاوض وفقاً لشروطه التي أعلن عنها بوصفها ضامنة للتوصل إلى اتفاق يقيد الدور الإقليمي الإيراني ويقوّض من تأثيرها في العديد من الملفات الشائكة بينهما. لكن دونالد ترامب عجز عن فعل ذلك؛ فلا إيران رضخت ولا سياسته نجحت في تحقيق تغيير طفيف في موقفها الحازم، بل على العكس من ذلك، دفع ترامب بطهران أكثر نحو التمسك بسياسة الصبر الاستراتيجي وأن تنشط بقوة في قضايا المنطقة الكبرى وقد مثّل ذلك سبباً رئيساً تمسك إيران بذلك إلى أن اضطرّ الرئيس جو بايدن في تبني التوجه العقابي نفسه لترامب.

لم يكُ جو بايدن راعباً منذ البداية في سياسته الخارجية تجاه إيران أن تعود السياسة التي تبنتها إدارتي باراك أوباما، ففي ظل دور إقليمي إيراني نشط وفاعل، لم يكن لديه الرغبة في تبني محاولة إحياء خطة العمل المشتركة الشاملة مع إيران (JCPOA) التي انسحبت منها إدارة ترامب في أيار (مايو) 2018، وهذا ما جعله يُبقي خيار العقوبات الاقتصادية المكلفة للاقتصاد الإيراني من دون الرغبة منه إلى خفضها، كمحاولة منه لاستئناف المفاوضات مع طهران التي يرغب بها في أن تكون شاملة على وفق منطق الصفقة الواحدة التي لم تكن إيران لترضى بها، وهذا ما جعل من المفاوضات متذبذبة لعدم قناعة الطرفين بصدقيتها والتعويل عليها في التوصل إلى اتفاق شامل يُحسّن واقع العلاقات بينهما ويُخفّف من لغة التهديد وآليات إدارته وتسويته حتى المستقبل القريب.

لم تُبدِ إدارة جو بايدن أي دور لإنجاح مسار يدفع بالعلاقات نحو تحسينها وذلك لموافقتها الضمنية على ما يؤمن به دونالد ترامب والذي يقضي بأن لا قيمة للتفاوض مع إيران من

دون تقييد دورها الإقليمي النشط في ساحات الصراع بينهما في المنطقة كسوريا ولبنان واليمن والعراق والخليج، ناهيك عن القضية الفلسطينية واتفاقات التطبيع المشؤومة مع كيان إسرائيل المحتل. يمثل ذلك نقطة التقاء بين توجهات دونالد ترامب وجو بايدن ومحاولتهما لعرقلة دور إيران فيها طوال الأربع سنوات التي حكمها بها البيت الأبيض. على الرغم من ذلك، لم يكن لإيران أن تتراجع؛ لأنها جعلت من نفوذها استراتيجية دولة تبحث عن لغة استدامة الدور في ملفات المنطقة العالقة مع الولايات المتحدة بدلالة العقيدة في خدمة فاعلية وكفاءة الأداء الاستراتيجي في البيئة الإقليمية توظيفها عملياً بصيغ التمدد والتدخل والتأثير المستدام في مناطق النفوذ وهو ما يعكس قيمة الترافف ما بين العقيدة والاستراتيجية على النحو الذي يجعل من طرفٍ رئيسٍ يدفع باتجاه وجوب إدانة إبراز قوامة التأثير من خلال تعدد وسائل قوة الانتشار على النحو الذي يؤدي إلى تعزيز المكانة التي يجب أن تصل إليها إيران على الرغم من فداحة الضغوط القسرية التي كانت ولا تزال تتعرض إليها.

المحور الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية إزاء دول الخليج العربي (السعودية أنموذجاً)

د. خالد هاشم محمد⁽¹⁾

د. شاكر رزيق محمد⁽²⁾

تمهيد

وصل الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الحكم في البيت الأبيض في شهر كانون الثاني (يناير) عام 2017، حاملاً في أجداته توجهاً أطلق عليه اسم (أمريكا أولاً)، معلناً في الوقت نفسه عن فحوى سياسته الخارجية إزاء واحدة من أهم المناطق في العالم والتي اتسمت بطابع الصراعات المستدامة، والخلافات في مختلف القضايا التي تعاني منها، إذ تميزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في عهد الرئيس دونالد ترامب، بدرجة كبيرة من التآرجح في إطار تحقيق مصالحها، رافعاً من خلالها شعار المنافع الاقتصادية كأولوية لسياسته الخارجية تجاه المنطقة، مؤكداً في الوقت نفسه بأن الولايات المتحدة لن تدافع عن الآخرين دون مقابل، في حين اتخذ موقفاً متشدداً من البرنامج النووي الإيراني، ومعبراً عن موقفه الثابت من القضية الفلسطينية وثباتها على دعم الكيان الصهيوني، وما يؤكد هذا التوجه هو القرار الذي اتخذته ترامب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لـكيان إسرائيل المحتل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أما فيما يتعلق بسياسة ترامب الخارجية إزاء السعودية، يمكن القول، إنها شهدت إعادة ترتيب الاتفاقيات والمعاهدات والتحالفات معها، في حين

(1) كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة الأنبار.

(2) كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة الأنبار.

شهدت تلك العلاقات تغييراً في المشهد السياسي نتيجة لتوافق المصالح بين البلدين، والتي انعكست بشكل ايجابي على استقرار السعودية، فضلاً عن تعزيز نفوذ ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. إزاء ذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي وتحديد السعودية في ظل حكم الرئيس دونالد ترامب، فضلاً عن توضيح مختلف القضايا والخلافات التي ما زالت تشكّل عائقاً أمام السياسة الخارجية الأمريكية.

انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها: ماهي أهم توجهات الإدارة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه السعودية، ومن خلال طرح الإشكالية، حاولنا الإجابة عنها من خلال فرضية الدراسة والتي تمثلت في أنّ السياسة الخارجية الأمريكية إزاء السعودية ونتيجة لتوافق المصالح بين كلتا الدولتين، قد وصلت إلى حد الشراكة نتيجة للمتغيرات الداخلية والخارجية والتي أثرت بدرجة كبيرة على الاستقرار، ومن ثمّ انعكست بشكل ايجابي على دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية في عهد ترامب

1- السياسة الخارجية الأمريكية إزاء السعودية بعد العام 2009

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية وعبر مراحل مختلفة تغيرات اتّسمت بنوع من الثبات والتغيير إزاء مناطق العالم المختلفة، ومنها منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد منطقة الخليج العربي، تلك المنطقة التي وصفت باستدامة الصراعات نتيجة لعوامل عدّة منها موقعها الجغرافي المميز وما تحويه من مصادر متنوعة للطاقة.

بعد وصول الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى الحكم في البيت الأبيض عام 2009، بدأت السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تعاملها مع قضايا المنطقة تتخذ أشكالاً عدة منها إعادة الصياغة في عملية أُطلق عليها اسم «إعادة الهيكلة» وما تلاها من أحداث وتغيرات تجاه المنطقة، تلك التغيرات التي اتضحت معالمها بشكل كبير في الولاية الثانية للرئيس باراك أوباما، الذي كان لزاماً عليه التعامل بفعالية أكبر مع تلك القضايا وضرورة إعادة ترتيب الأولويات، لذلك قد عمد إلى تخفيف التواجد العسكري في العراق، فضلاً عن التركيز على قضايا أساسية، منها النزاع الفلسطيني - الصهيوني، وأفغانستان، والملف النووي الإيراني، إلى جانب العلاقات مع العالم الإسلامي ومتابعة عمليات التنمية في المنطقة.

بدأ الرئيس باراك أوباما أولى جولاته للمنطقة بزيارة السعودية، بتاريخ 3 حزيران (يونيو)

2009، مؤكداً على الدور السعودي في المنطقة، بما لذلك الدور من ثقل في الميزان الأمريكي، حيث تحدث قائلاً: « سأستمع إلى نصائح خادم الحرمين الشريفين في العديد من القضايا التي نواجهها » فيما أكد السفير الأمريكي في السعودية جيمس سميث على ما أسماه « خفض الجدران » في إشارة إلى تطور العلاقات الأمريكية السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي أدت إلى توتر العلاقات بين الطرفين، قائلاً: « إنها ليست 2001، 2002، 2003... إنه الوقت لإعادة التفكير، إذا كنت سعودياً وشكلت رأياً تجاه الولايات المتحدة، أو كنت أمريكياً وعندك وجهة نظر بعد 11 سبتمبر، فإنه حان الوقت لإعادة تغيير موقفك»⁽¹⁾.

اتخذ الرئيس باراك أوباما في إطار سياسته الخارجية إزاء السعودية سياسة مزدوجة، فهي الحليف من جهة، ومن جهة أخرى هي الدولة التي قد تعيق بعض الأهداف الأمريكية في المنطقة، إذ أعلنت الإدارة الأمريكية رغبتها بتقليل التواجد العسكري في المنطقة. في محاولة منها لتجنب بعض القضايا التي تتسم بالتعقيد، إلا أنها من جانب آخر تدرك أهمية تلك المنطقة وضرورة الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة خاصة النفط وأمن الخليج العربي والممرات المائية. فضلاً عن استقرار المنطقة بشكل عام، فهي على وفق الرؤية الأمريكية ثوابت وخطوط حمراء لا يمكن بأي حال من الأحوال المساس بها، على وفق هذا التصور الأمريكي، قد تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلفاء موثوقين يتميزون بالقدرة على تحقيق التوازن في تلك المعادلة، إذ كانت السعودية في مقدمة الحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران في تموز (يوليو) 2015، وفي زيارة قام بها سلمان بن عبد العزيز إلى واشنطن في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، أعرب الرئيس باراك أوباما عن أهمية التعاون بين الجانبين، مؤكداً في الوقت نفسه على علاقة الصداقة والتعاون، فضلاً عن التنسيق في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي عام 2016 أقر مجلس الشيوخ الأمريكي قانوناً عُرف بقانون « العدالة ضد رعايا الارهاب » وهو ما أطلق عليه وعُرف اختصاراً بقانون (جاستا)، إذ بموجبه يحق للمواطنين الأمريكيين من رفع دعوى قضائية ضد الدول التي يعدونها ضالعة أو مشتركة في العمليات الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن القانون لم يذكر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلا أن ذلك أدى إلى

(1) محمد محمد خليل الشرييني، أهمية المملكة العربية السعودية في السياسة الأمريكية في عهد الرئيسين بوش الابن وأوباما، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد الرابع - أكتوبر 2024، ص 50 - 51.

(2) المصدر نفسه، ص 51 - 52.

توتر في العلاقات الأمريكية السعودية، وكان التوجه الأساسي للإدارة الأمريكية للرئيس باراك أوباما تقوم على ضرورة وجود تنوع في التحالفات الدولية عن طريق تطوير العلاقات مع كل من روسيا وفرنسا، وذلك كوسيلة لتحقيق تقارب ملموس مع إيران، ما أضفى على العلاقات الأمريكية السعودية مزيداً من التوتر، خاصة في ظل تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة⁽¹⁾.

في ظل تلك المتغيرات والتي أصبحت حاکمة في المشهد السياسي بالمنطقة، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما تحولات ومتغيرات، وهذا ما يؤكد بالدليل بأن السياسة الخارجية وفي ظل مختلف الإدارات الأمريكية قد شهدت تغيرات في الأدوات والآليات التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للوصول من خلالها إلى تحقيق أهدافها، والتحول الأهم في هذه الفترة هو الانتقال من «الانخراط المكثف» إلى «الانخراط المرن» في شؤون المنطقة وأصبح التدخل الأمريكي يتسم بالحذر، وهو ما تفسره جملة من المتغيرات الآتية:⁽²⁾.

- التغير في توازنات الطاقة: بعد أن كان النفط وضمان تدفقه من المنطقة إلى الأسواق الأمريكية يشكل أحد أهم الأهداف في السياسة الخارجية الأمريكية، أصبح الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة هو الهدف الجديد لصانع القرار الأمريكي، نتيجة لأسباب كان من بينها هو التقديرات والبيانات التي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستحقق اكتفاء ذاتياً بحلول عام 2020، فضلاً عن أنها سوف تصبح دولة مصدرة للنفط خلال المدة 2025-2030، نتيجة للثورة التي شهدتها في إنتاج النفط الصخري، وفي ظل تلك التقديرات تضاءلت إلى حدٍ ما أهمية المنطقة على وفق حساب المصالح القومية الأمريكية.
- التوجه نحو آسيا ومنطقة الباسفيك: في ظل إدراك صانع القرار الأمريكي بالمخاطر والخلافات المستدامة في المنطقة، وفي ظل تنامي الدور الصيني في القارة الآسيوية، أصبحت هذه المنطقة ذات أولوية تفوق منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لذلك أخذت السياسة الخارجية الأمريكية بالتوجه إلى تلك المنطقة بغية تحقيق الاستراتيجية المعروفة باسم «إعادة التوازن نحو آسيا ومنطقة الباسفيك».

(1) المصدر نفسه، ص 52 - 53.

(2) سالم مطر عبدالله، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير: دراسة مقارنة لإدارتي (بوش الابن وباراك أوباما) مجلة اشراقات تنمية، العدد 8، المجلد 2017، 2017، ص 97.

- تقليص الانفاق العسكري: عمدت إدارة الرئيس باراك أوباما إلى عدم التورط في حروب جديدة في المنطقة من شأنها استنزاف القدرات الأمريكية، إذ أصبح التركيز على الاستقرار ومنع صعود الجماعات الارهابية، بدلا عن التركيز على تدفق النفط وأمن كيان إسرائيل المحتل ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2-أهمية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية

مثّلت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية أساساً ومركزاً للسياسة في الخليج العربي، فالرؤساء الأمريكيان وعلى مختلف توجهاتهم بذلوا الجهد من أجل المحافظة على علاقات متوازنة مع المملكة العربية السعودية⁽¹⁾.

وعملت الولايات المتحدة على إيجاد موطئ قدم لها في السعودية، إذ زاد الاهتمام الأمريكي بتطوير العلاقات وادامتها مع الرياض بعد العام 1973، وذلك لأسباب عدّة، يأتي في مقدمتها أن أراضي السعودية تحتوي مخزوناً كبيراً للطاقة، وعلى وجه الخصوص النفط، الذي جعل منها قوة اقتصادية كبيرة، لا سيما أرصدها الماليّة في الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل منها والحال هذا قوة مؤثرة في الجوانب الاقتصادية والماليّة، إذا ما سحبت هذه الأرصدة أو بيعت سندات الخزينة الأمريكية⁽²⁾.

ومن خلال تعاقب الإدارات الأمريكية وبمختلف المراحل، عُدّت السعودية على أنها الضامن والموازن في أسواق النفط العالميّة، ففي أيار (مايو) عام 2001، جاءت وثيقة «سياسة الطاقة الوطنيّة» لتؤكد أهمية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة فيما يخص النفط، فقد وصفت الوثيقة السعودية بأنها المصدر الأول للنفط في العالم، والذي يؤمن امدادات النفط للأسواق العالميّة، فضلاً عن التأكيد على أنها من أكثر المصدرين الموثوق بهم بالنسبة للولايات المتحدة، هذا إضافة إلى دورها المحوري في المنطقة خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الأمنيّة⁽³⁾.

(1) باول مسغريف، بين قطبين: المملكة والسياسة الخارجية للولايات المتحدة في عصر الاستقطاب السياسي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو، 2019، ص 6.

(2) أحمد يونس زويد الجشعمي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (1971 - 1980)، مجلة

مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 3، 2016، ص 103.

(3) محمد محمد خليل الشرييني، المصدر السابق، ص 46 - 47.

3-التغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء السعودية في عهد ترامب

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية بعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم، تغييرات مهمة وأدت إلى إعادة ترتيب الأوراق والتحالفات، إذ شهدت السياسة الأمريكية تحولاً من الانسجام مع إيران إلى العودة إلى التنسيق والتعاون مرة أخرى مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتهم السعودية، في مسعى من الإدارة الأمريكية الجديدة لإدارة المنطقة بغية مواجهة التهديدات والمخاطر، إذ أشار ترامب إلى أهمية التعاون مع دول الخليج العربية التي لا تملك سوى المال وفق قوله، ثم أوضح أنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تدريب أي أفراد أو معارضين من دون المعرفة المسبقة عن ما الذي سيفعله هؤلاء فيما بعد، ومن دون ضمانات لتحركاتهم المقبلة، وأنه لا يحبذ أي تغييرات جذرية في المنطقة، مؤكداً إن بقاء رجال أقوياء، حتى وإن كانوا مستبدين، أفضل من الفوضى التي صنعتها الولايات المتحدة في هذه المنطقة⁽¹⁾.

أوضح ترامب وجهة نظره عندما قال إنه يجب على واشنطن ألا تقدم حماية مجانية لدول الخليج العربية، مؤكداً في الوقت نفسه بأن تلك الدول لا تملك سوى المال، وعليها أن تدفعها مقابل ما أسماه «المناطق الآمنة» أما السعودية فقد وجدت الفرصة سانحة لتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومحاولة رأب الصدع الذي خلفه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بسبب اتفاقيته النووية مع إيران⁽²⁾.

لقد تعامل ترامب مع قضايا السياسة الخارجية، من خلال العقيدة التي انطلق منها تجاه منطقة الشرق الأوسط وبشكل خاص دول الخليج العربي والتي مثلت وعبرت عن علاقته مع السعودية من خلال مفهوم (الصفقة)، وذلك في إطار ما يعود عليها من المكاسب الاقتصادية، ذلك المفهوم الذي يحمل بين طياته مزيجاً من التوجه الانعزالي والانكفاء على بناء الأمة الأمريكية ومصادر قوتها، والانفتاح والمشاركة في قضايا ومشكلات العالم، والتدخل عبر الآليات العسكرية والعقوبات الاقتصادية والسياسية، أو استخدام

(1) منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة - غازي عنتاب، 2018، ص 20.

(2) مضاوي الرشيد، ترامب والسعودية إعادة التفكير بالعلاقة مع الرياض. ترجمة. سميرة إبراهيم عبد السلام.. مجلة دراسات دولية. جامعة بغداد. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. العدد 69، 2017، ص 215 - 216.

الأساليب الناعمة والمتمثلة بالدبلوماسية والمفاوضات والمساعدات، وفي أحيان كثيرة المزج بينهما⁽¹⁾.

وقد مثلت الزيارة التي قام بها ترامب إلى السعودية في 20 أيار (مايو) 2017، منطلقاً لإدامة التعاون بين البلدين، إذ عُقدت من خلالها ثلاث قمم، كانت الأولى قد عقدت مع السعودية من أجل التوقيع على الاستثمارات السعودية في أمريكا وشراء الأسلحة، أمّا الثانية فقد تم عقدها مع دول الخليج العربية وكان الهدف المبتغى من ورائها هو التلويح بأن إيران هي العدو الاستراتيجي لأمريكا والخليج، وبالتالي سوف يترتب عليه شراء المزيد من الأسلحة وجلب الاستقرار للبلاد، ثمّ اختتمت هذه القمم مع القادة العرب والمسلمين، حيث تم التأكيد على زيادة التعاون الأمني وإرساء المزيد من الصفقات والاتفاقيات ودعم الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الارهاب، وتحمل تلك الدول لتكاليف هذه الحرب، وموضوع تسوية الصراع العربي الاسرائيلي، ورفض التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة⁽²⁾.

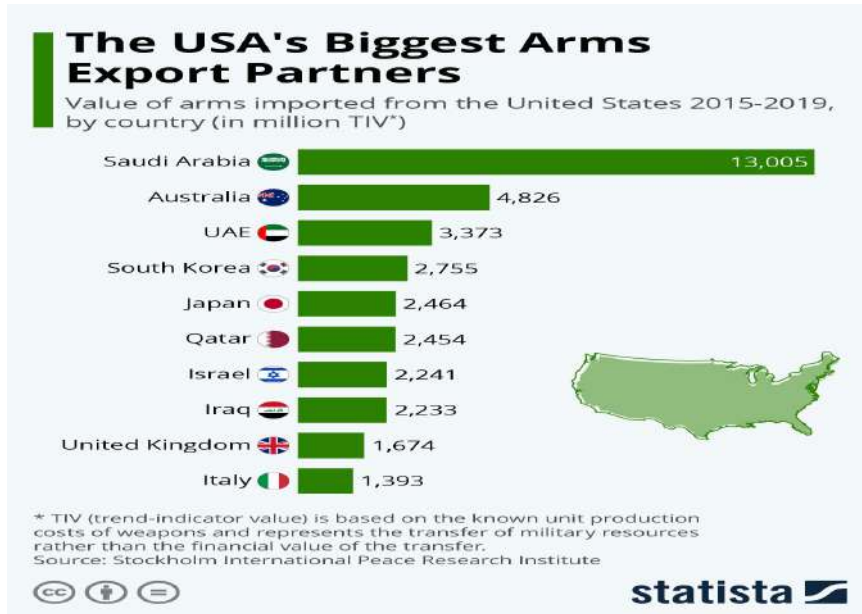
أمّا فيما يتعلق بصفقات الأسلحة التي استطاع ترامب تمريرها للسعودية على الرغم من معارضة الكونغرس عليها في عام 2017، فقد بلغت قيمتها ما يقارب من 110 مليار دولار وبقيمة 300 مليار دولار وعلى مدى عشر سنوات، كما وقّعت السعودية مليارات الدولارات من الصفقات مع منتجي الأسلحة وشركات الطاقة الأمريكية بما في ذلك شركة لوكهيد مارتن وبوينغ وجنرال دايناميكس.

يوضّح الشكل رقم (3-1) أن السعودية أكبر مستورد للأسلحة من الولايات المتحدة من عام 2015 إلى عام 2019.

(1) عباس سعدون رفعت وزمن محمد جبار، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بين الأعوام 2017 - 2021، (مرحلة الرئيس دونالد ترامب)، مجلة اشراقات تنموية، العدد الثالث والثلاثون، 2022، ص 172.

(2) المصدر نفسه، ص 174.

الشكل (1-3)



إذ تمكن ترامب من استخدام صلاحياته بتجاوز قرارات الكونغرس في اتمام تلك الصفقة والاستمرار ببيع الأسلحة للسعودية مقابل الأموال الطائلة⁽¹⁾.

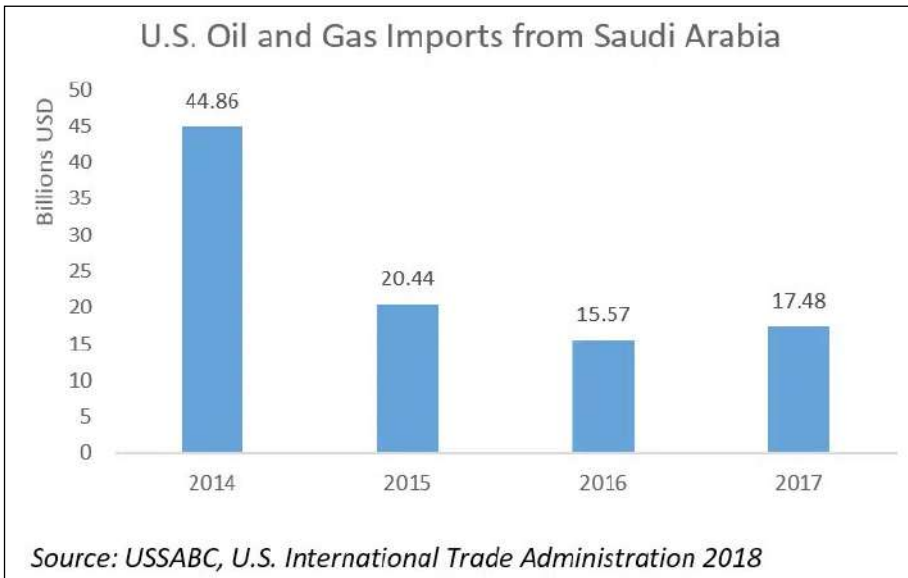
أما فيما يخص الجانب الاقتصادي، فقد عمل ترامب على بناء شراكة عميقة مع السعودية، على وفق برنامج رؤية 2030، عبر الشراكات المتوازنة مع الولايات المتحدة وروسيا والصين⁽²⁾. وفي الجانب الآخر سعت السعودية لتعزيز التعاون المشترك مع الولايات المتحدة، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 38 مليار دولار في عام 2016، إذ عُدَّت الولايات المتحدة الدولة المصدرة الأولى للسعودية والثانية بين الدول المستوردة منها، وهي الأهم من بين الدول المصدرة للنفط السعودي إلى الولايات المتحدة، وتمتلك السعودية ما يقارب من 116 مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية، أما قيمة الصفقات التي تم الاتفاق عليها في أثناء زيارة ترامب للسعودية فقد بلغت نحو 65% من حجم الاقتصاد السعودي، أما في مجال الطاقة فقد تضمنت 16 اتفاقية (شركة ارامكو) من السعودية مع 11 شركة أمريكية، في

(1) مهدي صالح علي عبدالله، تأثير سياسة إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2003، ص 111.

(2) Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia Back ground and u. s. Relations, Updated October 2, 2023.

حين بلغت الاستثمارات ما يقارب من 50 مليار دولار، خصصت لتدعيم فرص النمو في مجال الاستثمار في الطاقة المشتركة. يوضح الشكل رقم (2-3) الواردات الرئيسة للولايات المتحدة من السعودية من منتجات النفط والغاز، فقد استوردت الولايات المتحدة ما قيمته أكثر من 17 مليار دولار من هذه المنتجات من السعودية خلال عام 2017، وانخفضت مستويات الواردات على أساس سنوي منذ العام 2014، حيث وصلت إلى نسبة 16 في المائة بين عامي 2014 و2017.

الشكل (2-3)



مع ضرورة التمسك بالمصالح الأمريكية في المنطقة، على اعتبار إنها الذريعة لأي تحرك لمستوى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، في حين أشار ترامب بأنه لا يؤمن بفكرة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، أو أي دافع للتدخل الإنساني في حال عدم تعرض المصالح الأمريكية للخطر والتهديد، أما في حال تعلق الأمر بمصالح أمريكا يجب أن تتدخل عسكرياً ولا تعتمد في ذلك على أطراف أخرى بل إنها تعتمد في ذلك على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

(1) زه ري نوزاد جميل، النسق السياسي العقيدى للرئيس دونالد ترامب وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية - قسم العلاقات الدولية، 2021، ص 42.

4-الابتزاز في السياسة الخارجية الأمريكية (المال مقابل النفوذ)

شابته العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية في عهد ترامب، بالعلاقة بين ألمانيا واليابان، دول حليفة لكنها غنية، وسوف يكون لها نصيب في الدفاع عن أهداف مشتركة، ولا تضع عينها على أمريكا من دون أن تدفع مقابل ذلك، وهذه بحد ذاتها قضية مالية، والسعودية من جانبها تتفهم ذلك وتجد أنه مع ترامب من الممكن تسويتها، أما ترامب فإنه ينظر إلى إمكانية عقد صفقات معها، في المقابل تكون سياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر عنفاً، وسوف تقوم على أساس أو فكرة الثمن، ولن يكون هناك حماية بلا مقابل، خصوصاً تجاه مسألة الدفاع عن الدول الخليجية ضد التهديدات والمخاطر الخارجية، وهذا بحد ذاته يفسر على أن معايير ترامب تجارية بالدرجة الأولى، ومن ثم لن ينظر إلى الأمور من منظور الديمقراطية والدكتاتورية، وإنما من زاوية مدى النجاح والفشل، وقياسه هو تحقيق المصلحة⁽¹⁾. حتى إنه طالب دول الخليج عندما قال لأحد ضيوفه «فلوسكم كثيرة، نريد منكم دفع أكثر من هذا إن كنتم تريدون حمايتنا»⁽²⁾.

يؤدي المال دوراً مهماً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ويعد العامل المميز لها على مر الزمان، إذ إن مصدر الاقتصاد الأمريكي وديناميته وفاعليته تظهر بوضوح في نشاطها التجاري، وامتلاك التكنولوجيا واستثمار رؤوس الأموال وإغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية، وهي بهذه الطريقة تكون قد سخرت الاقتصاد العالمي لجلب الأموال إليها⁽³⁾.

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شكّلت وشاركت بفاعلية في ظهور مؤسسات عالمية ذات توجهات وأهداف اقتصادية، ومن أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبفضل هذه المؤسسات والدولار فقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من النظام النقدي الدولي سلاحاً فعالاً وغير مسبوق، حيث ارتبطت أسعار المواد الأولية ارتباطاً وثيقاً وحقيقياً بالدولار ليس فقط من حيث الدفع وإنما من حيث القيمة أيضاً، الأمر الذي يعني أن انخفاض قيمة العملة الأمريكية سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمواد الأولية. فضلاً عن الهدف الأمريكي المتمثل بأن يكون العالم وحدة اقتصادية واحدة، تحرّكه قوى

(1) منصور أبو كريم، المصدر السابق، ص 21 - 22.

(2) محمد صالح المسفر، الرئيس الأمريكي ترامب وقيادات دول مجلس التعاون الخليجي، مقال: مجلة الشرق، العدد 10890، إبريل 2018.

(3) نوال مغزيلي، السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مفاهيمية، في كتاب: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017 - 2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، كانون الأول، 2021، ص 25.

السوق وترتبط بها مجموعة من المؤسسات ذات الطابع التجاري والاقتصادي والمالي العابر للحدود، وهذا ما وجدناه في توجهات السياسة الخارجية في عهد ترامب إذ وُصف بأنه ذو عقلية تجارية واقتصادية، وهو ما تجلّى ذلك واضحاً في تصريحاته المتكررة خاصة بعد زيارته إلى دول الخليج العربي وبالأخص السعودية⁽¹⁾.

5-تقاطع المنظور الخليجي - الأمريكي (تذبذب أسعار النفط وقضايا أخرى)

يعدّ النفط ومسألة السيطرة عليه والتحكم بأسعاره من أهم الضرورات التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية في إطار علاقاتها مع الدول العربية خاصة في منطقة الخليج العربي، إذ يتمثل ذلك الهدف بعدم وقوعه تحت قبضة أية قوى أخرى، فضلاً عن محاولة الحفاظ على امكانية وصوله بشكل آمن إليها وإلى حلفائها في العالم الغربي، بعيداً عن الاضطرابات السياسية، أو أي شكل من أشكال الصراعات التي تؤدي إلى توقف عمليات استخراج النفط، وبالنتيجة سوف ينعكس ذلك على تذبذب أسعاره في الأسواق العالمية⁽²⁾. وفي ظل هذا المنطق، اهتمّت الولايات المتحدة الأمريكية بنفط الخليج العربي وجعلته من أولويات سياستها الخارجية، بل ومن المقومات الحيوية لأمنها القومي، إذ اعتبرت أنّ السيطرة على نفط الخليج العربي سوف يمكنها من التحكم بسوق الطاقة العالمي⁽³⁾.

فيما أكد ترامب من جانب آخر في حال فوزه بالانتخابات ووصوله إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، أنه سيفرض شراء النفط من الدول الحليفة وبالأخص دول الخليج العربي إذا رفضت تلك الدول تعويض الولايات المتحدة الأمريكية عن حماية خطوط نقل الشحنات النفطية، أو أنها رفضت أن تكون حليفاً لأمريكا في حربها ضد الإرهاب، إلّا أن ذلك سوف تكون له تداعيات سلبية خاصة أن الاقتصاد الدولي يقوم على الصادرات النفطية الخليجية، فضلاً عن المضايق الاستراتيجية وما تشكّله من نقاط ضعف تستدعي توفير الحماية لها بالشكل الذي يجنب الاضطرابات في الأسواق العالمية والتذبذب في أسعار وتكاليف الشحن والممرات المائية⁽⁴⁾.

(1)المصدر نفسه، ص 26.

(2) أحمد عبد اسماعيل، تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة السياسية والدولية، العدد الحادي والخمسون، نيسان، 2022، ص 54.

(3) شبلي تلحمي، المخاطر - أمريكا في الشرق الأوسط عواقب القوة وخيار السلام، ترجمة نائر علي ديب، مكتبة العبيكان، السعودية - الرياض، ط 1، 2005، ص 80.

(4) جيم كراني وإلسي هونج، السياسات الأمريكية تجاه الطاقة وتغير المناخ في ظل إدارة ترامب: التداعيات على أسواق الطاقة ودول مجلس التعاون الخليجي، معهد باكر للسياسات العامة، جامعة رايس، فبراير 2017، ص 8.

بعد تولي ترامب الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017، أظهر اهتماماً واضحاً بتطوير علاقاته مع دول الخليج العربي، وتجلى ذلك عبر الزيارات التي قام بها إلى المنطقة وعقده للعديد من اللقاءات و إبرام التحالفات والاتفاقيات معها، مؤكداً في الوقت نفسه معارضته الشديدة لإيران خاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، فيما أبدى اهتماماً بموضوع إقامة القواعد العسكرية وتقديم الدعم السياسي والعسكري إلى الدول الخليجية، فضلاً عن الدعوة لإقامة «ناتو الشرق الأوسط»، والعمل على تصوير إيران بأنها العدو الأول للدول الخليجية في المنطقة، وأن تلك الدول تشترك مع كيان إسرائيل المحتل في العداء مع إيران.⁽¹⁾

لذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تركز على مبدأ «أمريكا أولاً» وهي تقوم على أساس تقديم المصالح الأمريكية واعتبارها من الأولويات الكبرى حتى على حساب القيم والأفكار، وتسعى إلى الانفراد والهيمنة على مجريات النظام الدولي، عبر التركيز على تنمية وتعزيز الاقتصاد الأمريكي، وزيادة قوتها العسكرية، فضلاً عن عدم تحمل أعباء وتكاليف الاتفاقيات الدولية أو حماية الدول الحليفة في مواجهة التحديات والمخاطر دون مقابل.⁽²⁾

6- السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب إزاء قضايا المنطقة

هناك عدد من القضايا واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، شكّلت بمجملها تقاطعاً مع توجهاتها إزاء منطقة الخليج العربي بشكل عام والسعودية بشكل خاص.

جاءت الأزمة الخليجية - القطرية لتشكّل واقعاً جديداً في تاريخ العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل استدامة الخلافات والقضايا الشائكة التي تشهدها المنطقة، فضلاً عن الدور الذي أخذت تؤديه الإدارة الأمريكية في المنطقة برئاسة باراك أوباما، ومحاولة التقرب من إيران بغية إيجاد الحلول لأزمة برنامجها النووي، مما ولّد حالة من القلق والشك لدى دول مجلس التعاون الخليجي، من احتمالية ابتعاد الولايات المتحدة عن شؤون المنطقة خاصة في ظل العلاقة المتوترة مع إيران، إلا أن الثقة بالنفس قد وجدت صداها بعد وصول الرئيس ترامب إلى السلطة، خاصة من جانب كلٍّ من السعودية والإمارات والتي شكّلت تحالفاً

(1) عباس فاضل علوان، متغير الأمن في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 31، السنة السادسة عشرة، 2022، ص 334 - 337.

(2) محمد ميسر فتحي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس ترامب - دراسة مستقبلية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 56، 2018، ص 345.

سياسياً وأعلامياً ضد السياسة القطرية في المنطقة، إذ وجّهت لها تهمة مساندة الإرهاب ومحاولة زعزعة الاستقرار في المنطقة⁽¹⁾.

وقد أبرمت الولايات المتحدة اتفاقاً مع قطر في مجال القدرات الدفاعية في عام 2017، إذ تم بمقتضاه بيع 36 طائرة (F 15) لقطر بقيمة اثني عشر مليار دولار، وبالرغم من تفاقم الأزمة الخليجية مع قطر إلا أن الموقف الأمريكي في ظل إدارة ترامب كان منسجماً ومتوائماً مع المصلحة الأمريكية، والتي جنت على أثرها المزيد من المكاسب الاقتصادية من السعودية وقطر، إذ تبنت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية مقاربة (العصا والجزرة) مع قطر بحيث أثنت على الأنظمة الجديدة التي وضعتها لمكافحة تمويل الإرهاب، فيما عمدت من جانب آخر إلى ردعها بالسر عن دعم التنظيمات الإرهابية وأحياناً لومها علناً على ذلك⁽²⁾. أمّا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية إزاء إيران وبرنامجها النووي في عهد ترامب، فقد انطلقت من فكرة مؤداها من أنه من الممكن فصل البرنامج النووي الإيراني عن دورها الإقليمي في المنطقة، وبالنتيجة سيتولد عن امكانية التوصل إلى اتفاق مع طهران حول برنامجها النووي، الاستقرار في المنطقة، فضلاً عن كبح الطموح الإيراني المتزايد لامتلاك الأسلحة النووية ومن ثمّ ستكون سياستها الخارجية أكثر حذراً في التعامل مع القضايا الإقليمية⁽³⁾. ووصف ترامب الرئيس باراك أوباما، برئاسة التنازلات والمصالحة والانفتاح، في إشارة منه إلى التنازلات تجاه إيران⁽⁴⁾.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، حدّد ترامب أجندات سياسته الخارجية عند استلامه الحكم كما في الآتي⁽⁵⁾:

- العمل على ضمان أمن كيان إسرائيل المحتل. فضلاً عن ضمان تفوقها العسكري في المنطقة.

(1) عباس سعدون رفعت وزمن محمد جبار، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية بين الأعوام 2017-2021 (مرحلة الرئيس دونالد ترامب) مجلة اشراقات تنموية، مؤسسة العراق للثقافة والتنمية، العراق المجلد 7، العدد الثالث والثلاثون، كانون الأول، 2022، ص 175.

(2) المصدر نفسه، ص 178.

(3) عمرو عبد العاطي، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية - العدد السادس - مارس، 2018، ص 133.

(4) يوسف خليل ابراهيم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران (قضية الملف النووي الإيراني نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، كلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، 2021، ص 45.

(5) أحمد السيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط، حدود التفكير، القاهرة - مصر، مؤسسة الأهرام، العدد 207، 2017، ص 46.

- تقديم الدعم العسكري والاقتصادي للكيان.
- ضرورة اعتراف السلطة الفلسطينية بالكيان كدولة يهودية.
- اعتراف أمريكا بالقدس كعاصمة وحيدة وحقيقية وأبدية للكيان ومستوطنيه.
- يجب على الفلسطينيين التخلي عن العنف تجاه الكيان وضرورة الاعتراف بـ«الدولة اليهودية».

أمّا فيما يتعلق بموقف ترامب من فكرة حل الدولتين، فقد اعتقد بأن الطريق الوحيد لإنهاء الصراع يتمثل في تنفيذ تلك الفكرة عبر المفاوضات الثنائية ما بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وأن دور الولايات المتحدة الأمريكية، هو تسهيل المفاوضات بين الجانبين، مع رفض كل الخطوات الفلسطينية أحادية الجانب للاتصال بالمؤسسات الدولية، لأنه يدرك بأن الحل يجب أن يكون من خلال المفاوضات الثنائية وليس غيرها⁽¹⁾.

وفي العام 2017، أعلن ترامب بأن القدس تمّت إزاحتها من جدول أعمال المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، بمعنى أن القدس لا علاقة لها بالفلسطينيين حسب وجهة نظره، وهذا ما تجلّى بوضوح من خلال قراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس، وهو ما يمثل اعترافاً صريحاً من قبل إدارته بأن القدس عاصمة حقيقية لكيان إسرائيل المحتل⁽²⁾.

وفي 28 كانون الثاني (يناير) 2019، أعلن ترامب بنود خطته والتي عُرفت إعلامياً بـ«صفقة القرن»، إذ وصفها بأنها «خطة السلام من أجل الازدهار»، وهي حسب وصفه رؤية لتحسين واقع الحياة المعيشية لكل من الفلسطينيين والاسرائيليين، وعلى الرغم من أن أغلب بنودها تضمنت مفهوم حل الدولتين، والقدس، والسيادة، والمعابر، واللاجئين، والأمن، إلا أن ابرز البنود التي أشار إليها هي إن القدس «ستبقى عاصمة غير مقسمة لـ[كيان] إسرائيل، أمّا عاصمة دولة فلسطين فتكون في الجزء الشرقي من المدينة، في المناطق الواقعة شرق الجدار الأمني القائم وشماله»⁽³⁾.

(1) غسان اسماعيل رباع، السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2017 - 2021)،

رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2022، ص 51.

(2) المصدر نفسه، ص 67.

(3) محمود سمير الرنتيسي، السياق الأخلاقي لصفقة القرن - قراءة وتقييم - مجلة رؤية تركية، الأبحاث - الدراسات، 2020، ص 232.

تتكون صفقة القرن من 181 صفحة و22 فصلاً، فضلاً عن مجموعة من الملاحق والخرائط، إذ شارك في صياغتها شخصيات يهودية كان من أبرزهم جاريد كوشنر، صهر ترامب، وجيسون جرينبلات، المسؤول القانوني لدى ترامب، وديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في الكيان، وآفي بيركوفيتش، خليفة جرينبلات في إدارة ترامب، في حين لم تشارك وزارة الخارجية الأمريكية في مهمة الإعداد لصفقة القرن⁽¹⁾.

جاءت الصفقة مغايرة، وعلى العكس من المشاريع والخطط التي سبقتها لحل القضية الفلسطينية، إذ لم يتم إشراك أيّاً من الأطراف الفلسطينية، لا السلطة، ولا منظمة التحرير الفلسطيني، ولا حركات المقاومة بمختلف توجهاتها في صياغة بنود خطة صفقة القرن، بل تبلورت من خلال التنسيق مع دول الخليج وبالأخص الإمارات، السعودية، والبحرين، بغية ضمان تنفيذها عملياً، فضلاً عن التركيز على الجانب التنموي في محاولة لإغواء الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ومن بينها بناء مجتمع فلسطيني مزدهر، إلى جانب حزمة متعددة من الأموال والامتيازات والتي سيتم جمعها من قبل المصريين والأردنيين والفلسطينيين⁽²⁾. فيما دعت السعودية من جانبها إلى بدء محادثات سلام مباشرة بين الفلسطينيين والكيان المحتل، وتحت الرعاية الأمريكية ومعالجات الخلافات من خلال المفاوضات، من أجل وضع حد للتوترات التي تشهدها المنطقة والوصول إلى حلٍ شامل وعادل للقضية الفلسطينية⁽³⁾.

أمّا بالنسبة لكيان إسرائيل المحتل فهو بمثابة الحليف الاستراتيجي الأول في منطقة الشرق الأوسط، على وفق هذا المنطق انطلقت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب بضرورة العمل على تدعيم الأمن القومي الاسرائيلي، فضلاً عن تأمين وضمان مصالحه، إذ عبّر ترامب عن رؤيته الواضحة تجاهه من خلال الإجراءات لردع ايران، ومعارضتها التسوية بين الكيان المحتل وفلسطين؛ لأن هذا الأمر يفقد الأولوية شرعيتها، ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ومن ثم الاعلان عن أن الكيان هو الدولة اليهودية، واجبار الفلسطينيين للاعتراف بها⁽⁴⁾.

(1) يحيى محمد عبدالله اسماعيل، صفقة القرن: دولة يهودية لا دولة فلسطينية، مجلة الأواصر، العدد الثامن، 2020، ص 22.

(2) عبد الوهاب عمروش وحفيظة طالب، صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتا، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 776.

(3) عباس سعدون رفعت وزمن محمد جبار، المصدر السابق، ص 185 - 186.

(4) خالد الزيات وحسين عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 4، ديسمبر 2022، ص 61 - 62.

وأشار ترامب بأنه سوف يستمرّ بتقديم دعمه للامحدود مادياً ومعنوياً للكيان، ويعمل على زيادة هذا الدعم وتعزيزه، ومقابل ذلك ألقى اللوم على الفلسطينيين وحملهم نتيجة الفشل في الوصول إلى السلام، في حين اتهم السلطة الفلسطينية بأنها شريك للإرهاب، بل إنها وحسب قوله تدعم عمليات إرهابية داخل الكيان، كما أنه أعلن في أكثر من مناسبة، بقرب اتخاذ إجراءات صارمة على كل من يقوم بإظهار العداء للكيان والسامية.⁽¹⁾

وفي ظل الانحياز الأمريكي الواضح لكيان إسرائيل المحتل، عمل ترامب على دفع الدول الخليجية من أجل التطبيع مع الكيان وكانت الإمارات من بينها في إطار اتفاق «إبراهيم»، بحيث توصل الطرفان في آب 2020 إلى اتفاق سلام أعلن عنه ترامب بشكل رسمي من العاصمة الأمريكية واشنطن، إذ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفيرها في «الكيان» بأن سبب هذه التسمية يعود إلى كون النبي إبراهيم عليه السلام هو رمز الوحدة بين الديانات الثلاث (الإسلامية، المسيحية، اليهودية)، وسوف ينتج عن هذا الاتفاق تطبيع كامل للعلاقات الإسرائيلية الإماراتية، فضلاً عن تبادل السفارات وعقد الاتفاقيات في مجال السياحة والأمن والطاقة والرحلات المباشرة.⁽²⁾

وفي السنوات الاخيرة أصبحت العلاقة بين كل من الكيان المحتل والسعودية أكثر ودية، نتيجة لعوامل يأتي من بينها ترتيب القضايا الأمنية، إلا أن العقبات أمام التطبيع الآن مازالت بعيدة لأسباب تتعلق بضرورة التعديل الضمني أو التخلي عن مبادرة السلام العربية الإسرائيلية التي وضعت زمن الملك الراحل عبدالله، فضلاً عن التغلب على شكوك مواطنيها إزاء التطبيع، كما أن الولايات المتحدة ستكون لها تقاطعات خاصة تجاه السعودية والتي كان لها مواقف بشأن الحرب السعودية على اليمن وقضية مقتل جمال خاشقجي.⁽³⁾

وقد شكّلت قضية مقتل خاشقجي مساراً آخر في إطار التقاطع في السياسات الأمريكية-الخليجية، واتخذت سبقاً سياسياً وإعلامياً كون الجريمة قد أرتكبت داخل المقر التابع للدولة التركية، وهو مخصص لتقديم الخدمة الخاصة لمواطني السعودية، إذ تضمنت تلك الأزمة خرقاً لحقوق الانسان. في بداية الأمر تجاهل ترامب الحدث، إلا أن الضغوطات

(1) المصدر نفسه، ص 62.

(2) محمد القاسم ونمير عيسى، السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 38، العدد الرابع، 2022، ص 191.

(3) Machael Singh, Axis of Abraham ; Arab- Israel Normalization Could Remake the Middle East. April; 2022.

المستمرة عليه من قبل الكونغرس الأمريكي ومطالبته باتخاذ موقف واضح، وبالشكل الذي لا يؤثر على صفقات التعاون المبرمة بين الطرفين في عام 2017، ومن ثم تحولت الأزمة إلى قضية رأي عام، فعبر ترامب عن موقفه بجعل مكاسب الصفقات التي تعقد لصالح الولايات المتحدة فوق أي اعتبار آخر، معتقداً بأن مقاطعة السعودية أو توجيه الاتهام لها سوف يؤدي بالسماح لدول أخرى بالإحلال بدلاً عنها في المنطقة، وكان ذلك متوافقاً مع الرغبة السعودية، إلا أن ترامب عاد مرة أخرى باتهام العائلة الحاكمة مستخدماً لغة التهديد ضدها نتيجة للانتقادات الموجهة له⁽¹⁾.

أما العراق فقد أخذ حيزاً مهماً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، إذ إنه يقع في محور إقليمي متعدد الأبعاد وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. وعلى وفق ذلك استغلت الولايات المتحدة الظروف الصعبة التي مرّ بها العراق وانعكاساتها على المنطقة بأكملها، ورسمت سياسة خارجية للتنسيق والتعاون مع الدول الإقليمية من أجل مواجهة تلك التحديات⁽²⁾، وكان لموقع العراق الاستراتيجي أثر واضح في جعله ساحة للصراع والتنافس بين مختلف القوى، إذ إنه يقع في جنوب غرب آسيا ممّا يشكل جسراً برياً يربط بين الخليج العربي والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا⁽³⁾.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار توجهات سياستها الخارجية، ربط العراق بمشروع استراتيجيتها في المنطقة، نظراً لموقعه الفاصل والواصل بين إيران وتركيا من جهة والدول العربية خاصة السعودية جنوباً وغرباً حتى سوريا- لبنان وفلسطين شمالاً وشرقاً من جهة أخرى، ومن دول آسيا الوسطى لما تشكله من مخزون هائل للطاقة والتي تشكل الهاجس الكبير للولايات المتحدة الأمريكية، على وفق هذا المنطق⁽⁴⁾ تحاول الإدارات الأمريكية المتعاقبة على سدة الحكم في البيت الأبيض لجعل العراق ركيزة أساسية للوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، إذ إنه من الواضح بأن السياسة الخارجية الأمريكية استمرت على النهج نفسه الذي سارت عليه بعد تأسيس التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب في أيلول 2014،

(1) عباس سعدون رفعت وزمن محمد جبار، المصدر السابق، ص 180 - 181

(2) صالح ابراهيم حمي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ما بعد 2010، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، قسم العلاقات الدولية، 2022، ص 69 - 70.

(3) ظفر عبد المطر التميمي، الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط تفوق التوازنات الإقليمية، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، ص 122.

(4) جاسم يونس الحريري، التنافس الأمريكي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ط 1، 2016، ص 14.

وبحسب ما تذهب إليه إنها ماضية في التعاون ومساعدة العراق في تأسيس كيان دولة مستقرة، فضلاً عن العمل في إيجاد بيئة دولية وإقليمية يستطيع العراق من الانفتاح عليها⁽¹⁾.

لذلك طرح ترامب سياسته الخارجية إزاء العراق وفقاً للمبادئ التالية:⁽²⁾

- تحجيم النفوذ الإيراني في العراق، والعمل على منع التدخلات الخارجية في شؤون العراق الداخلية.
- مساعدة القوات الأمريكية العاملة في العراق وتقديم التسهيلات لها من أجل القيام بتنفيذ الخطط العسكرية في كل من سوريا وإيران.
- إدامة زخم النفوذ الأمريكي في العراق، وتعزيز تواجده خاصة بعد الانسحاب الأمريكي في ظل الاتفاقية بين البلدين.

وشكّلت الأزمة السورية 2011 وما نتج عنها من تداعيات خطيرة في المنطقة العربية، أهمية كبرى لدى ترامب بغية إعادة ترتيب المعادلات الإقليمية، ومن ثمّ العمل على إيجاد شبكة جديدة من التحالفات من أجل خلق إجماع إقليمي اتجاه المخاطر والتهديدات التي تواجه الدولة السورية والمنطقة، إذ كانت القمة الإسلامية - الأمريكية التي عُقدت في الرياض دلالة واضحة للتوجه الأمريكي في عهد ترامب من أجل تقوية وإدامة النفوذ الأمريكي في المنطقة وحماية مصالحها والوقوف بوجه التحديات الإرهابية، والعمل لردع النفوذ الإيراني ومحاولة احتوائه⁽³⁾، إذ اتخذ ترامب موقفاً متشدداً من الحركات والتيارات الإسلامية، والتي ظهرت بشكل واضح وجلي أبان ما سُمّي بثورات الربيع العربي كنتيجة لسياسة أوباما التي أظهرت تصالحاً مع تلك التيارات والحركات، بحيث رأى ترامب أنّ دعم الديمقراطية والتقارب مع الحركات الإسلامية أدى إلى عدم الاستقرار في المنطقة⁽⁴⁾.

في 25 آذار (مارس) 2019، وقّع ترامب قراراً يعترف بموجبه بالسيادة الإسرائيلية على

(1) عامر هاشم عواد، إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الأمريكية ما بين إدراكي أوباما وترامب، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثمانون، 2021، ص 22.

(2) أمينة داخل شلش، سياسة الرئيس ترامب تجاه العراق 2017 - 2021، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، 2021، ص 20.

(3) درون عمر محمود الخليفة، أبعاد السياسة الأمريكية حيال الأزمة السورية م 2011 - 2020، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، 2021، ص 30.

(4) المصدر نفسه، ص 30.

الجولان السوري المحتل من قبل الكيان منذ العام 1967، وكانت الأسباب وحسب العديد من الباحثين تكمن في أهمية المنطقة بالنسبة للأمن العسكري الإسرائيلي، فضلاً عن أهميتها في مجال الموارد المائية والطاقة.⁽¹⁾

فيما شدّد ترامب على ضرورة تعزيز وبناء التحالفات التي تكون قائمة على أسس جديدة لمحاربة ما أسماه «إرهاب الإسلام المتطرف» فضلاً عن مراجعة وإلغاء برامج تسليح ما يسمّى «المعارضة المعتدلة» في سوريا لعدم جدتها في محاربة التنظيمات الارهابية، فيما أكد ترامب أيضاً عن التراجع عن مطالب رحيل الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة واعتباره شريكاً محتملاً في محاربة الإرهاب، وكان الهدف من وراء ذلك هو محاولة طمأنة الجانب الروسي بشأن التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الأمريكية والرغبة في ردم الهوة بين كل من الرؤية الأمريكية والروسية بشأن سوريا، فضلاً عن المحافظة على مؤسسات الدولة السورية.⁽²⁾

لذلك يمكن القول، إنّ السياسة الخارجية الأمريكية إزاء سوريا كانت متباعدة إلى حدٍ ما، ففي ظل إدارة الرئيس باراك أوباما اتخذت طابع عدم التدخل ضد النظام، بل إنها كانت موجهة ضد تنظيم داعش، في حين نجدها بعد وصول ترامب اتسمت بفكرة التدخل العسكري محاولاً من ورائها القضاء على الإرهاب وإنشاء مناطق عازلة وأمنة بغية الحد من تدفق المهاجرين السوريين إلى الدول الأوروبية، فضلاً عن مواجهة الجماعات الإيرانية في سوريا والتي حسب رأيه تشكل عامل تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن مواجهة النفوذ الروسي بالشكل الذي لا يغير شيئاً من معادلة توازن القوى تجاه كل من المعارضة والنظام.⁽³⁾

أمّا بالنسبة للقضية اليمنية وما شكّلتها من تداعيات على المنطقة، وعلى السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، فقد تبنت الإدارة الأمريكية تقديم الدعم العسكري للسعودية في الحرب على اليمن⁽⁴⁾، إذ إنّ الهدف من وراء ذلك كان من أجل تحقيق عدة أهداف من

(1) محمد القاسم ونمير عيسى، المصدر السابق، ص 190.

(2) ضياء نوح، السياسة الخارجية الأمريكية لترامب تجاه سوريا، في: الشرق الأوسط في ظل أجنداث السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا - برلين، 2017، ص 251.

(3) عباس سعدون رفعت وزمن محمد جبار، المصدر السابق، ص 183 - 184.

(4) Aaron David Miller. Donald Tramm HAS unleashed the Saudi Arabia we Always Wanted and Feared a senior fellow at the carnage Endowment international peace and Richard sokolsky, a non - resident senior fellow at the Carnegie Endowment for international Peace, 2017.

بينها مواجهة تمدد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن مواجهة تمدد النفوذ الإيراني في اليمن، على اعتبار أن اليمن وحسب رأي ترامب تعدُّ مصدرًا لتهديد أمن واستقرار المنطقة وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت نفسه أدرك ترامب بأن الحرب على اليمن سوف تجلب الصفقات المالية التي ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد الأمريكي، كما أن تقديم الدعم العسكري للسعودية سوف يعيد التحالفات التي أصابها نوعاً من الفتور أبان عهد أوباما⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول، بأن السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الخليج العربي عامة والسعودية بشكل خاص قد مرّت بمراحل شابها الكثير من التوترات والتقاطعات، مروراً بمراحل التغيير في المواقف والتوجهات إزاء قضايا المنطقة ذات الطبيعة المعقدة والتي اتسمت بكونها صراعات مستدامة نتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، بدءاً بما أطلق عليه اسم الربيع العربي ومن ثمّ ظهور الحركات الارهابية، هذا إذا ما علمنا بأن العلاقات الأمريكية السعودية قد شهدت نوعاً من التوتر في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما بسبب الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن القضايا الشائكة التي كانت تعيشها المنطقة في ظل الصراعات في كلٍ من العراق وسوريا واليمن وفلسطين، ومن ثمّ التدخلات من الجانب الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وبالنتيجة يمكن القول، إنّ السياسة الخارجية الأمريكية إزاء السعودية قد بلغت حدّ الشراكة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب نتيجة للتوافق بين البلدين.

ثانياً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية في عهد جو بايدن

تولى الرئيس جو بايدن منصبه بأجندة طموحة للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي لخصّها شعار حملته «أمريكا عادت». وكان هذا يعني إصلاح الضرر الذي لحق بمكانة أميركا العالمية على يد سلفه الرئيس السابق دونالد ترامب خلال السنوات الأربع التي قضاها في منصبه، وما تسبّب من توتر العلاقات مع حلفاء أمريكا في أوروبا وآسيا، وأثار التوترات مع خصوم مثل إيران، وانخرط في حرب تجارية مع الصين تركت العلاقات الثنائية في أسوأ حالاتها منذ عقود. من حيث المبدأ، كانت أجندة بايدن تركز على رفض إرث ترامب «أمريكا أولاً» واستعادة النظام المتعدد الأطراف. وقد انعكس ذلك في تحركاته المبكرة للانضمام مرة أخرى إلى اتفاقيات باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية، وإعادة ترسيخ القيادة الأمريكية في مجال

(1) عباس سعدون رفعت وزمن محمد جبار، المصدر السابق، ص 183.

دبلوماسية المناخ. كما أتاحَت جائحة كوفيد-19 لبايدِن فرصة إعادة تأكيد الدور القيادي العالمي لأميركا والبدء في إصلاح العلاقات التي بدأت تتدهور في عهد ترامب.

لكن من الناحية العملية، فإنَّ بعض أولويات بايدِن على مستوى السياسة الخارجية تحمل تشابهاً وثيقاً مع أجندة ترامب. من حيث وضع مصالح الولايات المتحدة فوق التزاماتها العالمية. فقد استكمل بايدِن صفقة ترامب بالانسحاب من أفغانستان دون التشاور أو التنسيق مع حلفاء واشنطن في الناتو، ودفع ثمناً سياسياً لانتهيار الحكومة الأفغانية والإخلاء الفوضوي الذي أعقب ذلك. كما استمر موضوع تراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط وتحديداً حلفائها في منطقة الخليج العربي وتقليل الدور الأمريكي هناك مقابل تزايد الاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا ومواجهة النفوذ الصيني.

لقد أظهرت الفترة الأولى لإدارة بايدِن في السلطة أنَّ علاقة الولايات المتحدة بحلفائها في منطقة الخليج تحتاج إلى مشاركة ثابتة وإعادة الثقة بدلاً عن فك الارتباط تزامناً مع الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان، وستجد الولايات المتحدة صعوبة أكبر في الانسحاب من علاقاتها مع تلك البلدان أو خفض مستوى الاهتمام معها.

إنَّ النظرة الأوسع للمصالح الأمريكية في الخليج تثير ثلاثة مخاوف رئيسة بالنسبة لإدارة الرئيس جو بايدِن⁽¹⁾:

الأمن: حماية أميركا وحلفائها وشركائها الإقليميين ضد التهديدات الإرهابية الناشئة في الشرق الأوسط - مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والشبكات الإرهابية والشبكات التابعة لإيران - يجب أن تظل محور اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة. إنَّ التهديدات الإرهابية المستمرة تقوِّض الأمن الإقليمي والعالمي، كما تفعل الحروب الأهلية المستمرة في سوريا وليبيا واليمن. أصبحت الولايات المتحدة الآن أكثر حماية وأماناً من هذه التهديدات مما كانت عليه قبل عشرين عاماً، ولكن لا يزال يتعين على أميركا أن تتخذ تدابير فعّالة لعزل شركائها الإقليميين والنظام الدولي الأوسع عن التهديدات التي تنبع من المنطقة.

الاقتصاد: تظل موارد الطاقة في منطقة الخليج ذات أهمية بالغة للاقتصاد العالمي، وخاصة بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية. إضافة إلى ذلك، على مدى العقدين الماضيين، برزت المنطقة نفسها بهدوء كمركز عبور دولي يربط

(1) Brian Katulis, Strategic Reengagement in the Middle East: Toward a More Balanced and Long-Term Approach for U.S. Policy, The Center for American Progress, DEC 16, 2021, At: <https://www.americanprogress-org>.

بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. في حين تتطلع الولايات المتحدة والاقتصادات الرائدة الأخرى نحو مرحلة التعافي الاقتصادي بعد كوفيد-19، يجب عليها العمل على توسيع وبناء علاقات اقتصادية دائمة مع مراكز الابتكار الرئيسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبحث عن طرائق لتعزيز العلاقات الاقتصادية التي تدعم العمل اللائق والاستثمار في رأس المال البشري.

القيم: بعد مرور أكثر من 10 سنوات على بدء الانتفاضات الشعبية في جميع أنحاء المنطقة، لا تزال منطقة الخليج في قضية النضال السلمي لنيل الشعوب حقوقها، وهي القيم التي تدعمها الولايات المتحدة - بما في ذلك الحرية الدينية، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان وحرية التعبير. إن افتقار المنطقة إلى الحريات يمنع شعوبها من تحقيق تطلعاتهم، في حين يقوّض استقرارها على المدى الطويل. وفي سياق عالمي، فإن الشرق الأوسط يشكل مساحة متنازع عليها في هذه المنافسة القيمية العالمية.

1-تحديات ادارة بايدن على مستوى العلاقات مع دول الخليج

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أنّ إحدى السمات التي ميّزت إدارة جو بايدن عن إدارة دونالد ترامب هي إعادة تأكيد القدرة المؤسسية على العلاقات الشخصية وتعيين الموظفين الرئيسيين، بما في ذلك السُفراء، على جميع مستويات الحكومة. ولن يتم الاشتباه في قيام كبار مستشاري بايدن بترتيب التفاصيل الأساسية لاجتماعات القمة عبر رسائل الواتساب مع محمد بن سلمان من المملكة العربية السعودية، أو أنه من غير المتوقع أن يعلم وزير الخارجية في البيت الأبيض في عهد بايدن بالاجتماعات ذات الصلة بالمصالح الأمريكية عن طريق الصدفة تقريباً بعد سنوات من وقوعها، كما كان الحال في عام 2019 مع ريكس تيلرسون والتقارير عن اجتماعات غير معلنة أجراها جاريد كوشنر مع قادة أجنب كانت مقدمة لحصار قطر في عام 2017.

أ-الأزمة القطرية:

يعدُّ الحصار المفروض على قطر والأزمة الناتجة التي أدت إلى تقسيم دول مجلس التعاون الخليجي مثالاً على التحدي الذي ورثته إدارة بايدن من إدارة ترامب. من شبه المؤكد أنّ قرار فرض الحصار على قطر لم يكن ليحدث لو لم تحدّد القيادة في الرياض وأبو ظبي فرصة فريدة للاستفادة من نهج المعاملات الذي يتبعه البيت الأبيض في عهد ترامب.

شغلّ توني بلينكن (وزير الخارجية الحالي في ادارة بايدن) منصب نائب مساعد وزير الخارجية بين عامي 2015 و2017، وأصبح فيما بعد المستشار الرئيس لـ جو بايدن في

السياسة الخارجية في حملة عام 2020. وبعد أسبوعين من حصار قطر، كتب بليكن مقالة افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز بعنوان «التحالف العربي للرئيس ترامب هو سراب»، قال فيه «إن التغريد أولاً ثم طرح الأسئلة لاحقاً ليس طريقة جيدة لصنع السياسات وخاصة في الشرق الأوسط. ففي هجوم حديث، ادّعى الرئيس دونالد ترامب لنفسه الفضل في قرار اتخذته مجموعة من الشركاء الأمريكيين – المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة – بقطع العلاقات مع مجموعة أخرى، قطر. وهذا من شأنه أن يعمّق الخلاف الذي قد يقوّض الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. كما يُلقي الضوء على هشاشة التحالف المقترح في الشرق الأوسط الذي أشاد به ترامب بوصفه الإنجاز الرئيس لرحلته الخارجية الأولى⁽¹⁾.

ب- ضبط العلاقة مع السعودية:

تعدّ إعادة ضبط علاقة الولايات المتحدة مع السعودية أحد أبرز أهداف إدارة بايدن في بداية توليه السلطة، فقد شهدت هذه العلاقة توتراً ملحوظاً منذ تولّيه الرئاسة مطلع عام 2021، خصوصاً أنه تعهّد خلال حملته الانتخابية بالتشدد مع السعودية بسبب استمرار حرب اليمن، واغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وغيرها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وبعد انتخابه رئيساً، رفض بايدن التعامل مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، وحصر التواصل مع والده، الملك سلمان. ثمّ أعلن عن وقف دعم الولايات المتحدة للسعودية والإمارات في حرب اليمن، وحظر عليهما الحصول على «أسلحة هجومية». وأتبع ذلك برفع السرية عن تقرير لوكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه) يلّمح ضمناً إلى وقوف محمد بن سلمان شخصياً وراء إصدار الأمر بقتل خاشقجي، وفرض عقوبات على المسؤولين عن الجريمة، مستثنياً إياه، أي وليّ العهد. ثمّ إنه تحت ضغط أقارب ضحايا هجمات 11 سبتمبر 2001، الذين يتهمون الحكومة السعودية بالتورط فيها مباشرة، سمح بايدن برفع السرية كذلك عن وثائق مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) بشأنها، وإن لم تحتو على أي دليل ملموس يؤيد مزاعمهم ضد السعودية.

كما قامت إدارة بايدن، في شباط/ فبراير 2021، برفع جماعة الحوثي من قوائم الإرهاب الأمريكية⁽²⁾، التي كانت إدارة ترامب وضعتها فيها. وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، سحبت

(1) Antony J. Blinken, President Trump's Arab Alliance Is a Mirage, The New York Times, June 19, 2017, At: <https://www.nytimes.com>.

(2) ما هي أهداف واشنطن من رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب الأمريكية؟، الجزيرة نت، متاح: <https://www.aljazeera.net>.

واشنطن بطاريات باتريوت من السعودية في الوقت الذي كانت تتعرض فيه لهجمات حوثية متكررة بصواريخ باليستية وطائرات من دون طيار. واشتكت الرياض أكثر من مرة، منذ تنصيب بايدن رئيسًا، على الرغم من تلبيتها الكثير من المطالب الأمريكية، ومنها تكثيف الجهود لإنهاء الحرب في اليمن، ومحاولة تحديث البلاد، بما في ذلك إضعاف نفوذ رجال الدين ومنح المرأة مزيدًا من الحقوق، وفتح حوار مع إيران بالتوازي مع المفاوضات الجارية في فيينا حول برنامجها النووي، فضلًا عن تعميق الاتصالات والتعاون مع كيان إسرائيل المحتل، فإن إدارة بايدن، كما يقول المسؤولون السعوديون، في المقابل، لم تُقدّر بما يكفي تلك الخطوات، بل طلبت تقديم المزيد مثل استقبال لاجئين أفغان، أو مساعدة الاقتصاد المتعثر في لبنان، أو تقديم الدعم لاستقرار العراق.

غير أنّ غزو روسيا لأوكرانيا في شباط/ فبراير 2022، وما ترتب على ذلك من تداعيات على الاقتصاد العالمي، بما فيه الأمريكي، خصوصًا في قطاع الطاقة، دفع إدارة بايدن إلى إعادة النظر في مقاربتها للعلاقة مع السعودية على أساس محاولة إيجاد توازن بين القيم والمصالح في سياستها الخارجية⁽¹⁾.

ويبرز مسؤولون في إدارة بايدن التحول في موقفه في علاقات الولايات المتحدة بالسعودية عندما كان مرشحًا بأنه ينظر إلى الأمور على نحو مختلف بوصفه رئيسًا الآن، وخاصة أن تركيزه ينصبّ حاليًا على قضايا الحرب في أوكرانيا وإسقاطاتها على موضوع الطاقة، الأمر الذي يحتاج معه إلى تعاون السعودية. إضافةً إلى ذلك، تخشى واشنطن من أن يؤدي استمرار قطيعتها مع محمد بن سلمان إلى ابتعاد السعودية أكثر عنها، واقتربها من روسيا والصين. وكان ابن سلمان قد دعا، مؤخرًا، الرئيس الصيني شي جين بينغ لزيارة الرياض. وسرّبت السعودية معلومات مفادها أنها مستعدة لتقاضي ثمن جزء من صادراتها النفطية إلى الصين باليوان، في مؤشر على تنامي التعاون بين البلدين. والجدير ذكره هنا أنّ رئيس المخابرات المركزية الأمريكية، وليام بيرنز، زار الرياض، في نيسان (أبريل) 2022، لتدارك التدهور في العلاقة معها وإقناعها بإلغاء صفقة كبيرة لشراء الأسلحة من الصين من بينها صواريخ باليستية⁽²⁾.

في المقابل، تطالب الرياض بالتزام أمريكي واضح بالدفاع عن أمنها، وإعادة تصنيف

(1) تقدير موقف، جولة بايدن الشرق الأوسطية: دوافعها وحساباتها الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 يونيو، 2022، متاح: <https://www.dohainstitute.org>.

(2) تقارير: مدير CIA زار السعودية ونقل لولي العهد انزعاج واشنطن من ملفين، الحرة، أبريل 2023، متاح: <https://www.alhurra.com>.

الحوثيين جماعةً إرهابية، وألاً تكون هناك مفاجآت من واشنطن، خصوصاً فيما يتعلق بالمفاوضات النووية مع إيران، فضلاً عن تخفيف حدّة الانتقادات الأمريكية لسجل حقوق الإنسان في السعودية. وعلى الرغم من أن بايدن أكد أنه لن يغيّر وجهة نظره في خصوص موضوع حقوق الإنسان، فإنه عقّب على ذلك بقوله «لكن بصفتي رئيساً للولايات المتحدة، فإن وظيفتي هي إحلال السلام إذا استطعت»⁽¹⁾.

ت-الموقف من إيران

على المستوى الإقليمي، وعلى عكس العديد من قرارات سلفه دونالد ترامب بشأن السياسة الخارجية، انتهج جو بايدن سياسة قائمة بشكل عام نحو المزيد من ضبط النفس والدبلوماسية، والتقليل من التهديد والنزعة العسكرية الأحادية تجاه إيران. واختلف نهج بايدن عن سلفه ترامب في تحقيق أهدافه بشأن إيران في عدة جوانب، وكما يأتي:

أولاً، اقترح بايدن على إيران إعادة الانضمام إلى خطة العمل الشاملة المشتركة إذا تراجعت عن أنشطتها النووية التي بدأت في عام 2019، وأظهرت التزامها بالتفاوض بشأن قضايا أخرى خارج الاتفاق. وفي حين يرى بعض النقاد أن نهج «الالتزام مقابل الالتزام» هذا غير واقعي، إلا أن بايدن أراد استبدال خطة العمل الشاملة المشتركة التي تمّ التفاوض عليها بصعوبة بـ«صفقة جديدة وأفضل وأوسع» تشمل مجمل أنشطة إيران النووية والصاروخية والإقليمية.

ثانياً، سعت إدارة بايدن إلى التعاون مع القوى الأوروبية بشأن الاتفاقيات المتعلقة بالصواريخ الإيرانية والأنشطة الإقليمية بطريقة أكثر جدية ممّا فعلته إدارة ترامب. في البداية، سعت الدول الأوروبية الثلاث - بريطانيا وفرنسا وألمانيا - إلى إجراء مفاوضات مكثفة مع إدارة ترامب للتوصل إلى إجماع وطريقة للمضي قدماً في الاتفاقيات التكميلية. ولكن مع اقترابهم من الإجماع على بعض هذه الاتفاقيات، أعلن ترامب في أيار (مايو) 2018 انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة دون استشارة حلفاء الولايات المتحدة أو تحذيرهم مسبقاً. على العكس من سياسة ترامب، سعت إدارة بايدن إلى إزالة الغبار عن هذه الاتفاقيات وأنضجتها حسب الحاجة. ووصلت المفاوضات بشأن العديد منها إلى مستوى المديرين السياسيين في وزارات الخارجية المعنية لتكون نقطة انطلاق جديدة⁽²⁾.

(1) <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/biden-tour-of-the-middle-east-strategic-calculations-and-motivations.aspx>

(2) What to Expect from the Biden Administration on Iran, The German Marshall Fund of the United States (GMF), 82023-, At: <https://www.gmfus.org>.

تابعت إدارة بايدن موقف الردّ السعودي-الإماراتي على محاولاتها لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، مع الأخذ في الحسبان أنّ العديد من مستشاريها الرئيسيين كانوا من ضمن فريق المحادثات الأمريكية الإيرانية الأولية في 2012-2013، والتي سبقت الاتفاق النووي (مفاوضات مجموعة 1+5). كان هؤلاء المستشارون في البيت الأبيض عندما أطلق السعوديون والإماراتيون حملتهم العسكرية في اليمن في آذار (مارس) 2015، في حين كانت مفاوضات مجموعة 1+5 قد وصلت إلى ذروتها. كان «جيك سوليفان» مستشار الأمن القومي الأمريكي الحالي منخرطاً بشكل معقد وشخصي في المفاوضات الإيرانية خلال إدارة أوباما. وخلال حملة بايدن الانتخابية عام 2020، كان مسؤولاً عن إدارة مجموعات عمل خبراء السياسة الخارجية. صرّح سوليفان أنه بعد الانضمام مرة أخرى إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، ستبدأ إدارة بايدن على الفور في التفاوض على «اتفاق متابعة يتعامل مع بعض مخاوفنا المستمرة مع إيران فيما يتعلق ببرنامجه النووي وسلوكها» في جميع أنحاء المنطقة. لم يكن من السهل، كما قد يظن البعض، بالنسبة للولايات المتحدة ببساطة أن تنضم مرة أخرى إلى خطة العمل الشاملة المشتركة في أول 100 يوم من إدارة بايدن، خاصة وأنّ مثل هذه الخطوة مشروطة بعودة إيران إلى الامتثال أيضاً.

لقد كان هناك عدة معوقات أجهضت خطة العمل المشترك ما بين الولايات المتحدة وإيران، تعتمد خطة العمل الشاملة المشتركة على الالتزامات المتبادلة ما بين الطرفين. فقد التزمت إيران بقبول أحدث وأوسع آليات للتحقيق الدولي على برنامجها النووي بشكل دائم. كما قبلت الحد الأقصى من القيود المفروضة على البرنامج النووي لمدة تتراوح بين 10 و30 عامًا. وقبلت إيران نظام تفتيش لا مثيل له في أية دولة أخرى عضو في معاهدة منع الانتشار النووي.

في المقابل، كان على القوى العالمية التزامان رئيسيان: الاعتراف بحقوق إيران النووية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي ورفع العقوبات النووية التي تعيق العلاقات التجارية لإيران. وبسبب العقوبات الأمريكية الأولية، لم تتمكن الدول الأوروبية من تطبيع التجارة مع إيران. وقد أثر هذا سلباً على الاقتصاد الإيراني، الذي لم يتمكن من جني ثمار خطة العمل الشاملة المشتركة⁽¹⁾.

تتمتع إيران بقاعدة انتخابية سياسية محلية نشطة ومنقسمة حول مزاي الصفقة مثل

(1) Ambassador Seyed Hossein Mousavian, The Rise and Fall of the Joint Comprehensive Plan of Action, Air University, Published Sept. 21, 2023, At: <https://www.airuniversity-af.edu>.

المشهد السياسي الأمريكي، ولا يمكن بسهولة إزالة الأضرار التي حدثت في السنوات التي سبقت تولي إدارة بايدن السلطة في الولايات المتحدة أي خلال عهد دونالد ترامب، حيث لا يستطيع الرئيس الإيراني وإن كان اصلاًحياً أن يقول كلمة الفصل في ذلك الاتفاق إلا بعد موافقة المرشد الأعلى الذي له الكلمة الأخيرة في مثل هذه المسائل.

وعلى الرغم من أن الدول المعنية بالاتفاق النووي قد بدأت محادثات لإعادة واشنطن وطهران إلى الاتفاق في نيسان (أبريل) 2021، لكن المفاوضات كانت متقطعة منذ ذلك الحين، وتعتقدت بسبب تطورات مثل: انتخاب رجل الدين المحافظ إبراهيم رئيسي رئيساً لإيران، وغزو روسيا لأوكرانيا، وحرب الكيان المحتل وحماس عام 2023. حتى أن تورط إيران الواضح في الصراعين أكسبها عقوبات إضافية. تماماً كما كان من المقرر أن تنتهي بعض أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة التي أقرتها الأمم المتحدة في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، إذ فرضت إدارة بايدن عقوبات جديدة على برامج الصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار الإيرانية، ورفض الاتحاد الأوروبي إنهاء العقوبات من جانبه. علاوة على ذلك، لا تزال واشنطن وطهران تختلفان حول العديد من القضايا المتعلقة بإعادة الانضمام إلى الاتفاق، بما في ذلك تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية، ويقول المسؤولون الأمريكيون إن المزيد من التقدم التقني والبرنامجي الذي تحرزه إيران على مستوى برنامجها النووي قد يجعل العودة إلى الاتفاق الأصلي شبه مستحيلة⁽¹⁾.

في 7 كانون الأول (ديسمبر) 2023، أعلن كيرت كامبل، مرشح بايدن لمنصب نائب وزير الخارجية، المنسق الحالي لمجلس الأمن القومي لشؤون المحيطين الهندي والهادئ، أن خطة العمل الشاملة المشتركة قد انتهت فعلياً⁽²⁾.

ث- التطبيع مع كيان إسرائيل المحتل:

بالنسبة إلى بايدن، يمثل اتفاق التطبيع الخليجي الإسرائيلي إنجازاً تاريخياً محتملاً في أجندة سياسته الخارجية وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية، إذ تنظر الولايات المتحدة إلى التطبيع السعودي الإسرائيلي بوصفه ذا أهمية استراتيجية. ومع تطلعها إلى الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط مع التركيز على احتواء الصين، تهدف الولايات المتحدة إلى تشكيل

(1) Kali Robinson, What Is the Iran Nuclear Deal?, The Council on Foreign Relations (CFR), October 27, 2023, At: <https://www.cfr.org>.

(2) SINA TOOSSI, Biden had a chance to undo Trump's mistakes. He dropped the ball, Responsible Statecraft, MAY 08, 2024, At: <https://responsiblestatecraft.org>.

تحالف عربي إسرائيلي لضمان أمن الكيان ووجودها طويل الأمد في المنطقة. ويهدف هذا التحالف، الذي يركز في المقام الأول على التعاون الاقتصادي والأمني، إلى ملء الفراغ الذي خلفه فك الارتباط الأمريكي الجزئي عن المنطقة، وموازنة نفوذ الصين المتنامي، ومواجهة إيران.

وفي مقابلة مع قناة فوكس نيوز قبل حرب غزة، وصف ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اتفاق التطبيع السعودي الإسرائيلي بأنه أهم اتفاق تاريخي منذ نهاية الحرب الباردة⁽¹⁾.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن الفوائد الأساسية لهذه الصفقة تنبع من الولايات المتحدة، وخاصة اتفاقية الدفاع التي طلبتها المملكة. بالنسبة للسعوديين، تمثل هذه الصفقة نقطة تحول في العلاقة المتقلبة بين المملكة والولايات المتحدة على مرّ السنين.

وبينما يؤكد العديد من المحللين أنّ العلاقة السعودية الأمريكية تقوم في المقام الأول على تبادل النفط مقابل الحماية، فإنها تتجاوز مجرد التنقيب عن النفط أو استيراده. ولعبت أموال النفط السعودية إضافة إلى الإيديولوجية الخاصة بالإسلام التي تتبناها المملكة، دوراً حاسماً في دعم سياسات الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. وبينما ظلت الحاجة الأمريكية للسيطرة على أسواق النفط ومواجهة إيران وحلفائها ثابتة، فإن هذه الأولويات تضاءلت مع انتكاسات الولايات المتحدة في العراق بعد عام 2003 وميلها نحو فك الارتباط الجزئي عن المنطقة. ومع تحول الولايات المتحدة إلى منتج رئيسي للنفط مع تصورها لاستراتيجية «المحور نحو آسيا»، أصبحت المملكة أقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من ذي قبل.

أصيبت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها الخليجيون بالصدمة من تخلي الولايات المتحدة عن الرئيس المصري حسني مبارك خلال الاحتجاجات الشعبية في كانون الثاني (يناير) 2011. علاوة على ذلك، فشلت الولايات المتحدة في إرضاء المملكة من خلال شنّ ضربة عسكرية ضد سوريا في أعقاب حادث الأسلحة الكيميائية في سوريا 2013. إضافة إلى المحادثات السرية اللاحقة في عُمان والتي أعقبها الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، أكدت للسعوديين عدم موثوقية الدعم الأمريكي.

وكان للهجوم على حقول النفط في «البقيق» السعودية عام 2019 تأثير عميق، إذ إنّ

(1) Mohammed bin Salman: We aren't proud of all of our laws in Saudi Arabia: Saudi Crown Prince Mohammed bin Salman provides insight on his relationship with the U.S. and Israel on 'Special Report.', At: <https://www-foxnews-com>.

افتقار الولايات المتحدة إلى رد حاسم ضد إيران أدى إلى تقليص ثقة السعودية في الحماية الأمريكية بشكل خطير. وأشار المحللون إلى أنَّ أحد الدوافع الأساسية للمصالحة السعودية الإيرانية - التي توسّط فيها الصين في آذار (مارس) 2023 - هو التحول في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على مدى العقد الماضي، والذي اتسم بالانفصال الجزئي عن المنطقة لاحتواء الصين وإيران. وهو ما يعني غياب الضمانات الأمريكية القوية لأمن المملكة العربية السعودية⁽¹⁾.

وقد اقترح بعض المحللين المصالحة مع إيران كبديل لغياب ترتيب أمني أمريكي شامل يطمئن السعودية. ومع ذلك، فإن المفاوضات للتطبيع مع الكيان، والتي تعتمد على المطالب الأمنية والدفاعية السعودية من الولايات المتحدة، تؤكد أنَّ المصالحة الإيرانية السعودية لا يمكن أن تخدم السعوديين كبديل للحماية الأمريكية. ينبع دافع المملكة من خيبة أملها من الرد الأمريكي في عام 2019، حيث سعت للحصول على ضمانات دفاعية مكتوبة لإعادة الثقة في حليفتها الأمريكية، وتعزيز شعور متجدد بالحميمية في العلاقة، وتعزيز قدرة المملكة العربية السعودية على جذب المزيد من الاستثمارات الأمريكية والغربية، دعماً لرؤية 2030 وأهدافها.

لقد أصبح مسار اتفاق التطبيع السعودي الإسرائيلي معقداً بشكل متزايد في أعقاب حرب غزة، على الرغم من الجهود الجادة التي بذلتها الأطراف الثلاثة المعنية للحفاظ عليه. إن الساعة تدق بالنسبة لإدارة بايدن، التي يجب أن تضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية لضمان موافقة الكونغرس قبل أن تقول الانتخابات القادمة كلمتها وهذا أمر مستبعد. وبالتالي، فإن فك رموز احتمالات هذه الصفقة يتوقف على التصرفات الأمريكية تجاه حرب غزة ونتيهاو.

2-التقارب الصيني الخليجي (السعودية أنموذجاً)

لعقود طويلة انحصر دور الصين العالمي في البعد الاقتصادي فقط، لقد كان الاقتصاد البوابة الصينية الأسرع لتعزيز علاقات الصين مع العالم الخارجي، ومنها منطقة الخليج، إذ يشكل الأخير ركناً أصيلاً في النمو الاقتصادي للتين الصيني، وهو ما يفسّر حرص الصين على فرض الاستقرار والأمن في تلك المنطقة الحيوية وعدم جرها نحو حروب وصراعات تهدد المصالح الصينية.

(1) عثمان الصيني، نحن وأمريكا... من أي زاوية أتحدث نحو صياغة ميثاق استراتيجي للقرن الحادي والعشرين، الوطن السعودية، 13 يوليو 2022، متاح: <https://www.alwatan.com.sa>

وبدأنا نشهد في الآونة الأخيرة تغير في الوضع القائم، وبعدها كان يتم النظر إلى الصين عبر البعد الاقتصادي فقط، أصبح لها أيضاً دورٌ سياسيٌ مستندة في ذلك إلى الاستراتيجية الدبلوماسية كأداة ناجعة لتعزيز حضورها على المستوى السياسي بعد سنوات من الانزواء لصالح الطموح الاقتصادي. وانتقلت تلك الحالة إلى منطقة الخليج، التي تعدّ منطقة نفوذ أمريكي بحثٌ.

هذا التحول الصيني المفاجئ استند بطبيعة الحال إلى التطورات الجيوسياسية التي يشهدها العالم اليوم التي أعادت تموضعات الكثير من القوى العالمية، خاصة بعدما بدأ الدور والالتزام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة يشهد تراجعاً واضحاً، لتجد بكيين الفرصة مناسبة لتعويض ذلك الدور الأمريكي.

البعد الاقتصادي. تصنف دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) من بين أكبر الشركاء التجاريين للصين في الشرق الأوسط، حيث يبلغ إجمالي حجم التجارة 315.8 مليار دولار في عام 2022. ويبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2.4 تريليون دولار مقارنة بالصين التي بلغت 17.7 تريليون دولار. وتعدّ دول مجلس التعاون الخليجي تاسع أكبر اقتصاد في العالم في حين تعدّ الصين المركز الثاني، ما يجعل التعاون بين المنطقتين محورياً للاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

ويمكن توضيح تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين بشكل أكبر، حيث تمّ الاتفاق على حوالي 90% من شروط مفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، كما صرّح تشن وي تشينغ، سفير الصين لدى المملكة العربية السعودية. وأحرز الجانبان تقدماً فيما يتعلق بالصفقة، حيث انعقدت الجلسة الأولى لاجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في قوانغتشو في تشرين الأول (أكتوبر) 2023 بعد عشر جولات من الاجتماعات والمفاوضات الفنية.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت قيمة عمليات الاستحواذ والاستثمارات التي تقوم بها الشركات

(1) HE GCCSG: The China-GCC Forum for Industries and Investment Aims to Deepen Cooperation in the Investment and Industrial Fields, and Comes as an Outcome of the First GCC-Chinese Summit Held in the Kingdom of Saudi Arabia on December 9, 2022, News, At: <https://www-gcc--sg-org.translate.goog/en-us/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news>.

الخليجية في الصين بأكثر من 1000 % على أساس سنوي لتصل إلى 5.3 مليار دولار في عام 2023⁽¹⁾، وكان معظم هذا النمو في مشاريع البتروكيماويات على مستوى الشركات والمشاركة. وخلال مؤتمر الأعمال العربي الصيني العاشر الذي عقد في الرياض في حزيران (يونيو) 2023، ذُكر أنَّ الصين من المقرر أن تتلقى ما بين 1-2 تريليون دولار من الاستثمارات من أكبر صناديق الثروة السيادية الخليجية بحلول عام 2030 وهي تتطلع إلى آسيا، وخاصة الصين وسط ارتفاع رؤوس أموالها الاستثمارية. وأكد وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح، خلال المنتدى، أن العلاقات الاقتصادية بين الصين والعالم العربي، خاصة مع المملكة العربية السعودية، آخذة في النمو⁽²⁾. وهناك مجال لمزيد من النمو، لا سيما في علاقات سوق رأس المال بين بكين والرياض.. وارتفعت عمليات الاستحواذ التي قامت بها صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في الصين إلى أكثر من 2.3 مليار دولار في عام 2023، مقارنة بـ 100 مليون دولار في العام السابق.

كما تقوم دول الخليج بتنويع محافظها الاستثمارية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومن خلال استهداف القطاعات ذات إمكانات النمو العالية، لا تسعى هذه الاستثمارات إلى تحقيق عوائد مالية فحسب، بل تهدف أيضاً إلى تعزيز الابتكار والتنويع الاقتصادي في كلا المنطقتين. إن طموحات دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير فرص الطاقة النظيفة تربط المنطقة بشكل وثيق بالصين، بالنظر إلى أن بكين هي اللاعب العالمي المهيمن في سلسلة توريد الطاقة النظيفة، حيث تسيطر على حصص كبيرة في البطاريات وطاقة الرياح وإنتاج الليثيوم. ووفقاً لبيانات Comtrade الصادرة عن الأمم المتحدة، نمت صادرات بطاريات الليثيوم الصينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 26 % بين عامي 2021 و2022، مع زيادة بنسبة 99 % في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023⁽³⁾. إنَّ الفرص السوقية في مجال الطاقة المتجددة مدفوعة بالرؤى الوطنية وسعي دول مجلس التعاون الخليجي. للتنويع الاقتصادي. وتزعم الشركات الصينية، التي انجذبت إلى الخليج، أن مشاركتها تولّد فوائد مجتمعية كبيرة.

(1) Sam Dagher, Henry Meyer, and Ben Bartenstein, Middle Eastern Wealth Flows to China Amid Anxiety About US Ties, Bloomberg, July 16, 2023, At: <https://www.bloomberg-com>.

(2) Natasha Turak, Saudi Arabia and China are part of a multipolar world order, and their mutual interests are 'strong and rising,' minister says, CNBC, JUN 13 2023, At: <https://www.cnbc-com>.

(3) Ben Bartenstein, Mideast Wealth Funds Draw Greater US Scrutiny Over China Ties, Bloomberg, 24 2023 نوفمبر، At: <https://www.bloomberg-com>.

مما لا شك فيه أنَّ تصميم دول مجلس التعاون الخليجي على توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين سوف يتأثر بالعلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاقتراحات الأمريكية الحالية بأن توسيع العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين قد يكون له عواقب، فإن دول المجلس سوف تستمر في المضي قدماً في تطوير علاقاتها مع الصين. والواقع أنَّ العلاقة الاقتصادية المتنامية بين الخليج والصين تُلقي الضوء على مسار متزايد في أنماط الاستثمار العالمية، حيث يتم تكميل استراتيجيات الاستثمار التقليدية التي تركز على الغرب من خلال شراكات آسيا والشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تلعب هذه التعاونات دوراً حاسماً في تشكيل المشهد الاقتصادي لكلا المنطقتين في السنوات المقبلة.

البُعد السياسي والأمني. لقد حققت الصين اختراقاً دبلوماسياً واضحاً في منطقة الخليج عبر الوساطة ما بين العربية السعودية وإيران، وهو جديد إذ عادةً ما تمتنع الصين عن لعب دور الوساطة على الإطلاق، ناهيك عن أنَّ تلك الوساطة هي في منطقة محكومة بالنفوذ الأمريكي منذ عقود طويلة.

لقد أثارت تلك الصفقة تساؤلات لدى منتقدي الإدارة الأمريكية ومؤيديها على السواء، ففي حين وصفت بكين والأطراف المساندة لها وكذلك منتقدو إدارة بايدن في أمريكا، الاتفاق بأنه انتكاسة حقيقية لنفوذ الولايات المتحدة العالمي ومكانتها في منطقة الخليج، رأى آخرون بأن ذلك الاتفاق قد يكون أضرَّ مؤقتاً ببعض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، إلا أن الاتجاه العام قد يفوق بشكل كبير الجوانب السلبية للاتفاق على المدى المتوسط والبعيد. والسؤال الذي يُطرح هنا هو: هل يمثل الاتفاق الذي رعته الصين بين السعودية وإيران انتكاسة وتراجعاً للمصالح والنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج أم أنَّ الموضوع يحقق مكاسب لها؟

أ-الجوانب السلبية للصفقة الصينية على مصالح أمريكا في الخليج العربي

يرى كثيرٌ من المحللين السياسيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، أن الاتفاق الأخير ما بين السعودية وإيران والذي رعته الصين، مثل ضربة للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة المهمة من العالم، ووصفه كثيرون بأنه هدّد هبة الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى. ولعل أهم ما يراه المنتقدون من سلبيات على مصالح الولايات المتحدة هو⁽¹⁾:

(1) Michael McFaul, How China's Saudi-Iran Deal Can Serve U.S. Interests, Foreign Policy, MARCH 14, 2023, <https://foreignpolicy-com>.

أولاً: مهدّ الاتفاق لتعاون أعمق وأوسع بين ثلاثة أنظمة هي من وجهة نظر واشنطن، أنظمة استبدادية (الصين وإيران والسعودية)، ورابع (روسيا الداعم الخفي بالكامل لذلك الاتفاق). يجمع كل منها حقوق الإنسان وأية حملات من أجل الديمقراطية في الداخل أو الأفكار الديمقراطية في الخارج، وهو ما حصل فعلياً أيام الربيع العربي قبل أكثر من عقد من الزمان، واليوم الاحتجاجات في إيران وكفاح أوكرانيا من أجل السيادة والديمقراطية. وبالتالي هذا الاتفاق حسب زعمهم لا يخدم المصالح والقيم الأمريكية القائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان والترويج لهما في الخارج.

ثانياً: حققت الدبلوماسية الصينية دفعة قوية لصورة الصين كداعم للسلام والاستقرار العالمي، خصوصاً إذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة قد صاغت علاقتها تاريخياً مع الصين على أنها دولة تنافسية صراعية يجب مواجهتها. يبدو أن الاختراق الدبلوماسي الصيني يؤكد فرضية أن الصين هي قوة صاعدة والولايات المتحدة بوصفها قوة متراجعة. يرى منتقدو الصفقة أن الصين عزّزت دورها كقائد للاستبداد العالمي في مقابل بقية العالم الديمقراطي الليبرالية الآخذ في التلاشي. يبدو أن الدكتاتوريات هي المستقبل.

ثالثاً: كما أرسى الاتفاق شريان حياة لإيران المتعثرة اقتصادياً وسياسياً، وهي دولة محاصرة بمشاكل من الداخل والخارج. يرى المنتقدون لتلك الصفقة، بأن الاختراق الصيني سوف يعزّز مكانة السلطة السياسيّة في إيران، باتجاه فتح آفاق للتعاون الاقتصادي مع السعودية، الأمر الذي يضرّ بشكل واضح بالمصالح الوطنيّة للولايات المتحدة من خلال تعزيز النظام في طهران، ويضعف الاتفاق الحركة الديمقراطية في إيران ويسمح لها بأن تكون أكثر استقراراً بمساعدة روسيا في حربها في أوكرانيا. عندما تتعاون تلك الأنظمة مع بعضها، فإن الديمقراطيات في تلك البلدان سوف تتراجع.

رابعاً: من جانب آخر، فإن مستوى العلاقات الدافئة ما بين المملكة العربية السعودية والصين في وتيرة متصاعدة، ومن المرجّح أن ينمو لأسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي في كلا البلدين كما قلنا. من السهل على الأنظمة غير الديمقراطية التعاون فيما بينها. لن ينتقد الزعيم الصيني شي جين أبداً الزعيم السعودي محمد بن سلمان لقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، والرياض تماماً مثل طهران لن تنتقد بكين بسبب تعاملها مع المسلمين في شينجيانغ. لقد دفع تراجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط عموماً والسعودية بشكل أخص في مجال النفط على سبيل المثال، إلى أن يجد السعوديون فرصاً جديدة للتعاون الاقتصادي مع مستورد رئيسي للنفط مثل الصين. في مقابل الطاقة، يمكن للصين أن تزود

المملكة العربية السعودية بالتكنولوجية التي تشتد الحاجة إليها داخل المملكة. وبالتأكيد فإن ذلك كله لا يصب في خدمة الأهداف العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: يرى المنتقدون لتلك الصفقة، بأنها خطوة تزيد من تعقيد سعي كيان إسرائيل المحتل لتطبيع علاقاته مع العرب، فالخطوة المفاجئة التي اتخذتها السعودية لإعادة العلاقات مع إيران تزيد من تعقيد المساعي الدبلوماسية للكيان التي تتوق لإبرام اتفاق مع المملكة. وبالتالي تضعف احتمالات المزيد من التقارب العربي الإسرائيلي.

على الطرف الثاني، يرى آخرون بأنه عندما يتم قياس إجمالي المصالح الأمريكية، فإن الصفقة الصينية ممكن أن تقدم أيضاً العديد من المزايا والإيجابيات على مستوى المصالح والأهداف الأمنية والسياسية الأمريكية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط على المدى المتوسط والبعيد، قد تعيق حتى المصالح والأهداف الصينية ذاتها هناك.

ب-ومن الإيجابيات لتلك الصفقة على الولايات المتحدة هي⁽¹⁾:

أولاً: اعتبار هذه الصفقة خسارة للدبلوماسية الأمريكية، هو أمر سابق لأوانه. فيرى كثيرون أنه لا تحتاج الولايات المتحدة ولا ينبغي لها أن تحاول احتواء القوة الصينية في كل مكان من العالم، فقد كان ذلك خطأ واشنطن تجاه الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، ما أدى إلى استنزاف الولايات المتحدة في عدة أماكن عالمية كحرب فيتنام وغيرها. أضف إلى ذلك يرى هؤلاء أن الولايات المتحدة اليوم لم تعد تملك الموارد لمتابعة الاحتواء العالمي الكامل. وبدلاً من ذلك، يجب على الولايات المتحدة احتواء الصين بشكل انتقائي. هذه الصفقة التي توسّط بها الصين هي واحدة من تلك الحالات التي لا تحتاج فيها واشنطن إلى بذل جهود إضافية لتقويض الصين. يمكن أن تكون الدبلوماسية الصينية مكملة جزئياً على الأقل للمصالح الأمريكية، كما هو الحال مع الاتفاق السعودي الإيراني الأخير.

ثانياً: والأهم من كل ذلك، أن استئناف العلاقات السعودية الإيرانية سيدفع باتجاه ترسيخ هدنة في اليمن، وهي حرب مدمرة بالوكالة شارك فيها الخصمان السعودي والإيراني عبر جولات كان أحد فصولها استخدام الحوثيون أسلحة إيرانية ضد مصالح حيوية أمريكية في السعودية. حاولت واشنطن عبر إدارة بايدن في التفاوض لعقد هدنة لوقف تلك الحرب، لكن الرياض رفضت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران إلى أن وافقت إيران على وقف دعم

(1) Michael McFaul, How China's Saudi-Iran Deal Can Serve U.S. Interests, Foreign Policy, MARCH 14, 2023, <https://foreignpolicy-com>.

الحوثيين وهجماتهم على السعودية عند التوقيع على الاتفاق الأخير الذي تمّ بوساطة صينية. ويعدّ ذلك الاتفاق جيداً للمصالح الأمريكية ومفيداً لليمن وكذلك لمعارضي النظام الإيراني في الداخل الذين انتقدوا منذ مدة طويلة تدخل نظامهم في اليمن. تريد الولايات المتحدة شرق أوسط أكثر استقراراً وأمناً، والاتفاقية الأخيرة بصرف النظر عمّن توسط فيها، هي خطوة إيجابية نحو هذا الهدف⁽¹⁾.

ثالثاً: بالطبع، لا ينبغي لأحد أن يتوهم بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران سينهي كل حالات الصراع بينهما. فالعلاقات الدبلوماسية ما بين موسكو وكييف لم توقف الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2014 على سبيل المثال. ولا شك في أن الاتفاق السعودي الإيراني خطوة إيجابية وضرورية، لكنها خطوة أولية يمكن التراجع عنها بسهولة. ومع ذلك، فإن المزيد من الاتصالات هي أفضل بين إيران والسعودية لتجنب حدوث صراع أكبر في المنطقة يضر بمصالح الولايات المتحدة هناك.

رابعاً: من جانب آخر يبدو أن الصفقة لن تمثل لإيران مكاسب طويلة الأجل. فلا يزال ينظر البعض إلى إيران وتطلعاتها في مجال الأسلحة النووية على أنها تهديد أمني، ولن يتغير ذلك الاعتقاد مع هذه الصفقة. لا يزال مستوى انعدام الثقة بين الرياض وطهران مرتفعاً، ومن المرجح إذا ما انهار الاتفاق أن يتم إلقاء اللوم على إيران، وربما حتى على الصين. سيحصل النظام الإيراني على فترة راحة محتملة من الصفقة، ولكنه لن يحصل على شريان دائم للحياة. وهذه كلها تمثل نقاطاً إيجابية تصبّ في مصالح وأهداف ما تريده الولايات المتحدة من النظام الإيراني.

خامساً: من الخطأ المبالغة في سلبات تلك الصفقة على واقع العلاقات الأمريكية السعودية. سيستمر الاعتماد الأمني السعودي على الولايات المتحدة لعقود طويلة. لقد اشترت الرياض أنظمة أسلحة أمريكية سيستمر الاعتماد عليها وصيانتها أمريكياً سنوات قادمة. استمرت المناورات البحرية ما بين الولايات المتحدة ودول المنطقة وشملت السعودية والكيان الإسرائيلي المحتل مؤخراً. كما لا تزال الرياض مرتبطة بشكل عضوي بالاقتصاد الأمريكي، إذ وقّعت المملكة السعودية مؤخراً واحدة من أكبر الصفقات لشراء طائرات البوينغ الأمريكية، وصفتها الولايات المتحدة بأنها صفقة «تاريخية». ستحتاج الرياض أيضاً إلى الولايات المتحدة للتوسط في علاقتها مع الكيان. ما يعني أن أيّاً من هذه العلاقات ما بين السعودية والولايات المتحدة لم تتأثر بالصفقة التي توسطت بها بكيين مؤخراً.

(1) عبد القادر فايز، صراعات النفوذ بين إيران والسعودية: تداعيات المواجهة وإمكانيات المصالحة، مركز الجزيرة للدراسات، 5 أبريل 2023، متاح: <https://studies.aljazeera.net>

سادساً: علاوة على ذلك، فأن ممارسة النفوذ والأدوار الإقليمية من قبل بكين يستدعي ذلك كله تحمل التجاوزات وردود الأفعال من قبل هذا الطرف أو ذاك ممكن أن تضعف من دور الصين على المدى الطويل. ستشارك الصين الآن عبء الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط، وهي مهمة ليست بالسهلة مطلقاً كما تحملته الولايات المتحدة لعقود طويلة لحساب مصلحتها. يمكن أن تفشل الاتفاقية الجديدة بسهولة، فلم تقدم الاتفاقية أي توضيح حول كيفية استجابة الأطراف الموقعة للانتهاكات أو أي سلوك خاطئ من قبل هذا الطرف أو ذاك. كيف ستتعامل بكين مع أي تبادل عسكري من قبل أطراف الصراع في اليمن إذا ما تمّ خرق الاتفاق. أو حتى على أي هجوم إرهابي في إحدى البلدان إذا ما ألقى طرف اللوم على الطرف الآخر في دعمه. أو على أي إجراءات أحادية عسكرية قد يتخذها كيان إسرائيل المحتل ضد البرنامج النووي الإيراني. في هذا الجو المحفوف بالمخاطر من كل جانب في هذه المنطقة الملتهبة عالمياً، فإن تعثر الصين سيكشف حدود دورها كقوة عظمى⁽¹⁾.

3- مستقبل التحدي الصيني للولايات المتحدة في الخليج

تعمل الصين على زيادة وجودها في الخليج بشكل مطرد للسنوات القادمة- وهي أكبر خطوة لها حتى الآن. بالأمس وعدت الصين أن مصالحها في المنطقة هي اقتصادية فقط ولا تريد أن تكون لاعباً سياسياً رئيساً فيها. اليوم تتعهد الصين بأنها لا تريد سوى النفوذ الدبلوماسي وليس الوجود العسكري الإقليمي، وهي خطوات يقول عنها الخبير في المجلس الأطلسي للدراسات وليام وشسler «كان يجب على العالم ألا يصدق وعود الأمس ومن المؤكد أنه لا ينبغي أن يصدق اليوم».

من جانب آخر، لا ينبغي للولايات المتحدة أن تبالغ في ردة فعلها، فالدور الذي لعبته الصين اليوم في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، قد توسطت به قبل ذلك دول أخرى صديقة للولايات المتحدة، لا سيما العراق.

من غير المرجح أن يؤدي ذلك الاستئناف للعلاقات إلى تغير كبير في الوضع الأمني في منطقة الخليج. بشكل عام يجب على الولايات المتحدة أن تشيد بانخفاض التوترات بين إيران والسعودية- التوترات التي أدت إلى استمرار العنف وعدم الاستقرار في اليمن ومنطقة الخليج لأسباب جيوسياسية أكثر منها مذهبية، ستنظر إيران والسعودية دائماً إلى بعضهما البعض

(1) محمد خالد يحيى، الصين ودورها المحوري الجديد في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط، 25 مارس 2023،

بعين حذرة. لذا لا تحتاج الولايات المتحدة إلى رؤية الاتفاق اليوم على أنه نهاية حقبة أو بداية عصر جديد⁽¹⁾.

مع ذلك يجب أن يدفع هذا الاتفاق إدارة بايدن لمراجعة سياساتها في تلك المنطقة، وهل كانت تلك السياسات في الماضي تعمل من أجل المصالح الأمنية طويلة المدى للولايات المتحدة أم لا.

يجب على واشنطن النظر إلى نصف الكوب المليان من هذا الاتفاق، استئناف العلاقات الدبلوماسية الإيرانية السعودية بواسطة الصين سيعمل على الحد من التوترات ما بين الطرفين وهو هدف أيدته الولايات المتحدة، بعد أن أعطت دعمها للجولات السابقة من هذه المحادثات في العراق وسلطنة عُمان.

ومن جانب آخر فإن كلاً من الصين والسعودية يخوضان تجربة كبيرة هنا، ويضعون آمالاً كبيرة على حسن النوايا الإيرانية، وبينما اختارت إيران في أوقات مختلفة تصعيد التوترات مع جيرانها أو تهدئتها، لا يوجد أي مؤشر على حدوث تغيير في الأهداف الاستراتيجية للنظام في إيران، والتي تشمل ترسيخ تحالفاتها الإقليمية التي يدعمها برنامجها النووي، والذي يستمر في التوسع بين دعم حلفائها التقليديين في لبنان والعراق وبين العداء الصريح للكيان الشريك المرشح للعلاقات مع دول الخليج، وإن كان بشكل غير رسمي مع السعودية. فهل سينجو التقارب السعودي الإيراني من العودة الأولى التي شكلتها إيران لتنفيذ رؤيتها الاستراتيجية التي لم تتغير؟ وما هي الأدوات التي يمكن أن تقدمها الصين إلى طاولة المفاوضات عندما تنتهك طهران شروط الاتفاق وروحه؟.

عندما يحدث ذلك، سيكون جرس إنذار وتذكيراً قوياً للرياض بأن بكين على الرغم من تأثيرها الاقتصادي والدبلوماسي الآن، إلا أنها شريك غير موثوق به لضمان أمن المملكة مستقبلاً. وهو ما يعني أن حاجة المملكة العربية السعودية الدائم إلى دعم الولايات المتحدة لن يتضاءل وسيطلب منهم أن يثبتوا للإدارة الأمريكية المتشككة والكونغرس والجمهور الأمريكي أنهم لا يتجهون لمواءمة مصالحهم مع الصين أكثر من الولايات المتحدة.

بالنسبة للصين يعزّز الاتفاق من شرعيتها كوسيط دبلوماسي ثقيل الوزن، قادر على حلّ المشاكل الجيوسياسية الأخرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. إنّ طموحات الصين في

(1) الدور الصيني في الشرق الأوسط.. زيادة النفوذ وتهديد الهيمنة الغربية، مركز المسار للدراسات الإنسانية،

الثلاثاء 28_ مارس 2023، متاح: <https://almasarstudies.com>

وضع نفسها كصانعة سلام ذات مصداقية يفتح لها مجال أوسع في حل النزاعات الأخرى التي تشهدها المنطقة في سوريا وليبيا واليمن. سيُنظر للصين على أنها بديل للولايات المتحدة كوسيط في الشرق الأوسط. وهذه إشكالية كبيرة بالنسبة لأمريكا المترددة في حل نزاعات المنطقة بشكل واضح وهو دليل على تراجع قوتها وتركيزها على التنافس مع الصين في مناطق أخرى كالمحيطين الهادي والهندي. مع ذلك يبقى أن نرى ما إذا كانت الوساطة الصينية ستستمر في المستقبل وستُعطي بالفعل صراعات إقليمية أخرى⁽¹⁾.

على العكس من اتفاقات إبراهيم التي توسطت بها الولايات المتحدة، والتي سعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين كيان إسرائيل المحتل وعدد من الدول العربية، ظلت جهود تطبيع تلك العلاقات بين السعودية والكيان بعيدة المنال. لقد تعرضت مصداقية الولايات المتحدة كصانع للسلام في المنطقة للخطر بسبب عدم موثوقيتها المتصورة وميلها للانحياز إلى جانب طرف وهو الكيان. في المقابل يُنظر إلى الصين على أنها وسيط مرن يتجنب الانحياز. إذا استمر هذا الاتجاه، فقد يلجأ المزيد من اللاعبين الإقليميين إلى الصين كوسيط يثقون به أكثر من الولايات المتحدة.

في النهاية، تبقى التساؤلات التالية: هل هذا الانقلاب الدبلوماسي الصيني -إن صح تسميته- هو بداية لانخراط سياسي أعمق لبكين في المنطقة؟ هل يمكن أن تصبح الوساطة الصينية الأولى الناجحة نموذجاً لدبلوماسية صينية أكثر حزمًا ليس فقط في منطقة الخليج ولكن في مناطق أخرى من العالم؟. الجواب الصائب هو من السابق لأوانه صياغة تقييم نهائي وشامل. مع ذلك، يمكن القول إن العديد من بلدان الخليج العربي اليوم قد بدأ تتشكل لديها قناعة بأن نوعاً من الوساطة الخارجية لم تعد من الممكن أن تأتي من الغرب بسبب خيبة الأمل تجاه السياسات الأمريكية والغربية - ولا من روسيا بسبب أوكرانيا. يبدو أن الصين في وضع جيد لملء الفراغ هناك.

4-التقارب الروسي السعودي

بدأ التقارب الروسي السعودي يأخذ أشكالاً مختلفة ومتطورة مع تحوّل في استراتيجية سوق النفط السعودية. لقد أصبح الموقف السعودي متشددًا على نحو متزايد بشأن أسعار النفط مع تجاهل المصالح الأمريكية التي كانت تأخذ بالحسبان سابقاً، الأمر الذي ساهم

(1) رياض قهوجي، أسباب تنامي النفوذ الصيني وتراجع الدور الأمريكي... الاتجاه نحو شرق أوسط بقطبين، النهائر العربي، 2023-04-07، متاح: <https://www.annaharar.com>

في تجاهل مخاطر الاقتصاد الكلي الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي التضخمي. لقد أثبت التعاون السعودي الروسي متانته، في ظل جائحة كورونا وحرب أسعار النفط، فضلاً عن الغزو لأوكرانيا والعزلة الدبلوماسية.

وقد تطور التعاون السعودي الروسي في سوق النفط إلى جانب تطورات مهمة أخرى وعلى سبيل المثال:

- الاعلان عن اتفاقات مشتركة بين المملكة العربية السعودية وروسيا تشمل توسيع العلاقات لتشمل التعاون الأمني ومبيعات الأسلحة واستثمارات الطاقة. سبقت هذه الإعلانات الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع ذلك، لا يزال من الصعب توقع أن تدخل روسيا (أو غيرها، مثل الصين) لتقديم مجموعة كاملة من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية التي تمكّنت الولايات المتحدة من تقديمها لشركائها الخليجيين على مدى عقود⁽¹⁾.
- بدأت المملكة العربية السعودية (إلى جانب الإمارات العربية المتحدة) في شراء كميات من زيت وقود المازوت الروسي الثقيل خلال صيف عام 2022. وقد استفادت عملية الشراء من الخصومات التي قدّمها المسوّقون الروس الذين يبحثون عن أسواق جديدة بعد انخفاض المبيعات إلى أوروبا والولايات المتحدة، بعد الحظر الرسمي الذي أعلنته الولايات المتحدة من قبل إدارة الرئيس بايدن⁽²⁾.
- ويقدم التعاون النووي وسيلة أكثر واقعية، إذ وقّعت المملكة العربية السعودية وروسيا ابتداءً من عام 2015 اتفاقيات مختلفة بشأن تصميم وبناء المفاعلات. ونظراً للتفضيلات السعودية للتخصيب الذاتي لليورانيوم - التي تعارضها واشنطن - فإن المساعدة النووية الروسية يمكن أن تكون ذات قيمة استراتيجية⁽³⁾. وعلى الجانب الاقتصادي، من الممكن زيادة الاستثمار السعودي في روسيا، نظراً للتقييمات المنخفضة والتعبير المسبق عن الاهتمام السعودي. وسوف تتمتع أرامكو السعودية، وهي إحدى شركات النفط الأكثر تطوراً من الناحية الفنية في العالم، بمزايا تكنولوجية وخدمية لا تعدّ ولا تحصى لتقديمها.

(1) حسبية مخبي، توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط، مجلة مدارات سياسية، العدد (ديسمبر 2017).

(2) وائل مهدي، الديزل الروسي في السعودية، الشرق الأوسط، 22 مارس 2023.

(3) COLIN FOREMAN, Saudi Arabia signs nuclear power agreement with Russia, Meed, 21 JUNE 2015, At: <https://www-meed-com>.

وتتمتع أرامكو بخبرة في إدارة الحقول التقليدية الكبيرة والعتيقة بكميات متزايدة من المياه المنتجة، لكنها تتمتع بفهم أقل للتطورات الحدودية في القطب الشمالي التي ترغب روسيا في متابعتها⁽¹⁾.

- أدى ولي العهد محمد بن سلمان دوراً كبيراً في هذا التحول في العلاقات السعودية الروسية وتطويرها على حساب المصالح الأمريكية، ولو بقي محمد بن نايف في منصبه ولياً للعهد - بدلاً عن الإطاحة به في عام 2017 - لكان من الصعب تخيل المملكة تناور بعيداً عن الولايات المتحدة لصالح روسيا. لقد أعطى ولي العهد الأولوية للصدقة مع موسكو ومارس سيطرته على عملية صنع القرار بطريقة غير مسبقة في التاريخ السعودي الحديث.

وفي الوقت نفسه، هناك عاملان آخران على الأقل ممكن أن يهددا أيضاً بإضعاف العلاقة السعودية الروسية:

- يظل كلا البلدين متنافسين في أسواق النفط، وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الاقتصادات النامية في آسيا. وقد ركزت المملكة العربية السعودية (والمنتجون الخليجيون الآخرون) على هذه الأسواق لعقود من الزمن، حيث قامت بتزويد النفط الخام. كما أقامت مشاريع مشتركة في مجال التكرير والبتروكيماويات في الصين واليابان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وفيتنام والهند. وفي عام 2019، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين وثاني أكبر مورد للهند بعد العراق⁽²⁾.

ولكن منذ غزو أوكرانيا، تم تحويل تدفقات هائلة من النفط الروسي إلى آسيا من أوروبا والولايات المتحدة، في حين أُعيد توجيه الصادرات من المملكة العربية السعودية وجيرانها نحو أوروبا. حتى الآن، لم تتحد القيادة السعودية روسيا علناً بشأن خسائر حصتها في السوق الآسيوية. لكن تركيز المملكة على المدى الطويل على الوصول إلى تلك الأسواق يشير إلى أن الديناميكية الحالية ليست مستدامة.

(1) Saudi Arabia, Russia sign nuclear power cooperation deal, Reuters, June 19, 2015, At: <https://www.reuters.com>.

(2) راجع ملخصات التحليلات القطرية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية بشأن الصين والهند: <https://www.eia.gov/international/overview/world?>

- العامل الثاني الذي يزيد من تعقيد الأمر فهو العلاقات الوثيقة المتزايدة بين روسيا وإيران. وبالنظر إلى النظرة إلى إيران داخل المملكة بوصفها عدواً إقليمياً مهماً، فإن العلاقات الروسية مع إيران يمكن أن تشكل تحدياً مستقبلياً آخر. وتظل مصالح روسيا في إيران أعمق بكثير من مصالحها مع السعودية⁽¹⁾.

5- هل تبدلت فعلاً المصالح الأمريكية في السعودية

على الجانب الأمريكي، هناك مخاوف مشروعة بشأن سلوك القيادة السعودية، سواءً على المستوى المحلي، في مجال حقوق الإنسان، أو على المستوى العالمي في أسواق النفط.

باختصار، لقد بالغت دوائر صنع السياسات في الولايات المتحدة في تقدير أهمية النفط الصخري في تحقيق «الاستقلال» في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي الحد من «الاعتماد» على الحكومات المصدرة للنفط. وفي حين تحققت بعض المكاسب في مجال أمن الطاقة، إلا أن تشجيع النفط الصخري لإدارة سوق النفط السعودية الروسية خفف من هذه المكاسب. ونتيجة لذلك، فقدت واشنطن نفوذها على استراتيجية سوق النفط السعودية، وهو ما أدى إلى تراجع السيطرة على تكاليف النقل في الولايات المتحدة.

هناك مفهوم خاطئ آخر لدى الولايات المتحدة، على الأقل داخل إدارة بايدن، ينبع من التقليل من قيمة النفط نسبة إلى حقوق الإنسان ضمن التسلسل الهرمي للمصالح الوطنية للولايات المتحدة. وفي حين أن الدعوات لحماية حقوق الإنسان خارج حدود الولايات المتحدة تلقى صدى لدى النخبين الأمريكيين أكثر من الدعوات لحماية الدول المنتجة للنفط وصادراتها، فإن حجمها ينعكس ضمن ترتيب المصالح الوطنية للولايات المتحدة⁽²⁾.

ومرة أخرى، تعتمد أهمية النفط - ووضع النفط بوصفه مصلحة «حيوية» للولايات المتحدة - على الدور المستمر الذي يؤديه النفط كمصدر رئيس للطاقة الأمريكية والعالمية، بما في ذلك شبه احتكاره لوقود وسائل النقل، وأي تغيير في هذه العوامل من شأنه أن يقلل من أهمية النفط بالنسبة للمصالح الوطنية المتنافسة، بما في ذلك حقوق الإنسان. ومع ذلك،

(1) Nikita Smagin, Russia Is Being Drawn Deeper Into the Middle East Conflict, The Carnegie Russia Eurasia Center, August 14, 2024, At: <https://carnegieendowment.org>.

(2) لجنة المصالح الوطنية الأمريكية، «المصالح الوطنية الأمريكية» (كامبريدج، ماساتشوستس: مركز بيلفر، جامعة هارفارد، يوليو 2000)،

فإن الأولوية المتباينة الممنوحة لحقوق الإنسان في المحادثات الثنائية مع المملكة العربية السعودية قد تسببت بالفعل في تراجع إدارة بايدن، وهو أمر لا يعرّض العلاقات السعودية الروسية للخطر أو يهدّد في الوقت الحالي⁽¹⁾.

وتشير المواقف المتناقضة للرئيسين ترامب وبايدن بشأن أهمية هذه المصالح إلى أن معاملة ترامب للمملكة العربية السعودية أقرب إلى التفسيرات التقليدية للمصالح الوطنية الأمريكية. وهذا يزيد من التصور بأن القادة السعوديين يشعرون براحة أكبر مع الإدارات الجمهورية، وربما يكون هذا هو السبب وراء تسبب توقيت خفض إنتاج «أوبك +» في 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2022 في مثل هذا الغضب في واشنطن. وعَدَّ كُثْرُ أَنَّ هذا التخفيض، الذي جاء قبل انتخابات التجديد النصفى في تشرين الثاني (نوفمبر)، بمثابة هجوم على فرص الحزب الديمقراطي في التصويت.

في ضوء ذلك، يرى كثير من الخبراء أنَّ هناك قائمة من الخيارات المحتملة، وهي متنوعة ما بين الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والتجارية، يمكن لإدارة بايدن استخدامها للضغط من أجل التغيير في حسابات الرياض:

- تجميد مبيعات الأسلحة أو التعاون الأمني مع المملكة العربية السعودية.
- خفض مستوى التعاون الاستخباراتي أو حجب تبادل المعلومات الاستخبارية في مجالات معينة.
- صدور قرار بشأن الحصانة السيادية لمحمد بن سلمان يمكن من المضي قدماً في القضايا القانونية المتعلقة بوفاة جمال خاشقجي.
- رفع السرية عن تقارير وكالة المخابرات المركزية حول دور الحكومة السعودية في مقتل خاشقجي أو هجمات 11 سبتمبر.
- سحب جوانب الحماية العسكرية الأمريكية، جزئياً أو كلياً، بشكل مؤقت أو دائم.
- إزالة أو نقل بطارية أو أكثر للدفاع الصاروخي الأمريكي من السعودية إلى دولة مجاورة.
- عدم معارضة إجراءات الكونغرس لحجب الدعم عن مبيعات الأسلحة الدفاعية أو الضغط على الإدارة لإعادة نشر الأصول العسكرية في المملكة العربية السعودية إلى مسارح أخرى.

(1) Sadie Statman, Biden's Empty Call to Reevaluate US-Saudi Relationship, Human Rights Watch, January 24, 2023, At: <https://www-hrw-org.translate.google>.

- تقييد الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية مثل أشباه الموصلات أو مكونات الطاقة النووية.
- فرض عقوبات ثانوية على مستوردي زيت الوقود المازوت الروسي.
- تخفيف العقوبات المفروضة على صادرات النفط على إيران و/أو فنزويلا.
- المشاركة في محادثات أمريكية مع قيادة الحوثيين في اليمن.
- تشجيع الإمارات على التحول الدبلوماسي بعيداً عن السعودية.

الخاتمة: مستقبل السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي (السعودية أنموذجاً)

1- ما الذي يعنيه فوز ترامب بالنسبة لدول الخليج العربي؟، التي كان لها جميعاً تقريباً علاقات قوية مع البيت الأبيض في عهد ترامب؟ بالنسبة لبعض قادة الخليج، وخاصة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، كان ترامب حليفاً خاصاً في الأوقات العصيبة. ولكن بالنسبة للآخرين، في الوقت الذي ربّما يقدرّون حملته في «الضغوط القصوى» من العقوبات على إيران، إلا أن الشكوك حول الدور الإقليمي للولايات المتحدة تعمقت فقط في ظل ترامب. حتى هؤلاء، والكثير منهم يفضلونه على سلفه، الرئيس السابق باراك أوباما، الذي لم يكونوا يطمئنوا له على مدى السنوات التي قضاها في البيت الأبيض، كان يُنظر إلى أوباما على أنه غير موثوق به بسبب اتفاقه النووي ومغازلته لإيران، وتخليه عن حسني مبارك، الذي كان حليفاً للولايات المتحدة منذ مدة طويلة، عندما أُطيح به كرئيس لمصر، ورفضه فرض خطته بشأن «الخط الأحمر» على استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. جاء ترامب ليضيف المزاج المتقلب إلى جانب عدم الثقة.

ومع ذلك، فإن سمة المزاجية المتقلبة المتأصلة في ترامب تجعل التنبؤ بتحركاته المستقبلية أمراً في غاية الصعوبة. فهو يتلذذ بفعل ما هو غير تقليدي وغير متوقع، ويمكن القول إن ذلك من دون الأخذ بالاعتبارات اللازمة لاحتمالية أن يفتقر ذلك للحكمة. ومع ذلك، فإن مصالح الولايات المتحدة وأصولها في المنطقة لن تتغير، وبالتالي هناك حدود لما يمكن أن يحققه نهج غير تقليدي في ضوء القيود التي ستواجه الإدارة المقبلة، بصرف النظر عمّن سيفوز في تشرين الثاني (نوفمبر) 2024.

إيران: ربّما عداء ترامب لإيران، هو من أكثر سياساته تجانساً، إذا سارت ولاية ترامب الثانية على نمط الأولى، فستتطوي حتماً على ضغوطٍ شديدة على إيران، وسيشمل ذلك: المزيد من العقوبات؛ والمزيد من الضغوط على حلفائها وأصولها، من أمثال حزب الله ولبنان

وبعض قوات الحشد الشعبي في العراق؛ وحملة مستدامة لزيادة عزلة إيران دولياً. مع إعادة انتخاب ترامب في تشرين الثاني (نوفمبر)، فإن طهران تواجه قراراً صعباً: من الممكن أن تجد نفسها في حصار افتراضي لمدة 4 سنوات؛ أو تعمل على تكثيف «المقاومة القصوى» تحسباً لخطر حرب سافرة؛ أو الاستعداد للبحث عن شروط للتفاوض مع الإدارة⁽¹⁾.

مع ذلك، يدرك قادة الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، أنه مهما كانت سعادتهم بالموقف الأمريكي الأكثر صرامة تجاه إيران في ظل ترامب، فمن الممكن أن يستيقظوا فجأة لرؤيته بكل سهولة يفاوض المسؤولين الإيرانيين ليصبح هذا الخطر أكثر حدة في الولاية الثانية.

العراق: سيشكل العراق معضلة ذات صلة بدول الخليج في الولاية الثانية لترامب. لطالما كان ترامب منتقداً صاعداً للغزو الأمريكي على العراق عام 2003، على الرغم من أنه دعمه علناً في ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، كان توجه ترامب في سياسته الخارجية نحو «أمريكا أولاً» يقتضي إدانة «الحروب اللانهائية» والسعي لسحب القوات الأمريكية المتمركزة في الخارج⁽²⁾.

يمكن لولاية ترامب الثانية، اعتماداً على نهجه تجاه إيران، أن تثبت فاعليتها في الاندماج مع جهود دول الخليج العربية للمساعدة في التقرب مع العراق، لإبعاده عن النفوذ الآخر. أو يمكن أن يبشر بالانسحاب العسكري النهائي للولايات المتحدة مما يعدّه العديد من الأمريكيين واحداً من أكبر أخطاء السياسة الخارجية لبلادهم.

الالتزامات العسكرية والأمنية تجاه دول الخليج: ينظر ترامب إلى دول الخليج العربية على أنها، بالدرجة الأولى، عملاء للسلع والخدمات العسكرية الأمريكية. لم يبدِ أي اهتمام للحد من الالتزامات العسكرية وغيرها لدول الخليج، خاصة من حيث المبيعات. وقد قام في مناسبات عدة بمنع جهود الكونغرس لتقييد مبيعات الأسلحة، ولا شك في أنه يهدف إلى مواصلة هذه الممارسات في عهد ولايته الثانية المحتملة.

وبقدر ما تنظر دول الخليج إلى الولايات المتحدة في المقام الأول كمورد للأسلحة، فإن ترامب قريب من فكرة الرئيس الأفضل لدول الخليج. وبقدر ما ينظر إليهم في المقام الأول

(1) Jake Sullivan, Trump's Only Iran Strategy Is to Punish Iran, The Atlantic, MAY 19, 2018, At: <https://www.theatlantic.com>.

(2) جلجامش نبيل، ترامب أم هاريس؟: العراق في أجندة الرئيس الأمريكي القادم، مجلة جمار، 2024/8/24، متاح: <https://jummar.media>.

كعملاء، فهم قريبون من كونهم حلفاء جيدين. لذلك، وبناء على هذه الأسس، يمكن توقّع القليل من التغيير والقليل من التوتر.

اليمن: إذا كانت واشنطن تنظر إلى اليمن بشكل أساسي من خلال «عدسة» إيرانية، معتبرة الحوثيين أملاكاً إيرانية ومحمية لحزب الله، فهذا يشير إلى استمرار الدعم القوي للتدخل السعودي من واشنطن في ولاية ترامب الثانية. والشيء نفسه يُقال في إطار بيع السلع والخدمات العسكرية للرياض في المقام الأول. ولكن إذا تمّ تسخير الأهداف والمصالح الاستراتيجية الأوسع للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فربما يصبح الدعم مشروطاً أكثر، وقد تتزايد احتمالية المساعدة السياسية والدبلوماسية الإضافية المرتقبة لحل النزاع. سواء تمّ تسهيل الحل في اليمن عن طريق ربطه باعتبارات إقليمية أوسع، أم فصله عنها، فإنّ التسهيلات الخارجية ستكون مطلوبة للتوصل إلى ترتيب مستدام بين المملكة العربية السعودية والحوثيين⁽¹⁾.

2- إن أنسحاب جو بايدن من سباق الرئاسة الأمريكية لصالح نائبته كامالا هارس يمنح قادة دول الخليج كثيراً من التفكير فيه، ومن بينهم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي قال أحد الخبراء إنه من المرجح أن يكون أكثر حذراً من نائبته. إذ تُعد كامالا هارس امتداداً لسياسات جو بايدن ومن الممكن أن تسير على نهجه مع بعض التغييرات الطفيفة، فهي قريبة جداً من نشاط حقوق الإنسان وممكن أن يعدّ ذلك مثيراً للقلق بالنسبة للزعماء الخليجيين، وسيكون ولي العهد السعودي قلقاً من أن الديمقراطيين، في عهد هاريس الليبرالية، سيكونون أكثر صخباً بشأن السجل السعودي في مجال حقوق الإنسان⁽²⁾. لكن كلّ هذه المخاوف قد تلاشت مع قرب عودة ترامب إلى البيت الأبيض.

الخلاصة، من المرجح أن تستمر المخاوف الواسعة لدى دول الخليج بشأن تقدير الولايات المتحدة ومدى إمكانية الاعتماد عليها والتنبؤ بسياساتها بصرف النظر عن فاز في تشرين الثاني (نوفمبر). من ناحية أخرى، هناك مظاهر من نهج ترامب في السياسة الخارجية تتوافق مع ضرورات دول الخليج، لاسيّما فيما يتعلق بإيران، طالما تمّ تجنّب الحرب أو، نقيضها، التقارب المفاجئ.

(1) غريغوري جونسن، كيف ساهمت السياسة الأمريكية المستندة إلى رؤية سعودية في سوء فهم أمريكا لليمن وتعرّضها هناك؟، sanaa، 8 نوفمبر، 2019، متاح: <https://sanaacenter.org>.

(2) خير الدين الجابري، داعمة لإسرائيل ومنتقدة صريحة للسعودية.. من هي كامالا هاريس المرشحة لمنصب نائب الرئيس الأمريكي؟، عربي بوست، 2020/8/12، متاح: <https://arabicpost.net>.

بالنسبة لدول الخليج وعلى رأسها السعودية، يعدّ ترامب «الشیطان» الذي يعرفونه، هناك العديد من المشاكل في علاقتهم معه ولكن هناك العديد من المزايا أيضاً. والسيئة الأكبر، هي مزاجيته المتقلبة. وعلى أي حال، وكما إنه لا يوجد إدارتان متماثلتان، فإنه أيضاً لا يوجد كذلك فترتان رئاسيتان متشابهتان من ولايتين للرئيس نفسه.

المحور الرابع

السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني-«الإسرائيلي»

أ.د. علي هادي الشكراوي⁽¹⁾

تمهيد

يأتي دعم الولايات المتحدة الأمريكية الشامل للكيان الصهيوني في إطار دورها الفاعل والمؤثر في ضمان أمنه، إذ أصبح هذا المسار في السلوك السياسي الخارجي القاسم المشترك في إدراك وأقوال وأفعال صنّاع القرار السياسي ومتخذيها في الولايات المتحدة، ولا يمتنع أي سياسي عن التصريح بأنها الحليف الاستراتيجي الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليه في الشرق الأوسط. وجاء هدف ضمان أمن الكيان من قبل الولايات المتحدة من أولويات سياستها الخارجية، وأصبح التزام يقع على عاتق جميع الإدارات الرئاسية الأمريكية.

ومن هنا انطلق جميع أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري لهذا الكيان، ابتداءً منذ تأسيسه على الأراضي العربية في فلسطين ومروراً بالحروب العربية الصهيونية، واحتلال العراق، وصولاً إلى العدوان على غزة الذي ارتكب فيه الكيان جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، ومازال دعمه مستمراً من قبل الولايات المتحدة.

تنبع أهمية الموضوع هذا المحور، ممّا يأتي:

1- بيان الدعم اللامحدود الذي تقدّمه الولايات المتحدة في جميع المجالات للكيان المحتل للأراضي العربية.

2- بيان دور الولايات المتحدة في توسيع دائرة تطبيع بين حكومات الدول العربية والكيان المحتل.

(1) معهد العلمين للدراسات العليا.

3- استعراض عملية طوفان الأقصى والرد عليها بعملية السيوف الحديدية وتداعياتها على السياسة الخارجية الأمريكية.

4- استشراف رؤية مستقبلية لتلك السياسة تجاه الصراع الفلسطيني- الصهيوني.

تكمن إشكالية هذا الموضوع من كون مسارات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي تسعى إلى دمج الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» مع دول المنطقة رسمياً وشعبياً من خلال عمليات التطبيع الحكومية من دون مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإنهاء احتلال الأراضي العربية كافة، وعدم مساءلة هذا الكيان عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها بحق الفلسطينيين عامة وأبناء غزة خاصة في ظل رده على عملية طوفان الأقصى بعملية «السيوف الحديدية».

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يساعد في تحليل هذا الموضوع من الجزء إلى الكل، ويتضمن إجراءات الوصف والتحليل والاستنتاج. كما تمّ استخدام منهج الاستشراف المستقبلي، عبرَ تبني تقنية المشاهد التي تقدّم ثلاثة احتمالات للموضوع، مع تفضيل أحدها، وفقاً للمبررات الساندة لها.

قُسِمَ موضوع هذا المحور إضافة إلى هذه المقدمة، على أربع فقرات، تناولت موضوعات: دعم الولايات المتحدة للكيان المحتل، وتوسيع دائرة التطبيع العربي معه، عملية طوفان الأقصى وتداعياتها على السياسة الخارجية الأمريكية، واستشراف رؤية مستقبلية لتلك السياسة تجاه الصراع. وقد اختتم هذا المحور بخاتمة تضمّنت أهمّ الاستنتاجات والمقترحات الخاصة بالموضوع.

أولاً: دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» المحتل

قدّمت الولايات المتحدة ومازالت، الدعم اللامحدود في جميع المجالات إلى الكيان، وعلى امتداد عهود رؤسائها المتعاقبين. ولم يكن ذلك الدعم مستنداً إلى قرارات فردية يتخذها الرئيس وإنما هي قرارات في السياسة الخارجية الأمريكية مستندة إلى الاستراتيجية العليا التي يعتمد عليها الرئيس للدولة والتي تختصّ بضمان وتعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة والحفاظ على مكانتها العالمية.

ولبيان الأساس القانوني والاستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة في سياق دعمها للكيان، سوف نتناول نماذج مختارة من تلك الاستراتيجيات لاسيما الأحدث منها، وهي: استراتيجيتي الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارتي الرئيسين دونالد ترامب (2017-

(2021)، وجو بايدن (2021-2025)، ومن ثمَّ نعرض واقع دعم الولايات المتحدة للكيان، وكما يأتي:

1-مبررات دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017-2021):

أكد الرئيس دونالد ترامب Donald J. Trump، في تمهيد استراتيجيته في ولايته الأولى⁽¹⁾ على أنه: «انتخبني الشعب الأمريكي لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى. ووعدتُ أن حكومتي سوف تضع الأولوية لسلامة ومصالح ورفاهية مواطنينا. وتعهّدتُ بأن نعيد إحياء الاقتصاد الأمريكي، وإعادة بناء جيشنا، والدفاع عن حدودنا، وحماية سيادتنا، وتعزيز قيمنا»⁽²⁾. واستطرد: «نحن لا نخفي التحديات التي نواجهها... تواجه الولايات المتحدة عالماً محفوفاً بالمخاطر الاستثنائية، مليء بمجموعة واسعة من التهديدات التي تواجهها بصورة مكثفة في السنوات الأخيرة. وعندما توليتُ منصبِي، كانت الأنظمة المارقة تطور أسلحة نووية والصواريخ لتهديد الكوكب بأسره. وكانت الجماعات الإرهابية الإسلامية الراديكالية تصيبنا بالصدمة... وكانت العصابات الإجرامية تجلب المخدرات والخطر إلى مجتمعاتنا. وممارسات التجارة غير العادلة أدت إلى إضعاف اقتصادنا وتصدير وظائفنا إلى الخارج. وتقاسم الأعباء بشكل غير عادل مع حلفائنا، والاستثمار غير الكافي في دفاعنا عرض الولايات المتحدة إلى الخطر»⁽³⁾. وأضاف أيضاً: «نحن نحشد العالم ضد النظام المارق في كوريا الشمالية ونواجه الخطر الذي تمثله إيران، والتي أهملها أولئك الذين عقدوا العزم على متابعة صفقة نووية معيبة... ولقد سحقنا الدولة الإسلامية الإرهابية في العراق وسوريا (ISIS) في ساحات القتال في سوريا والعراق، وسوف تستمر ملاحقتهم حتى يتم تدميرهم... وتضع استراتيجية الأمن القومي لإدارتي رؤية استراتيجية لحماية المواطنين الأمريكيين والحفاظ على طريقتنا في الحياة، وتعزيز ازدهارنا، والحفاظ على السلام من خلال القوة، وتعزيز التأثير الأمريكي في العالم... سوف نشجّع توازن القوى الذي تفضله الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا».

وأكدت مقدّمة الاستراتيجية على مبدأ (أمريكا أولاً)، وأن المنافسات الدوليّة التي تواجه

(1) The National Security Strategy of The United States of America, (Washington: The White House, December 2017), p.1.

(2) Ibid, p.1.

(3) Ibid, pp.1-2.

الولايات المتحدة لا تعبر عن اتجاهات أو مشاكل مؤقتة، بل إنها تحديات متشابكة طويلة الأجل تتطلب التزامًا وطنيًا مستدامًا. ويجب حماية أربع مصالح وطنية حيوية في هذا العالم التنافسي، ومنها⁽¹⁾:

- المحافظة على السلام بواسطة القوة من خلال إعادة بناء الجيش بحيث يظل قادراً على ردع خصوم الولايات المتحدة، وإذا لزم الأمر، يكون قادراً على القتال وتحقيق النصر.
- تعزيز النفوذ الأمريكي في العالم لدعم المصالح الأمريكية، ونشر قيم أمريكا تجعلها أكثر أمناً وازدهاراً.

وفي سياق اهتمامات الاستراتيجية الإقليمية، جاء التأكيد على وجوب أن تقوم الولايات المتحدة بتكثيف أساليبها في مناطق مختلفة من العالم لحماية مصالحها الوطنية. لذا عليها أن تضع استراتيجيات إقليمية متكاملة تقدر طبيعة وحجم التهديدات، وشدة التنافس، والفرص المتاحة، بناءً على الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية الوطنية. ويمكن أن يكون للتغيرات في ميزان القوى الإقليمي عواقب عالمية تهدد مصالح الولايات المتحدة. فالأسواق، والمواد الخام، وخطوط الاتصال، ورأس المال البشري تقع داخل المناطق الرئيسة من العالم أو تتحرك بينها⁽²⁾.

أما بخصوص منطقة الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة تسعى «إلى أن لا يكون ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين، وأن لا تهيمن عليه أية قوة مُعادية للولايات المتحدة، وهذا يساهم في استقرار سوق الطاقة العالمي. وتبقى هذه المنطقة موطناً لأخطر التنظيمات الإرهابية في العالم داعش والقاعدة وتصدير الجهاد العنيف». وتتهم الاستراتيجية إيران، بأنها «الدولة الرائدة في العالم الراعي للإرهاب، وأنها استفادت من عدم الاستقرار لتوسيع نفوذها من خلال الشركاء والوكلاء، وانتشار الأسلحة، والتمويل. وهي تواصل تطوير قدرة صاروخية، وقدرات استخباراتية، وتتولى أنشطة الإنترنت الضارة»⁽³⁾.

وجاء في هذه الاستراتيجية إن دول المنطقة قد أوجدت «بشكل متزايد مصالح مشتركة مع [كيان] إسرائيل في مواجهة التهديدات المشتركة. لدى الولايات المتحدة الفرصة لتحفيز تعاون اقتصادي وسياسي أكبر لتوسيع الرفاهية لأولئك الذين يريدون الشراكة معها، عن طريق

(1) Ibid, pp.3-4.

(2) Ibid, p.41.

(3) Ibid, p.49.

تنشيط الشراكات مع الدول لتحقيق الإصلاح وتشجيع التعاون بين الشركاء في المنطقة، وهذا يُمكن الولايات المتحدة من تعزيز الاستقرار وتوازن القوى الذي يضمن المصالح الأمريكية⁽¹⁾. وتأتي مبررات تقديم الولايات المتحدة الدعم اللامحدود للكيان، وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب أبان ولايته الأولى، إذ يكون الكيان المحتل أحد مرتكزات تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة، فيما يأتي⁽²⁾:

أ - درء الخطر المائل من الدول المعادية والجهات الفاعلة من غير الدول التي تحاول الحصول على الأسلحة النووية والكيميائية والإشعاعية، والبيولوجية والتي هي في ازدياد.
ب - إسناد نظام الدفاع الصاروخي متعدد الطبقات التابع للولايات المتحدة، الذي يركز على كوريا الشمالية وإيران للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الهجمات الصاروخية قبل الإطلاق.

ت - إسناد عمليات الولايات المتحدة في مكافحة إرهابي أسلحة الدمار الشامل من المتخصصين والإداريين والممولين والتسهيلات، وكشفها وإبطالها.

ث - إسناد عمليات الولايات المتحدة في تعقب مصادر التهديدات العابرة للحدود، بسبب عدم وجود دفاع مثالي ضد مجموعة من التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة. هذا هو السبب الذي يجعل الولايات المتحدة، إلى جانب الحلفاء والشركاء، مستمرة في الهجوم ضد تلك الجماعات العنيفة غير التابعة للدولة التي تستهدف الولايات المتحدة وحلفائها.

ج - تعزيز الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة في تقاسم المعلومات الاستخبارية المحلية والأجنبية عن الإرهابيين، وتهيئة كافة السلطات والموارد لوقف الأعمال الإرهابية قبل وقوعها. وتمكين الشركاء من القيام بعمليات العمل المباشر لتدمير الإرهابيين ومصادر الدعم الخاصة بهم. والقضاء على أي أمل في حصولهم على ملاذ آمن.

ح - تعزيز التأثير الأمريكي وجعل سياسة الولايات المتحدة الخارجية قوة إيجابية في العالم وبناء تحالفاتها وشراكاتها. والحلفاء والشركاء هم قوة كبيرة للولايات المتحدة. يضيفون مباشرة إليها قدراتهم السياسية، والاقتصادية والعسكرية والمخابراتية وغيرها⁽³⁾. وهكذا فإن هذه الاستراتيجية الأمنية من وجهة نظر واضعيها؛ تحدد الاتجاه الاستراتيجي

(1) Ibid, p.49.

(2) Ibid, pp.10-9.

(3) Ibid, p.37.

للولايات المتحدة الهادف إلى إعادة تأكيد مزاياها على الساحة العالمية وإلى تعظيم قوتها. ورأى ترامب إنه خلال إدارته، يمكن للشعب الأمريكي أن يثبت أن إرادته في الأمن والازدهار تأتي دائماً في المقدمة⁽¹⁾. ولاشك في أن الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» هو أحد مرتكزات تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط عامة وشرق المتوسط خاصة استناداً إلى المنافع والمصالح المشتركة.

2-مبررات دعم الولايات المتحدة للكيان الإسرائيلي المحتل في ظل إدارة الرئيس جوزيف بايدن (2021-2025):

رَكَزَت التوجهات الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة 2021-2025، في عهد الرئيس جوزيف بايدن (Joseph R. Biden, Jr) على محاور مهمة، وهي: تجديد مزايا الولايات المتحدة في القيم الديمقراطية والدفاع عنها داخلياً وخارجياً من موقع القوة المتجددة، وتحديد مصادر تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها، لاسيما تلك الصادرة من جراء التنافس المتزايد مع الصين وروسيا الاتحادية، والدول التي اكتسبت الحيابة النووية مثل: كوريا الشمالية، والدول الساعية نحو تحقيق هذا الهدف مثل إيران، فضلاً عن التهديدات الناجمة عن قضايا عالمية، كما هو الحال مع تفشي وباء فايروس كورونا المسبب لمرض كوفيد-19 وطفرائه المحوّرة، وأزمات تغيير المناخ⁽²⁾.

ورَكَزَت هذه الاستراتيجية على تحقيق الأهداف الآتية⁽³⁾:

أ- تعزيز مصالح الولايات المتحدة والتمسك بقيمها العالمية. وأن قيادتها للعالم هي مصلحة وطنية، تضمن لشعبها العيش في سلام وأمن وازدهار.

ب- معالجة التهديدات الناجمة عن قضايا عالمية، من خلال التحالفات والشراكات وعلى أساس مبدأ تقاسم المسؤوليات والأعباء.

ج- معالجة التهديدات الصادرة عن الصين وروسيا الاتحادية.

د- معالجة التهديدات الصادرة عن الدول الإقليمية الساعية إلى الحيابة النووية.

هـ- تحقيق الريادة في ثورة التكنولوجيا وتطوير ونشر التقنيات الناشئة.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أن ضمان أمن الولايات المتحدة، يتطلب القيام بجملة من

(1) Ibid, p.55.

(2) President Joseph R. Biden, Jr. Interim National Security Strategic Guidance, (Washington: The White House , March 2021).

(3) Ibid, pp.1-2.

الأمر⁽¹⁾، وفي سياق اهتمامات الاستراتيجية الإقليمية، جاء التأكيد على أن ضمان أمن الكيان المحتل هو أحد أولويات أمن الولايات المتحدة القومي، وبموجب هذه الاستراتيجية تحافظ الولايات المتحدة على التزامها التقليدي الصارم بضمان أمن الكيان، وتسعى إلى تعزيز اندماجه مع جيرانه واستئناف دوره المشجع لحلّ الدولتين القابل للحياة⁽²⁾.

وتأتي مبررات تقديم الولايات المتحدة الدعم القوي إلى الكيان المحتل، وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي في عهد الرئيس جوزيف بايدن، إذ يكون هذا الكيان أحد مرتكزات تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة، فيما يأتي:

أ- كبح مقومات التغيير الحقيقي الحاصل في توزيع القوة في العالم والذي نجم عنها تهديدات جديدة صادرة من جهات؛ الصين وروسيا الاتحادية وكوريا الشمالية وإيران والتنظيمات الإرهابية، للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها وتتحدى الاستقرار الإقليمي. لذلك لا بد من التعامل معها⁽³⁾.

ب- المشاركة في معالجة التهديدات الخطيرة العابرة للحدود التي تواجه الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، كما في حالة الأوبئة والمخاطر البيولوجية الأخرى، وأزمة المناخ المتصاعدة، والتهديدات السيبرانية والرقمية، والاضطرابات الاقتصادية الدولية، والأزمات الإنسانية الممتدة، والتطرف العنيف والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. والتي يجب أن تعالج هذه التهديدات بالعمل الجماعي من خلال تحديث بنية التعاون الدولي وبمشاركة الولايات المتحدة؛ لأنه لا يمكن معالجة أيٍّ منها بشكل فعّال من خلال تصرف دولة واحدة⁽⁴⁾.

إنّ الولايات المتحدة بموجب هذه الاستراتيجية من وجهة نظر إدارة بايدن، تسعى إلى إثبات أن الديمقراطيات لا تزال قادرة على تحقيق الشعب الأمريكي لأهدافه، من خلال الدفاع عنها، وتقويتها وتجديدها. وإعادة بناء الأسس الاقتصادية بشكل أفضل. واستعادة المكانة في المؤسسات الدولية، وتعزيز القيم الأمريكية داخل الوطن وخارجه، وتحديث القدرات العسكرية، مع ترسيخ القيادة الدبلوماسية، وتنشيط شبكة التحالفات الأمريكية والشراكات التي ترفد القدرات الأمريكية بعناصر قوة مضافة⁽⁵⁾.

(1) Ibid, p.9.

(2) Ibid, p.11.

(3) Ibid, p.8.& p.20.

(4) Ibid, p.7.

(5) Ibid, p.23.

3-واقع دعم الولايات المتحدة للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» المحتل:

حافظت الولايات المتحدة والكيان المحتل على علاقات ثنائية قوية على أساس عدد من العوامل، بما في ذلك الدعم الأمريكي القوي للكيان وأمنه؛ والأهداف الاستراتيجية المشتركة في الشرق الأوسط؛ والعلاقات التاريخية التي ترجع إلى دعم الولايات المتحدة لإنشائه في عام 1948. وكانت المساعدات الخارجية الأمريكية عنصراً رئيساً في ترسيخ وتعزيز هذه العلاقات. لطالما اعتبر المسؤولون الأمريكيون والعديد من المشرعين الكيان شريكاً حيوياً في المنطقة، وقد عكست حزم المساعدات الأمريكية له هذا التوجه.

جدول (1-4) إجمالي التزامات المساعدات الخارجية الأمريكية للكيان الإسرائيلي المحتل 1946-2023

(مليون دولار أمريكي) (من دون احتساب التضخم)

السنة المالية	العسكرية	الاقتصادية	الدفاع الصاروخي	الإجمالي
1946-2020	104.506.200	34.347.500	7.411.409	146.265.110
2021	3.300.000	-	500.000	3.800.000
2022	3.300.000	-	1.500.000	4.800.000
2023	3.300.000	-	500.000	3.800.000
الإجمالي	114.406.200	34.347.500	9.911.409	158.665.110

ملاحظة: وفقاً لبيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في يناير 2023، فإن إجمالي المساعدات الأمريكية للكيان التي تم الالتزام بها من عام 1946 إلى عام 2023 تقدر بنحو 260 مليار دولار أمريكي (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2021، المعدل حسب التضخم).

Sources: Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service, RL33222, VERSION 49, Updated March 1, 2023.

وتمّ تحديد المساعدات الأمريكية للكيان المحتل منذ العام 1999 في مذكرات تفاهم لا تتطلب تصديق مجلس الشيوخ مدتها 10 سنوات. إضافة إلى ذلك، قد يقبل الكونغرس تقديم مساعدات أخرى للكيان أو يغيّرها أو يقدم مخصصات تكميلية. ومع ذلك، أثرت مذكرات التفاهم السابقة بشكل كبير على المساعدات الأمريكية؛ كانت مذكرة التفاهم الأولى التي مدتها عشر سنوات (1999-2008)، والتي تمّ الاتفاق عليها في عهد إدارة كلينتون، وتمثّل التزاماً سياسياً بتزويد الكيان بما لا يقل عن 26.7 مليار دولار من إجمالي المساعدات

الاقتصادية والعسكرية (منها 21.3 مليار دولار مساعدات عسكرية) خلال مدتها. لقد وفرت مذكرة التفاهم هذه النموذج للتخلص التدريجي من جميع المساعدات الاقتصادية المقدمة له⁽¹⁾.

وفي عام 2007، اتفقت إدارة جورج دبليو بوش وحكومة الكيان على مذكرة تفاهم ثانية تتكون من حزمة مساعدات عسكرية بقيمة 30 مليار دولار لفترة عشر سنوات من السنة المالية 2009 إلى السنة المالية 2018. وبموجب شروط تلك الاتفاقية، سُمح للكيان صراحةً بمواصلة إنفاق ما يصل إلى 26.3 % من المساعدات الأمريكية على المعدات المصنعة فيه. وجاء في الاتفاق أن «كلا الجانبين يعترفان بأن مستويات التمويل هذه تفترض استمرار المستويات الكافية للمساعدات الخارجية الأمريكية بشكل عام، وتخضع لتخصيص الأموال وتوافرها لهذه الأغراض»⁽²⁾.

وتم توقيع مذكرة تفاهم ثالثة بين الطرفين بتاريخ: 14 سبتمبر 2016، مدتها 10 سنوات بشأن المساعدات العسكرية التي تغطي السنة المالية 2019 إلى السنة المالية 2028. وبموجب شروط مذكرة التفاهم الثالثة هذه، تتعهد الولايات المتحدة، وفقاً لتخصيص الكونغرس، بتقديم 38 مليار دولار من المساعدات العسكرية بواقع: 33 مليار دولار في شكل منح تمويل عسكري، إضافة إلى 5 مليارات دولار في شكل مخصصات دفاعية لبرامج الدفاع الصاروخي، ووفقاً لشروط مذكرة التفاهم، «تلتزم كل من الولايات المتحدة و[كيان] إسرائيل بشكل مشترك باحترام مستويات التمويل العسكري الأجنبي المحددة في مذكرة التفاهم هذه، وعدم السعي إلى إجراء تغييرات على مستويات التمويل العسكري الأجنبي طوال مدة هذا التفاهم». وخصّص الكونغرس المساعدات وفقاً لشروط مذكرة التفاهم المعمول بها، والقسم 1273 من قانون تفويض المساعدات الأمنية الأمريكية للكيان لعام 2020، والذي يجيز ما لا يقل عن 3.3 مليار دولار في التمويل العسكري الأجنبي السنوي له حتى عام 2028. وتختلف شروط مذكرة التفاهم الثالثة للسنوات المالية 2019-2028 عن المذكرات السابقة بشأن القضايا الآتية⁽³⁾:

(1) وذلك بعد أن أصبح واحداً من أكثر البلدان نمواً في العالم، حيث شغل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيه المرتبة 14 عالمياً في عام 2022.

(2) Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, (Washington: Congressional Research Service, RL33222, VERSION 49, Updated March 1, 2023), pp.7-8.

(3) Ibid, pp.7-8.

أ- التلخص التدريجي من المشتريات الخارجية حتى السنة المالية 2024، ثم يتم التلخص التدريجي منه خلال السنوات الخمس الأخيرة من مذكرة التفاهم، وينتهي بالكامل في السنة المالية 2028. وتدعو مذكرة التفاهم الكيان إلى تزويد الولايات المتحدة بمعلومات برمجية مفصلة تتعلق باستخدام جميع التمويل الأمريكي.

ب- تتعهد الإدارة بطلب 500 مليون دولار في التمويل المشترك السنوي لبرامج الدفاع الصاروخي بين الطرفين.

وتنصُّ مذكرات التفاهم السابقة بشأن تمويل الدفاع الصاروخي، على أنه في ظل ظروف استثنائية (على سبيل المثال، نزاع مسلح كبير يشمل الكيان)، يجوز للجانبين الاتفاق على دعم أمريكي يتجاوز الحد الأقصى السنوي البالغ 500 مليون دولار. وفي السنة المالية 2022، خصص الكونغرس مليار دولار لتمويل إضافي للدفاع الصاروخي⁽¹⁾.

ولقد تم تصميم المساعدات العسكرية الأمريكية للحفاظ على تفوق الكيان العسكري النوعي على الجيوش المجاورة. والسبب وراء هذا التفوق العسكري النوعي هو أن الكيان لا بد أن يعتمد على معدات وتدريب أفضل للتعويض عن كونها أصغر كثيراً من حيث المساحة والسكان مقارنة بمعظم خصومها المحتملين⁽²⁾.

ومن أبرز الأمثلة على التفوق العسكري النوعي الذي حققته المساعدات الأمريكية للكيان، هي ما يأتي:

أ- طائرة إف-35 المقاتلة المشتركة (F-35 Joint Strike Fighter): وهي طائرة الشبح من الجيل الخامس التي تنتجها وزارة الدفاع الأمريكية التي كان الكيان أول مستخدم دولي تعلن لها. وقد اشترى 50 طائرة إف-35 في ثلاثة عقود منفصلة باستخدام منح التمويل العسكري الأجنبي. ومنذ كانون الثاني (يناير) 2023، تلقى الكيان الإسرائيلي المحتل 36 طائرة من أصل 50 طائرة، قسّمتها على ثلاثة أسراب (سرب أسود الجنوب رقم 116)، و(سرب النسر الذهبية رقم 140)، و(سرب التدريب رقم 117)، المتمركزة في قاعدة نيفاتيم الجوية في الجنوب. ومن هناك يمكن لطائرات إف-35 ضرب أهداف في سوريا والعراق ولبنان والأردن ومعظم مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية وإيران دون الحاجة إلى التزود بالوقود في الجو. وقد استخدم الكيان طائراته إف-35 في العديد من العمليات العسكرية، بما في ذلك شنّ ضربات جوية داخل سوريا، وفي آذار (مارس)

(1) Ibid, p.9.

(2) Ibid, p.5.

2021، ورد أن طائرات إف-35 الإسرائيلية اعترضت طائرتين من دون طيار إيرانيتين تحملان شحنة من المسدسات من المفترض أنها مخصصة للمسلحين الفلسطينيين، في حين كانت الطائرتان من دون طيار خارج المجال الجوي الإسرائيلي⁽¹⁾.

ب- طائرة التزود بالوقود متعددة المهام (KC-46A «Pegasus») التي سعى الكيان المحتل إلى شرائها من شركة بوينغ لتوسيع مدى قدرتها على الهجوم الجوي وتعزيز قدرة الأفراد على الحركة. ويمكن لهذه الطائرة تزويد جميع أنواع الطائرات العسكرية الأمريكية وحلفائها بالوقود، ويمكنها حمل الركاب والوقود والمعدات. اشترت القوات الجوية الإسرائيلية في الأصل أسطولها الحالي من طائرات التزود بالوقود (طائرات بوينغ 707 المحولة) في السبعينيات. وفي آذار (مارس) 2020، أخطرت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الكونغرس ببيع مخطط لثمان طائرات بوينغ من طراز KC-46A للكيان بمبلغ حوالي 2.4 مليار دولار، ليكون هو الجهة الأجنبية الثانية التي وافقت عليها الولايات المتحدة لاستلام KC-46A، بعد اليابان. وفي شباط (فبراير) 2021، وقّع كيان إسرائيل المحتل على موافقة على طلب شراء طائرتين من طراز KC-46A، وفي كانون الثاني (يناير) 2022، توصل إلى موافقة على طلب شراء طائرتين إضافيتين. ومع بدء مفاوضات العقد الفعلية مع شركة بوينغ، سعى بعض المشرعين إلى تسريع تسليم الطائرات إلى الكيان.

وفي كانون الثاني (يناير) 2022، كتب خمسة أعضاء في مجلس النواب رسالة إلى الرئيس جوزيف بايدن يطلبون فيها جدولاً زمنياً سريعاً لتسليم (KC-46A)، وفي نيسان (أبريل) 2022، كتب المشرعون مرة أخرى إلى الرئيس بايدن يطلبون فيها التسليم السريع. وفي أواخر آب (أغسطس) 2022، وقّعت شركة بوينغ والكيان المحتل عقداً لشراء أربع طائرات (KC-46A)، إضافة إلى الصيانة والخدمات اللوجستية والتدريب المرتبطة بها مقابل 927 مليون دولار⁽²⁾.

ج- قدّمت الولايات المتحدة ما يقرب من 3 مليارات دولار للكيان لبطاريات القبة الحديدية، والصواريخ الاعتراضية، وتكاليف الإنتاج المشترك، والصيانة العامة. ولأنّ القبة الحديدية طورها الكيان وحده، فقد احتفظ في البداية بحقوق التكنولوجيا الخاصة بها. وكانت الولايات المتحدة تربطها معه شراكة استمرت عقوداً في تطوير وإنتاج أنظمة دفاع صاروخية أخرى (مثل Arrow). ومع بدء الولايات المتحدة في دعم تطوير الكيان للقبة

(1) Ibid, p.12.

(2) Ibid, p.14.

الحديدية مالياً في السنة الماليّة 2011، نما اهتمامها بأن تصبح في نهاية المطاف شريكاً في إنتاجها المشترك. ثمّ دعا الكونغرس إلى تقاسم تكنولوجيا القبة الحديدية والإنتاج المشترك مع الولايات المتحدة⁽¹⁾.

وهكذا نخلص إلى أن الولايات المتحدة هي المصدر الرئيس لقوة الكيان الإسرائيلي المحتل العسكريّة العدوانيّة، والمصدر الرئيس لتمويله المالي، وهي التي توفر إلى حدٍ كبير الغطاء السياسي لمواقفه السياسيّة وجرائمه ضد الإنسانية.

ويأتي ذلك في سياق اعتبار الولايات المتحدة للكيان بمثابة قلعة استراتيجية لها في الشرق الأوسط وشرق المتوسط، والتزامها بضمان أمنه، ورفدها بكل عناصر القوة والتفوق الاستراتيجي النوعي، بما يجعل ميزان توازن القوى الإقليمي لصالحه وبما يخدم مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ثانياً: توسيع دائرة التطبيع العربي- «الإسرائيلي»

مدخل

يُفهم التطبيع على أنه عودة العلاقات الثنائية بين دولتين في جميع المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والعسكريّة، وعلى كافة المستويات من جهة، كما يمثل الإجراءات التعاونية المتخذة بعد إنهاء حالة الحرب بين الدول المتحاربة لتعزيز العلاقات الدوليّة فيما بينها.

وعلى هذا الأساس، حصل التطبيع بين كل من مصر والأردن مع الكيان «الإسرائيلي» المحتل والمجاورتين له، لإنهاء حالة الحرب رسمياً وبالبداية بإجراءات تعاونية في جميع المجالات التي تضمنتها الاتفاقيات المعقودة فيما بينها. أمّا التطبيع بصيغة اتفاقات إبراهيم (Abraham Accords) -وردت «اتفاقات إبراهيم» في الأدبيات العربية- فهي التي حصلت بين معظم دول الخليج العربي والسودان والمغرب وهي لا تجاور الكيان وغير منغمسة في تفاعلات الصراع بصورة جوهريّة كما هو الحال مع مصر وسوريا والعراق والأردن.

في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021، توّصل الكيان إلى اتفاقات لتطبيع أو تحسين علاقاتها مع أربع دول أعضاء في جامعة الدول العربية، هي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان. وقد سهّلت إدارة ترامب كل من هذه الاتفاقات، المعروفة باسم اتفاقات إبراهيم، وقدمت حوافز أمنية أو دبلوماسية أو اقتصادية أمريكية لمعظم الدول

(1) Ibid, p.18.

المعنية. ومن أجل تعزيز الاعتراف الأوسع بالكيان الصهيوني «الإسرائيلي». وقد سعى بعض الأعضاء في مجلس النواب الأمريكي إلى توسيع اتفاقيات إبراهيم. على سبيل المثال مشاريع القوانين الآتية⁽¹⁾:

أ-مشروع القانون رقم 3099، قانون المبعوث الخاص لاتفاقيات إبراهيم (الذي أقره مجلس النواب)، تضمن من بين أمور أخرى، تعيين «مبعوث خاص لاتفاقيات إبراهيم داخل وزارة الخارجية يعمل كمستشار رئيس للحكومة الأمريكية وينسق الجهود عبرها فيما يتعلق بتوسيع وتعزيز اتفاقيات إبراهيم». وفي مجلس الشيوخ، جاء التعديل رقم (SA 717) على القانون رقم S.2226 ليتضمن «إنشاء مكتب المبعوث الرئاسي الخاص لاتفاقيات إبراهيم وممتدى النقب وممتديات واتفاقيات التكامل والتطبيع ذات الصلة داخل وزارة الخارجية».

ب- مشروع القانون رقم 3792، قانون تعزيز الشراكة بين الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي المحتل واتفاقيات إبراهيم لعام 2023، تضمن من بين أمور أخرى، دعوة وزير الخارجية إلى «توسيع العلاقات بين مواطني الكيان ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل تعزيز هدف توسيع وتعميق اتفاقيات إبراهيم». كما سيلزم مشروع القانون مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بضمان أن المتقدمين من البلدان المشاركة في الاتفاقيات مؤهلون للحصول على المساعدة بموجب برنامج المنح التنافسية للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط.

ج-قانون التكامل الإقليمي والتطبيع رقم S.2413، تضمن من بين أمور أخرى، إنشاء «صندوق فرص التكامل الإقليمي» بقيمة 105 ملايين دولار للسنوات المالية 2024 حتى 2030. كما سمح بتخصيص 6 ملايين دولار لبرنامج MERC التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و4 ملايين دولار للسنوات المالية 2024 حتى 2028 لتمويل المشاريع التعاونية المتعلقة بموارد المياه والزراعة وتخزين الطاقة.

د- قانون تعاون الأمن السيبراني لاتفاقيات إبراهيم رقم S.1777 لعام 2023، تضمن من بين أمور أخرى، السماح لوزير الأمن الداخلي، بالتشاور مع وزير الخارجية، بالانخراط

(1) Jeremy M. Sharp and Alexis Arief, Christopher M. Blanchard, Clayton Thomas, Jim Zanotti, U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical, Recent Trends, and the FY2024 Background Request, (Washington: Congressional Research Service, R46344- Version 9, Updated August 15, 2023), pp.21-22.

في أنشطة لتعزيز الدفاع عن الشبكات والتعاون في مجال الأمن السيبراني بين دول الاتفاقات والولايات المتحدة.

ه- قانون البحرية رقم H.R.2973/S.1334 لعام 2023، تضمن من بين أمور أخرى، أن يفرض على وزير الدفاع، بالتشاور مع وزير الخارجية، السعي بناءً على اتفاقات إبراهيم إلى تطوير استراتيجية لتعزيز الوعي بالمجال البحري الإقليمي المتكامل وقدرات الحظر.

و- من شأن التعديل (SA 255) على قانون S.2226، قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2024، أن يخول الرئيس الدخول في « اتفاقيات مشاريع تعاونية ثلاثية ومتعددة الأطراف مع الكيان ودول اتفاقات إبراهيم، ودول منتدى النقب، والدول التي وقعت معاهدات سلام مع الكيان، بموجب أحكام القسم 27 من قانون مراقبة تصدير الأسلحة (U.S.C. 2767 22)، لإجراء البحوث والتطوير والاختبار والتقييم والإنتاج المشترك (بما في ذلك الدعم اللاحق) للمواد الدفاعية والخدمات الدفاعية للكشف عن وتدمير الأنظمة الجوية المسلحة من دون طيار..».

وبينما يفكر بعض المشرعين في كيفية المضي قدماً في اتفاقات إبراهيم من خلال العمل التشريعي، هناك عدد من البرامج القائمة التي يعود تاريخها إلى فترات سابقة من عملية صنع السلام والتي تتلقى مخصصات جارية من وزارة الخارجية والعمليات الخارجية، بما في ذلك برنامج التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. فبالنسبة للسنة المالية 2024، تسعى إدارة بايدن إلى الحصول على 90 مليون دولار من صندوق الفرص الاقتصادية والاجتماعية لصندوق الفرص الجديد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي من شأنه أن يوفر للمسؤولين الأمريكيين المرونة اللازمة للاستجابة للتطورات المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلال شهادته في آذار (مارس) أمام مجلس النواب وفي جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية، اقترح وزير الخارجية بلينكين أن هذا الصندوق يمكن استخدامه لدعم البرامج التي تعزز اتفاقات إبراهيم⁽¹⁾.

1-التطبيع المصري مع الكيان الصهيوني «الإسرائيلي»:

أبرمت معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية والكيان الصهيوني «الإسرائيلي»، في واشنطن العاصمة، في 26 آذار (مارس) 1979. وقد وقعها عن الكيان رئيس الوزراء مناحيم بيغن، وعن مصر الرئيس محمد أنور السادات، وشهد التوقيع الرئيس جيمي كارتر⁽²⁾.

(1) Ibid, pp.22-23.

(2) دياجة معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية وكيان إسرائيل المحتل الموقعة في واشنطن العاصمة، بتاريخ: 26 آذار (مارس) 1979م، 27 ربيع الأول 1399هـ.

تعد «معاهدة السلام» أولى بؤادر سياسة التطبيع، وعلى إثرها دخلت مصر في إطار العزلة السياسية والاقتصادية لمدة عشر سنوات تقريباً وتعرضت فيها لمقاطعة من قبل الدول العربية التي اتخذت منها موقفاً عدائياً لتطبيعها مع عدوها المشترك.

لم يؤدِّ التطبيع مع مصر إلى التخفيف من حدة السلوك العدائي للكيان؛ لأنه هدف إلى تحييد القوة المصرية في الصراع مع الدول العربية، لذلك تصاعدت تهديداته بعد عملية التطبيع، كما هو الحال مع تدمير المفاعل النووي العراقي (أوزيراك) في حزيران (يونيو) عام 1981، وإعلان ضمّ الجولان السوري في كانون الأول (ديسمبر) عام 1981، وغزو لبنان في حزيران (يونيو) عام 1982، وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1985⁽¹⁾.

2-التطبيع الأردني مع الكيان:

تقوم الرؤية الأردنية على أساس العمل والسعي المتواصل للوصول إلى السلام وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، وقد جاءت معاهدة «السلام» الأردنية مع الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» ثمرة للتحرك السلمي الأردني الذي بدأ في مدريد، وتتبع فصوله في واشنطن ومنطقة الشرق الأوسط، فقد كان توقيع جدول أعمال المفاوضات بين الأردن والكيان في 14 أيلول 1993 الخطوة الأولى على طريق الاتفاق، ثم تلا ذلك توقيع إعلان واشنطن في 25 تموز (يوليو) 1994، الذي أنهى حالة الحرب بينهما، والذي اشتمل على السعي لتحقيق سلام عادل وشامل، ومواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري: 242 و338، واحترام دور الأردن التاريخي في الأماكن الإسلامية في القدس حاضراً ومستقبلاً⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أنّ الجانبين يواجهان المزيد من العوائق في السنوات القادمة. وبدأ الكثيرون في كلٍ منهما يشكك في الأسس التي تقوم عليها معاهدة السلام لعام 1994 التي وُقعت منذ 25 عاماً والتي مرّت ذكرها عام 2019 من دون أي احتفالات، فيما أسهم صعود اليمين المتطرف في الكيان والمتمسك أيديولوجيا بفكرة (إسرائيل الكبرى) بإرغام نتنياهو على

(1) صورة ترمية، مسارات التطبيع العربي- الإسرائيلي.. من كامب ديفيد إلى اتفاق «إبراهيم»، مجلة مدارات سياسية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، (2021)، ص 227.

(2) باسل محمد عبد الراشد، معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية لعام 1994 دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، جامعة الشرق الأوسط/ كلية الآداب والعلوم-قسم العلوم السياسية، الأردن-عمّان، كانون الثاني 2018، ص 91. وعن نص المعاهدة ودبياجتها يُنظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثائق معاهدات السلام الأردنية -«الإسرائيلية»، معاهدة السلام الأردنية -الإسرائيلية، عمّان، 1994/10/17، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 20، (خريف 1994).

إعادة النظر في صحة أن يكون إطار حل الدولتين حلاً للصراع القديم القائم مع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، ساعدت تطورات جديدة في المنطقة الكيان على إعادة النظر في أولوياته الإقليمية، لاسيما مع فقدان الأردن لأهميته الجيوسياسية وعدم حاجة دول الخليج إليه مع بروز السعودية والإمارات، وسقوط نظام صدام حسين عام 2003 جعل الكيان يتمتع بمزيد من الأمن وغياب تهديد الجبهة الشرقية له⁽¹⁾.

3-التطبيع المغربي مع الكيان:

كان للكيان الصهيوني «الإسرائيلي» والمغرب علاقة سرية تعود إلى الستينيات من خلال أجهزة الاستخبارات الخاصة بكل منهما. وفي أواخر السبعينيات، توسط المغرب بين الكيان ومصر لمساعدتهما على التحرك نحو اتفاق السلام. وفي تسعينيات القرن العشرين، بعد اتفاقيات أوسلو، أقام الكيان والمغرب علاقات دبلوماسية وفتحتا بعثتين دبلوماسيتين في تل أبيب والرباط. وفي عام 1994، زار رئيس وزراء الكيان إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريز المغرب كضيوف على الملك الراحل الحسن الثاني. ولكن في عام 2000، بعد الانتفاضة الثانية، قطع المغرب العلاقات مع الكيان وأغلقت الدولتان مكاتبهما الدبلوماسية.

وفي العشرين عاماً التي تلت ذلك، كانت هناك عدة اجتماعات سرية بين المسؤولين الإسرائيليين ووزراء الخارجية المغاربة⁽²⁾. ومع ذلك، استمرت السياحة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العديد من اليهود «الإسرائيليين» ينحدرون من المغرب. وبحسب ما ورد، بدأت المفاوضات التي تربط التطبيع بسياسة الولايات المتحدة في الصحراء المغربية في عام 2017. وفي أيلول (سبتمبر) 2018، التقى نتنياهو سراً بـ(وريطة)، وزير الخارجية المغربي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك⁽³⁾.

وفي آب (أغسطس) 2020، أعلن رئيس الوزراء المغربي سعد الدين العثماني أن التطبيع «خط أحمر». ويرأس العثماني حزباً إسلامياً معتدلاً يحظى بأغلبية المقاعد في البرلمان،

(1) حسن البراري، اتفاق أبراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن، (الأردن-عمّان، مؤسسة فريدريش إيبتر-مكتب عمان، أيلول 2020)، ص.13.

(2) Barak Ravid, Morocco to normalize ties with Israel in deal with Trump over Western Sahara, Dec 10, 2020– World, available at: <https://www.axios.com/202010/12//morocco-israel-deal-trump-recognize-western-sahara>.

(3) Alexis Arieff, Brock R. Williams, and Jim Zanotti, Morocco-Israel Normalization and U.S. Policy Change on Western Sahara, (Washington: Congressional Research Service, IN11555, VERSION ,2 December 15, 2020), p.2.

في حين أن الملك محمد السادس هو المتحكم في صنع القرار الوطني. وقد سعى المغرب تاريخياً إلى دعم عملية السلام بين الكيان والفلسطينيين بالتنسيق مع الدول العربية الأخرى، واتصل الملك محمد السادس برئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس في 10 كانون الأول (ديسمبر) 2020 للتعبير عن دعمه المستمر لحل الدولتين. ولاحظ بعض المحللين أنَّ تحقيق أهدافه بشأن الصحراء الغربية قد يساعد في إسكات المعارضة الداخلية لقرار المغرب بشأن التطبيع؛ إضافة إلى ذلك، ربما قدّر المغرب أنَّ ردود الفعل المحلية ستكون معتدلة نسبياً في ضوء الاستجابات العربية لاتفاقيات التطبيع السابقة⁽¹⁾.

ويأتي القرار المغربي كجزء من صفقة تتضمن اعتراف الولايات المتحدة بالمنطقة المتنازع عليها الصحراء الغربية كجزء من المغرب. وبذلك تكون المغرب هي الدولة العربية الرابعة التي تتحرك نحو التطبيع مع الكيان كجزء من مبادرة إدارة ترامب «اتفاقات إبراهيم». لقد بدأت المفاوضات حول هذه الصفقة قبل عامين لكنها تكتفت في الأشهر القليلة الماضية. إذ تفاوض كبير مستشاري ترامب جاريد كوشنر والمبعوث الخاص آفي بيركوفيتز مباشرة مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة. وشجعت حكومة الكيان البيت الأبيض عدة مرات في السنوات الثلاث الماضية على متابعة هذا المسار، لكن المحادثات على مدى الأشهر القليلة الماضية شملت الولايات المتحدة والمغرب فقط. وقال كوشنر في إفادة مع الصحفيين إنَّ المغرب وافق على استئناف الاتصالات الرسمية مع الكيان، والسماح لشركات طيرانه باستخدام المجال الجوي المغربي، وبدء الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين.⁽²⁾

أعلن الرئيس دونالد ترامب في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) 2020، أنَّ المغرب سيُطَبِّع العلاقات مع الكيان، وأنَّ الولايات المتحدة تعترف بالسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها. وأكد المغرب أنَّ التطبيع سيشمل اتصالات رسمية مع نظرائه وعلاقات دبلوماسية في أقرب وقت ممكن، ورحلات جوية مباشرة، وتعاون اقتصادي وفني. تأتي رغبة المغرب في التطبيع في أعقاب تحركات مماثلة من جانب الإمارات العربية المتحدة والبحرين في أيلول (سبتمبر) 2020، وتأتي بعد أن أعلنت السودان في تشرين الأول (أكتوبر) عن خطط مبدئية للقيام بذلك. وتأتي قرارات الحكومات العربية رسمياً بتطبيع العلاقات مع الكيان عموماً بعد سنوات من التنسيق الخفي لمواجهة المخاوف المشتركة. وتثير هذه

(1) Ibid, p.2.

(2) Barak Ravid, Op. Cit.

التطورات تساؤلات حول مستقبل التعاون والتنافس بين الجهات الفاعلة الرئيسة في الشرق الأوسط، ومبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المنطقة⁽¹⁾.

إنّ اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وهو هدف مغربي بارز منذ عقود، له آثار على العلاقات الأمريكية مع المغرب ومنافستها الإقليمية الجزائر، وربما على الاستقرار الإقليمي ومستقبل عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الإقليم (MINURSO)⁽²⁾. وقد ينظر الكونغرس في الآثار المترتبة على إجراء مثل هذا التحول الكبير في السياسة الأمريكية الراسخة، بما في ذلك ما إذا كانت الدول الأخرى قد تستشهد به بوصفه سابقة للأراضي الأخرى المتنازع عليها أو «غير الخاضعة للإدارة الذاتية»⁽³⁾.

وصدر إعلان مشترك بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي المحتل، في الرباط بتاريخ: 22 كانون الأول (ديسمبر) 2020، تضمن المسائل الآتية⁽⁴⁾:

أ-فتح حقبة جديدة في العلاقات بين المملكة المغربية والكيان.

ب-التأكيد على سيادة المملكة المغربية على إقليم الصحراء الغربية، ويؤكد دعم مُقترح المغرب الجاد والموثوق والواقعي للحكم الذاتي كأساس وحيد لحلٍّ عادلٍ ودائمٍ للنزاع حول إقليم الصحراء الغربية.

ج-أهمية الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس المقدسة لدى الديانات التوحيدية الثلاثة.

د-الدور التاريخي الذي لعبته المغرب في جمع شعوب المنطقة، وتعزيز الأمن الإقليمي، وفتح فرص جديدة للمنطقة بأكملها؛ وإقامة علاقات دبلوماسية وسلمية وودية كاملة.

و-منح التراخيص للرحلات الجوية المباشرة بين المغرب والكيان.

ز-استئناف الاتصالات الرسمية الكاملة على الفور بين نظرائهم «الإسرائيليين» والمغاربة.

ح-مواصلة التعاون في التجارة والتمويل والاستثمار والابتكار والتكنولوجيا والطيران المدني والتأشيرات والخدمات القنصلية والسياحة والمياه والزراعة والأمن الغذائي والتنمية والطاقة والاتصالات والقطاعات الأخرى التي قد يتم الاتفاق عليها.

ط-إعادة فتح مكاتب الاتصال في الرباط وتل أبيب.

(1) Alexis Arief, Brock R. Williams, Jim Zanotti, Op. Cit., p.1.

(2) United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara.

(3) Alexis Arief, Brock R. Williams, Jim Zanotti Op. Cit., p.1-2.

(4) Joint Declaration: The Kingdom of Morocco, the United States of America and the State of Israel, Done at Rabat, 22 December 2020.

إنّ التعاون بين الطرفين واسع النطاق نسبياً والمصالح التي يقوم عليها قوية ودائمة. وتتمثل الركائز الأساسية للتعاون أولاً وقبل كل شيء في الرابطة اليهودية المغربية والتعاون الأمني الذي نشأ في أوائل الستينيات وما زال مستمراً في عدد من المجالات أبرزها⁽¹⁾:

أ-إنّ التعاون بينهما في مجالات الأمن والاستخبارات السرية، وفي مجالات مثل السياحة والمجتمع المدني. وهناك تعاون أكثر محدودية في المسائل السياسيّة والاقتصاديّة الرسميّة التي تتم علناً، ويرجع ذلك جزئياً إلى النشاط المشترك في المحافل الإقليميّة والدوليّة.

ب-السفر المكثف بين البلدين، والتغطية التي تلقاها في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعيّة. ومع ذلك يرى البعض أنّ تحقيق إمكانات التعاون بين الطرفين يعتمد على عدة عوامل منها⁽²⁾:

أ- التقدم الكبير والإيجابي في العملية السياسيّة مع الفلسطينيين والذي من شأنه أن يسهّل الرأي العام المغربي الأكثر إيجابية تجاه العلاقات الدبلوماسية الرسميّة.

ب-الاستفادة من اليهود من أصول مغربية وعربية والمواطنين العرب في الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» وإشراكهم في جهود تعزيز التعاون. كما يُعدّ لدى الكيان ثاني أكبر جالية مغربية في العالم بعد فرنسا.

ج-الجمع بين استخدام قنوات الدبلوماسية الرسميّة والدبلوماسية العامة والثقافيّة والرقمية، استناداً إلى الأنشطة المشتركة للمسؤولين وفاعلي المجتمع.

4-التطبيع الإماراتي مع الكيان:

قام الطرفان في عام 2020، بتطبيع العلاقات، وهي الأولى من «اتفاقات إبراهيم» التي تفاوضت عليها الإمارات العربية المتحدة والكيان المحتل والولايات المتحدة، إذ تفاوضت الدول الثلاث بشكل مشترك على اتفاقية التطبيع الدبلوماسي خلال صيف عام 2020 في أعقاب تصريحات رئيس وزراء الكيان آنذاك بنيامين نتنياهو التي طرحت علناً فكرة ضمّ أجزاء من الضفة الغربية رسمياً. ووفقاً لسفير الإمارات العربية المتحدة لدى الولايات المتحدة،

(1) Einat Levi, Israel and Morocco :Cooperation Rooted in Heritage, (Petach Tikva: Published as part of the publication series: Israel's Relations with Arab Countries: The Unfulfilled Potential, Mitvim Institute, September 2018), pp.21-22.

(2) Ibid, p.22.

كانت الاتفاقيات «حول منع الضم» و«إنقاذ حل الدولتين». ودعماً لاتفاقية التطبيع الثنائية الأولى، تعهدت إدارة ترامب ببيع طائرة إف-35 المقاتلة المتقدمة والطائرات من دون طيار المسلحة للإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾.

ومنذ توقيع اتفاقية التطبيع الدبلوماسي، توسّعت العلاقات التجارية والعسكرية والدبلوماسية بين الطرفين بشكل كبير. ففي أيار (مايو) 2022، وقعا اتفاقية تجارة حرة، دخلت حيز التنفيذ في آذار (مارس) 2023. ومنذ عام 2020، ارتفع حجم التجارة الثنائية بينهما من بضع مئات من الملايين إلى 3 مليارات دولار متوقعة في عام 2023. وفي شباط (فبراير) 2023، افتتحت الإمارات العربية المتحدة مجمّعاً متعدد الأديان يُعرف باسم «بيت العائلة الإبراهيمية»، والذي يحتوي على كنيس يهودي. كما اشترت الإمارات العربية المتحدة أسلحة من الكيان، بما في ذلك أنظمة دفاع جوي وصاروخي مختلفة. أصدرت وزارة دفاع الكيان أرقاماً تشير إلى أن صادراتها من الأسلحة إلى دول اتفاقيات إبراهيم ارتفعت من 853 مليون دولار في عام 2021 إلى ما يقرب من 3 مليارات دولار في عام 2022⁽²⁾.

ورغم هذا التوسع السريع في العلاقات، إلا أن العلاقات بين الجانبين واجهت طوال عام 2023 بعض العقبات، حيث يواجه الكيان اضطرابات سياسية داخلية ومزیداً من المواجهات مع الفلسطينيين. أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية عدة إدانات لزيارة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى الحرم الشريف. كانت حركة السياحة بين البلدين في اتجاه واحد تقريباً، حيث زار عدة مئات الآلاف من «الإسرائيليين» الإمارات العربية المتحدة مقارنة بحوالي 1600 زيارة لمواطنين إماراتيين إلى الكيان (حتى كانون الثاني (يناير) 2023).

في آذار (مارس) 2023، جمّدت الإمارات عمليات شراء إضافية للأسلحة من الكيان بسبب تصرفات بعض الوزراء في حكومته. وفي الشهر نفسه، أرسلت الإمارات العربية المتحدة كبير مستشاري محمد بن زايد إلى الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» لتحذير رئيس الوزراء نتنياهو من أن معاملة حكومته للفلسطينيين تؤدي إلى توتر العلاقات بينهما. وكان نتنياهو يخطط لزيارة الإمارات العربية المتحدة، لكن دعوته أُلغيت على ما يبدو بسبب تصرفات بعض وزرائه⁽³⁾.

لقد وقّع الجانبان معاهدة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل، في البيت

(1) Jeremy M. Sharp, The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy, (Washington: Congressional Research Service, RS21852, VERSION 148, Updated September 13, 2023), p.16.

(2) Ibid, p.16.

(3) Ibid, pp.1-7.

الأبيض، بتاريخ: 16 أيلول (سبتمبر) 2020. وترأس الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مراسم توقيع المعاهدة، بحضور وزير خارجية الإمارات، الشيخ عبد الله بن زايد، ورئيس وزراء الكيان بنيامين نتانياهو. ومن أبرز ما جاء فيها، الآتي⁽¹⁾:

أ- إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل للعلاقات الثنائية، ومواصلة تطوير العلاقات الودية بما يلبي مصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط.

ب- التزام الطرفين بالعمل معاً لتحقيق حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما يلبي الاحتياجات المشروعة لكلا الشعبين وتطلعاتهم، ولدفع السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط.

ج- يسترشد الطرفان في علاقاتهما بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ويعترف كل طرف ويحترم سيادة الطرف الآخر وحقه في العيش في سلام وأمن، ويطوّر الطرفان علاقات تعاون ودية بينهما وبين شعوبهما، ويحلان جميع الخلافات بينهما بالوسائل السلمية.

د- إقامة سفارات وقنصليات وتبادل سفراء مقيمين في أقرب وقت ممكن عملياً بعد توقيع المعاهدة.

هـ- يتعهد الطرفان باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي أنشطة إرهابية أو عدائية ضد بعضهما البعض في أراضيها أو انطلاقاً منها، وبرفض أي دعم لمثل هذه الأنشطة في الخارج أو السماح بمثل هذا الدعم في أراضيها أو انطلاقاً منها.

و- يبرم الطرفان اتفاقيات ثنائية في المجالات التالية في أقرب وقت ممكن عملياً: الرعاية الصحية، العلوم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والسياحة والثقافة والرياضة، والطاقة، والبيئة، والتعليم، والترتيبات البحرية، والاتصالات والبريد، والزراعة والأمن الغذائي، والمياه.

ز- تعزيز ثقافة العيش المشترك بين شعبي البلدين من خلال إنشاء برامج لالتقاء أفراد الشعبين، وحوار الأديان، والتبادلات الثقافية والأكاديمية والشبابية والعلمية وغيرها، واتخاذ التدابير المتعلقة بالتأثيرات والخدمات القنصلية لتسهيل السفر الفعال والأمن لمواطني البلدين، وسيعملان معاً أيضاً من أجل إنشاء «منتدى مشترك رفيع المستوى للسلام والتعايش» مكرّس للنهوض بهذه الأهداف.

(1) Abraham Accords Peace Agreement: Treaty of Peace, Diplomatic Relations and Full Normalization Between the United Arab Emirates and The State of Israel, (Washington, DC, this day Elul 26th, 5780, Muharram 27th, 1442, which corresponds to 15 September 2020.

ط- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

ي- تُحال هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

ويرى البعض أنَّ الاتفاق يعبر عن تصميم دولة الإمارات العربية المتحدة على الاضطلاع بدور عالمي وأن تكون طرف له سيادته. وفي المجال الثنائي، يتطلع المستثمرون في الكيان والإمارات العربية المتحدة إلى الفرص الجديدة. فإن التوافق الاقتصادي والجغرافي والسياسي بين الطرفين بحاجة إلى التكامل. ولهذا، فإن التعاون بين الجانبين له قيمته، لاسيما مع إلغاء قانون مقاطعة الكيان الإسرائيلي المحتل لعام 1972⁽¹⁾.

5- التطبيع البحريني مع الكيان:

اتفق الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، ورئيس حكومة الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، على بدء حقبة من الصداقة والتعاون. ومن هذا المنطلق، التقى نتنياهو ووزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياتي في واشنطن، بدعوة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، لبدء فصل جديد من السلام، بواسطة مبادرة «الاتفاقيات الإبراهيمية» للرئيس دونالد ترامب لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. لقد وقّع الطرفان في 16 أيلول (سبتمبر) 2020، إعلان السلام والتعاون والعلاقات الدبلوماسية والودية البناءة، وهو اتفاق تطبيع دبلوماسي. ولعلّ من أهم ما تضمّنه ما يأتي⁽²⁾:

أ- إنَّ الجانبين واثقان بأن هذا التطور سيساعد في الوصول إلى مستقبل يمكن أن تعيش فيه جميع الشعوب والأديان معاً بروح التعاون وتتمتع بالسلام والازدهار.

ب- التزام الطرفين بتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط، مشددين على أهمية تبني رؤية «الاتفاقيات الإبراهيمية» وتوسيع دائرة السلام والاعتراف بحق كل دولة في السيادة والعيش بسلام وأمان ومواصلة الجهود لتحقيق حلٍ عادل ودائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

(1) إيريك كنال فورجوس ألتر، إن جاناردان، الاتفاق الإبراهيمي: التفسير القانوني وأفق التعاون مع آسيا، (الأمارات-دبي: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، فبراير 2021)، ص.3.

(2) Abraham Accords: Declaration of Peace, Cooperation, and Constructive Diplomatic and Friendly Relations, Announced by the State of Israel and the Kingdom of Bahrain on 15 September 2020.

ج- إقامة علاقات دبلوماسية وتعزيز الأمن وتجنب التهديدات باستخدام القوة إضافة إلى تعزيز التعايش وثقافة للسلام.

د- إبرام اتفاقات بشأن الاستثمار والسياحة والرحلات المباشرة، والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة، والرعاية الصحية والثقافة والبيئة ومجالات أخرى ذات المنفعة المتبادلة.

وعلى مدى السنوات الثلاث التالية للإعلان، تقدم الطرفان ببطء في العلاقات الثنائية. ففي شباط (فبراير) 2022، وقَّعا مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني. وفي أيلول (سبتمبر) 2023، افتتح الكيان سفارة جديدة في العاصمة المنامة، واتفق وزراء الخارجية على التعاون لزيادة عدد الرحلات الجوية المباشرة والسياحة وحجم التجارة والاستثمارات⁽¹⁾.

ومع ذلك، فإن الهجوم الذي قاده حماس في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 «طوفان الأقصى» والهجوم المضاد الذي تلاه في غزة قد عطلَّ إلى حد كبير الزخم نحو علاقات أوثق. ومع استمرار الصراع ليس فقط في غزة، ولكن في منطقة الشرق الأوسط الأوسع يبدو أن الحكومة البحرينية في موقف صعب؛ ففي تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، أدان ولي العهد «بشكل لا لبس فيه» حماس، لكنه وصف الوضع في غزة بأنه «لا يطاق». وفي الشهر نفسه أيضاً، أعلن مجلس النواب البحريني (الذي لا يملك أية سلطة على السياسة الخارجية) أن سفير البحرين والكيان غادر كلَّ منهما دولة الآخر. وزعم الكيان على الفور أن العلاقات مستقرة وأنها لم تتلق أية بادرة رسمية من البحرين لاستدعاء سفيرها. ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) 2023، كانت هناك احتجاجات دورية في البحرين لدعم محنة الفلسطينيين في غزة؛ وفي بعض الأحيان، منحت الحكومة تراخيص للمسيرات العامة، ربما من أجل توفير صمام أمان للتعبير عن السخط إزاء الحرب⁽²⁾.

6-التطبيع السوداني مع الكيان:

بحلول أوائل عام 2021، توصل الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» إلى اتفاقات إبراهيم لتطبيع أو تحسين علاقاته مع عضو آخر في جامعة الدول العربية هي: السودان. وقد سهَّلت إدارة ترامب هذا المسعى، وكما حدث مع صفقة الإمارات العربية المتحدة، فقد قدَّمت حوافز أمنية أو دبلوماسية أو اقتصادية أمريكية لمعظم الدول المعنية.

(1) Jeremy M. Sharp, Bahrain: Issues for U.S. Policy, (Washington: Congressional Research Service, 95-1013 · VERSION 186 , Updated March 12, 2024), p.9.

(2) Jeremy M. Sharp, Op. cit, p.9.

أكدت السودان في 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2020 موافقتها على تطبيع العلاقات مع الكيان مقابل رفع اسمها من القائمة السوداء للإرهاب في الولايات المتحدة، معترفة لأول مرة بوجود ارتباط بين الطرفين، وهو ما كانت قد نفت وجوده من قبل. وأبرز بياناً صادر عن مجلس الوزراء في حكومة الخرطوم الانتقالية الفوائد الاقتصادية المختلفة للصفقة، والتي ستشمل المساعدات التي تشتد الحاجة إليها والوصول إلى المؤسسات المالية العالمية، والتي كانت مرفوضة سابقاً بسبب إدراج السودان على القائمة السوداء للإرهاب. وإن الاتفاق على التفاوض بشأن تطبيع العلاقات جاء بعد عام من المفاوضات الصعبة مع الولايات المتحدة، حيث أصرت واشنطن على ربط رفع السودان من القائمة بالتطبيع، وهو الموقف الذي رفضته الخرطوم. وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2020 أن السودان سيبدأ تطبيع العلاقات مع الكيان. وقال البيان إن الصفقات ستغطي الزراعة والتجارة والطيران والهجرة، لكنه لم يقدم تفاصيل عن توقيت أو مكان الاجتماعات. ومن شأن رفع القائمة أن يفتح الباب أمام السودان للحصول على قروض ومساعدات دولية⁽¹⁾.

لقد عانى اقتصاد السودان من عقود من العقوبات الأمريكية وسوء الإدارة في عهد البشير. كانت الحكومة الانتقالية تكافح عجزاً كبيراً في الميزانية ونقصاً واسع النطاق في السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود والخبز والأدوية. وقالت وزارة الخارجية السودانية يوم 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2020 إن الولايات المتحدة ستعمل أيضاً مع شركائها الدوليين لتخفيف أعباء الديون الخارجية للبلاد، والتي تتجاوز 60 مليار دولار. وأدان حزب الله الصفقة السودانية مع الكيان، قائلاً إنها «مقابل ثمن زهيد وغير مهم وستؤدي إلى سقوط الحكومة الانتقالية». وانتقد صديق تاور، عضو مجلس السيادة المكون من 11 عضواً والذي يحكم السودان، التطبيع مع الكيان، وقال إن الجنرال عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك اتخذوا قرار التطبيع «دون مشاورات داخل مجلس السيادة أو مجلس الوزراء»⁽²⁾.

7- مآلات التطبيع السعودي مع الكيان:

في أواخر نيسان (أبريل) 2024، ظهرت تقارير تفيد بأن المسؤولين الأمريكيين والسعوديين كانوا على وشك الانتهاء من مجموعة من الاتفاقيات والتفاهات المحتملة بشأن الأمن والعلاقات

(1) ToI Staff and Agencies, Sudan confirms link: It agreed to Israel ties for terror delisting, economic aid, 26 October 2020, available at: <https://www.timesofisrael.com/sudan-confirms-it-agreed-to-talk-to-israel-for-terror-delisting-economic-aid/>

(2) Ibid.

الثنائية فيما يتعلق بالتطبيع السعودي للعلاقات مع الكيان الصهيوني «الإسرائيلي». وفي حدث المنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض في 29 نيسان (أبريل) 2024، قال وزير الخارجية بلينكن: «إن العمل الذي تقوم به المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة معاً فيما يتعلق باتفاقيتنا الخاصة، أعتقد أنه قريب جداً من الاكتمال... ولكن من أجل المضي قدماً في التطبيع، ستكون هناك حاجة إلى شيئين: الهدوء في غزة ومسار موثوق به إلى دولة فلسطينية»⁽¹⁾.

قد يعتمد التطبيع بين الجانبين وتوقيته على ما إذا تم وقف إطلاق النار، وما إذا كانت حكومة الكيان قادرة على قبول الاحتمال المستقبلي لدولة فلسطينية. إن التطبيع مع السعودية من شأنه أن يمثل الخطوة الدبلوماسية الأكثر أهمية للكيان منذ معاهدتي السلام مع مصر (1979) والأردن (1994)، ويمكن أن يساعد في ترسيخ التعاون العربي معه الأوسع نطاقاً - بدعم من الولايات المتحدة - والذي كان متراكماً منذ العام 2020⁽²⁾.

ورداً على سؤال في إحاطة صحفية حول ما إذا كانت الاتفاقيات الأمريكية السعودية يمكن أن تمضي قدماً من دون تطبيع بين السعودية والكيان ومسار لحل الدولتين، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 2 أيار (مايو) 2024، «إن الولايات المتحدة والسعودية كانتا واضحتين للغاية في أن هذه صفقة شاملة تتضمن مكوناً ثنائياً وتتضمن أيضاً مساراً لحل الدولتين»⁽³⁾.

وتوقع بعض المراقبين، بما في ذلك بعض مسؤولي إدارة بايدن، بأن قرار حماس بتنفيذ هجماتها في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) كان يهدف جزئياً إلى تعطيل أو إضعاف الجهود التي تدعمها الولايات المتحدة لمتابعة نوع جهود التطبيع الدبلوماسي التي تجسدها اتفاقات إبراهيم التي أبرمها الكيان في عامي 2020-2021 مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان. وربما سعت حماس إلى تعطيل زخم جهود الولايات المتحدة في خريف عام 2023 نحو التطبيع بين السعودية والكيان. فمن المرجح أن تلك الهجمات كانت تهدف إلى إعادة تأكيد الأهمية للحركات الفلسطينية التي ترفض التطبيع، وتصرّ على إنهاء سيطرة الكيان على الحياة الفلسطينية⁽⁴⁾.

(1) Jim Zanotti, Israel: Major Issues and U.S. Relations, (Washington: Congressional Research Service, R44245 , VERSION 143, Updated July 9, 2024), p.21.

(2) Ibid, pp. 21-22.

(3) Ibid, p.22.

(4) Jim Zanotti, Coordinator, Jeremy M. Sharp, Coordinator, Christopher M. Blanchard, Coordinator , Israel and Hamas October 2023 Conflict: Frequently Asked Questions (FAQs), (Washington: Congressional Research Service, R47754 · Version 10, October 20, 2023), p.68.

وحتى 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، أبلغت السعودية الحكومة الأمريكية بأنها ستعلق المزيد من محادثات التطبيع. وفي مقابلة أجريت في 15 من الشهر ذاته، قال مستشار الأمن القومي سوليفان، «لا يوجد نوع من التوقف الرسمي. إن الهدف الطويل الأجل المتمثل في منطقة شرق أوسط أكثر سلاماً وتكاملاً، بما في ذلك من خلال التطبيع، يظل محورياً رئيساً للسياسة الخارجية الأمريكية». إن سلوك الصراع الدائر بين الكيان المحتل وحماس، وأي أطراف إقليمية أخرى قد تتورط، سوف يشكل السياق للنظر في المستقبل في جدوى واحتمالات الدبلوماسية المؤيدة للتطبيع. وحتى إذا أنهت عمليات الكيان العسكرية، السيطرة السياسية لحماس على غزة، فإنها لا تبدو من المرجح أن تحل الأسئلة الأساسية المتعلقة بالوضع السياسي المستقبلي والسيادة المحتملة للفلسطينيين. وقد تؤدي طبيعة وعواقب هجمات حماس في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023 إلى تقليل الدعم الشعبي بين بعض الصهاينة لأي حل للصراع، أو تمكين الجماعات التي ربما كانت متورطة في الهجمات أو متعاطفة معها. وعلى نحو مماثل، فإن الآثار السلبية لعمليات الكيان المحتل العسكرية والأمنية على المدنيين الفلسطينيين قد تؤدي إلى تآكل الثقة بين الفلسطينيين وغيرهم في منطقة الشرق الأوسط. في الأمد القريب، قد يؤدي ذلك إلى دفع الحكومات العربية والجهات الفاعلة الدولية إلى زيادة الضغوط على الكيان المحتل لإنهاء عملياته العسكرية أو تقصيرها⁽¹⁾.

إن التوترات بين الكيان والفلسطينيين والتطبيع المحتمل بينه والمملكة العربية السعودية، يحيط به عدم اليقين بمستقبل السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وغزة، بالنظر إلى الصراع المستمر والنقاش حول الأمن والحكم بعد الصراع، فقد أكد مسؤولون في إدارة بايدن إن السلطة الفلسطينية المجددة يجب أن تتحمل في النهاية مسؤولية الحكم بعد الصراع في غزة، في حين تستمر الجهود الدبلوماسية نحو حل الدولتين. وأشار قادة السلطة الفلسطينية إلى أن السلطة لن تعود لحكم غزة إلا في سياق تقدم كبير نحو إقامة دولة فلسطينية. وفي غضون ذلك يسعى المسؤولون الأمريكيون إلى التوصل إلى اتفاق دبلوماسي بشأن العديد من القضايا مع السعودية والتي قد تكون مرتبطة بتطبيع العلاقات بينهما. ولن يحدث هذا التطبيع إلا إذا أعلن قادة الكيان انفتاحهم على حل الدولتين⁽²⁾.

ومن خلال ما تقدم، نلاحظ أن ما سُمي باتفاقيات السلام بين الكيان الإسرائيلي المحتل

(1) Ibid, pp.68-69.

(2) Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Op. cit, p.1.

وكل من مصر والأردن كانت ممهدة لعمليات التطبيع مع باقي الدول العربية الأخرى في سياق اتفاقات إبراهيم، الأمر الذي أضعف التزامها بالحقوق العربية المشروعة في فلسطين، ولم تصبح هذه القضية مركزية بالنسبة لهم. كما شجعت الكيان على استمراره بالاحتلال للأراضي العربية وتكراره لسياسات العدوان واقترافه الجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني من دون رادع أو ضغوط عربية أو إقليمية أو عالمية، وكما هو حاصل في حربه ضد قطاع غزة في إطار عملية السيوف الحديدية.

ثالثاً: عملية (طوفان الأقصى) وتداعياتها على السياسة الخارجية الأمريكية

1- عملية (طوفان الأقصى):

معظم سكان قطاع غزة لاجئون تعرّضت بلداتهم للتطهير العرقي، ويتحكم الكيان في كل شيء، بدءاً من كمية الكهرباء التي يتلقونها يومياً وحتى عدد السعرات الحرارية التي تدخل القطاع المحاصر⁽¹⁾. في يوم السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، شنت مجموعة من قوات النخبة التابعة لكتائب الشهيد عز الدين القسام الذراع المسلح لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة عملية هجومية مباغته أطلق عليها اسم (طوفان الأقصى)⁽²⁾. أظهرت تطوراً في أداء المقاومة الفلسطينية ومقاتلي حماس، من مجموعات مسلحة إلى ما يشبه جيش تحرير نظامي، طبّق قواعد الهجوم للقوات المشتركة برية وجوية وبحرية بشكل منسّق⁽³⁾ ومقارنة بجولات المواجهات السابقة، فإن العملية غيرت قواعد اللعبة والاشتباك بين الطرفين من حيث ميدان المواجهات ومعاييرها.

ويمكن إجمال الأسباب المختلفة لعملية طوفان الأقصى على الصعيد الخارجي بما يأتي⁽⁴⁾:

(1) Asma Barakat, Brief: Operation Al-Aqsa Flood, October 09 2023, available at: <https://www.palestine-studies.org/en/node/1654366>

(2) Ibid.

(3) نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، المجلد 1، العدد 26، (ديسمبر 2023)، ص 3-4. ويُنظر أيضاً: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، عملية طوفان الأقصى، الأسباب، التداعيات، والسيناريوهات المتوقعة، تقدير موقف، 14 أكتوبر 2023، ص 3-4.

(4) د. نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص 5-7. ويُنظر أيضاً: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، عملية طوفان الأقصى، الأسباب، التداعيات، والسيناريوهات المتوقعة، تقدير موقف، المصدر السابق، ص 7-9.

جاءت العملية من أجل عرقلة المشاريع الأمريكيّة كمشروع الشرق الأوسط وصفقة القرن ومشروع السلام الإبراهيمي الهادفة إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية في المنطقة ليصبح الكيان إقليمياً جزءاً من المنطقة، معترف به كقائد للشرق الأوسط، فضلاً عن عمليات التطبيع وخاصة مع السعودية. ويتوقع البعض في هذا السياق إن وراء هجمات حماس إمكانية تعطيل الدبلوماسية التي توسّطت فيها الولايات المتحدة بهدف التطبيع، وتعزيز الموقف السياسي المحلي لحماس في مواجهة السلطة الفلسطينية المتعثرة؛ والاستفادة من الاضطرابات الداخلية في الكيان، واستخدام الرهائن لإجباره على تقديم تنازلات⁽¹⁾.

وعلى الصعيد العربي والإسلامي فإنّ عملية طوفان الأقصى قد قوبلت بدعم وتأييد في أواسط الرأي العام الإسلامي والعربي للمقاومة المسلحة، لاسيما تصاعد دور الحركات الشعبية المسلحة في المواجهة على حساب حكومات الدول العربية، منها على سبيل المثال لا الحصر ما قامت بها تلك الحركات في العراق واليمن ولبنان وسوريا⁽²⁾.

وكرّد انتقامي على عملية (طوفان الأقصى) أعلن الكيان حالة الحرب، كما أطلق الجيش عملية السيوف الحديدية (Swords of Iron) والتي أسفرت عن سقوط مئات آلاف الشهداء والجرحى من الفلسطينيين وتشريد الملايين، فضلاً عن تدمير أحياء كاملة ومدارس ومساجد ومستشفيات في قطاع غزة⁽³⁾. وفرض حصاراً كامل ووصف ذلك بأنه وقفٌ لإمدادات الكهرباء والغذاء والمياه والوقود والصحة، أوصل الأوضاع إلى المأساة الحقيقية والمجاعة⁽⁴⁾، إلّا إن المقاومة استمرّت.

2-تداعيات عملية (طوفان الأقصى) على السياسة الخارجيّة الأمريكيّة:

ابتداءً لابد من التذكير بأن حماس قد تمّ تصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة بتاريخ 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1997 على أنها (منظمة إرهابية أجنبية) ومُدرجة في قوائم وزارة الخارجيّة. تؤدي تلك التصنيفات دوراً حاسماً في حرب الولايات المتحدة ضد خصومها وهي وسيلة فعّالة للحدّ من الدعم لأنشطتها⁽⁵⁾.

(1) Jim Zanotti, Jeremy M. Sharp, Israel and Hamas: Major Conflict After Surprise Attacks, Op.Cit, p.3.

(2) المصدر نفسه، ص 51.

(3) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، عملية طوفان الأقصى، الأسباب، التداعيات، والسيناريوهات المتوقعة، تقدير موقف، المصدر السابق، ص 3-4.

(4) Jim Zanotti, Jeremy M. Sharp, Israel and Hamas: Major Conflict After Surprise Attacks, Op. cit, p.2.

(5) Bureau of Counterterrorism, Foreign Terrorist Organizations, : <https://www.state.gov/foreign-terrorist-organizations/>

لقد أسفرت عملية طوفان الأقصى، عن مقتل حوالي 1200 «إسرائيلي» ومواطن أجنبي -بما في ذلك 35 أمريكياً- واحتجاز حوالي 250 شخصاً كرهائن -بما في ذلك بعض الأمريكيين- تم إطلاق سراح أكثر من 100 منهم. كان نطاق الهجوم وقوة فتكه غير مسبوقين. ولقد أدى الصراع الذي تلا ذلك، إلى إعادة تشكيل ديناميكيات الشرق الأوسط، بما في ذلك التأثيرات المترتبة على السياسة الأمريكية والكونغرس⁽¹⁾.

أدان الرئيس بايدن وكبار أعضاء إدارته الهجمات على الكيان. وتعهدوا بدعم الولايات المتحدة الثابت له، وأصدروا توجيهات بتوفير المساعدات العسكرية والأمنية الأمريكية له، وتواصلوا دبلوماسياً مع دول الشرق الأوسط والعالم، وشجعوا صناع القرار في الكيان على تنفيذ استجابته وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وأكدوا على أهمية حماية جميع المدنيين. في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، أعرب الرئيس بايدن عن دعمه لجهود الكيان للقضاء على حماس. وفي 18 من الشهر ذاته، سافر إلى الكيان وأعرب عن دعم إضافي لجهوده ضد حماس وحلفائها. وفي اليوم نفسه أيضاً، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الصراع. وأشارت التقارير إلى أن الإدارة طلبت من الكونغرس توفير عشرات المليارات كمساعدات أمنية وإنسانية عامة⁽²⁾.

وأعادت الولايات المتحدة تموضع مجموعة حاملات الطائرات، وأجرت عمليات بحرية وجوية من أجل طمأنة الحلفاء والشركاء في جميع أنحاء المنطقة. كما أمر المسؤولون العسكريون «بإرسال طائرات إضافية من طراز إف-35 وإف-15 وإف-16 وأيه-10 إلى منطقة الشرق الأوسط. وإضافة إلى الأسراب الأربعة من طائرات F/A-18 على متن كل من حاملتي الطائرات، سيكون لدى الولايات المتحدة أسطول جوي يضم أكثر من 100 طائرة هجومية⁽³⁾.

وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أفشلت الولايات المتحدة اعتماد مشروع قرارين منفصلين في 16 و18 من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 على التوالي⁽⁴⁾:

أ- كان مشروع القرار الذي تقدمت به روسيا في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 يُدين كل

(1) Jim Zanotti, Hamas: Background, Current Status, and U.S. Policy, Op.Cit, p.1.

(2) Jim Zanotti, Jeremy M. Sharp, Christopher M. Blanchard, Clayton Thomas, Matthew C. Weed, Rhoda Margesson, Luisa Blanchfield, Cory R. Gill, John W. Rollins, Rebecca M. Nelson, Liana W. Rosen, Israel and Hamas October 2023 Conflict: Frequently Asked Questions (FAQs), Op. cit, pp.5-6.

(3) Ibid, pp.48-49.

(4) Ibid, pp.44-45.

أشكال العنف والإرهاب الموجهة ضد المدنيين ويدعو إلى وقف إطلاق نار إنساني فوري، والإفراج الآمن عن جميع الرهائن، وتوفير وتوزيع المساعدات الإنسانية دون عوائق، والإجلاء الآمن للمدنيين. ولم يذكر مشروع القرار حماس. صوّت خمسة أعضاء لصالح القرار (الصين واليابان وموزامبيق وروسيا والإمارات العربية المتحدة)، وصوّت أربعة ضده (فرنسا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وامتنع ستة عن التصويت. بعد التصويت، صرّحت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس جرينفيلد، «من خلال الفشل في إدانة حماس، فإن روسيا تقدم غطاءً لجماعة إرهابية تدعم الإرهاب».

ب- كان القرار الذي اقترحه البرازيل في الثامن عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 يدين، من بين أمور أخرى، كل أشكال العنف والأعمال العدائية ضد المدنيين وكل أعمال الإرهاب؛ ويرفض ويدين الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس واحتجاز المدنيين رهائن؛ ويدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن المدنيين؛ ويحثُّ بقوة على توفير السلع والخدمات بشكل مستمر ودون عوائق للمدنيين؛ ويدعو إلى «وقفات إنسانية» للسماح بالوصول الكامل للمنظمات الإنسانية. صوّت اثنا عشر عضواً في المجلس لصالح القرار، وصوّت عضو واحد ضده (الولايات المتحدة)، وامتنع اثنان عن التصويت (روسيا والمملكة المتحدة). وبعد التصويت، صرّحت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة توماس جرينفيلد بأن «هذا القرار لم يذكر حق [كيان] إسرائيل في الدفاع عن النفس. ومثلها كممثل كل دولة في العالم، تتمتع [كيان] إسرائيل بالحق الأصيل في الدفاع عن النفس، كما ينعكس في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية السابقة التي شنتها جماعات مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، أعاد هذا المجلس التأكيد على هذا الحق. وكان ينبغي لهذا النص أن يفعل الشيء نفسه».

وعرض الرئيس جو بايدن كافة وسائل الدعم المناسبة لحكومة وشعب الكيان، وتّني أي طرف آخر مُعادٍ له عن السعي إلى تحقيق تفوّق عليه. وبموجب مذكرة تفاهم تمتد حتى السنة المالية 2028، خُصّص الكونغرس 3.3 مليار دولار سنوياً له في التمويل العسكري الأجنبي و500 مليون دولار في الدفاع الصاروخي المشترك من السنة المالية 2019 إلى السنة المالية 2023. كما تسمح مذكرة التفاهم بتمويل أكبر للدفاع الصاروخي في ظل ظروف استثنائية. وفي أعقاب الصراع، خُصّص الكونغرس مليار دولار إضافي لتمويل الدفاع الصاروخي للسنة المالية 2022-2024. وقد دعمت هذه المخصصات الإنتاج المشترك لصواريخ اعتراضية من

طراز تامير (Tamir interceptors) من إنتاج القبة الحديدية. وقد ينظر الكونغرس فيما إذا كان سيقدم دعماً إضافياً أم لا. وأمر وزير الدفاع لويد أوستن بنشر مجموعة حاملة طائرات في شرق البحر الأبيض المتوسط لتعزيز موقف الردع في المنطقة، وتوفير الذخائر وغيرها من المساعدات الأمنية للكيان. وقد ينظر المسؤولون والمشرعون الأمريكيون أيضاً فيما إذا كانوا سيقدمون الدعم الإنساني للفلسطينيين أم لا. لاسيما وأنه بعد الصراع في عام 2021، قدمت إدارة بايدن مساعدات ثنائية للشعب الفلسطيني ومساهمات لوكالة (UNRWA)⁽¹⁾.

وطلب الرئيس بايدن يطلب بشكل عاجل من الكونغرس تخصيص 14 مليار دولار كمساعدات أمنية للكيان كجزء من حزمة ميزانية طوارئ أكبر، من أجل تعزيز التفوق العسكري النوعي له في المنطقة وردع الجهات المعادية له عن الانضمام إلى الصراع⁽²⁾.

أوقفت إدارة بايدن في 26 كانون الثاني (يناير) 2024، بصورة مؤقتة جميع التمويل الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)⁽³⁾، مستشهدة بمزاعم تفيد بأن 12 موظفاً من الأونروا شاركوا في الهجمات التي

(1) Jim Zanotti, Jeremy M. Sharp, Israel and Hamas: Major Conflict After Surprise Attacks, Op. cit, pp.3-4.

(2) Jim Zanotti, Jeremy M. Sharp, Christopher M. Blanchard, Clayton Thomas, Matthew C. Weed, Rhoda Margesson, Luisa Blanchfield, Cory R. Gill, John W. Rollins, Rebecca M. Nelson, Liana W. Rosen, Israel and Hamas October 2023 Conflict: Frequently Asked Questions (FAQs), Op. cit, p.50.

(3) أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأونروا في عام 1949 بتفويض مؤقت لتقديم المساعدة الإنسانية والحماية للاجئين الفلسطينيين المسجلين (5.9 مليون بدءاً من عام 2023) الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. توفر الأونروا الغذاء وغيره من الإمدادات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من المساعدات مباشرة للمستفيدين منها، بالتنسيق مع الخدمات العامة التي تقدمها السلطات المضيفة. حوالي 1.4 إلى 1.7 مليون من سكان غزة البالغ عددهم حوالي 2.1 مليون نسمة هم لاجئون فلسطينيون مسجلون، وقد اعتمد الكثيرون على المساعدات الإنسانية لعقود من الزمن. وفي غياب قرار سياسي بشأن وضع اللاجئين، مددت الجمعية العامة بانتظام تفويض الأونروا؛ وينتهي في 20 يونيو (حزيران) 2026. إن شدة الأعمال العدائية الجارية والوضع على الأرض يقيدان إلى حد كبير قدرة الأونروا والمنظمات الإنسانية الأخرى على الوصول إلى المناطق في غزة، وتقييم الظروف، وتقديم المساعدات والإمدادات المنقذة للحياة. اعتباراً من 9 يونيو (حزيران) 2024، وقُتل المئات من موظفي الأونروا في الأعمال العدائية منذ 7 أكتوبر 2023. يُنظر:

Rhoda Margesson, Jim Zanotti, The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA): Overview and U.S. Funding Prohibition, (Washington: IN12316 , Version 6, Updated June 14, 2024), pp.2-3.

شنتها حماس. فإن التوقف منع صرف ما يقرب من 300 ألف دولار من الأموال غير الملتزمة للعام المالي 2024 وأكثر من 2.5 مليون دولار من الأرصدة الملتزمة ولكن غير المدفوعة للعام المالي 2023 للأونروا. وفي آذار (مارس) 2024 (في القسم G، القسم 301 من قانون المخصصات الموحدة الإضافية، 2024، 47-P.L. 118)، حظر الكونغرس التمويل الأمريكي للأونروا من أي مبالغ مقدمة في السنوات المالية السابقة أو في السنة المالية 2024، أو للمبالغ المقدمة في السنة المالية 2025، حتى 25 آذار (مارس) 2025.

وبينما اتهم الكيان المحتل الأونروا بتوظيف مئات الموظفين في غزة المرتبطين بجماعات مسلحة، وزعم أن حماس حصلت على الكهرباء من مرافق الأونروا، صرحت الأونروا بأنها تتبادل المعلومات باستمرار مع الكيان وتتخذ إجراءات أخرى لمنع التطورات التي قد تعرض حياة الأونروا للخطر. كما قالت الأونروا إن بعض الموظفين أفادوا بأنهم تعرضوا «لضغوط من سلطات الكيان» للإدلاء بتصريحات كاذبة حول الأفعال المزعومة والروابط التنظيمية لموظفي الأونروا⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر، أنه كانت الولايات المتحدة تاريخياً أكبر مساهم مالي للأونروا، حيث بلغ إجمالي التمويل الأمريكي أكثر من 7.3 مليار دولار منذ العام 1950. ووفقاً للأونروا، في عام 2023، شكلت مساهمات الولايات المتحدة ما يقرب من 30 % من مساهمات المانحين. تم تقديم المساهمات الأمريكية في المقام الأول من خلال حساب الهجرة ومساعدة اللاجئين في قوانين التخصيص السنوية لوزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة⁽²⁾. عند التداول بشأن استجابة السياسة الأمريكية للوضع في غزة، قد ينظر الكونغرس والإدارة في القضايا الآتية⁽³⁾:

أ-التمويل الأمريكي: فيما إذا كان ينبغي الاستمرار في أو رفع أو تعديل الحظر الحالي على تمويل الأونروا حتى آذار (مارس) 2025.

ب-نتائج تحقيقات الأونروا: بشأن الاتهامات الموجهة لبعض موظفيها بالمشاركة في عمليات ضد الكيان المحتل.

ج-الإصلاحات أو البدائل المحتملة للأونروا: فيما إذا كان ينبغي متابعة الإصلاحات من قبل الأونروا، أو استكشاف ما إذا كانت المنظمات الإنسانية الأخرى لديها القدرة أو على

(1) Ibid, pp.1-2.

(2) Ibid, p.3.

(3) Ibid, p.4.

استعداد أن تكون المزود الأساسي للمساعدات الإنسانية والحماية للاجئين الفلسطينيين في غزة.

لقد أدرك الرئيس جو بايدن أنَّ أحد أهداف هجوم حماس ربما كان تعطيل تحسين الكيان المحتل للعلاقات مع السعودية. ربما سعت حماس إلى إعادة التأكيد على أهمية الدعم الشعبي العربي للقضية الفلسطينية واقترح قاداتها وبعض المراقبين أهدافاً محتملة أخرى للهجوم، مثل تعزيز شعبية حماس المحلية وسط تكهنات حول من قد يخلف رئيس السلطة الفلسطينية عباس، وتأمين إطلاق سراح السجناء، والاستفادة من الخلاف الداخلي في الكيان⁽¹⁾. أكد المسؤولون الأمريكيون في أيار (مايو) 2024، بأن إدارة بايدن تراجع بعض المساعدات الأمنية قصيرة الأجل للكيان وأوقفت شحنة قنابل تزن 2000 رطل وقنابل تزن 500 رطل بناءً على مخاوف بشأن استخدامها المحتمل في مدينة رفح بغزة. يأتي إجراء الإدارة بعد مفاوضات وقف إطلاق النار غير الحاسمة والبدء بالحق للعمليات الجوية والبرية بالقرب من رفح، حيث تجمع ما يقدر بنحو 1.4 مليون من سكان غزة هناك، بما في ذلك 1.1 مليون شخص نزحوا بسبب القتال في أماكن أخرى في قطاع غزة.

على مدى أسابيع، ورد أن المسؤولين الأمريكيين حذروا الكيان المحتل من المضي قدماً في العمليات العسكرية الكبرى في رفح دون التخطيط الكافي لسلامة المدنيين ورفاهتهم. وأصدرت الإدارة الأمريكية تقريرها إلى الكونغرس بموجب القسم 2 من مذكرة الأمن القومي (NSM-20)، الذي خلص إلى أنه «نظراً لاعتماد [كيان] إسرائيل بشكل كبير على المواد الدفاعية المصنعة في الولايات المتحدة، فمن المعقول أن نقدر أن المواد الدفاعية التي تغطيها مذكرة الأمن القومي قد استخدمتها قوات أمن [كيان] إسرائيل منذ 7 أكتوبر في حالات تتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي أو مع أفضل الممارسات المعمول بها للتخفيف من الضرر الذي يلحق بالمدنيين». ويبدو أن الكونغرس منقسم بشأن توقف الرئيس عن تسليم الأسلحة، حيث وافق بعض المشرعين على قرار الرئيس بينما أدانه آخرون.

أثار توقف الرئيس بايدن عن بيع الأسلحة بعض المخاوف في الكونغرس بشأن ما إذا كانت الإدارة ملزمة بتمويل المساعدات الأجنبية، مثل التمويل العسكري الأجنبي للكيان. خصص الكونغرس 3.5 مليار دولار من التمويل العسكري الأجنبي لمساعدة الكيان والنفقات ذات الصلة في قانون المخصصات التكميلية. تتوفر هذه الأموال للالتزام بها حتى 30 أيلول

(1) Jim Zanotti, Hamas: Background, Current Status, and U.S. Policy, Op. cit, p.2.

(سبتمبر) 2025، ويجب أن يكون لديها خطة إنفاق في غضون 15 يوماً من إقرارها⁽¹⁾. كما سيتطلب مشروع القانون تقديم تقرير شهري إلى الكونغرس يقدم قائمة بالمواد والخدمات الدفاعية المقدمة منذ 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023. في 13 أيار (مايو) 2023، قال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، «نحن نواصل إرسال المساعدات العسكرية، وسنضمن حصول [كيان] إسرائيل على المبلغ الكامل. لقد أوقفنا شحنة من القنابل التي يبلغ وزنها 2000 رطل لأننا لا نعتقد أنه ينبغي إسقاطها في المدن المكتظة بالسكان»⁽²⁾.

رابعاً: رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-«الإسرائيلي»

من الضروري القول إن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة مؤسسات منذ تأسيسها، لذا يتعين النظر إلى مواقفها وسياساتها واستراتيجياتها الخارجية على أنها مستندة إلى مصالحها العليا التي تصب في إدامة اتحادها الفيدرالي ومكانتها العالمية.

وفي سياق استشراف مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي ظل تداعيات عمليتي طوفان الأقصى والسيوف الحديدية، سوف نعتمد أسلوب المشاهد الاحتمالية، والتي يفترض الباحث في كل منها حالة الاستشراف المتوقعة، ومن ثم يقوم الباحث بتفضيل أحد هذه المشاهد على أساس كونه المشهد الأقرب إلى التحقق.

المشهد الأول: تراجع مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-«الإسرائيلي»

يفترض الباحث في هذا المشهد تراجع مواقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال الصراع بما يلحق الضرر بمصالح الكيان المحتل، وذلك بسبب المبررات الآتية:

1-**الدعم يضعف الأمن القومي:** إن استمرار الولايات المتحدة بدعم الكيان في جميع المجالات، ودعم دول أخرى تحقيقاً لمصالحه، يرتب كُلفاً مادية كبيرة، قد لا ترقى إلى نسبة المكاسب المتحققة، لذلك قد يؤدي ذلك الدعم إلى إضعاف أمنها القومي اقتصادياً وسياسياً.

2-**تزايد مصادر التهديد:** تتعرض الولايات المتحدة إلى مصادر تهديد بسبب دعمها الواسع والمستمر للكيان الذي تم زرعها في بيئة رافضة لوجوده على حساب الشعب العربي المسلم.

(1) Jeremy M. Sharp, Emily M. McCabe, Christina L. Arabia, Jim Zanotti, U.S. Review of an Arms Sale to Israel: Issues for Congress, (Washington: Congressional Research Service, IN12359 · VERSION 2, May 14, 2024), pp.1-2.

(2) Ibid, pp.3-4.

ولعلّ من أهم مصادر التهديد هي الدول الداعمة لحقوق الفلسطينيين من جهة ومن بينها القوى التعديلية في النظام الدولي كروسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية وإيران، وكذلك التنظيمات الأصولية من جهة أخرى، فضلاً عن إن مصالح الولايات المتحدة قد أصبحت عرضة للتهديد المباشر من قبل شعوب المنطقة نفسها تأييداً لعملية طوفان الأقصى والذي حصل في العراق واليمن وسوريا ولبنان⁽¹⁾.

3- استخدام الأسلحة الأمريكية في قتل المدنيين: تزايد الانتهاكات الإنسانية؛ في سياق الرد على عملية طوفان الأقصى إلى الدرجة التي جعلت معظم الرأي العام في مختلف دول العالم منتقداً للكيان المحتل والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الداعم الرئيسي له في جميع المجالات وخاصة الأسلحة الأمريكية التي استخدمت في قتل المدنيين. وتحول الرأي العام ليصبح مؤيداً بقوة لحقوق الشعب الفلسطيني بصرف النظر عن مواقف الحكومات السياسية تجاه القضية الفلسطينية⁽²⁾.

4- إفشال مقترح حل الدولتين: تعرضت دعوة الولايات المتحدة إلى حل الدولتين للطعن في مصداقيتها، كونها الداعم الرئيس للكيان والضامن لأمنه واستمرار وجوده، الأمر الذي يعد موقفاً متعارضاً مع مواقف دول المنطقة وشعوبها. لقد أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن وكبار مسؤولي الأمن القومي وبشكل علني بأن حل الدولتين يمثل السبيل الوحيد لخلق سلام دائم بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين والدول العربية. وأيد ذلك معظم الدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وكندا، وروسيا، والصين. لكن الكيان أجهز على فكرة حلّ الدولتين من خلال ضمّ القدس، وتوسيع مستعمرات الضفة الغربية، وزيادة عدد المستوطنين، وإقامة جدار الفصل العنصري، وزيادة عدد القوانين الأساسية العنصرية، بما في ذلك قانون الأمة لعام 2018، وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية المستمرة في غزة⁽³⁾.

(1) سعد محيو، المسارات المحتملة للحرب وانعكاساتها على المستويين العربي والدولي، في: مجموعة مؤلفين، معركة طوفان الأقصى قراءة في التحديات وسرديات الصراع والأدوار المساندة، (بيروت-لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والاستشارات)، العدد: (28)، كانون الأول 2023، ص 13.

(2) أ. منير شفيق، مستقبل القضية الفلسطينية ومشروع المقاومة على ضوء معركة طوفان الأقصى والحرب على غزة، في: مجموعة مؤلفين، معركة طوفان الأقصى قراءة في التحديات وسرديات الصراع والأدوار المساندة، (بيروت-لبنان: المركز الاستشاري للدراسات والاستشارات)، العدد: (28)، كانون الأول 2023، ص 10-11.

(3) هشام جعفر، حل الدولتين.. غير قابل للتحقق لكنه قابل للحياة، 3 / 3 / 2024، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

5- استمرار المعضلة الأمنية في فلسطين التي تعقدت بعد طوفان الأقصى: لقد واصل المسؤولون الأمريكيون الضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار من شأنه أن يسهل في نهاية المطاف تسليم الحكم بشكل منظم إلى السلطة الفلسطينية و«عملية مستقبلية تتضمن رؤية لدولة فلسطينية منزوعة السلاح». وقال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2023 إن السلطة الفلسطينية لن تحكم غزة - التي حكمتها حماس منذ العام 2007 - إلا في سياق إحراز تقدم كبير نحو إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس الشرقية. كما ورد أن الإدارة ناقشت مع بعض الدول العربية شروط الانضمام بموجبها إلى قوة حفظ سلام في غزة - باستثناء القوات الأمريكية أو الأوروبية - إلى أن يتم إنشاء بديل أمني فلسطيني موثوق به⁽¹⁾.

6- الخشية من الانخراط في حرب إقليمية متوقعة: بعد عمليات اغتيال قادة المقاومة لاسيما الشهداء: فؤاد شاعر وإسماعيل هنية والسيد حسن نصر الله، وتساعد الموقف نحو مزيد من العمليات الأمنية والعسكرية، التي تهدد بانتقال الحرب إلى دول أخرى، كما في لبنان، ومن ثمّ تهدد باندلاع حرب إقليمية قد تنخرط فيها قوى كل حسب مصالحه وأهدافه.

وتتصاعد المؤشرات نحو الحرب الإقليمية فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن نشر المزيد من الطائرات العسكرية والسفن الحربية وغيرها في الشرق الأوسط.. وقام البنتاغون بإرسال المزيد من الطائرات والطرادات والمدمرات القادرة على التصدي للصواريخ الباليستية إلى المنطقة كما عمل على تعزيز قدرات الدفاع الجوي الأرضي. وأكد مسؤول بالبيت الأبيض إن الولايات المتحدة ستنشر قدرات عسكرية إضافية في الشرق الأوسط كإجراء دفاعي بهدف تهدئة التوتر في المنطقة. ومن جانب آخر أكد مستشار القائد العام للحرس الثوري الإيراني حجة الإسلام طائب، «أن رئيس وزراء الاحتلال الصهيوني بنيامين نتنياهو يريد تحويل هزيمته أمام حماس إلى حرب إقليمية، وإدخال أمريكا في الحرب». وشدد على أن «عهد الهيمنة الأمريكية قد ولى، وسياساتها لا تشكل رادعاً». وبشأن الرد على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران قال إن «العملية المصممة التي تهدف

(1) Jim Zanotti, Jeremy M. Sharp, Israel and Hamas Conflict In Brief: Overview, U.S. Policy, and Options for Congress, (Washington: Congressional Research Service, R47828 · VERSION 26, Updated June 3, 2024), p.8.

لثأر لدم الشهيد إسماعيل هنية ستكون جديدة ومفاجئة»⁽¹⁾. وبالفعل أطلقت إيران مئات الصواريخ على الكيان الصهيوني «الإسرائيلي».

المشهد الثاني: تطور مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-«الإسرائيلي»

يفترض الباحث في هذا المشهد تطور مواقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال الصراع نحو الأفضل لصالح الكيان، وذلك بسبب المبررات الآتية:

1- الالتزام بأسس العلاقات بين الطرفين: إن تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والكيان ينسجم مع الأسس التي استندت إليها، وهي: «ضمان أمن وبقاء الكيان الصهيوني والقناعة بالنظام الديمقراطي، والتفوق العسكري...، والكيان الصهيوني هو الشريك الإقليمي القادر على تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط»⁽²⁾.

وما يعزز ذلك الالتزام هو سيطرة اللوبي المساند للكيان على الكثيرين في أروقة القرار الأمريكي، وخصوصا في قضايا مهمة له، وبذلك فإنه يمنع اتخاذ أي إجراءات عينية وجديّة ضد السياسات الصهيونية، بما في ذلك في مسألة إنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات أو أية قضايا مفتاحية أخرى. ويسيطر اللوبي المساند لكيان إسرائيل المحتل على كثيرين في أروقة القرار الأمريكي، وبذلك فإنه يمنع اتخاذ أي إجراءات عينية وجديّة ضد سياساته⁽³⁾.

2- تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية: يُسهم التحالف بين الولايات المتحدة والكيان في صالح تعزيز الأمن القومي الأمريكي، فقد ازداد التعاون الثنائي في التعامل مع التحديات العسكرية وغير العسكرية في الألفية الثالثة. ولا يمكن أن تكون العلاقة متماثلة، فقد أمدته الولايات المتحدة بدعم دبلوماسي واقتصادي وعسكري لا يمكنها الاستغناء عنه بلغ

(1) روعة قاسم، تصاعد التوتر في المنطقة وتعزيزات عسكرية أمريكية بين الحرب المحدودة أو الشاملة... سيناريوهات الرد المنتظرة، 6 / 8 / 2024، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://ar.lemaghreb.tn/%D9%85%D9%A8/item/110098->

(2) بن محي الدين علجية، العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية: المجال الأمني والعسكري أمودجا، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي-وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص13.

(3) أسعد غانم، زيارة نتنياهو لواشنطن... وعلاقة الولايات المتحدة بإسرائيل، 23 يوليو 2024، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.palestineforum.net/%D8%B2%D9%8A%D8%A/>

أكثر من 115 مليار دولار منذ العام 1949، وحققت الشراكة المتبادلة من وجهة نظر البعض فوائد كبيرة للولايات المتحدة⁽¹⁾.

3- استمرار التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي المحتل: يعودُ التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني «الإسرائيلي» إلى الحرب الباردة، عندما كان يُنظر إليه كحاجز ضد انتشار النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط وكجهة معادية للقومية العربية. وفي الألفية الثالثة أصبح للكيان أهمية كبيرة في مواجهة القوى الراديكالية في الشرق الأوسط، بما فيها الإسلام السياسي والتطرف العنيف. كما أنه حال دون الانتشار الإضافي لأسلحة الدمار الشامل عن طريق إحباط البرامج النووية لكل من العراق وسوريا وإيران، ولا يزال يساعد الولايات المتحدة على التعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية، فهما يتشاركان المعلومات الاستخباراتية بشأن الإرهاب والانتشار النووي والقضايا السياسية في الشرق الأوسط⁽²⁾.

وأكد وزير الدفاع الأمريكي (لويد أوستن) بتاريخ 31 تموز (يوليو) 2024: «أنّ الولايات المتحدة ستدافع عن [كيان] إسرائيل إذا تعرضت لهجوم»⁽³⁾.

4- الفشل الأمني: بعد أن فشلت في إقامة أي نظام إقليمي جديد يخدم مصالحها في المنطقة، بعد حروبها ضد أفغانستان والعراق ونشر الفوضى وتفجير المنطقة من الداخل، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها تسليم الكيان قيادة الترتيبات الإقليمية الجديدة لما بعد عمليتي طوفان الأقصى والسيوف الحديدية، ليتسنى لها الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط والتفرّغ لمنطقة شرق آسيا -الباسيفيك التي تسيطر على حوالي 60% من حجم التجارة العالمية، كما يرى الرئيس جو بايدن. وهذا الإجراء قد يتسبب في نهاية المطاف بحرب إقليمية ذات امتدادات دولية⁽⁴⁾.

(1) Michael Eisenstadt and David Pollock, Friends with Benefits: Why the U.S.-Israeli Alliance Is Good for America, Foreign Affairs, November 7, 2012, The Washington Institute, available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/pdf/friends-with-benefits-why-the-u.s.-israeli-alliance-is-good-for-america> <http://fam.ag/UdJjLd>.

(2) Michael Eisenstadt and David Pollock, Ibid.

(3) نقلًا عن: باسم القاسم (رئيس التحرير)، فلسطين اليوم، (نشرة إخبارية إلكترونية)، (بيروت-لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد: 6492، التاريخ: 2024/8/2)، ص 27.

(4) سعد محيو، المسارات المحتملة للحرب وانعكاساتها على المستويين العربي والدولي، المصدر السابق، ص

5- إسناد الكيان الصهيوني «الإسرائيلي» في مواجهة إيران: حيث أكدت استمرارية العلاقات العدائية معه، وهو ما يعكس نظرة الرئيس الإيراني المنتخب مسعود بزشكيان، الذي يرى أنَّ سياسة الانفتاح ستكون تجاه كافة عواصم العالم باستثناء تل أبيب. وقد اعتبر في مقاله أنَّ «الكيان الصهيوني لا يزال يمارس الفصل العنصري، ويضيف من خلال حربه على غزة جريمة الإبادة إلى سِجله الحافل بجرائم الاحتلال والحرب، والتطهير العرقي»، وحدد بزشكيان في مقالته (مسارات للتحرك ضد الكيان الصهيوني)، أولها: المشاركة مع الدول العربية لوقف دائم لإطلاق النار في غزة. ثانيها: العمل على إنهاء الاحتلال الصهيوني، الذي دمر حياة 4 أجيال من الفلسطينيين. وثالثها: حث الدول على قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وعدم مكافأتها من خلال تطبيع العلاقات مع تل أبيب. كما أنَّ موقف مسعود بزشكيان من ملف التطبيع يضع إيران أمام معضلة كيفية موازنة حساباتها في رغبتها بتعزيز علاقاتها مع الدول العربية والخليجية من ناحية، ورفض التطبيع من ناحية ثانية⁽¹⁾.

ويُحمّل الكيان جزءاً كبيراً من مسؤولية الأوضاع التي آلت إليها منذ هجوم حركة حماس على إيران، التي تدعم حماس بالمال والسلاح والتدريب، كما تتهمها بالتنسيق بين الفصائل المسلحة في لبنان والعراق والحوثيين في اليمن لدعم حماس. نتيجةً لكل ذلك، لن يدخر الكيان أي جهد لمنع إيران من تحقيق أدنى المكاسب خارجياً، وفي مقدمتها الملف النووي، بالتفاعل مع توجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة المقبلة وستأخذ في الحسبان الدور الأمني، الذي يلعبه الكيان المحتل في المنطقة⁽²⁾.

6- استمرار التعاون في الصناعة العسكرية: إنَّ التجارب العسكرية الإسرائيلية جسدت منهج الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي. وتعمل الحكومتان معاً لتطوير تقنيات عسكرية متطورة، مثل نظام (David's Sling Missile Defense System) للصواريخ المضادة (مقلاع داود)، ونظام الدفاع الصاروخي (Arrow) التي قد تكون جاهزة بعد مدة قصيرة للتصدير إلى حلفاء الولايات المتحدة الآخرين⁽³⁾.

برز الكيان كمورد هام لمعدات الدفاع إلى الجيش الأمريكي، حيث زادت المبيعات من 300 مليون دولار سنوياً قبل أحداث 11 أيلول (سبتمبر) إلى 1.1 مليار دولار عام 2006، وذلك

(1) عبد الرؤوف مصطفى، د. يحيى بوزيدي، التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس بزشكيان، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية)، 1 أغسطس 2024، ص 7-8.

(2) المصدر نفسه، ص 24.

(3) Michael Eisenstadt and David Pollock, Op.Cit.

بسبب الحروب في أفغانستان والعراق. وقد قاد مجمع الأبحاث والتطوير العسكري الإسرائيلي العديد من التقنيات المتقدمة التي تحوّل شكل الحرب الحديثة، ويشمل ذلك الأسلحة السيبرانية والمركبات المسيّرة (مثل أجهزة الروبوت الأرضية والطائرات من دون طيار) ونظم المجسّات وأنظمة الحرب الإلكترونية والدفاعات المتقدمة للمركبات العسكرية⁽¹⁾.

ويرجّح الباحث المشهد الثاني الذي يؤكد على استمرار التعاون والشرابة والتحالف بين الولايات المتحدة والكيان المحتل، لوجود أسس مؤسسية رصينة تؤطر سياق تلك العلاقات، الأمر الذي يجعل تطور مواقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال الصراع العربي-الصهيوني لصالح الكيان في جميع الظروف وعلى مختلف المستويات لاسيما أنها تؤكّد التزامها بأمنه وتفوقه النوعي في منطقة الشرق الأوسط عامة وشرق المتوسط خاصة.

الخاتمة

قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية جميع أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري للكيان الإسرائيلي المحتل منذ تأسيسه، ومازال دعمها مستمراً له، لاسيما أنها قد التزمت بضمان أمنه ووجوده من تهديدات الخصوم في منطقة الشرق الأوسط. وفي سياق دعمها المتنوع بذلك الولايات المتحدة جهوداً مضنية في مجال تطبيع العلاقات بين ذلك الكيان ومعظم الدول العربية من خلال إبرام «معاهدات سلام» أو من خلال صيغة «اتفاقات إبراهيم» ونجحت في ذلك مع مصر والأردن والمغرب والإمارات والبحرين والسودان وفي طريقها للنجاح مع السعودية. وجاءت عملية طوفان الأقصى لتعرق تلك السياسات العدوانية التي أضرت كثيراً بالقضية الفلسطينية، ولتعيدها إلى أولويات الاهتمام الدوليّة، وأجبرت الولايات المتحدة على القيام بجهود دبلوماسية لوقف إطلاق النار في غزة وإحياء فكرة حل الدولتين.

أولاً-الاستنتاجات:

1-اعتبرت الولايات المتحدة الكيان المحتل أحد مرتكزات تنفيذ استراتيجيتها العليا ومصالحها الحيوية ومعالجة التهديدات التي تواجهها في الشرق الأوسط، لذلك تسعى إلى ضمان أمنه وتفوقه النوعي على جيرانه وخصومه.

2-قدمت الولايات المتحدة الدعم اللامحدود في جميع المجالات إلى الكيان، وعلى امتداد

(1) Ibid.

عهود رؤسائها المتعاقبين، بالاستناد إلى الاستراتيجية العليا التي تمّ اعتمادها للدولة والتي تختص بضمان وتعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة والحفاظ على مكانتها العالمية.

3-سعت السياسة الخارجية الأمريكية إلى دمج الكيان مع دول المنطقة رسمياً وشعبياً من خلال عمليات التطبيع الحكومية من دون مراعاة لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإنهاء احتلال الأراضي العربية كافة. ومع ذلك لم يحقق التطبيع أي سلام في المنطقة بل زاد الكيان من أفعاله العدوانية والإجرامية.

4-ارتكب الكيان المحتل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين عامة وأبناء غزة خاصة، وهدفه إبادة فصائل المقاومة لاسيما حماس وحزب الله اللبناني واغتيال قادتها.

5-يستشرف البحث استمرار التعاون والشراكة والتحالف بين الولايات المتحدة والكيان، لوجود أسس مؤسسية توطر سياق تلك العلاقات، في جميع الظروف وعلى مختلف المستويات.

ثانياً-المقترحات:

1-يتعيّن على الجهات الرسميّة والشعبية العربية والإسلامية دعم فلسطين ولبنان عامة وقطاع غزة وحزب الله اللبناني خاصة، دعماً شاملاً؛ لأنهم يدافعون من أجل إعادة الحقوق السلبية لفلسطين وتقرير المصير من المحتل الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

2-يتعين على الدول العربية التخلي عن اتفاقات إبراهيم الخاصة بالتطبيع؛ لأنها لم تحقّق السلم والأمن بل شجعت على شن الحرب على غزة واغتيال قادة المقاومة.

3-في سياق وقوف العراق إلى جانب القضية الفلسطينية، يتعين الاستمرار بالتطبيق الفاعل لقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (1) لسنة 2022، والمنشور في الوقائع العراقية رقم 4680 بتاريخ 20 حزيران (يونيو) 2022. والذي قابلته وزارة الخارجية الأمريكية بانزعاج كبير في بيان المتحدث الرسمي باسمها بتاريخ 26 أيار (مايو) 2022.

4-حثّ الدول العربية الأخرى كنونس والجزائر على إكمال مشاريع قوانينها لحظر التطبيع أو تجريمه مع الكيان وعدم الاستجابة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إلغاء هذه المشاريع وعدم استكمال سنّها كقوانين في سياق وقوفها غير المشروط مع القضية الفلسطينية.

5- يتعين على الحكومة العراقية تشكيل فريق قانوني عراقي مفتوح العضوية للقانونيين العرب والمسلمين وغير المسلمين من مساندي القضية الفلسطينية، لغرض إعداد لائحة اتهام الكيان عن الجرائم التي ارتكبها وخاصة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين عامة وأبناء غزة خاصة، ومُساءلة منفذي هذه الجرائم والمسؤولين عنها في المحاكم الجنائية الدولية الخاصة.

المحور الخامس

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق

بعد النصر على تنظيم داعش الإرهابي

أ. د. سعد عبيد السعدي⁽¹⁾

تمهيد

يعدُّ العراق من أهم دول في الشرق الأوسط، إذ يمثل نقطة الارتكاز نحو التوسُّع لأية سياسة خارجية على المستوى الدولي، لما يمتلكه من موقع جيوبوليتيكي فضلاً عن إمكاناته المادية، لذا يخطأ من يظن أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ترتبط بحقبة معينة أو حدث معين، ومن يؤيد هذا الرأي يذهب إلى القول إنَّ أية عودة إلى ملفات التاريخ تكشف حقيقة مهمة مفادها أنَّ هذه المصالح تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، إذ منذ ذلك الوقت - كما يقول أصحاب هذا الرأي - والعراق يشغل مكانة متقدمة في أروقة السياسة الخارجية الأمريكية، حتى أنه عُدَّ في الأدبيات السياسيَّة الأمريكيَّة بلداً أساسياً ومفتاحاً مهماً من مفاتيح الشرق الأوسط، إلَّا أننا لا نؤيد هذا الرأي إطلاقاً، فالعراق منذ تلك الفترة ولغاية النصف الثاني من القرن العشرين لم يكن يحتل أهمية استراتيجيَّة لدى الولايات المتحدة إلَّا على مستوى التنظير والبحث في أروقة مراكز البحث والتفكير ولدى الباحثين الأمريكيان المهتمين بالجوانب الجيوبوليتيكية ومن أهم هؤلاء هو هالفورد ماكندر صاحب نظرية «قلب الأرض» أو «قلب العالم» ونيكولاس سبيكمان صاحب نظرية «النطاق الهامشي» أو «الهامش القاري» حيث احتل العراق حيزاً استراتيجياً في هاتين النظريتين. أما على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية فلم يكن العراق حاضراً بشكل جوهري إلَّا بعد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط إثر تزايد حدة الصراع مع الاتحاد السوفييتي، وانسحاب بريطانيا من الخليج العربي، وتكفل الولايات المتحدة بحماية أمن كيان إسرائيل المحتل.

(1) كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد.

يمكننا القول إنّ بوادر تطور العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة بدأت بعد 14 تموز (يوليو) 1958 وتحول النظام من ملكي إلى جمهوري وحدث تحول في علاقة العراق مع الغرب الذي نتج عنها تجاذباتها جزاء العديد من العوامل. بعد العام 1968، ازداد التقاطع بين إيديولوجية السلطة في العراق - آنذاك - وبين الولايات المتحدة، لا سيما بعد صدور قرار تأميم النفط العراقي عام 1972، الأمر الذي قاد إلى أن تتخذ على نحو ملحوظ، وفي عديد من المواقف، طابع عدم الارتياح المتبادل واستمرت هذه التجاذبات لسنوات لاحقة.

في المدة (1975 - 1990)، تفاقم سوء الإدراك والفهم المتبادل بين العراق والولايات المتحدة في سياق التنافسات الجيوسياسية للحرب الباردة، وفي الوقت الذي كان فيه العراق، في ظل النظام الدكتاتوري، يركز على التهديد المتمثل في «المؤامرات الأمريكيّة المنسقة مع إيران وإسرائيل»، نظر المسؤولون الأمريكيون إلى صدام حسين بوصفه براجماتيا يناور ضمن أساس منطق الحرب الباردة⁽¹⁾. وقد أزال غزو العراق للكويت إبان نهاية الحرب الباردة والتحوّلات الإقليميّة والدوليّة المساحة القليلة من التفاهم بين الولايات المتحدة والعراق وأعدّت المسرح لثلاثة عشر عاماً من الصراع بينهما.

مع وصول المحافظين الجدد بقيادة الرئيس الأمريكي السابق بوش الأبّين عام 2000 إلى السلطة، بدأت العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق حقبة جديدة نعيش آثارها إلى يومنا هذا. عدّ العراق ضمن فريق بوش الابن من «الدول المارقة» أو ضمن «محور الشر»، وبعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، أعلنت الإدارة الأمريكيّة ارتباط النظام العراقي السابق بملف الإرهاب، و«امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل»، وغيرها من المسوغات التي كان الهدف منها احتلال العراق عام 2003، الذي أرادت فيه إيصال رسالة تهديد إلى دول المنطقة والعالم مفادها «من لم يكن معنا فهو ضدنا». أرادت الولايات المتحدة، من بين أغراض وأهداف أخرى، من العراق أن يكون إحدى الأدوات التي تستخدم لترويج الديمقراطية في المنطقة، الأمر الذي يجعل دول المنطقة وكأنها أمام إرادة دولية تمثلها الولايات المتحدة الأمريكيّة، إذ تعتزم تغيير المنطقة، وإعادة تشكيلها من جديد، بشكل يتناسب مع توجهاتها ورغباتها⁽²⁾. مرّت الأيام وثبت فشل الولايات المتحدة في تحقيق جزء غير قليل من أجندتها، وعاش العراق

(1) Carl Forsberg, «Iraq, the United States, and the long shadow of the Cold War», Cold War History, Vol 19, -Issue 4, (2019).

(2) مصطفى غيثان عبد الجبار حمزة، السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق منذ أحداث 2 آب 1990 وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2013.

تجربة ما بعد الاحتلال وتغيير النظام، حتى شهد الحدث الأبرز في العقد الثاني من القرن العشرين: احتلال تنظيم داعش الإرهابي لعدد من مدن العراق ومحافظةها.

اتساقاً مع المشروع العام لهذا الكتاب، سيركز هذا المحور على السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال العراق بعد فترة النصر على تنظيم داعش الإرهابي. ولأهمية الولوج في ذلك سنقوم بتقسيم هذا المحور على ثلاثة أجزاء. يخصص الجزء الأول لبيان مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية بعد تحقيق النصر على التنظيم الإرهابي. أما الثالث فقد خصص للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق وانعكاسها على المصالح المشتركة.

أولاً: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية ومكانة العراق فيها

من المهم استعراض المحطات المهمة في تاريخ الولايات المتحدة، والتي أسهمت في تحولات سياساتها الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعراق على نحو الخصوص، إذ نرى من المفيد، قبل الدخول بجوهر الموضوع والإحاطة بالمنهجية بطبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي عام 2017، العودة إلى الماضي المتعلق بالعراق وعلى شكل نقلات تاريخية سريعة للاستدلال فقط على مكانة العراق وأهميته في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة.

1- السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق خلال الحرب العالمية الثانية

تبنت الولايات المتحدة سياسة خارجية تتمثل بعدم التدخل في المدة من عام 1932 إلى 1938، إلا أن الرئيس فرانكلين روزفلت توجه صوب تقديم دعم اقتصادي ومن ثمّ دعم عسكري قوي لمصلحة الحلفاء في حروبهم ضد ما عُرف تحالف «المحور»: ألمانيا وإيطاليا واليابان. ونتيجة للنقاش الداخلي الحاد، اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية في بداية الحرب لتعبر عن وجود دولة أمريكية ديمقراطية قوية تدعم بشكل سخي الدول الديمقراطية وتمول جيوش الحلفاء وتجهزها دون إرسال جنود أمريكيين للقتال، حيث أشار الرئيس الأمريكي حينها فرانكلين روزفلت إلى أربع حريات أساسية ينبغي أن يتمتع بها الناس في جميع بقاع العالم، وهي حرية التعبير والدين، فضلاً عن التحرر من الحاجة والخوف. أسهم فرانكلين روزفلت في إرساء أحكام التي يفترض أن تحكم عالم ما بعد الحرب بين الحلفاء المحتملين في الميثاق الأطلسي، وأدرجت نقاط محددة لتصحيح الإخفاقات السابقة، والتي أصبحت فيما بعد خطوة أساسية نحو تشكيل الأمم المتحدة. تلخصت السياسة الأمريكية إبان الحرب بتهديد اليابان

وإرغامها على الخروج من الصين، ومنع هجومها على الاتحاد السوفييتي. ردّت اليابان بشنّ هجوم على قاعدة بيرل هاربر في المحيط الهادئ حيث يرسو الأسطول الأمريكي في (كانون الأول) ديسمبر 1941، الأمر الذي سرّع من عملية دخول الولايات المتحدة في حرب ضد دول المحور: اليابان وألمانيا وإيطاليا. فبدلاً عن الاكتفاء بتقديم القروض للحلفاء كما حدث في بداية الحرب العالميّة الأولى، أرسل روزفلت قواته إلى منطقة المحيط الهادئ ضد اليابان، ثمّ إلى شمال أفريقيا ضد إيطاليا وألمانيا، وأخيراً إلى أوروبا بدءاً بفرنسا وإيطاليا في عام 1944 ضد الألمان⁽¹⁾. وفي هذه الفترة التي كانت اقتصادات أوروبا واليابان والاتحاد السوفييتي تنهشّم تحت وطأة الحروب الطاحنة، ازدهر الاقتصاد الأمريكي، بمضاعفة الإنتاج الصناعي، وبناء الكثير من الطائرات والسفن والدبابات والذخائر والقنبلة الذرية أخيراً. وتركزت أغلب جهود الحرب الأمريكيّة على القاذفات الاستراتيجية، التي دمّرت مدن اليابان وألمانيا. وأتاحت السيادة الجوية للولايات المتحدة لاحقاً.

2- السياسة الخارجيّة الأمريكيّة إزاء العراق خلال الحرب الباردة وما بعدها

بعد الحرب العالميّة الثانية، صعدت الولايات المتحدة لتصبح القوة الاقتصاديّة المهيمنة ذات النفوذ الواسع في معظم أنحاء العالم إلى جانب السياسات الرئسيّة لمشروع مارشال ومبدأ ترومان. لكن سرعان ما شهد العالم انقساماً إلى معسكرين عريضين شكّلا في صراعهما ما عُرف فيما بعد بالحرب الباردة كان أحد الجانبين تحت قيادة الولايات المتحدة والآخر بقيادة الاتحاد السوفييتي، استمرت هذه الفترة حتى نهاية القرن العشرين تقريباً ووصفت على أنها صراع أيديولوجي ونزاع على السلطة العالميّة بين القوتين العظيمتين. اعتمدت الولايات المتحدة في هذه الحقبة سياسة خارجية تقوم على أساس تكوين التحالفات المتماسكة ومن أهمها التحالف مع أوروبا الغربية وتكوين حلف شمال الأطلسي للوقوف بوجه التوسع السوفييتي، والتوسع في سياسات الربط والاحتواء للحد من التوسع السوفييتي في أوروبا وآسيا وإفريقيا، وشكّلت الولايات المتحدة سلسلة من الحروب بالوكالة بنتائج متفاوتة، كما ركزت السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في هذه الحقبة على الوصول والهيمنة على مصادر الطاقة في العالم لا سيما تلك الموجودة في الشرق الأوسط لتأمين حاجاتها وحاجة حلفائها ومنع وقوعها تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي أو أحد حلفاؤه. وفي عام 1991، تمّ تفكيك الاتحاد السوفييتي وانتهت الحرب الباردة بشكل

(1) مصطفى كمال وعز الدين عيسى، دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالميّة الثاني 1939 - 1945، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة العربي التبسي، تونس، 2018، ص 37

رسمي حيث مُنحت الولايات المتحدة اعترافاً دبلوماسياً منفصلاً للاتحاد الروسي والدول السوفييتية السابقة الأخرى⁽¹⁾.

في خِصْمِ الحرب الباردة، وتحديدًا في 14 تموز (يوليو) 1958، تحول النظام السياسي في العراق من ملكي إلى جمهوري، حصلت تطورات في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ولدت تجاذباتها العديد من العوامل التي شكلت هذه العلاقة. وبعد العام 1968، ازداد التقاطع بين إيديولوجية السلطة في العراق -آنذاك- وبين الولايات المتحدة، لا سيما بعد صدور قرار تأمين النفط العراقي عام 1972، الأمر الذي قاد إلى العديد من المواقف التي ساعدت استمرار توتر العلاقة، امتدّ إلى السنوات اللاحقة.

طوّرت الولايات المتحدة، إبان فترة الحرب الباردة، من سياستها الخارجية بشكل لافت ووسّعت من خياراتها الدبلوماسية لتأمين مستلزمات إدارة الصراع مع الاتحاد السوفييتي ومن ضمنها الحفاظ على الجبهة الموالية للولايات المتحدة حول العالم وحشد الأصدقاء والحلفاء والشركاء وكسب الدول المترددة في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية المنتشرة في العالم للوقوف بوجه مساعي السوفييت الراغب بالتوسع عالمياً ومزاحمة الولايات المتحدة في مناطق نفوذها، وكان لمنطقة الشرق الأوسط، والعراق بوصفها جزءاً أساساً من هذه المنطقة، نصيبٌ من هذه التطورات حيث حرصت الولايات المتحدة على إبعاد المنطقة عن النفوذ السوفييتي عبر الانخراط فيها وإرساء الدعام التي تعضد من وجودها ومنع بعض الدول المهمة أن تدور في الفلك السوفييتي.

أدت التحولات والانقسامات التي شهدتها الحزبان الحاكمان في الولايات المتحدة والقادة الذين صعدوا إلى دوائر صنع القرار في ظل إرهابات الحرب الباردة إلى إعادة رسم السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط ولم يكن العراق بمعزل عن كل ذلك، بل كان دائماً ما يقع في قلب الحسابات الأمريكية الشرق أوسطية، وعندما نتحدث عن السياسة الخارجية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أول ما يقفز إلى الأذهان هو الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج (احتلال الكويت) وصولاً لتغيير النظام في عام 2003.

3- السياسة الخارجية الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين

لم يتراجع النفوذ الأمريكي بشكل كبير في بداية القرن الحادي والعشرين، لكنه لم يكن كذلك النفوذ التي امتلكتها الولايات المتحدة عند انفرادها بالعالم في «لحظة الاتحادية

(1) روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، ترجمة محمد فتحي خضر، ط1 دار الهنداوي، 2014، مصر، ص.8.

القطبية» عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. فمن حيث الناتج الاقتصادي، لم تعد الولايات المتحدة تمثل القوة الاقتصادية المهيمنة بشكل كامل؛ إذ إن هنالك مجموعة من الدول الصاعدة بدأت ترتفع نسبها ضمن مؤشرات الاقتصاد العالمية مثل: الصاعدة الصين والهند (وإلى حد ما وروسيا المنبعثة من جديد)، وقوى تقليدية متقدمة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان، فضلاً عن قوى أخرى كالبرازيل واندونيسيا وغيرها. مع مرور عقدين على بداية هذا القرن، أصبحت الدولة العظمى الوحيدة في العالم أمام تحديات أكثرها غير تقليدية في مقدمتها مثل التغير المناخي وتفشي ظاهرة الإرهاب وغيرها. فضلاً عن إعادة ظهور التحديات التقليدية الناتجة عن الصراع الجيوسياسي مثل صعود الصين وانتشار الأسلحة النووية لدى دول متوسطة وصغرى وإعادة انبعاث روسيا وغيرها من التحديات التي دفعت الولايات المتحدة لإعادة التفكير في طريقة إدارة العالم في ظل كل هذه التحولات التي شهدها.

امتازت السياسة الخارجية الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين بنهج انغماسي كبير تمثل بالإصرار على إدارة العالم وفقاً لمنطق صفري صارم (من ليس معي فهو ضدي) لا سيما بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 الذي نتج عنها تدخل عسكري في أفغانستان 2001 عقبه احتلالاً للعراق 2003. كانت وجهة نظر الجمهوريين في السياسة الخارجية قائمة على أساس مزيج من أولوية توظيف القوة العسكرية لتحقيق المصالح الأمريكية، فضلاً عن دبلوماسية صلبة لمنع أعدائها من التفوق أو اكتساب القوة لا سيما القوة النووية والاستمرار بدعم كيان إسرائيل المحتل بشكل قوي والتواجد العسكري الدائم في دول منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق، ولم تتخلص السياسة الخارجية الأمريكية من هذا النهج بشكل جزئي إلا في فترة الرئيس باراك أوباما، وسرعان ما عادت إلى طبيعتها في فترة الرئيس دونالد ترامب⁽¹⁾.

تمثل التحول النسبي في اهتمام الولايات المتحدة بالعراق بثلاثة أحداث أساسية، تمثل الأول بإنشاء كيان إسرائيل المحتل على أرض فلسطين ودخول هذا الكيان، بدعم أمريكي غربي، في حرب مفتوحة مع الفلسطينيين والعرب منذ العام 1948. أما الثاني فتمثل بتزايد الاكتشافات النفطية في العراق ودول منطقة الخليج العربي وإيران إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الدول أكثر دول العالم احتياطاً وإنتاجاً وتصديراً للنفط وعليها يعتمد سوق النفط العالمي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وسط نمو كبير في اقتصاديات الدول الصناعية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. أما الحدث الثالث فيتعلق بالانسحاب العسكري

(1) الزيات خالد، السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، الجزائر، 2022، ص 60.

البريطاني من الخليج العربي وتراجع النفوذ الغربي في المنطقة بشكل عام من جهة، وسعي الاتحاد السوفييتي لتعزيز وجوده ونفوذه العسكري فيها من جهة أخرى.

دفعت هذه الأحداث الثلاثة الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرارها الاستراتيجي القاضي بتعزيز نفوذها السياسي عبر (سياسة العمودين) القائمة على بناء تحالفات مع كل من إيران والسعودية في عقد السبعينيات ضمن ما عُرف بـ «مبدأ نيكسون» عام 1969، وعلى التواجد الأمني الدائم في المنطقة عبر قوات التدخل السريع في منطقة الخليج العربي التي أنشأتها عام 1979⁽¹⁾. فضلاً عن انتشار الأساطيل البحرية الدائم في مياه المنطقة وممراتها البحرية. وبعد سلسلة من الأحداث، بدءاً من صدور قرارات الحظر النفطي العربي، وما تلاها من الأحداث في إيران مع قيام الثورة الإسلامية عام 1979، والحرب العراقية الإيرانية، مروراً بأحداث أخرى كالانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988 وليس انتهاءً بالحرب الدولية على العراق جرّاء اجتياحه للكويت، زاد اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بشكل عام ولا سيما العراق.

يتمثل الانعطاف الأبرز في السياسة الخارجية والاستراتيجية الأمنية الأمريكية حيال العراق في غزو العراق للكويت عام 1990، حيث أدركت الولايات المتحدة في هذا الحدث المهم أنّ العراق بقيادة النظام البعثي يضع نصب عينيه أهداف توسعية في منطقة الخليج العربي التي تعدّ حيوية للمصالح الأمريكية. تتمثل هذه الأهداف بالسعي للسيطرة العسكرية وضمّ الكويت والهيمنة على باقي الدول الخليجية والتحكم بمنابع وصادرات النفط والتلاعب بسوق النفط العالمي، فضلاً عن سعي العراق لزيادة قدراته العسكرية بشكل كبير وامتلاك التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وتهديد شركاء الولايات المتحدة في المنطقة بما فيهم كيان إسرائيل المحتل⁽²⁾.

أسفر انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالعالم بوصفها القطب الأوحد فيه عن أحداث مهمة أعادت تشكيل النظام الدولي ومضمونه. وامتدّ هذا الأثر ليشمل كل أقاليم ومناطق العالم ومنها منطقة الخليج العربي. حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتصرف بحرية شبه مطلقة في هذه المنطقة وبالشكل الذي ينسجم مع مصالحها وعلى

(1) صفاء عبد الوهاب وعكاب يوسف، قوة التدخل السريع الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي 1997 - 1988، مجلة كلية التربية، العدد 6، كلية التربية - جامعة بغداد، 2005، ص 48

(2) وليد الخالدي، أزمة الخليج الجذور والنتائج، بحث مترجم في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 5 المجلد 2، بغداد، 1991، ص 34 - 43.

وفق مخططات تنسجم مع طموحاتها. وتأسيساً على ذلك، كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى فعل سياسي دولي يؤكد هيمنتها السياسية الدولية ويضمن لها خضوع إقليمي ودولي عبر الاستعراض المهيّب للقوة. فكان غزو العراق للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990 (أو ما عرف بحرب الخليج الثانية) هو المسوغ الذي كانت الإدارة الأمريكية آنذاك بانتظاره. قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً عُرف بـ «عاصفة الصحراء» لإخراج العراق من الكويت تضمن استعراضاً لقوة القطب الأوحّد الذي يفعل ما يريد، ومن ثم، قامت الولايات المتحدة باستحصال سلسلة قرارات ضد النظام البعثي في العراق من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ما أدى إلى استنزاف قواه العسكرية والسياسية والاقتصادية طيلة مدة التسعينيات من القرن الماضي⁽¹⁾.

منذ العام 2001 شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تحولات بمضامين جديدة، إذ بدأت تطرح - فضلاً عن أهدافها الثابتة في مقدمتها أمن كيان إسرائيل المحتل والحفاظ على التدفق الدائم لنفط المنطقة ودعم الأنظمة السياسية الحليفة - بطرح وتسويق أهداف جديدة من أهمها الإصلاح السياسي والاقتصادي والأخذ بالنموذج الليبرالي في تطبيق الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة. امتدت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية لتصل إلى استهداف تحقيق تغيير سياسي شامل في المنطقة وترتيب شؤونها وفقاً لرؤية أمريكية في إطار منطق القوة الصلبة التي كانت تؤمن بها الإدارة الأمريكية آنذاك بقيادة الجمهوريين (2000 - 2008)⁽²⁾، فكانت اسقاط النظام في العراق واحتلاله عام 2003 هو المظهر الأبرز لهذه الرؤية.

لا تقتصر النظرة الجيوسياسية التي تهيمن على فكر الإدارة الأمريكية بقيادة جورج بوش الأبّن تجاه العراق على الاحتفاظ بقواعد عسكرية على أرضه، بل ترى أيضاً ضرورة التحكم في مختلف مصادر الموارد الطبيعية المؤكدة والمحتملة في هذا البلد وفي مقدمتها النفط. إذ يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي عالمي في الوقت الذي يقابله تضاول الاحتياطي الأمريكي وتراجع إنتاجها. فضلاً عن ذلك فإن ما أرادت تحقيقه الإدارة الأمريكية من الناحية العملية

(1) انظر: كل من عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، 2007، ص 98. وكذلك م م إبراهيم محمد سليمان، الجذور التاريخية للعلاقات العراقية - الأمريكية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، 2009.

(2) سالم عبدالله مطر، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين ثوابت الاستمرارية ومتطلبات التغيير، جامعة الموصل، 2017، ص 65.

عن تنفيذها لعملية احتلال العراق، هو أن تكون هذه الدولة بالتحديد المرتكز الرئيس لتنفيذ «مشروع الشرق الأوسط الكبير» عبر تقديم العراق بوصفه أنموذجاً ديمقراطياً للمنطقة وصديقاً للولايات المتحدة وداعماً لجهودها في «الحرب على الإرهاب» وتسيير الدول الأخرى على خطاه كجزء من خطة أكبر لإعادة تشكيل المنطقة من جديد بشكل يتناسب مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ورغباتها⁽¹⁾.

من بين الآليات التي أقرتها إدارة بوش الابن لفرض سيطرتها في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق مصالحها هي الآليات العسكرية التي وظفتها في العراق من خلال⁽²⁾:

- تأسيس بنية عسكرية قوية عبر إنشاء قواعد عسكرية في العراق.
- محاولة لإقامة هيكل أمني إقليمي يكون للولايات المتحدة الدور القيادي فيه.
- التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وكل من إسرائيل والدول الصديقة في الخليج العربي والعراق.

لقد كان لإجراءات الولايات المتحدة المتعلقة بحل المؤسسات العسكرية والأمنية وطريقة إدارة الدولة العراقية عبر قوى لا تمتلك خبرة كافية وفتح الحدود أمام العناصر الخارجية واضعاف هيبة الدولة العراقية ومصادرة قرارها الأمني تداعيات مهمة أبرزها السماح للتنظيمات الإرهابية التغلغل والنشاط في العراق وما تبعه من تداعيات أفضت إلى تطور وتعمق الطائفية والمحاصصة السياسية وسيطرة قوى الفساد على مفاصل إدارة الدولة العراقية ووضع الأمن الوطني العراقي أمام أخطار حقيقية⁽³⁾.

على الرغم من تشكّل بنى ومؤسسات النظام السياسي العراقي على أسس دستورية وتمثلها بممارسات ديمقراطية تأتي الانتخابات والتداول السلمي للسلطة في مقدّمته وفصل وتوازن للسلطات الثلاث، بيد أن التحديات التي واجهت وتواجه الدولة العراقية وسيادتها وهبتها واستقلال قرارها واستقرارها الداخلي وموقفها الخارجي ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية استمرت طوال المدة الممتدة من (2003-2011). واجه الوجود العسكري

(1) مصطفى غيثان عبد الجبار حمزة، السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق منذ أحداث 2 آب 1990 وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2013، ص 65.

(2) حسين حافظ، استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة ازاء الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد 46، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، 2010، ص 54.

(3) كريستوفر، اس تشيفيز وآخرون، أفكار أولية بشأن تأثير حرب العراق على أنظمة الأمن القومي الأمريكي،

الأمريكي في العراق وخلال هذه الفترة وبشكل تدريجي أنواع من الرفض الشعبي والسياسي والمسلح تكمل بتوقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي وانسحاب القوات الأمريكية عام 2011⁽¹⁾.

أجبرت أحداث سيطرة داعش الإرهابي على بعض المدن السورية مثل الرقة ودير الزور في عام 2012 ومن ثمّ التوجه للعراق في عام 2014 الحكومة العراقية لقبول عودة النشاط العسكري الأمريكي كنوع من الاسناد الجوي واللوجستي بغية استعادة الأراضي العراقية من سيطرة التنظيم الارهابي أو عبر تقنين هذا الوجود على الأرض وتكييف حالته إلى ما يُسمى بـ «التحالف الدولي» الذي تواجد في أكثر من مكان واتخذ أكثر من قاعدة مقرّاً له ومن بينها قاعدة عين الأسد في الأنبار وقاعدة حرير في أربيل وقاعدة بلد الجوية ومعسكر التاجي وقاعدة كركوك⁽²⁾، بالتزامن مع إنشاء الحشد الشعبي والعشائري وتطور مهامه وقدراته القتالية وتجهيزاته وأسلحته العسكرية ونفوذه في المؤسسة العسكرية العراقية وتزايد التأييد الشعبي لوجوده واستمراره فضلاً عن عقيدته القتالية. أبدت الولايات المتحدة وبشكل مبكر عدم رغبتها بالعمل مع الحشد الشعبي ثمّ تطور موقفها إلى رفض وجوده أو التعامل مع هذه المؤسسة الجديدة وعدّتها امتداداً لمحور المقاومة.⁽³⁾

إنّ الغرض من هذه اللوحة التاريخية هو محاولة لتتبع السياسة الخارجية الأمريكية إبان وبعد الحرب العالمية الثانية وإبان وبعد الحرب الباردة التي تتجلى للقارئ والمتابع بكونها ابتعدت عن العزلة واعتنقت التدخل، وتأتي السياسات الخارجية الأمريكية إزاء العراق في أكثر من مدة في هذا السياق. فبعد أن كانت السياسة الخارجية الأمريكية منذ تأسيس الدولة ووضع الدستور تمتاز بالعزلة (Isolationist)، فقد بدأت عبر خطوات ومراحل بالتحول من هذه «الانعزالية» وتوظيف الإمكانيات نحو التوسع (بشتى أنواعه) لا سيما السياسي والعسكري، يمكن للقارئ أن يُلقي نظرة عميقة على التاريخ الأمريكي منذ التأسيس ليرى ذلك ماثلاً أمامه ويشهد التحولات الدراماتيكية في تاريخ الولايات المتحدة.

ثانياً: طبيعة وسمات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق بعد تحقيق النصر

إنّ حجم الخسائر المادية والبشرية التي تعرّضت إليها الولايات المتحدة في العراق منذ

(1) علي صباح صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق واشكالية بناء الدولة (2003 - 2014) رسالة ماجستير، قسم

العلوم السياسية - كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015، ص 87

(2) انتشار القواعد الأمريكية في العراق ، <https://arabi21.com/story/1234907>

(3) هذه القواعد الأمريكية في العراق وأماكن توزيعها (خريطة) ، <https://arabi21.com/story/1234907>

غزوه عام 2003 جعلها عاقلة في إطار معضلة استراتيجية رافقها الرفض العراقي الرسمي لاستمرار التواجد العسكري المباشر في العراق. دفع ذلك الولايات المتحدة إلى إعادة النظر وترتيب وتنظيم تواجدها العسكري في العراق عبر الدخول في مفاوضات للاتفاق على بنود تعيد تشكيل العلاقات الثنائية بين الطرفين في إطار اتفاقية ملزمة عُرفت بـ(الإطار الاستراتيجي). تتكون هذه الاتفاقية من ديباجة و11 قسمًا قضت بأن تنسحب القوات العسكرية الأمريكية في مدة اقصاها 31 كانون الأول (ديسمبر) عام 2011 مع الاتفاق على بنود أخرى تتعلق بالجوانب السياسية ودور الولايات المتحدة في تقديم الدعم للعراق وتأسيس لجان متخصصة. وكان من المفترض بهذه الاتفاقية أن تعبر عن علاقات صداقة مستقبلية طويلة بين العراق والولايات المتحدة⁽¹⁾. بيد أن تلك الاتفاقية لم تنطو على مضمون استراتيجي حقيقي كونها اكتفت بالعموميات دون أن توضح تفاصيل العلاقة، فضلاً عن افتقارها إلى الوسائل والآليات لتعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين.

بعبارة أخرى، على الرغم من أن الاتفاقية تعد - من الناحية الشكلية - شاملة وتستوعب كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية في المستقبل المنظور والمتوسط على الأقل، ولم تكتفِ بالجوانب الأمنية والعسكرية، إلا أنها من الناحية العملية والموضوعية لم تثمر إجراءات تعاونية استراتيجية باستثناء ما يمكن عدّه استثناء يحتاج إلى تحليل معمق من حيث الدوافع والغايات، وهذا الاستثناء يتمثل بالتدخل الأمريكي لصالح العراق لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي الذي احتل محافظات مثل الموصل والأنبار وبعض المدن العراقية الأخرى في عام 2014.

ويمكن وصف طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي وما بعدها بجملة من السمات سيتمّ التعرض لها ضمن العنوانات الفرعية لهذا الجزء.

1- الضبابية الأمريكية في مجال الالتزامات السياسية والأمنية

إنّ أهم ركيزة في العلاقات الثنائية بين الدول، لا سيما بين الدول التي ترغب بإرساء شراكة استراتيجية، هي الوضوح وتحديد مكانة الشريك في إطار الاستراتيجية القومية الشاملة عبر تحقيق نوع من الاجماع السياسي والشعبي لدور وأهمية الشريك الاستراتيجي. وعلى ضوء هذه المكانة، تعتمد طبيعة الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الطرفين. فكلما

(1) فارس تركي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من عام 2008 - 2016، مجلة دراسات دولية، العدد 27، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2019.

امتازت العلاقات بالوضوح وأُطرت بتوافقات سياسية ودعم شعبي تمثلت في شكل التزامات سياسية وأمنية واقتصادية وتكنولوجية والعكس صحيح. وبالنسبة لطبيعة العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة لا سيما بعد توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي تقضي بجدولة انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، فإن السياسة الخارجية الاستراتيجية الشاملة للعراق لم تحدد مكانة الولايات المتحدة ولا دورها ولا صفتها بالنسبة للعراق. فهل هي تمثل دولة حليفاً؟ أم شريكاً استراتيجياً؟ أم أنها مجرد دولة صديقة؟ أم أنها عدو ومصدر للشر؟

إنَّ عدم الحصول على إجابات واضحة عن هذه الأسئلة وغيرها أربك السياسة الخارجية العراقية حيال الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، دفع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق إلى أن تمتاز بالضبابية وعدم الوضوح كردّ فعل على الارتباك العراقي، حيث لم يصل الأمريكيان نتائج قطعية حول مكانتهم لدى العراقيين ولم يعرفوا فعلاً ماذا يريد العراق منهم وكيف ينظر لهم القادة وصناع القرار والمؤثرين بالرأي العام العراقي بمختلف فئاتهم. غير أن هذا الارتباك والضبابية وعدم الوضوح وتغير أهمية ومكانة كل طرف لدى الطرف الآخر اختلف بحسب اختلاف المدد الزمنية والقيادة السياسية للبلدين، فضلاً عن ظروف محلية واقليمية ودولية كثيرة ومتداخلة أسهمت بهذه التقلبات لدى الطرفين.

فمنذ العام 2003، كانت إدارة جورج بوش الأبْن الوحيدة التي انتهجت وطبقت سياسة واضحة متركزة على العراق عبر استثمار تريليون دولار ومئات الأرواح من الأمريكيين. وبعد مجيء إدارة أوباما، تم التخلي عن هذه السياسات وسُحبت القوات الأمريكية من العراق في 2011 لتتجاهل بعدها أمره بشكل شبه كامل بعد أن سادت رؤية استراتيجية لدى الولايات المتحدة مؤداها أن الانشغال بالعراق بوصفه صديقاً غير مضمون يستنزف وقت الولايات المتحدة ومواردها، وقد تكون النتيجة مخيبة للآمال، لا سيما مع توافر معلومات شبه مؤكدة لدى الولايات المتحدة بأن أغلب قيادات القوى السياسية لا سيما الشيعية منها قد حسمت أمرها بضرورة تفضيل التحالف مع إيران على حساب الولايات المتحدة بصرف النظر عن ما تقدمه الولايات المتحدة للعراق من ضمانات أو غطاء أمني واقتصادي ودعم سياسي. في حين يجب على الولايات المتحدة وفقاً لهذه الرؤية الاستراتيجية أن تنشغل بالتهديد الأكبر لها ولحلفائها وشركائها في آسيا وهي الصين ذات التطلعات الكبيرة والسياسة الهادئة والتي تتفاهم قوتها الشاملة بشكل غير مسبوق⁽¹⁾. وعند عودة الولايات المتحدة إلى العراق في العام

(1) حميد شهاب وزيدون سلمان، الصراع الأمريكي-الصيني وانعكاساته على بحر الصين الجنوبي، مجلة قضايا دولية، العدد 76 كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2024

2014، استند وجودها على سياسة ركزت إلى حد كبير على محاربة تنظيم داعش الإرهابي وليس على دعم العراق نفسه⁽¹⁾.

وفي ظل إدارة جديدة بقيادة دونالد ترامب، واصلت الولايات المتحدة تطبيق السياسات المرتكزة على محاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا بالدرجة الأساس بعد أن عدت هذه الإدارة سابقتها بأنها انشغلت عن محاربة التنظيم باتفاقيات خاطئة مع إيران. لقد قامت سياسة الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب بإزاء العراق بعد العام 2017 على أساس سياسة متمركزة بشكل شبه كامل على نفوذ إيران في العراق والمنطقة. وتأسيساً على هذا التصور الأمريكي عن وضع العراق والمنطقة، انسحب الرئيس ترامب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» وممارسة ما عُرف بسياسة الضغط الأقصى سعيًا إلى إحباط طموحاتها النووية بشكل دائم وتغيير سلوكها المعادي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وفي العراق تحديدًا. وقد أثبتت إدارة ترامب على نحو متزايد استعدادها لاستعمال الجيش الأمريكي والقدرة المالية للقوى العالمية من أجل جرّ إيران إلى طاولة المفاوضات مجدداً وتعزيز الموقف التفاوضي للولايات المتحدة عبر تغيير بنود الاتفاقية النووية السابقة⁽²⁾.

انتهجت فيه إيران سياسة واضحة إزاء العراق طوال الفترة التي شهدت فيها السياسة الأمريكية تقلبات، وسعت في غير مرة إلى تقليص النفوذ الأمريكي في العراق والتخلص منه تمامًا وبالتدرج وبسياسة هادئة وصبورة في المقابل. في قبال ذلك، لم ينطو النهج الأمريكي على أي من هذه التكتيكات. ولذلك، وإذا ما أضفنا غياب سياسة توجيهية واضحة في العراق، تكون الولايات المتحدة قد خسرت الكثير من نفوذها في العراق مع مرور الوقت. على الرغم من أن العقاب الأمريكي لإيران داخل العراق كان في الأحيان حازماً ومؤملاً، إلا أن ذلك انعكس بشكل سلبي، إذ اضمحل نفوذ الولايات المتحدة داخل العراق حالاً كنتيجة وهو في تراجع بسبب التهديدات العسكرية أو المالية التي تلوح بها الولايات المتحدة ضد العراق وتوظيفها إيران لصالحها. إذ تقول الرواية الإيرانية إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تكون دولة حليفة أو شريكة ولا حتى صديقة للعراق وهي تلوح كل يوم بالعصا الغليظة ضد العراقيين وتحاول الإضرار باقتصادهم⁽³⁾.

(1) رشا عدنان مبيضين، الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء، العدد 1 المجلد

33، جامعة عمان الأهلية، 2020، ص 38

(2) ترامب وإيران.. الضغط والعقوبات للحصول على «صفقة»: <https://2u.pw/R7vuSAHh>

(3) منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة - غازي عنتاب، 2018، ص 63

يمكن عدّ جهود إدارة الرئيس جوزيف بايدن بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني كنوع من استدراك الأخطاء الأمريكية ومحاولة تصحيحها عبر ربط العراق بجملة من مذكرات التعاون والاتفاقيات لخلق منظومة مصالح جديدة وحقيقية بين الولايات المتحدة والعراق في المجالات الاقتصادية (تجارة استثمار مصارف) وفي مجال الطاقة (نفط غاز كهرباء) فضلاً عن المجالات التنموية الأخرى لتمهيد الأرضية أمام المباحثات اللاحقة بين الدولتين في المجالات العسكرية والأمنية المتعلقة بتحديد شكل وطبيعة العلاقات في هذا المجال ومستقبل القوات الأمريكية في العراق عبر لجان فنية أكثر احترافية⁽¹⁾.

2- التردد في دعم العراق عسكرياً وتوتر العلاقات الأمنية

لم تكن العلاقات الأمريكية العراقية يوماً في أحسن أحوالها وكانت دائماً ما تعاني من التذبذب والشك. وعلى الرغم من ضبط تلك العلاقات بالاتفاقيات الأمنية والسياسية، إلا أن طبيعة هذه العلاقة تحددها عوامل إقليمية ودولية غاية في التعقيد، كما أن جوهر الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق دائماً ما كانت تجعل منه صندوق بريد تُضمنه رسائل سياسية وعسكرية تُجاه خصومها، الأمر الذي جعل من العراق ساحة اشتباك صامتة أحياناً، ومشتعلة أحياناً أخرى. وبشكل عام فإن العلاقات الأمريكية العراقية شهدت في ظل إدارتي ترامب [الأولى] وبايدن جملة من التحديات بعناوين شاملة، الأمر الذي أثر مباشرة في العراق وجواره.

انطلاقاً من عدم حسم توجه العلاقات بين الدولتين، ونظراً للشكوك الأمريكية حيال طبيعة علاقة القوى السياسية العراقية لا سيما منها القوى السياسية الشيعية بإيران ونتيجة القدر الهائل من التعاون بين العراق وإيران وتأثير ذلك في الداخل العراقي في المجالات كافة ومنها المجال السياسي والعسكري والأمني وخاصة بعد تأسيس هيئة الحشد الشعبي العراقي بُعيد اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للموصل ومدن عراقية أخرى عام 2014 فإن الولايات المتحدة لم تعد ترى العراق دولة مضمونة أو مؤتمنة ربما على أحدث أنواع الأسلحة الأمريكية وأن هذه الأسلحة معرضة لأن تقع مرة أخرى بيد إيران عبر وسطاء وحلفاء عراقيين⁽²⁾.

تأسيساً على ذلك، فرضت الولايات المتحدة سياسة متشددة فيما يتعلق بتزويد العراق

(1) وسام الملا، زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن.. تفعيل الشراكة الاقتصادية أحد قطاعات اتفاقية الإطار الاستراتيجي، <https://www.ina.iq/206747--.html>

(2) علي رضا نادري، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق: هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة وإيران، مؤسسة راند، واشنطن، 2017، ص 43

بما يحتاجه من أسلحة وذخائر متطورة لا سيما في صنوف عسكرية تعد أساسية لحماية الأمن الوطني العراقي واستغناء العراق عن الدعم والحماية الأمريكية المباشرة ومنها منظومات رادار ومنظومات دفاع جوي متقدمة لها القدرة على التعامل مع الأهداف الجوية المختلفة، وطائرات مسيرة متطورة، والتعاون في تأسيس ورش أو مصانع لصيانة الطائرات بخبرات عراقية، تزويد العراق بمنظومات محدثة لطائرات 16F- وتجهيزات عسكرية أخرى. في الوقت نفسه، رفضت الولايات المتحدة السماح للعراق بشراء منظومات دفاع جوي أو منظومات صاروخية وطائرات من دول أخرى لا سيما من روسيا بحجة أن ذلك يمثل تعارضاً مع سياسة الأمن القومي الأمريكي ولوّحت في أكثر من مناسبة بفرض عقوبات على العراق وفقاً لقانون مكافحة أعداء أمريكا إذا ما أصر على شراء منظومات الدفاع الجوي الروسية (S400) تحت مبرر أنها يمكن أن تتجسس على تكنولوجيا الأسلحة الأمريكية الموجودة في العراق، مثلما فرضت سابقاً على تركيا عقوبات للسبب نفسه عندما اشترت منظومة الدفاع الجوي ذاتها من روسيا⁽¹⁾.

بعد العراق في جوهر الاستراتيجية العسكرية الأمريكية جغرافية مثالية للعمل العسكري الأمريكي سواء لتنفيذ أنشطة عملياتية كبيرة في الشرق الأوسط ضد أعداء دول مهددة لمصالحها مثل سوريا إيران أو أي دول أخرى في المنطقة تتطور فيها الأحداث ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها أو ضد كيان إسرائيل المحتل من جهة، أو لتنفيذ عمليات خاصة ضد الجماعات الإرهابية من جهة ثانية، أو لتنفيذ سياستها الخاصة بتصفية بعض الأشخاص الذين تعدّهم خطراً وشيئاً على مصالحها أو على أرواح جنودها ومواطنيها كما حدث في أوقات متفرقة من اغتيال قادة وشخصيات مهمة عدتها الولايات المتحدة مهددة لمصالحها⁽²⁾.

مهما يكن من أمر، فإن المسار الاستراتيجي والأمني الذي تختاره الإدارات الأمريكية، لا سيما إدارتي ترامب الأولى وبادين، يحتاج إلى الأخذ في الحسبان التأثيرات المحتملة على العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق. وفي هذا الصدد يبدو القرار بمثابة اختيار بين ثلاثة خيارات؛ فأما إنهاء العلاقات الأمريكية العراقية بطريقة مؤلمة ومهينة للولايات المتحدة ومن ثمّ اتجاها الإدارة الأمريكية لفرض عقوبات على العراق بصفته تحول إلى طرف معادٍ أو الاستمرار في الاستراتيجية العسكرية ذاتها وتحمل عواقب الاستنزاف الممنهج للوجود

(1) العراق يسعى لشراء منظومة إس 400.. وهذا موقف أميركا، <https://www.aljazeera.net/>

5/5/politics/2019

(2) استهداف الحشد الشعبي 145 دراسة وخطة أمريكية، مركز أبحاث غرب آسيا C.W.A.R، بغداد 2024

الأمريكي في العراق الذي قد يجبر واشنطن على مغادرة الجغرافية العراقية بعد المزيد من القتلى الأمريكيين. أو الخيار الثالث المتمثل في تغيير الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه العراق عبر تفاهات جديدة على مستوى السياسة مع إبداء استعداد أمريكي أكبر لتزويد العراق بما يحتاجه من السلاح والتفاهم على مشتركات أمنية وعسكرية تحفظ مصالح الطرفين وهو ما يبدو قد اقتنعت به كل من الإدارة الأمريكية برئاسة جو بايدن والحكومة العراقية برئاسة السيد محمد السوداني مؤخراً⁽¹⁾.

تشهد العلاقات الأمريكية العراقية بشكل عام وفي المجال العسكري - الأمني خصوصاً اليوم متغيراً أساسياً جراء الحرب في غزة ونتائجها، لتكون تلك العلاقات أمام مفترق طرق يُندر بانتهائها، لا سيما أن الولايات المتحدة تستخدم استراتيجية الضغط ضد العراق، مع تضيق سياسي وأمني يُندر بالأُسوأ، وربطاً بتطورات غزة، فإن استهداف القواعد الأمريكية في المنطقة انطلاقاً من الجغرافية العراقية، لا سيما الهجوم الذي شنته الفصائل العراقية ضد القاعدة الأمريكية في الأردن عُدَّ بمثابة تظهير الخلافات الأمريكية العراقية في بُعدها الأمني، وجراء ذلك نفذت القوات الأمريكية ضربات ضد الفصائل العراقية، الأمر الذي أعاد زخم الفريق السياسي العراقي المناهض لواشنطن والمطالب بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة وإنهاء وجودها العسكري فوراً.

باتت الإدارة الأمريكية تدرك بأن البقاء العسكري في العراق قد لا يمثل انتصاراً، ولكن في الوقت نفسه ستؤدي المغادرة إلى المزيد من تشويه السمعة وفقدان المصالح والسلطة. وعليه فإنها في تناقض واضح. ففي الوقت الذي تؤكد فيه على وقف التصعيد في العراق، فإنها في المقابل تستمر بالتهديد بمعاقبة مرتكبي الهجمات على قواعدها ومصالحها ومصالح كيان إسرائيل المحتل مما يوقع سياستها الخارجية تجاه العراق بمعضلة ليس من السهل الخروج منها بطريقة بناءة تعيد الثقة بالموقف الأمريكي حيال العراق. إن بقاء القوات الأمريكية في العراق في الوقت الذي سعت الإدارة الأمريكية وعلى مدى سنوات إلى تحقيق مصالحها عبر التضيق على العراقيين، وإجبار الساسة في العراق على تبني استراتيجيتها، سيفضي إلى تراجع العلاقات الأمريكية العراقية أكثر، خاصة إذا تصاعدت الضغوط الداخلية الأمريكية من أجل الانسحاب بالتوازي مع الأصوات في الداخل

(1) Joint Statement From Secretary of Defense Lloyd J. Austin III and Iraqi Prime Minister Mohammed Shia I-Sudani ,<https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3742052/joint-statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-and-iraqi-prime-mi/>

العراقي والتي تطالب بانسحاب قوات التحالف الدولي التي تعدّ القوات الأمريكية عموده الفقري.

وعلى الرغم من أن الوضع يبدو وكأنه معضلة حقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد مرحلة داعش من جهة، وللنظام السياسي العراقي المحرج من ضغط بعض الأطراف لتقييد العلاقات مع الولايات المتحدة، وبين متطلبات ضمان المصالح العراقية التي تتطلب إرساء علاقات جيدة واستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلا أن طبيعة المصالح والتجربة الممتدة إلى أكثر من 20 عامًا من العلاقات بين الدولتين تملي على الأجهزة التفاوضية وصناع القرار وأصحاب الرؤى الاستراتيجية بناء مقاربات جديدة للتغلب على هذه التناقضات. وقد عُدّت زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني في 13 نيسان (أبريل) 2024 حلقة ضمن سلسلة الحلول والمقاربات الجديدة؛ إذ تم إرساء توافقات وتصورات جديدة لمستقبل شكل العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية بين الدولتين تعالج الكثير من الاشكالات السابقة وقد تفضي إلى تصحيح الكثير من مواطن الخلل في السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق لا سيما في جانبها الأمني - العسكري. فضلاً عن خلق فهم وإدراك عراقي شامل لأهمية الدور الأمريكي في تحقيق المصالح العراقية أو في مجال أهمية العلاقات العراقية الأمريكية البناءة في تجنب التهديدات المحتملة.

3- التناقض مع السياسة الخارجية الإيرانية

بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، مرت العلاقات الأمريكية - الإيرانية في محطات متعددة لكنها تقع ضمن إطار التدهور المستمر. وقد وصلت ذروة التدهور بعد سلسلة العقوبات الأمريكية والأوروبية والدولية المفروضة على إيران على خلفية برنامجها النووي وبرامجها في مجال التسلح من جهة وسياسات إيران الإقليمية المضرة بمصالح الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة ومنهم كيان إسرائيل المحتل وبعض دول الخليج والأردن من جهة أخرى⁽¹⁾. وباتت كل دولة منهما تتحين الفرص لتحقيق انتصارات على حساب الأخرى. فالولايات المتحدة بصفتها الدولة الأقوى ترغب في احتواء إيران وتقييد طموحاتها والوقوف بوجه سياساتها الإقليمية. أمّا إيران فتريد إثبات وجودها ومقاومة الضغوط الأمريكية واحراز نقاط على حسابها وحساب حلفائها في المنطقة عبر التواجد الاقليمي النشط والنفوذ في أغلب قضايا المنطقة.

(1) عبدالله سعيد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاسها على أمن الخليج 1997 - 2011، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 76.

عندما أسقطت الولايات المتحدة النظام السابق في العراق عام 2003 وأسست لنظام سياسي جديدة أغلب قواه السياسيّة تحتفظ بعلاقات مميزة مع النظام السياسي الإيراني، سنحت الفرصة لإيران لكي تحقق نفوذ سياسي وأمني واقتصادي تدريجي في العراق على الرغم من الوجود الأمريكي العسكري النشط تمثل في تشجيع إيران للحكومة العراقية آنذاك لدعوة القوات الأمريكيّة الانسحاب من العراق عام 2011 لإضعاف الموقف الأمريكي. بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الموصل وبعض المدن العراقية الأخرى عام 2014 وما تلاه من تداعيات عسكرية من بينها عودة بعض القوات العسكريّة الأمريكيّة للعراق من جهة وتأسيس قوات الحشد الشعبي العراقي والدور الذي أدته الأخيرة في تحويل المعادلة ومن ثمّ النصر، أصبح التحدي يتعاظم للوجود العسكري الأمريكي في العراق بل وللمصالح والنفوذ الأمريكيين في العراق بشكل عام⁽¹⁾. لا سيما بعد التوظيف الجيد من قبل إيران لأحداث غزة باتجاه تعرية الموقف الأمريكي المساند لموقف كيان إسرائيل المحتل والذي يعدّ فعلاً وبكل المقاييس مفتقراً للكثير من الدبلوماسية وفاقداً للموازنة بين مصالح الولايات المتحدة مع العرب والمسلمين ومصالحها مع الكيان. بعبارة أخرى، إنه موقف أقل ما يقال عنه أنه منحاز بشكل صارخ لمصلحة محتل مُعتدٍ. على طول هذه المدة الممتدة من تاريخ طرد التنظيم الإرهابي من العراق ولغاية اليوم، تحول العراق إلى ساحة لتناقض كبير بين السياستين الأمريكيّة والإيرانية انعكس بطريقة أو بأخرى على الاستقرار الأمني والسياسي في العراق وكذلك على مرونة واستقلالية قرارات النظام السياسي العراقي وعلى مبدأ السيادة عموماً.

في الوقت الذي اتسمت به السياسة الخارجيّة الأمريكيّة والخطاب السياسي الأمريكي حيال العراق وقضايا المهمة بعدم الوضوح وعدم استناده إلى التزامات صارمة، فضلاً عن افتقاره للقدرة على توظيف الفرص المتاحة إقليمياً وداخلياً لإقناع العراق بجدوى الشراكة مع الولايات المتحدة، انتهجت إيران سياسة واضحة إزاء العراق طوال المدة التي شهدت فيها السياسة الأمريكيّة تقلبات، فالجمهورية الإسلامية تعرف تماماً ما الذي تريده في العراق. يُعزى هذا الوضوح جزئياً إلى الحاجة؛ فالقادة الإيرانيون يعدّون العراق مهماً جداً لأمنهم القومي وبقاء نظامهم، حيث يتعاملون مع العلاقات الثنائية كما لو أن العراق امتداد وثيق وطبيعي لبلدهم. كما تميل إيران إلى الاستفادة من الموارد البشرية والاقتصادية للعراق خلال مسعاها لتحقيق أهدافها المحلية. كان هذا السلوك إلى جانب غياب أي وضوح أمريكي في

(1) عبد الله محمد الجبور، الحشد الشعبي في العراق بين المتغيرات الإقليمية والتوازنات المحلية، مؤسسة فريديش اربت، عمان، 2021، ص 18.

العراق قد سمح لإيران بالمضي قدماً في مسارها من دون انقطاع خلال العقد الفائت⁽¹⁾. وإذا ما نجحت جهودها الحالية الرامية إلى ضمان الخروج العسكري الأمريكي من العراق، ستشعر إيران بمزيد من الثقة والأمان حيال موقفها إزاء العراق.

بهذا، وصفت السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق بعد فترة طرد تنظيم داعش بأنها سياسة ضبابية ومترددة ولم تنجح في توظيف عناصر القوة التي تمتاز بها الولايات المتحدة، وفتحت المجال لدولة مناوئة لها في أن تحشرها في زاوية حرجة وضيقة وتضعها في تصادم مع إرادة الكثير من القوى السياسية العراقية لتبدو في موقف سياسي أضعف مما تسمح به إمكانياتها كقوة عظمى.

4- دعم وجود عراق موحد: الموقف من استفتاء إقليم كردستان

بوصفها دولة احتلال بعد العام 2003، كان يجب على الولايات المتحدة أن تبدي التزامها بحماية العراق من التدخلات الخارجية والحفاظ على أمنه الداخلي ووحدته أراضيه، وبالفعل أبدت الإدارة الأمريكية إبان إدارة بوش الأبّن التزامها بوحدة الأراضي العراقية وحثت القوى السياسية العراقية للتوافق حول دستور دائم يضمن حقوق جميع مكونات الشعب العراقي، وأبدت دعمها لتبني النظام الاتحادي والآليات الفدرالية لإدارة التناقضات الممكنة لا سيما بين الكرد والعرب حول الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية. بيد أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، وبعد أن ركزت اهتمامها طوال 8 سنوات على شؤون منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا على حساب الشرق الأوسط، لم تهتم بشكل كبير بمواجهة اشكاليات الوحدة الوطنية العراقية لا سيما تبعات الفتنة والعنف الطائفي الذي امتد من عام 2006 لغاية عام 2008 وأفضى إلى عزل طائفي وتوتر غير مسبوق بين الطوائف والقوميات في العراق، بل يُروّج بشكل غير مباشر لخطّة جو بايدن الذي كان حينها يشغل منصب نائب الرئيس الأمريكي والمتمثلة بتقسيم العراق على ثلاثة أقاليم متجاورة هي الإقليم الكردي والإقليم السني والإقليم الشيعي كحل للأزمة السياسية والأمنية التي كانت سائدة حينها بشكل أظهر مقدار عدم حرص الولايات المتحدة على وحدة العراق وقوته كدولة بوصفه شريكاً استراتيجياً جديداً⁽²⁾.

(1) جيف عبده ونسيبة يونس ومايكل ناتيس، العراق وإيران واستراتيجية الولايات المتحدة، تقرير عن رحلة إلى العراق، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن، أيلول 2024، ص 96.

(2) Katy Collin, «The Kurdish referendum won't deliver independence—here's why it matters. anyway», Brookings Institution, 19 September 2017

تحول موقف الولايات المتحدة حيال ملف وحدة الأراضي العراقية بشكل إيجابي من جديد بعد تولي الجمهوريين؛ إذ رفضت الإدارة الأمريكية بناتاً التعاون مع مسعود البارزاني وقيادة إقليم كردستان عام 2017 في موضوع الاستفتاء للانفصال تماماً عن العراق، ومنحت الضوء الأخضر للحكومة العراقية الاتحادية في اتخاذ ما تراه مناسباً للحفاظ على وحدة العراق الذي اتخذ إجراءات استباقية تمثلت في استعادة السيطرة عسكرياً على كركوك وبعض المناطق الأخرى المتنازع عليها في ديالى والموصل وبشكل أجهض محاولة الاستقلال التي اطلقتها القيادة الكردية برئاسة مسعود البارزاني. مثل الموقف الأمريكي هذا أحد أهم الشواهد على إصرار الإدارة الأمريكية على دعم وحدة العراق والبرهنة على أن العراق يمثل دولة صديقة وشريكاً للولايات المتحدة ليس من السهل بمكان التخلي عنه أو تركه ضحية لمغامرات بعض القوى السياسية المحلية أو طموحات القوى الإقليمية التي يمكن أن تلحق بالنهاية ضرراً بالغاً بالمصالح الأمريكية⁽¹⁾.

5- امتيازات المؤسسات العامة وعقوبات للمؤسسات والجماعات الخاصة

من بين ما تميزت به السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق بعد طرد تنظيم داعش الارهابي هو منح بعض الامتيازات الاقتصادية والسياسية للمؤسسات الحكومية العراقية من أهمها الامتيازات الاقتصادية التي تمثلت بميزات تجارية لتسهيل دخول المنتجات العراقية إلى السوق الأمريكية، فضلاً عن إعفاءات خاصة للعراق من العقوبات الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني، إذ مُنح العراق إعفاءات لمدة 6 أشهر وبشكل متكرر من العقوبات الأمريكية المفروضة على تصدير النفط والغاز الإيراني نظراً لحاجة قطاع الكهرباء العراقي الماسة لشحنات الغاز الإيرانية بغية استمرار انتاج الطاقة الكهربائية. كما وفرت الولايات المتحدة نوعاً من الغطاء والضمانات السياسية والاقتصادية للأموال العراقية من الملاحظات القانونية الخاصة بالتعويضات⁽²⁾. في الوقت نفسه، امتازت سياسة الولايات المتحدة حيال العراق خلال هذه المدة بفرض جملة من العقوبات على بعض المؤسسات الاقتصادية الخاصة وفي مقدمتها المصارف المتهمه بتهريب الدولار إلى إيران أو الدول التي تفرض عليها الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية ونقدية ومنها لبنان وسوريا أو المصارف

(1) مجموعة الأزمات الدولية، النفط والحدود: إحاطة رقم 55 حول كيفية تسوية الأزمة الكردية في العراق والشرق الأوسط، تقرير مترجم، بروكسل، 17 تشرين الأول (أكتوبر). 2018

(2) انطوان ميلي وحسين المعموري، المبادئ التوجيهية لتسهيل ضمان الائتمان في العراق، مركز التعاون الألماني - مكتب بغداد، 2024، ص 88.

المتهمه بغسيل الأموال والتلاعب بأسعار الصرف بشكل يضرّ بالاقتصاد العراقي وتفرض شبه هيمنة على سوق العملة العراقي، حيث فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على 14 مصرفاً، وتأتي هذه العقوبات بعد أشهر على عقوبات مماثلة بحق 4 مصارف عراقية أخرى إثر اتهامها بغسل الأموال⁽¹⁾.

تميزت السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بفرض عقوبات على بعض الجماعات الفصائل، وتشمل العقوبات كذلك ثلاثة من قادة وأنصار إحدى الفصائل التي تربطها علاقات وطيدة مع إيران. تدعي الولايات المتحدة بأن حظر هذه المصارف يأتي في إطار حملة شاملة على تحويل العملة الأمريكية إلى إيران.

ثالثاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق وانعكاسها على المصالح المشتركة

أعقدت الإدارات الأمريكية بانعكاس سياستها الخارجية حيال العراق إيجاباً على المصالح المشتركة عبر آليات تقديم الولايات المتحدة المساعدة للعراق في مجالات عدة، منها: المساعدة في استقرار العملة العراقية، ومكافحة الفساد، واستعادة الأموال المسروقة، ودعم إجراء انتخابات «حرة نزيهة»، والمساعدة في التكيف مع تغير المناخ، وتحديث القطاع المصرفي، وتشجيع استثمار القطاع الخاص الأمريكي في العراق، ودعم الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ومساعدة العراق على حماية أجوائه من التهديدات والأخطار، بيد أن ذلك لم يلق طريقه للتنفيذ على أرض الواقع عبر سياسات وإجراءات فعلية، واصطدم بجملة من القيود والمحددات أثرت في طموحات البلدين ومصالحهما المشتركة وعلى فاعلية أداء السياسات الخارجية لكليهما.

تتمثل هذه القيود والمحددات بالصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة مع الراضين وجودها على الأراضي العراقي (والمنطقة)، ووقف الولايات المتحدة الداعم لكيان إسرائيل المحتل على حساب حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين، والتوتر الدائم والصراع بين الولايات المتحدة والعراق في الوقت الذي تحظى فيه إيران بعلاقات استراتيجية مع بعض مراكز القوى السياسية والاجتماعية والدينية في العراق، ومحدودية المكاسب الاقتصادية والسياسية التي يحصل عليها العراق عبر علاقته مع الولايات المتحدة، وتلكؤ الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة في تسليح قواته واستكمال بناء

(1) هبة المقدسي، الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات على 14 مصرفاً عراقياً العقوبات تستهدف وقف تحويلات الدولار من المصارف العراقية إلى إيران، <https://aawsat.com>

كل صنوف الجيش لا سيما صنف الدفاع الجوي الذي يفتقر إلى منظومات رادار حديثة ودفاع جوي متقدمة.

حدّت كل هذه القيود - بطريقة أو أخرى - من كفاءة وفاعلية انعكاس السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد طرد تنظيم داعش الإرهابي من العراق على المصالح المشتركة وعلى مستقبل العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين البلدين، الأمر الذي دفع بالطرفين إلى تنسيق زيارة لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني للمدة 15 - 20 نيسان (أبريل) 2024 لمنح فرصة أفضل للدفع من جديد بالعلاقات الثنائية إلى الأمام عبر إبرام مذكرات واتفاقيات جديدة تعالج اخفاقات الماضي وتضع خارطة طريق للمستقبل.

ويمكن إجراء تحليل زمني ومكاني لبعض انعكاسات السياسة الخارجية الأمريكية خلال المدة موضوع الدراسة (2017 - 2024) من خلال التطرق إلى الانعكاسات في الجوانب الأمنية - العسكرية، والسياسية، والاقتصادية.

1- الانعكاس على المجالات الأمنية - العسكرية

يتصدر الجانب الأمني - العسكري أولويات العراق في علاقاته مع الولايات المتحدة. يمثل الأمن الهاجس الأكبر الذي واجه العراق منذ العام 2003 لا سيما بعد تعاظم أثر التنظيمات الإرهابية ودورها التخريبي الذي شمل كل مجالات الحياة وألحق خسائر بالأرواح والممتلكات وشل عمليات التنمية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن الأثر السلبي لتراجع القدرات التسليحية للجيش العراقي واعتماده تماماً على استيراد السلاح من الأسواق الدولية لحماية أمنه وفرض الاستقرار وتحقيق حد مقبول من الردع والاستجابة للتهديدات. لقد اعتمد العراق خلال المراحل التي سبقت احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية وما بعدها بشكل كبير على الدعم العسكري الأمريكي، حيث معظم أسلحة الجيش العراقي تمّ شراؤها من الولايات المتحدة، فضلاً عن مساهمة الولايات المتحدة بشكل مباشر في العمليات العسكرية المخصصة للقضاء على التنظيم الإرهابي وطرده من العراق عبر توظيف سلاح الطيران بكافة أنواعه، والدعم الاستخباري والمعلوماتي واللوجستي للعراق.

يمكن تحديد ثلاثة جوانب أساسية انعكست من خلالها طبيعة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد طرد تنظيم داعش الإرهابي في المجالات الأمنية والعسكرية⁽¹⁾:

(1) محمد أبو رمان، مستقبل داعش عوامل القوة والضعف فجوة استراتيجيات مكافحة الإرهاب، مؤسسة فريدرش إيبتر، مكتب عمان، 2020، ص 53.

1 - **مواجهة وملاحقة الإرهاب:** يعد ملف مكافحة الارهاب من أكثر الملفات التي حظيت بتوافق بين العراق والولايات المتحدة منذ العام 2003، حيث واجه الجيشان الأمريكي والعراقي منذ العام 2003 وكل المؤسسات الأمنية وغير الأمنية العراقية موجات مختلفة من الهجمات الإرهابية بدءاً بتنظيم القاعدة ووصولاً إلى تنظيم داعش، وقد تعرضت كل من الولايات المتحدة والعراق لخسائر كبيرة بالأرواح والمعدات والبنى المادية من جراء ذلك. شهدت عمليات مكافحة الارهاب بين البلدين نوعاً من التوافق الكبير بين الطرفين أثناء فترة العمليات العسكرية الكبرى لطرد تنظيم داعش ومن ثم الاتفاق على وجود قوة عسكرية تابعة للحالف الدولي المناهض لداعش لتدريب القوات العراقية وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال تشغيل وصيانة بعض الأسلحة والأجهزة ومن أهمها طائرات F-16.

على الرغم من تعارض بعض أساليب مواجهة ما تبقى من عناصر تنظيم داعش بين العراق والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة إلا أنها لم تفض إلى خلاف حقيقي في هذا الجانب ولا يزال هذا الملف شاهداً على درجة التعاون المميز بين العراق والولايات المتحدة، لا سيما أن أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المدة موضوع الدراسة تقوم على أساس ملاحقة تنظيم داعش وقيادته استخبارياً وعسكرياً ومالياً لتصفيتهم وتجفيف منابع التمويل، وتعدّ الساحتان العراقية والسورية من أهم المناطق التي تنشط فيها العمليات المشتركة بين العراق والولايات المتحدة بعد فترة طرد تنظيم داعش الإرهابي من العراق.

2 - **التسلح:** تشير الكثير من المعلومات الصحفية والأكاديمية والأمنية التي تم رصدها أو التي تم الادلاء بها من قبل بعض المسؤولين والضباط والمحليين في العراق ودول أخرى أن الولايات المتحدة حاولت بجميع الوسائل إفشال بعض الصفقات التي كان العراق يعوّل عليها في تطوير الدفاع الجوي عبر ممارسة ضغوطات على صناع القرار في العراق أو الدول التي ترغب بالتعاون مع العراق في هذا الجانب. تعدّ هذه الضغوطات امتداداً لسياسة الهيمنة التي تواصلها الولايات المتحدة ضد العراق، إذ منعت العراق من التعاقد على الأسلحة والطائرات العسكرية في مناسبات عديدة خصوصاً من دول مثل روسيا؛ لأنها ترى إن إتمام هذه الصفقات هي بمثابة ضربة موجعة للهيمنة التي تتميز بها، وقد ذكر مصدر أمريكي في حديث خاص: إن «استمرار محاربة وإفشال تحرك الحكومة نحو تطوير الأسلحة وبناء منظومة دفاع جوية متطورة سيقوّض قدرات العراق في التصدي للمخاطر

الأمنيّة»، وأن «واشنطن طلبت من السوداني عدم إرسال وزير الدفاع لإتمام عقود شراء طائرات رافال الفرنسية»⁽¹⁾.

على الرغم من العروض العديدة التي تلقاها العراق في الفترة السابقة لإبرام عقود تسليح وتطوير الدفاعات الجوية من أجل إنهاء القصف المستمر على الأراضي العراقية، إلا أن الإدارة الأمريكيّة عرقلت جميع هذه المحاولات لغرض الاستمرار بالسيطرة على عقود الأسلحة من جهة وعدم تطور العراق من الناحية العسكريّة من جهة أخرى. وفي السياق ذاته، تواصل الولايات المتحدة الأمريكيّة فرض الإرادات بملف تسليح الجيش العراقي وإتمام عقود الطائرات الحربية بعد إفشال جميع تحركات الحكومة بالتعاقد على شراء الطائرات من فرنسا والصين وروسيا على الرغم من بعض النقاط والميزات التي تتفوق بها صناعة هذه الدول على الصناعة الأمريكيّة، ناهيك عن الشروط التعجيزية وضعف الصيانة الدورية للمعدات الأمريكيّة.

يبدو أن المستفيد الأكبر من زيارة السوداني إلى واشنطن هي الولايات المتحدة نفسها متمثلة بإدارتها وشركاتها العسكريّة واستثماراتها متحفزة لحجز حصتها من السوق العراقية، لا سيما بعد إتمام عقود شراء طائرات حربية، فضلاً عن عدم السماح بالتطرق إلى ملف انسحاب القوات الأمريكيّة من الأراضي العراقية أو تقليص إعداداتها على وفق جداول زمنية. كان المتحدث باسم الحكومة باسم العوادي والناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة الفريق يحيى رسول قد أعلن عن توقيع العراق صفقة في قطاع التسليح لشراء 41 طائرة بعد لقاء رئيس الوزراء محمد شياع السوداني مع الرئيس الأمريكي جو بايدن في البيت الأبيض، والاتفاق في هذه الزيارة على إبرام عقد تسليحي جديد بقيمة 550 مليون دولار، ورأى يحيى رسول أن هذا العقد بين بغداد وواشنطن «رسالة للتعاون مع الولايات المتحدة في المجال العسكري، وهي رسالة من القائد العام للقوات المسلحة أنه مهتم ببناء القدرات العسكريّة للقوات المسلحة»، ومن المقرر أن تكون هناك خطة مرنة لتسديد ثمن قسم من هذه الطائرات والبعض الآخر منها هو هدية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى العراق، وسيتم تسلّم الطائرات من الولايات المتحدة إلى العراق خلال أشهر قليلة، وفقاً للحكومة العراقية⁽²⁾ بصفقة

(1) مجدداً.. أمريكا تعرقل شراء العراق طائرات «رافال» الفرنسية، <https://albayyna-new.net/content.php?id=45020>

(2) منعم صبري، صفقات السلاح للعراق تتخطى 150 مليار دولار، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/809502>

تسليح أمريكية قيمتها مليار دولار للعراق تشمل الصفقة بيع العراق طائرات هجومية خفيفة وعربات مصفحة ومناطيد مراقبة وتشمل الصفقة بيع العراق 24 طائرة مقاتلة هجومية خفيفة من (طراز AT-6c فكسان)، وهي طائرات ذات مراوح من إنتاج شركة بيتشكرافت مزودة بمدافع رشاشة من عيار 50. وأجهزة ملاحية متطورة وبإمكانها حمل قنابل دقيقة التصويب، وتبلغ قيمة هذه الطائرات والمعدات والخدمات الملحقة بها نحو 790 مليون دولار⁽¹⁾.

أحاطت وكالة التعاون الأمني والدفاعي التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية الكونغرس علماً بتفاصيل الصفقة، ومن المؤكد أن يتم إتمامها ما لم يعرقلها أعضاء الكونغرس. وجاء في بيان أصدرته الوكالة «إن هذه الطائرات والمعدات والملحقات ستعزز قدرة القوات العراقية في إعادة الاستقرار للبلاد ومنع انتشار التوترات إلى البلدان المجاورة». وتعد هذه الصفقة هي الأحدث في سلسلة من صفقات التسليح الأمريكية للعراق، حيث تسعى الحكومة العراقية من خلالها إلى تعزيز قدرات قواتها المسلحة في مواجهة أعمال العنف المتصاعدة المرتبطة بنشاطات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي الذين يستغلون الانقسام السياسي أو الطائفية بين القوى السياسية ومكونات المجتمع العراقي لإعادة الزخم لعملياتهم الإرهابية. كان العراق قد وافق في السابق على شراء 36 طائرة مقاتلة من (طراز اف - 16) من الولايات المتحدة، وتشمل الصفقة أيضاً (200 عربة هامفي) مطورة تبلغ قيمتها 101 مليون دولار، فضلاً عن سبعة مناطيد تستخدم في مراقبة المنشآت العسكرية وغيرها من منشآت البنية التحتية الأساسية، وتبلغ قيمة هذه المناطيد والأبراج الملحقة بها حوالي 90 مليون دولار⁽²⁾.

3 - التنسيق الأمني والعسكري في قضايا أخرى بما فيها التعاون في موضوع أطماع الدول الأخرى في العراق أو في مجال الامتناع عن اتخاذ إجراءات عسكرية يمكن أن تضر بمصالح الطرفين. تستمر الجهود الأمريكية لمساعدة العراق على محاربة تنظيم داعش الإرهابي، وتقديم المساعدات الإنسانية لحوالي مليون نازح عراقي في إقليم كردستان، ومحاولة إعادتهم من مخيم الهول، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي وإعادة دمجهم في المجتمع. وقد تم إعادة حوالي (4300) فرد و(1060) أسرة إلى مركز تأهيل الجدة جنوب الموصل⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) موقع أمريكي يسلط الضوء على طائرات أف - 16 ودورها في حماية العراق، <https://iraq.shafaqna.com/>

AR/373149

(3) دور التحالف الدولي في تحقيق الاستقرار في الأراضي المحررة، <https://theglobalcoalition.org/ar>

أدى تدهور علاقة الولايات المتحدة الأمنية مع إيران التي تربطها ببعض الفصائل العراقية علاقات تعاون وتنسيق استراتيجية، وفي ظل المناوشات العسكرية بين هذه الفصائل والقوات الأمريكية في العراق إلى تصفية بعض قادة الفصائل الميدانيين ما صعد من وتيرة المطالبات بانسحاب القوات الأمريكية بسرعة وبخلافه يتم تصعيد العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي في العراق بشكل يجعل السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق بوضع لا بد أن تختار فيه أحد الطريقين: فهي إما أن تواجه الفصائل العراقية المسلحة التي تستهدفها ومن ثم يتم إدخال الولايات المتحدة في دائرة الحرب والفعل ورد الفعل والاستنزاف البشري والمادي من جديد قد يضطرها إلى الإقدام على تحرك عسكري شامل تستفيد منه إيران وتفرض شروطها على الولايات المتحدة لا سيما في مجال برنامجها النووي وتحسين مكانتها الإقليمية، أو انسحاب عسكري أمريكي وإقرار بالأمر الواقع. إن كلا الخيارين صعب مع أولوية الخيار الثاني في حال اضطرت الولايات المتحدة أن تختار أحدهما.

تُعد زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى واشنطن جزءاً من خطة أمريكية جديدة لتثبيت موطئ قدم داخل العراق بعد الضغط عليها فيما يتعلق بإخراج قوات التحالف الدولي من أرض العراق، واستبدال تواجدتها بالاستثمار وإدارة المشاريع. تشير المعطيات إلى أن الولايات المتحدة تنوي تنفيذ خطط جديدة خاصة بمستقبل علاقاتها مع العراق قوامها تثبيت وزيادة النفوذ الأمريكي في الداخل العراقي بطرق أخرى غير الوسائل العسكرية عبر توسيع نفوذها الاقتصادي في مجال الطاقة والخدمات والمصارف، فضلاً عن تعزيز النفوذ السياسي استعداداً لمرحلة اضطرابها إلى سحب قواتها من العراق، وقد يتبع اتساع هذا النفوذ قناعة من قبل القوى السياسية العراقية بأهمية واستراتيجية العلاقات مع الولايات المتحدة، وقد تراهن الأخيرة على إعادة نظر القوى السياسية العراقية بأهمية وجود القوات الأمريكية في العراق تبعاً لتجذر العلاقات الاقتصادية واعتماد العراق لاحقاً على الدعم الاقتصادي والمالي والتكنولوجي الأمريكي.

أتت هذه الزيارة في ظرف دقيق وحساس على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك على مستوى ظروف المنطقة وما يحصل في الأراضي الفلسطينية من جرائم تجاه الأبرياء، فضلاً عن المخاوف من اتساع نطاق الصراع. إن هدف الزيارة هو الانتقال بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة جديدة تتضمن تفعيل بنود

اتفاقية الإطار الاستراتيجي، التي تتماشى مع برنامج الحكومة العراقية الذي يركز على الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمصرفية وسائر المجالات المهمة، وكذلك الشراكات المنتجة مع مختلف دول العالم. بهذا، يجب التأكيد على نقطة جوهرية مفادها أنَّ الزيارة لم تبحث تماماً موضوع انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق مثلما كان يتوقع البعض، بل ركزت على قضايا الارتقاء بالعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة إلى مستويات استراتيجية عبر عقد العديد من مذكرات التفاهم (ما يقرب من 18 مذكرة عامة و26 مذكرة فرعية) التي تسمح بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية لا سيما في مجال الكهرباء (جنرال إلكتريك) والنفط والغاز (شركة هانويل) وشركة (بيكر هيز) لتطوير البنى التحتية العراقية في هذا المجال وكذلك تعزيز العلاقات السياسية وتطوير القطاع المصرفي العراقي⁽¹⁾.

أهم ما في هذه الاجتماعات هو عدم تطرقها إلى القضايا الحساسة، ووضع القوات الأمريكية في العراق كما حدث في عامي 2020 و2021، فيما أكد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على أهمية الوجود الأمريكي في العراق، للتدريب وتقديم المشورة لقوات الأمن العراقية، وبهذا الصدد يُذكر أنَّ الولايات المتحدة تحتفظ بحوالي (2500) جندي لدعم الشركاء العراقيين والسوريين في جهودهم الرامية إلى محاربة تنظيم داعش الإرهابي. ولإجمال تطور انعكاس مواقف السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد طرد تنظيم داعش الإرهابي في الأنشطة والمجالات العسكرية والأمنية يُنظر جدول رقم (5-1).

(1) توماس شيلنج، استعادة الزخم الاستثماري للشركات الأمريكية في العراق، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن، أيلول 2024، ص23

جدول (1-5) طبيعة انعكاس مواقف السياسة الخارجية الأمريكية على الأنشطة العسكرية وآثارها المختلفة

نوع النشاط	طبيعة النشاط	الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
التسليح والتجهيز	تزويد العراق بطائرات F-16	بناء سلاح جو عراقي حديث	عدد قليل، مواصفات فنية أقل، مشاكل تقنية، افتقار لمنظومة رادار متطورة
	تزويد العراق بالذبابات والأسلحة البرية	المساعدة في بناء قوة برية حديثة وقوية	لا توجد
	أسلحة وذخائر متنوعة أخرى	زيادة جاهزية الجيش في أثناء الحرب	نقص بالأسلحة والذخائر المطلوبة
	قيود على أسلحة معينة	أسلحة الدفاع الجوي	انخفاض في مستوى الجهوزية والقدرات الهجومية الممكنة للجيش العراقي
المجالات الاستخبارية	تقديم معلومات واستشارات استخبارية في مجالات معينة بالأخص في مجال مواجهة الارهاب	المساعدة في تعقب الجماعات الارهابية وتفادي هجماتها	محدودية المعلومات الاستخبارية المقدمة للجانب العراقي
المعلومات	تبادل المعلومات بين الطرفين بشكل دائم عبر لجان ومراكز تنسيق مشتركة	مساعدة العراق لزيادة نسبة السيطرة والرصد وتوحيد منظومات القيادة وسرعة الحصول على المعلومات	انكشاف أمني أمام الولايات المتحدة عبر اختراق منظومة المعلومات بطرائق مختلفة
العمليات الحربية	الاشتراك بعمليات حربية أساسية ومن بينها توجيه ضربات مشتركة لفلول التنظيمات الإرهابية	مساعدة القوات العراقية في الاستمرار بدحر فلول الإرهاب وتعقبهم	تبرير التواجد الدائم للقوات الأمريكية
الضمانات الأمنية	تقديم ضمانات معينة للعراق عبر اتفاقية الإطار الاستراتيجي	يمكن تفعيل هذا الجانب كنوع من الردع وفرض توازن القوى الاقليمي بوجه القوى الإقليمية	لا يوجد توظيف حقيقي لهذه الضمانات ولا لاتفاقية الإطار الاستراتيجي
المناورات والتدريب	الاستمرار بالمناورات والتدريب المشترك داخل وخارج العراق	اكتساب خبرات جديدة ومتنوعة في فنون الحرب والإدارة العسكرية واستخدام السلاح	لا توجد
الصيانة وتوطين التكنولوجيا	لا تزال في إطار المباحثات بين الطرفين	إقامة ورش بإدارة امريكية لصيانة طائرات F-16 العراقية	تردد أمريكي في مجال تدريب كوادر عراقية في مجال الصيانة، وتردد في مجال توطين تكنولوجيا صناعة السلاح في العراق

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على كل من ميشيل دن وفردريك ويري، من صفقات الأسلحة إلى المقاربة الشاملة: إعادة ضبط الانخراط الأمني الأمريكي مع الدول العربية، (مركز مالكوم كير - كارنيغي الشرق الأوسط، الدوحة، 2021)، وكذلك صفاء الكبيسي، بغداد تعول على صفقة تسليح أمريكية لتطوير قدرات الجيش العراقي الجوية:

2- الانعكاس على المجالات السياسية

إنَّ أهمَّ انعكاس لمواقف السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد طرد تنظيم داعش الإرهابي هو استمرار دعم الولايات المتحدة للعملية السياسية في العراق واستقرار النظام السياسي النسبي والمؤسسات الدستورية ووحدة الأراضي العراقية. إنَّ استمرار النظام السياسي العراقي القائم على أساس تحكيم الدستور والتداول السلمي للسلطة وديمومة الحياة الحزبية والانتخابات ومراعاة الحريات العامة وحقوق الإنسان أمرٌ ضروريٌّ للولايات المتحدة ولحيوية العلاقات العراقية الأمريكية، فضلاً عن أنَّ هذا الأمر يعدُّ أحد الإنجازات الأمريكية التي يمكن للحكومات الأمريكية المتعاقبة أن تبرر عبرها دعمها للعراق أمام شعبها من دافعي الضرائب حسب وجهة نظرها، حيث تردُّ الإدارات الأمريكية على منتقدي سياستها الخارجية حيال العراق بأنَّ الولايات المتحدة تدعم نظاماً ديمقراطياً لا يعادي القيم والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على الأقل وتعدُّه نظاماً قابلاً للمساومة والتفاوض ومتفهماً لبواعث القلق الأمريكية حيال بعض التهديدات التي تواجه المصالح الأمريكية في المنطقة ومن بينها مثلاً التهديدات التي تمثلها بعض الفصائل العراقية المسلحة القريبة من الموقف الإيراني⁽¹⁾.

ومن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي هو دعم الديمقراطية العراقية بكافة أشكالها ومضامينها وفي مقدمتها الانتخابات سواء كانت انتخابات اختيار أعضاء مجلس النواب الاتحادي وما يترتب عليه من حكومة أو انتخابات إقليم كردستان أو حتى انتخابات مجالس المحافظات. يعدُّ إجراء انتخابات حرة ونزيهة من ضروريات الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في العراق، فضلاً عن الدعم الأمريكي الذي يُعدُّ أمراً بالغ الأهمية لضمان مصداقية الانتخابات، ويمكن أن تُسهم هذه الانتخابات في سد فجوة الثقة بين الدولة والمواطن، والنهوض بالمؤسسات الديمقراطية العراقية، وإشراك الشباب في تنشيط اقتصاد البلاد. رُوِّجت كثير من المنصات الإعلامية الأمريكية للانتخابات التي أجريت في عام 2021 بوصفها الأكثر مصداقية في تاريخ البلاد وقد يكون هذا الاعتقاد مبرراً لدعم أمريكي مستمر للعملية السياسية في العراق بوصفه ثمرة للانتصار على التنظيمات الإرهابية. انسجاماً مع هذا الاعتقاد، أسهمت منظمة الأمم المتحدة بالدعم

(1) دانيال برمبرغ، دعم الديمقراطية والأمن في الشرق الأوسط الكبير (ملخص تنفيذي)، معهد السلام الأمريكي، 2021، ص 33؛ أحمد فاضل، الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق أنموذجاً دراسة تحليلية في أثر البيئة السياسية وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية.

الفني والمساعدة التي عززت نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، وما يُستنتج من هذه التجربة هو وجوب بدء هذا النوع من الدعم الدولي في أقرب وقت، وإشراك الجمهور من أجل تشجيع المرشحين الجدد⁽¹⁾.

يرى كثيرٌ من صناع القرار والخبراء الاستراتيجيين وخبراء السلطة في الولايات المتحدة أنه على الولايات المتحدة أن تستمر بدعم العراق ليس على مستوى العملية السياسية وإنفاذ القانون والدستور وتثبيت الحريات العامة فحسب، بل الذهاب أبعد من ذلك من خلال دعم السياسة الخارجية العراقية اقليمياً واطهار موقف واضح أن العراق شريكٌ مهمٌ للولايات المتحدة وأن التخلي عنه أمام اطماع الدول الأخرى خيار غير وارد في إطار الموقف الأمريكي حيال العراق، إذ يمكن للعراق يتعرض في أية لحظة للتحديات الخارجية التي تستدعي دعماً أمريكياً واضحاً وفقاً لوجهة نظر بعض خبراء في السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى الرغم من انشغال تركيا وإيران بقضاياها الداخلية المعقدة، إلا أن هناك احتمالية للتدخل المباشر في العراق عسكرياً، كما حدث في العام الماضي.

تدعم الولايات المتحدة عبر تصريحاتها العلنية (على الأقل) المساندة لتعاطف الدور العراقي الإقليمي أو عبر عدم معارضتها للسلوك السياسي الخارجي العراقي فيما يتعلق عملية استعادة العراق لدوره المركزي في المنطقة، حيث تعلن السياسة الخارجية الأمريكية إن العراق تمكّن بجهوده وبمساعدة الولايات المتحدة من الاندماج مع دول المنطقة، ومن هنا لم تعارض الولايات المتحدة بذل العراق للمساعي الحميدة في سياسته الخارجية بل شجّعته للمضي قدماً في بذل المساعي الحميدة وتسهيل المفاوضات بين إيران والسعودية مع أن الصين كانت طرفاً في هذه المساعي⁽²⁾، ونبّه رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد محمد السوداني في تصريح له إلى استعداد العراق استضافة محادثات جديدة بين إيران والسعودية، وإنّ الزيارات الأخيرة للقادة والدبلوماسيين الأجانب، ومنهم البابا في عام 2021، واستضافة كأس الخليج 25، ومؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، عزّزت ثقة العراق في أن دوره وسلوكه المتوازن يمكن أن يكون ممارسة بناءة لبغداد، لإظهار صوتها كجهة داعية ووسيلة في المنطقة، بدلاً عن مجرد محاولة لتجنب المتاعب التي يتعرض إليها من الخصوم.

(1) دعم الانتخابات في عصر المعلومات المضللة، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، ملخص تنفيذي، 2022، ص 55.

(2) المملكة العربية السعودية والعودة إلى العراق، تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن الشرق الأوسط: ملخص تنفيذي، جنيف، 2024، ص 32.

3- الانعكاس على المجالات الاقتصادية

لا يمكن الادّعاء بوجود انعكاسات اقتصادية إيجابية كبيرة لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد السنوات الأولى من طرد التنظيمات الإرهابية من العراق لا سيما في مجال التبادل التجاري أو حجم الاستثمارات المتدفقة إلى السوق العراقية التي يمكن أن توفرها الشركات الأمريكية، ولا حتى في مجال الطاقة التي تتوفر بغزارة في العراق، ولا في مجال إسهام الولايات المتحدة في تنويع الاقتصاد العراقي، ولا حتى في مجال نقل وتوطين التكنولوجيا في العراق. بقت العلاقات الاقتصادية شبه راكدة تراوح في مكانها رغم وجود اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي تمهد الأرضية لتكثيف التعاون الاقتصادي بين الطرفين، فالولايات المتحدة استمرت لا تمثل إلا الشريك التجاري السابع للعراق بعد كل من تركيا وإيران والصين والأمارات والهند والسعودية وبواقع معدل لا يتجاوز 3 مليار دولار سنوياً (مع استثناء صفقة شراء طائرات F-16) أغلبها صادرات نفطية عراقية في حين تتمثل الصادرات الأمريكية بمكونات طائرات وسيارات وبعض المحاصيل الزراعية وفي مقدّمها الحنطة.

على الرغم من استقرار العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بعد طرد التنظيمات الإرهابية من العراق خلال السنوات الأربع التي تلت التحرير على هذا الرقم المتواضع مقارنة بحجمها في عام 2008 حينما بلغت 24 مليار دولار⁽¹⁾، إلا أنّ اللفت إنّ حجم التبادل التجاري في السنوات الأخيرة أي بعد العام 2021 بدأ يتضاعف ويميل باتجاه القطاعات الاقتصادية أكثر في حين مثلت الصفقات العسكرية والأسلحة المختلفة وشراء النفط العراقي النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين البلدين عام 2008. وإشارة إلى التطور في نسب التبادل التجاري بين البلدين فإنّه في عام 2023 - على سبيل المثال - تضاعف حجم التبادل التجاري بين الدولتين بشكل لافت؛ حيث زاد حجم الصادرات العراقية بنسبة 110 % في حين زاد حجم الصادرات الأمريكية إلى العراق بنسبة 150 % وهذا ما أعلنت عنه السفارة الأمريكية في العراق آلبينا رومانسكي عام 2024 وبالتحديد قبل زيارة رئيس الوزراء العراقي لواشنطن في إشارة إلى توجه البلدين إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما⁽²⁾.

(1) مرديث برودبنت، التوسع في الصادرات العراقية وفقاً لبرنامج نظام الأفضليات المعمم، ملخص تنفيذي صادر عن مكتب المندوب التجاري الأمريكي، واشنطن، 2021؛ سفارة جمهورية العراق في واشنطن،

العلاقات العراقية - الأمريكية، <https://www.iraqiembassy.us/ar/page/llqt-lrqy-lmryky>

(2) سفارة جمهورية العراق في واشنطن، العلاقات العراقية - الأمريكية، <https://www.iraqiembassy.us/ar/page/llqt-lrqy-lmryky>

وفي خِصْمٍ هذا التطور التجاري، حدث تطور سلبي أثر في طبيعة التعاون الاقتصادي تمثل بحزمة العقوبات النقدية الأمريكية تجاه العراق ، فالعراق يعاني من أزمة اقتصادية سببها السياسة التي تتبعها واشنطن في الورقة النقدية من خلال التحفظ على عائدات النفط من قبل وزارة الخزانة والبنك الفيدرالي الأمريكيين، وقرارات العقوبات على أكثر من 14 مصرفاً متهمًا بتهريب الدولار، ما ولّد انعكاسة سلبية على قيمة الدينار العراقي أمام الدولار وحركة الأسواق المحلية وغيره، وتأتي زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في نيسان (أبريل) 2024 كمحاولة لإيجاد حلٍ للعديد من المشاكل التي تعترض العلاقات الثنائية من جهة ولتعزيز العلاقات القائمة وتطويرها إلى أن تصبح علاقات استثنائية واستراتيجية بشكل فعلي، وفي مقدمة الملفات التي تمّ التأكيد عليها لتطوير العلاقات الثنائية هو الملف الاقتصادي انطلاقاً من حقيقة أن القطاع الاقتصادي يمثل قاطرة يسحب بعده القطاعات الأخرى أما إلى ساحة الثقة والتعاون وأما إلى ساحة الشك والتعثر والفشل. حضر الاجتماعات في واشنطن وفداً رفيع المستوى من المسؤولين العراقيين والأمريكان في إطار لجنة التنسيق العليا لاتفاقية الإطار الاستراتيجي الأمريكية - العراقية (SFA)، التي تم توقيعها في عام 2008، والتي تتضمن شروط التعاون الأمريكي- العراقي في مجالات عدة، منها: الأمن، الاقتصاد، والدبلوماسية. وبسبب الفساد السائد في العراق وأزمة نافذة بيع العملة؛ ركّز حوار هذا العام على التعاون الاقتصادي وعلى معركة العراق ضد الفساد وأزمة العملة. فضلاً عن ذلك تواجه الحكومة العراقية الجديدة سلسلة من التحديات، التي يمكن أن تساعد الولايات المتحدة في حلها.

وسعت كل من الولايات المتحدة والعراق في هذه الاجتماعات إلى تحديد أولويات التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة وتغيّر المناخ، ويبقى التعاون المستمر في محاربة تنظيم داعش الإرهابي ومعالجة ما خلفه الصراع، كقضية إعادة النازحين العراقيين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا، من القضايا الواجب التركيز عليها من قبل الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية، إلا إن الجانبين فضّلوا بحث الجوانب الأمنية في إطار لجان متخصصة وبشكل منفرد نظراً لحساسية الموضوع وأهميته، فضلاً عن التطرق إلى محاربة الفساد من خلال منع استنزاف ثروة العراق عن طريق غسيل الأموال وتهريبها باستخدام الدولار الأمريكي الذي يوفره البنك المركزي العراقي بسعر صرف مدعوم وضمن استرجاع الأموال المسروقة. ويُشير الجدول رقم (5-2) إلى أهم المجالات الاقتصادية التي انعكست فيها توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد طرد تنظيم داعش.

الجدول (2-5) يبين طبيعة انعكاسات توجه السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد انتهاء مرحلة داعش

نوع النشاط الاقتصادي	طبيعة الانعكاسات	السنة
التجارة	زيادة حجم التبادل التجاري	2022 - 2021
	تقديم اعفاءات جديدة للعراق في مجال شراء الغاز الإيراني والطاقة الكهربائي	2024 - 2018
الاستثمار	زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية لا سيما في مجال انتاج الغاز المصاحب والكهرباء وبعض الصناعات الخفيفة	2024 - وصاعدا
العملة	عقد مذكرات تفاهم في مجال امداد العراق بالعملة الاحتياطية اللازمة	2024
	ضمانات في مجال حماية الأموال العراقية.	2024- 2003
	دعم فني واقتصادي في مجال استقرار اسعار الصرف في السوق العراقي	2024 - 2023
مكافحة الفساد	الاتفاق على برنامج عمل تفصيلي مشترك يتضمن تقديم خبرات ومساعدات ومعلومات أمريكية في مجال مكافحة الفساد في العراق	2024 - 2023
النقدي والمالي	اصلاح وتحديث القطاع المصرفي العراقي	2024- 2022
	استجابة أمريكية لجهود العراق من أجل حماية البنوك والمؤسسات الاقتصادية العراقية من العقوبات	2024- 2003
مذكرات التفاهم	عقد 26 مذكرة تفاهم في مجالات مختلفة أغلبها مخصصة لدعم قدرات العراق في مجال الطاقة والكهرباء والمصارف والغاز	2024 وصاعدا
المناخ	عقد مذكرة لمساعدة العراق ماليا وفنيا في مجال التكيف مع التغيرات المناخية	2024 - 2023

المصدر: من تطوير المؤلف بالاستعانة بمصادر مثل: مرديث بروديننت، التوسع في الصادرات العراقية وفقاً لبرنامج نظام الأفضليات المعمم، ملخص تنفيذي صادر عن مكتب المندوب التجاري الأمريكي، واشنطن، 2021، كذلك التقرير السنوي للصادرات لسنة 2022، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، 2023.

لكن ما التحديات التي تواجه الحكومة العراقية الجديدة؟، وكيف يمكن للولايات المتحدة تقديم المساعدة؟ يمكن أن تقدم الولايات المتحدة المساعدة للعراق في مجالات عدة،

منها: المساعدة في استقرار العملة العراقية، ومكافحة الفساد، واستعادة الأموال المسروقة، ودعم إجراء انتخابات حرة نزيهة، والمساعدة في التكيف مع تغير المناخ، وتحديث القطاع المصرفي، وتشجيع استثمار القطاع الخاص الأمريكي في العراق، ودعم الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ومساعدة العراق على حماية أجوائه من هجمات خارجية عبر اتفاقات خاصة لتطوير منظومة الدفاع الجوي العراقي. في السياق ذاته، يرى مراقبون أنَّ هدف الولايات المتحدة الأمريكية من دعوة رئيس الوزراء العراقي والتوقيع على العديد من مذكرات التفاهم هو تمكين الولايات المتحدة من إضافة نفوذ اقتصادي كبير لها في العراق، بينما كان هدف العراق هو تقليص نفوذها السياسي والعسكري والأمني.

من الصعب أن توازن الولايات المتحدة بين ضغطها الاقتصادي على روسيا الاتحادية وإيران من جهة وبين رغبتها في المساعدة على استقرار العراق من جهة أخرى. ففي السابق؛ منحت الولايات المتحدة لأكثر من مرة إعفاءات للعراق فيما يتعلق بشراء الغاز من إيران، لكن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فؤاد حسين قال أيضاً: «إنَّ الأولوية هي حماية البنوك والمؤسسات العراقية من العقوبات الأمريكية، حتى مع اعتراف العراق بالأموال المستحقة لروسيا وإيران كنوع من الديون على العراق يجب سدادها على الرغم من التحفظات الأمريكية»، وقد لمَّح بشكل غير مباشر عن إمكانية تأجيل روسيا المطالبة بهذه الأموال كما فعلت مع الدول الأخرى، وأضاف «أنَّ العراق يسعى وراء مصالحه بشكل متوازن وتكاملي دون التعامل مع جانب دون الآخر»⁽¹⁾. ومن المعروف إن روسيا وإيران منخرطتان سياسياً واقتصادياً في العراق وفي جميع دول المنطقة وتتنافسان مع الولايات المتحدة في عدة مجالات، وللعراق فرصة للعمل مع جميع الجهات الفاعلة ما دامت الديناميات العالمية والإقليمية لا تفرض عليه خيارات ثنائية محددة.

إنَّ التقدم في العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة في الفترة الأخيرة وإرساء بعض التفاهمات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم من جهة، ودفع العراق باتجاه سياسة خارجية معتدلة وواقعية تأخذ بالحسبان أولوية المصلحة العراقية والتعامل بحيادية مع القضايا الدولية والإقليمية من جهة ثانية لا يعني عدم إمكانية تعرضها لمخاطر وتهديدات حقيقية قد تفضي إلى عرقلة بعض النجاحات، فهناك الكثير من الضغوط الداخلية والخارجية التي يمكن

(1) مثنى علي حسين، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، 2009، وكذلك غرفة التجارة العراقية الإيرانية: ديون بغداد ل طهران 18 مليار دولار.. والسداد بإذن أميركي، <https://www.iranintl.com/>

أن تعرقل أو تحرف مسار هذه التطورات، منها على سبيل المثال التوازنات السياسيّة الداخلية وافرازات الانتخابات القادمة والتحالفات والاتفاقات بين القوى السياسيّة التي قد تفرز حكومة مختلفة ببرامجها عن الحكومية الحالية ومن ثمّ لن نرى استمرارية واستقراراً لنهج معيّن، ومنها موقف إيران من العلاقات العراقيّة الأمريكيّة ووجهة نظرها بشأن أهمية استقرار العراق في ظل التحديات الداخلية والخارجيّة، إذ يمكن لشراكة إيران المتنامية مع روسيا - لاسيما بعد تزويدها بطائرات مسيرة لإدارة حربها ضد اوكرانيا وتعويض النقص العسكري لدى الروس - أن تغير من قواعد اللعبة الدوليّة والإقليميّة وتدفع باتجاه تدهور العلاقات الإيرانيّة - الأمريكيّة أكثر، خاصة وأن أوروبا تتبع أيضاً سياسة متشددة مع إيران بشكل قد ينعكس على موقف إيران من تطور العلاقات العراقيّة الأمريكيّة عموماً والعلاقات العراقيّة مع الغرب والناطو عامة.

بالعودة إلى السياق المحلي العراقي، أمام هذه الحكومة (حكومة السيد السوداني) والتحالف السياسي الذي يقف وراءها فرصة للتعلم من أخطاء الماضي عن طريق إجراء إصلاحات حقيقية وحوكمة شاملة، ومشاركة السلطة والموارد، وحل الخلافات عن طريق الحوار، بدلاً عن الاستمرار بتجديد أنواع مختلفة من الأخطاء والمشاكل التي أدت سابقاً إلى السماح بتفاقم التنظيمات الإرهابية والعنف، وأدت أيضاً إلى دفع الأكراد إلى إجراء الاستفتاء الخاص بالانفصال، واحتجاج عشرات الآلاف من الشباب عام 2019 أغلبهم من العاصمة بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية التي كان من المفترض إنها حاضنة وداعمة للحكومة.

المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكيّة حيال العراق خلال السنوات التي تلت طرد تنظيم داعش يجدها تركز على مبدأ تواصل الولايات المتحدة مع الحكومة العراقيّة من أجل دعم العراق وانجاح مهام حكومته والارتقاء بدوره الإقليمي بوصفه شريكاً مهماً، لكن في الوقت نفسه تعلن الولايات المتحدة أنه لا يمكن أن يتحقق النجاح إلّا عن طريق الجهود الحقيقية التي يجب أن يبذلها القادة والمؤسسات العراقيّة، وفي حال اتخذت حكومة السيد السوداني خطوات جادة لتحرير البلاد من نفوذ الداخل والخارج، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها سيقدمون بعض التنازلات في مجال التشدد حيال ملفات معينة ومن ضمنها العقوبات المفروضة على بعض المصارف أو السماح بتوريد أسلحة أكثر تقدماً، وكذلك في مجال الاعفاءات الاقتصاديّة وزيادة الاستثمارات الأمريكيّة والغربية في العراق ونقل التكنولوجيا.

بهذا الصدد، جدّد العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة «عزمهما تعميق العلاقات الاستراتيجية من أجل مصالحهما الوطنيّة ومصالحتهما المشتركة في الاستقرار الإقليمي» وفقاً لبيان صدر عن الخارجية الأمريكيّة عقب لقاء وفد رفيع جمع وزير خارجية البلدين

ومسؤولين كبار آخرين في واشنطن. قالت الخارجية الأمريكية في بيان: «إن هذا الاجتماع، الذي يعد أول اجتماع للشراكة بين القطاعين العام والخاص يركز على التعاون الاقتصادي، وتطوير قطاع الطاقة، وتغير المناخ، هو مؤشر على شراكة استراتيجية ناضجة في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي». ضم الوفد العراقي ممثلين رفيعي المستوى من مجلس النواب، والبنك المركزي، ووزارة الخارجية، ووزارة النفط، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ووزارة الكهرباء، ومكتب رئيس الوزراء، والمبعوث المناخي، وحكومة إقليم كردستان، فضلاً عن وزير الخارجية. في قبال ذلك، ضم الوفد الأمريكي مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمبعوث الرئاسي الخاص لتغير المناخ جون كيري، ونائب وزير الخزانة أديمو، والمنسق الرئاسي الخاص للطاقة العالمية والبنية التحتية هوكستين، ومنسق مكافحة الفساد العالمي ريتشارد نيفيو، ومنسق الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي بريت ماكغورك، فضلاً عن كبار المسؤولين من وزارات الخارجية، والخزينة، والطاقة، والتجارة⁽¹⁾.

ناقش الجانبان في هذا اللقاء التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، بما في ذلك أسواق صرف العملات الموازية، إذ يشهد العراق أزمة مالية تتعلق بنقص العملات الأجنبية في الأسواق المحلية ما أدى إلى انخفاض سعر الدينار العراقي في السوق الموازية، رغم رفع قيمته الرسمية في البنك المركزي. وبهذا الصدد، قالت الخارجية الأمريكية في بيان إن الولايات المتحدة رحبت بجهود الحكومة العراقية لسن إصلاحات اقتصادية وإصلاحات في السياسة النقدية، وتحديث النظام المالي والمصرفي، ومكافحة الفساد، ومنع التلاعب بالنظام المالي - وهي إجراءات يمكن أن تساعد في تعزيز الآفاق الاقتصادية للعراق، بما في ذلك تعزيز الأسواق المالية وأسواق العملات، وجدد الوفد الأمريكي، وفقاً للبيان، دعمه لجهود العراق المستمرة لبناء القدرات الفنية وتنفيذ المعايير الدولية لحماية النظام المصرفي من الجرائم المالية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث قرّر الجانبان مواصلة العمل معاً لتحديث النظام المالي العراقي من أجل تحسين أحوال الشعب العراقي. أما في مجال الطاقة فقد قالت الخارجية: «إن الوفدين تشاطرا رأياً يقول بأن اتباع أجندة طموحة لاستقلال الطاقة أمر ضروري لتحقيق أقصى قدر من الازدهار الاقتصادي للعراق وحماية سيادته»، وقالت: «إن الوفدين أقرّا بأن العراق لديه فرصة تاريخية للاستثمار في مبادرات البنية التحتية للطاقة المصممة لتحسين خدمات الكهرباء للشعب العراقي، وتأمين الاكتفاء الذاتي من الطاقة في العراق، وتخفيف الأضرار البيئية لكل من المناخ العالمي والصحة العامة العراقية».

(1) رائد عمر، مفاوضات العراق وأمريكا.. من زاويةٍ أخرى، <https://kitabab.com>

تحقيقاً لهذه الغاية، قرر الجانبان «تسريع الجهود لالتقاط الغاز المحترق وعزله وتعبئته، وتحديث البنية التحتية لتوزيع الغاز الطبيعي والحد من تسرب الميثان، وربط شبكة الكهرباء العراقية إقليمياً، وتحديث البنية التحتية للكهرباء في العراق، واستكشاف فرص الطاقة المتجددة»، وأشاد الوفد الأمريكي بالتزام العراق بمشاريع الربط الكهربائي الإقليمية مع الأردن والمملكة العربية السعودية وهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾. وأكد الوفدان من جديد أهمية مكافحة تغير المناخ والتكيف معه، واستعرض الوفد العراقي أن العراق سينشر قريباً استراتيجية حكومية شاملة لمواجهة التغير المناخي، وقرر الجانبان الإسراع في تنفيذ مشاريع احتجاز الغاز في محاولة لتحقيق نسبة صفرية من حرق الغاز المصاحب بحلول عام 2030 والوفاء بتعهد الميثان العالمي، واستعرضت الولايات المتحدة خططاً لتوسيع برامج تغير المناخ في العراق، بعد أن قدمت للعراق أكثر من 1.2 مليار دولار من المساعدات الإنمائية الشاملة على مدى السنوات الخمس الماضية، كما أعطت المناقشات الأولوية للحاجة إلى مشاريع طموحة لمزارع الطاقة الشمسية وإنشاء إطار تنظيمي لجذب الاستثمار في الطاقة المتجددة.

في مجال المياه، ناقش الجانبان أزمة المياه في العراق، حيث «تعتزم الولايات المتحدة مواصلة تقديم مساعدتها التقنية لتحسين ممارسات إدارة المياه في العراق، ودعت العراق إلى ترشيح خبراء في إدارة المياه للمشاركة في برامج التبادل مع القادة الأمريكيين في هذا المجال، وعقد الوفدان العزم على إعطاء الأولوية للاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة المياه الجوفية وكفاءة الري، وكوّرت الولايات المتحدة للوفد العراقي التأكيد على أهمية تكنولوجيا القطاع الخاص الأمريكي وقدرته الفريدة على مواجهة تحديات الطاقة في العراق⁽²⁾. استضاف مجلس الأعمال الأمريكي العراقي التابع لغرفة التجارة الأمريكية مائدة مستديرة للوفد العراقي مع 40 شركة أمريكية وقادة الصناعة من ذوي الخبرة في احتجاز الغاز وتحديث البنية التحتية للكهرباء ومصادر الطاقة المتجددة، وعقب هذا الحدث، أعلنت الغرفة أنها ستقود بعثتين تجاريتين أمريكيتين إلى العراق في حزيران (يونيو) لاستكشاف الفرص التجارية والاستثمارية. أشار الوفدان إلى نية مكتب الممثل التجاري الأمريكي ووزارة التجارة العراقية البدء في التخطيط لاجتماع مجلس اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (TIFA)،

(1) روبن ميلز ومريم سلمان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان، 2020، ص 65.

(2) وزارة البيئة العراقية، الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق للفترة 2015 - 2020، بغداد، 2020.

حيث يعمل مجلس هذه الاتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق كمنتدى لحلّ المخاوف التجارية وتعزيز فرص التجارة والاستثمار بين البلدين⁽¹⁾.

لم تكن السياسة غائبة في النقاشات الدائرة بين وفدي العراق والولايات المتحدة، فقد قالت وزارة الخارجية الأمريكية: «إن الولايات المتحدة رحبت بالتطورات الإيجابية في العلاقات بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان والمفاوضات الجارية حول الميزانية الاتحادية لعام 2023 وقانون الهيدروكربونات» (قانون النفط والغاز)، كما أعلن الوفد الأمريكي أن السفارة الأمريكية في بغداد قد بدأت بتقديم خدمات تأشيرات غير المهاجرين على مراحل بشكل يخدم الطلبات المتزايدة للمواطنين العراقيين الراغبين بزيارة الولايات المتحدة سواء من أجل العمل أو السياحة أو زيارة أقاربهم أو للعلاج أو لأي سبب آخر بعد التأكد من نيتهم العودة إلى العراق بعد انتهاء فترة مكوثهم هناك⁽²⁾. نشرت الخارجية الأمريكية عبر صفحتها الخاصة وقائع كاملة للاتفاقات الموقعة بين الوفدين، وأشارت إلى اتساع الدعم الأمريكي للعراق، وقالت إنه على مدى العقد الماضي، كانت الولايات المتحدة أهم شريك للعراق في التنمية والمساعدات الإنسانية.

منذ العام 2014، استثمرت الولايات المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقرب من 3.4 مليار دولار في المساعدات الإنسانية لمساعدة العراقيين على التعافي من تدمير تنظيم داعش الإرهابي، بينما قدمت الولايات المتحدة 150 مليون دولار كمساعدات إنمائية و285 مليون دولار كمساعدات إنسانية للعراق في العام الماضي⁽³⁾. ويبدو للمتابع لمجريات النقاشات والمذكرات التي عقدت بين الجانب العراقي والجانب الأمريكي إنّ النشاطات التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة تشمل، دعم حاضنات الأعمال والشركات الناشئة ورواد الأعمال في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية العراقية لا سيما تلك العاملة في مجال القطاع المصرفي وقطاع النقل والدعم اللوجستي والخدمات والشركات التي تقدم حلولاً بيئية سواء في مجال التصحر أو المناخ أو الصحة أو النفط والطاقة المستدامة، وتقليل الحواجز التي تحول دون الوصول إلى رأس المال وإصلاح اللوائح وتطوير القانون

(1) عقد اجتماعات الدورة الثالثة من اتفاقية إطار التجارة والاستثمار بين العراق والولايات المتحدة،

<https://www.radionawa.com/all-detail.aspx?jmare=38195>

(2) الولايات المتحدة تعيد تشغيل برنامج اللاجئين العراقيين، <https://www.alhurra.com/iraq/2022/03/02/>

(3) غلام محمد إسحق زى نائب الممثلة الخاصة للأمن العام للأمم المتحدة، شراكتنا مع العراق تواصل تطورها مع انتقالنا من المساعدات الإنسانية نحو الحلول الإنمائية، مع اعتماد الحلول الدائمة منصةً

لتحقيق التقدم في هذا الانتقال، <https://iraq.un.org/ar/218309>

التجاري وتعزيز الشفافية الماليّة، كما أشارت الوقائع والمعلومات إلى البرامج البيئية والمائية والإنمائية الأخرى التي تقوم بها الولايات المتحدة في العراق بشكل مباشر أو بشكل قروض وخدمات غير مباشرة.

فيما يخص التعليم العالي، قالت الصحف والبيانات الأمريكيّة والعراقية: «إن توجه الولايات المتحدة القادم هو دعم مؤسسات التعليم العالي العراقية العامة والخاصة في مساراتها للحصول على الاعتماد الدولي أو دعمها في الدخول للتصنيفات الدوليّة المهمة، كما خصصت الولايات المتحدة جزءاً من المُنح الدراسية لتعزيز دور المرأة العراقية في التعليم عبر إدخال نخبة من النساء العراقية الجامعيات في إطار دورات تدريبية خاصة للتعامل مع أحدث تقنيات ووسائل ومناهج التعليم».

الخاتمة

لم يحتل العراق أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكيّة ولا في مجال سياستها الخارجيّة في النصف الأول من القرن العشرين أي تلك الفترة التي مثلت بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921 التي تزامنت مع نوع من العزلة فرضتها الولايات المتحدة على نفسها قبل أن تبدأ بالانغماس الحذر الذي ظهر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث لم يحظ العراق بأهمية لدى الولايات المتحدة في هذه الفترة إلّا في إطار مراكز البحوث والتفكير أو في إطار نظريات المفكرين الأمريكيين الذين أشاروا إلى أهمية العراق جغرافياً واقتصادياً وسكانياً، بيد أن التحولات التي شهدتها سياسة الولايات المتحدة على ضوء التحولات العالميّة في ظل الحرب الباردة والتنافس الأمريكي السوفييتي على مناطق النفوذ والتي جعلت من منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ أمريكيّة لأسباب تتعلق بوجود كيان إسرائيل المحتل من جهة وبوجود النفط من جهة ثانية وبسبب الانسحاب البريطاني من جهة ثالثة أعادت العراق إلى الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بشكل واضح لا سيما بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 ومن ثمّ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وتطلعات النظام السياسي العراقي السابق لبسط النفوذ في المنطقة بعد انتهاء الحرب مع إيران والتي تمثلت بغزو الكويت في عام 1990.

في الوقت الذي شهد غزو العراق للكويت وضمّه إلى أراضيه ووضع أنظمة الخليج العربي تحت التهديد الدائم والوشيك من قبل الجيش العراقي، تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية وتفردت الولايات المتحدة بإدارة النظام العالمي كقطب مهيمن وحيد، فقامت على

الفور بفرض عقوبات مختلفة على العراق وقادت تحالفاً دولياً لهاجمته عسكرياً لإخراجه من الكويت، حيث تركزت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الحقبة على استمرار الضغط على العراق وعلى نظامه السياسي اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً للتمهيد إلى المرحلة اللاحقة وهي الإطاحة بنظامه السياسي، وهو ما حدث فعلاً في عام 2003.

تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد العام 2003 بشكل جذري، حيث أسهمت بتأسيس نظام سياسي مختلف يقوم على أسس دستورية ومؤسسات ديمقراطية وآليات سليمة لانتقال السلطة ومساعدة العراق على التعافي اقتصادياً والمساهمة في الحملة الدولية لخفض وجدولة وإطفاء الديون العراقية، غير أن سياستها الخارجية في تلك الفترة شهدت الكثير من المحددات وانتابها الفشل في الكثير من الجوانب ليس أقلها ما ترتب على حل المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية السابقة ومن ثمّ عدم قدرتها على إنهاء التمرد والعنف والإرهاب والحرب الطائفية بوقت مقبول وتراجع للنمو الاقتصادي وتفشي البطالة والتناحر السياسي الأمر الذي أفقدها ثقة المجتمع العراقي الذي لم يعد يثق بهدفها المعلن الخاص بتحويل العراق إلى دولة مستقرة وديمقراطية ومرفهة اقتصادياً إلى الدرجة التي اتسعت فيها ظاهرة الرفض والمقاومة للوجود الأمريكي عسكرياً وسياسياً وشعبياً وقد انتهى هذا الضغط فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة بتخفيف الأعباء عن كاهلها إلى توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي للتمهيد إلى انسحاب أمريكي عسكري عام 2011.

خلال هذه الفترة نجحت إيران بتوطيد علاقاتها مع العراق عبر كسب المزيد من الحلفاء السياسيين والدينيين وصولاً إلى عام 2014 الذي شهد سقوط عدد من المحافظات العراقية بيد تنظيم داعش الإرهابي، ما أدى إلى تحويلين أساسيين تمثل الأول بعودة قوية للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً لتعيد ثقلها في مجال ترتيب التوازنات السياسية داخلياً وترتيب العمل العسكري ضد التنظيم بالوقت نفسه. تمثل التحول الثاني والأهم في تشكيل الحشد الشعبي بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها المرجعية العليا في النجف الأشرف، إذ ضمّ الحشد الشعبي إضافة للمتطوعين، عدداً من الفصائل التي تحتفظ بعلاقات وطيدة مع إيران وتمتعها بنفوذ غير قليل ضمن الحشد الشعبي لا سيما بعد أن أصبح مؤسسة رسمية تابعة لرئاسة الوزراء العراقية حملت اسم «هيئة الحشد الشعبي».

على الرغم من أن كثيراً من المتابعين وصنّاع القرار بل وحتى الأمريكيان من بينهم توقعوا أن يتسع النفوذ الأمريكي في العراق لا سيما بعد مساهمة الولايات المتحدة في قيادة تحالف دولي لقتل تنظيم داعش ومساعدة الحكومة العراقية على مواجهة المشاكل الأمنية

والاقتصادية والسياسية، غير أن العكس هو الذي حصل لا سيما بعد فوز القوى السياسية القريبة من إيران في الانتخابات التشريعية وفرض سيطرتها على مهمة اختيار رئيس الوزراء المتمثلة بالسيد عادل عبد المهدي حيث شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة نوعاً من البرود حيال العراق ومزيداً من الشك وتراجع حجم الدعم مع عدم التخلي عن العراق بشكل تام إلى حين توظيف الفرصة المؤقتة للتأثير في الوضع الداخلي. بالفعل فقد استفادت الولايات المتحدة من مخرجات المظاهرات التي شهدتها العراق في عام 2019 والتي أفضت إلى إزاحة رئيس الوزراء حينها وإبداله بالسيد مصطفى الكاظمي والذي كان أقرب إلى الموقف الأمريكي على حساب الموقف من إيران ووجهات نظرها بما يدور في العراق والمنطقة الأمر الذي دفعه إلى توطيد العلاقات مع الدول العربية القريبة من موقف السياسة الخارجية الأمريكية ومنها السعودية ومصر والأردن.

إن زيارة رئيس الوزراء العراقي الأخيرة لواشنطن قدّمت ما يكفي من المؤشرات حول طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية القادمة وحول طبيعة وأهداف وأجندات السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق في الفترة القريبة القادمة وحول مدركات صناع القرار في العراق حول خطورة دفع الوضع مع الولايات المتحدة إلى مستوى التوتر أو العداوة أو التعمد بإلحاق الأذى بسمعة وهيبة الولايات المتحدة في العراق، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى إرساء شراكة جديدة مع الولايات المتحدة قوامها استقرار العلاقات ودعمها باتفاقيات ومذكرات تعاون في المجالات الاقتصادية والخدمية والسياسية تشكل إطاراً حيويًا للتعاون العسكري بحيث تضمن الولايات المتحدة عبر هذه الشراكات وجود عراق قوي ومستقل وصديق لها حتى في حال تمّ انسحاب القوات الأمريكية منه.

يعدّ هذا التوجه نجاحاً للسياستين الخارجيتين العراقية والأمريكية، حيث نجحاً في تجنب العراق للانخراط في سياسات إقليمية انتقامية ضد الوجود الأمريكي، وفي الوقت نفسه تجنب الانخراط بسياسات ورغبات أمريكية لمحاصرة إيران أو عزلها عن السياسة الإقليمية حيث وازن العراق بعد العام 2021 بشكل ممتاز بين علاقاته الإقليمية وعلاقاته الدولية بين دول متناقضة ومواقف متضاربة وأرسى سياسة واقعية قوامها تغليب المصالح العراقية قبل كل شيء وهو أمر لم تنكره الولايات المتحدة على العراق وأيدته مواقف السياسة الخارجية الأمريكية ما دام لم يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة في العراق أو في المنطقة.

بناءً عليه، يمكن القول إن ملامح السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق بعد طرد تنظيم داعش الإرهابي تنقلت من الاخفاق إلى الاستقرار إلى النجاح، ومن المتوقع أنها سترتقي إلى

التطور في الفترة القادمة يساندها في ذلك إدراك سياسي عراقي (على المستوى الرسمي) بأهمية التعاون والتقارب مع الولايات المتحدة، حيث ستعكس العلاقات الجيدة إيجاباً على الجوانب الاقتصادية والسياسية بل وحتى العسكرية لا سيما أن العراق لا يزال وسيبقى لفترة غير محددة بحاجة إلى الدعم الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور السادس

السياسة الخارجية الأمريكية إزاء تركيا ومصر في ظل إدارتي ترامب وبايدن (2017 - 2024)

م.د. فراس عباس هاشم⁽¹⁾

تمهيد

تُرسّخ المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وتطوراتها المتسارعة الاهتمام الأمريكي بشكل أكبر تجاه الفضاءات المكانية الحيوية في المنطقة في خضم ظهور منافسة جيوبوليتيكية من قبل قوى دولية أخرى تصطدم مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية. بدأت الإدراكات الأمريكية أمام مخراجات يفترض التعامل معها ومعالجة تداعياتها على مصالحها الحيوية، من خلال اتخاذ خطوات تحدّد تشكيل معالم سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة الفاعلة. بعد انتهاء عهد الرئيس باراك أوباما، رأت الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب ضرورة إعادة تعريف انخراطها في الشرق الأوسط ومعالجة تعثر أدائها تجاه القضايا الإقليمية عبر «مقاربة ترامبية»، يكون ذلك بمنح القادة الإقليميين إحساساً حقيقياً بالتزام الولايات المتحدة بتعهداتها تجاه حلفائها في المنطقة وخاصة كيان إسرائيل المحتل. وفي ظل إدارة بايدن، عملت الولايات المتحدة على توسيع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في هذه المنطقة، على وفق تعاون مشروط من أجل ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة في المنطقة.

يتفق عددٌ غير قليل من المرجعيات الأكاديمية على أن مفهوم الشرق الأوسط، كإقليم أو منطقة جغرافية، موروث عن مرحلة الاستعمار الأوروبي، وحدوده تتغير بتغير العصور رسمتها قوى سياسية مختلفة ولأغراض مختلفة وهي الفكرة نفسها التي عبر عنها (أفتر كوهين) الذي وصل في تحليله إلى القول إنّ فكرة الشرق الأوسط في حد ذاتها تمثّل في التحليل النهائي

(1) أستاذ في جامعة البصرة - كلية القانون.

مصادفة تاريخيه سياسية. أدى ذلك إلى أن الدراسات القائمة حول الشرق الأوسط واجهت تلك المشكلة الخاصة بتحديد حدود المنطقة وعجزت عن الوصول إلى اتفاق حول الدول التي تشكل هذا الإقليم لا سيما أن هذا الإقليم قد بدأ في التحرك شرقاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين بفعل متغيرات جديدة أسهمت وتُسهم في صياغة مفاهيم جديدة للمنطقة⁽¹⁾. يعني ذلك أن مجموعة من المكونات الأساسية تجلت في العناصر التاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية أسهمت في صوغ هوية الشرق الأوسط المعقدة، وهو ما أكسبه دينامية ثراء ثقافياً أثار مطامع الدول الكبرى، إلى منابع الطاقة والموقع الجيوبوليتيكي⁽²⁾.

وجد مصطلح «الشرق الأوسط» صدى واسعاً في الأدبيات السياسية المعاصرة بفعل عدد من الدراسات الأكاديمية والسياسية الغربية، إلا أن تحديد هوية المنطقة الجغرافية التي يعينها هذا المصطلح ظل تابعاً لرغبة الجهة التي تتناول هذه المنطقة من العالم، فتمتد أحياناً لتشمل حيزاً كبيراً من الدول، وتتقلص في أحيان أخرى لتشمل مناطق محددة، ومع صعوبة التحديد العلمي الدقيق لمصطلح الشرق الأوسط جغرافياً في سياقه التاريخي الذي ظهر فيه. تشير معظم الدراسات إلى المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى المغرب على أنها الشرق الأوسط، ويشمل هذا المصطلح في ما يشمله العالم العربي، فضلاً عن تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، وتشترك دول هذه المنطقة بعدد من المزايا الجيوبوليتيكية والديموغرافية والأثنية والدينية حيث تتلاقى وتتشابك مصالح الدول الكبرى⁽³⁾.

تأسيساً على ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط كانت ولا تزال نطاقاً استراتيجياً مهماً للأمن القومي الأمريكي وحساباته الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، بدأت الإدارة الأمريكية مع وصول جو بايدن (Joe Biden) بإعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه المنطقة، وأصبحت قائمة على نمط المبادئ التي تبرز في طياتها أبعاداً عدة ذات توجهات مثالية وقيمية، وتوثيق علاقاتها مع حلفائها الاستراتيجيين (لا سيما تركيا ومصر) ورفع مستوى الالتزام الأمريكي بشكل أساس لإثبات دورها، والتكيف مع المتغيرات التي شهدتها البيئة الإقليمية، والتركيز على آليات فاعلة لتجاوز القصور في مواجهة التحولات التي أفرزتها ممارسات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وترجع هذه الأهمية التي لا تزال قائمة للشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية

(1) فراس عباس هاشم، علي حسين حميد، ارتدادات الجيوبوليتيكا الدلالات النظرية لمواجهة لمسارات التأثير الإيراني في الشرق الأوسط، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020)، ص 62.

(2) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية، (إيران، العراق، سورية، لبنان أمهودجا)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 95.

(3) المصدر نفسه، ص 95.

الأمريكية بوصفه مهماً للمصالح الجيوستراتيجية الأمريكية، وحلقة من حلقات التنافس والصراع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى لا سيما روسيا والصين⁽¹⁾. أعادت الولايات المتحدة ترتيب علاقتها بمنطقة الشرق الأوسط على خلفية التطورات الإقليمية والعالمية كالحروب الروسية - الأوكرانية، والحرب التي يشنها كيان إسرائيل المحتل على غزة ولبنان. يمكن القول إن المنطقة أصبحت الآن في مرحلة ما بعد الهيمنة الأمريكية، ومرحلة ما بعد الهيمنة هذه لا تعني انتهاء الدور الأمريكي؛ إذ رأينا في الآونة الأخيرة أن الولايات المتحدة تعيد تأكيد وجودها العسكري إبان تطورات الأحداث الحالية في المنطقة، لكن إعادة تشكيل الدور الأمريكي تعني وجود حضور أوسع للفاعلين الإقليميين والدوليين المتنافسين على المنطقة⁽²⁾. اتبع الديمقراطيون في الولايات المتحدة لا سيما مع فوز بايدن بالانتخابات الأمريكية أسلوباً يقوم على إيصال بعض الرسائل إلى العديد من الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط يتضمن حثها إلى إجراء تغييرات في سياساتها الداخلية والخارجية بشكل يسمح لها بالتعامل مع التغييرات التي ستدخلها الإدارة الأمريكية الجديدة على سياسات الولايات المتحدة في المنطقة⁽³⁾.

يخوض هذا المحور في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع قوتين إقليميتين مهمتين أدباً ويؤديان دوراً مهماً فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وكانا عوناً لها في تنفيذ سياساتها عبر مراحل تاريخية وتطورات على أكثر من صعيد. بدأت تركيا مشوارها كقوة إقليمية حليفة الولايات المتحدة مع انضمامها لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وأدائها مهمة المدافع عن الغرب في منطقتها في وجه الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة. على الرغم من التحولات التي طرأت على العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا تأثراً باختلاف الرؤساء والإدارات الحاكمة في كلتا الدولتين، إلا أن تركيا بقيت حليفاً بارزاً خدمت بطريقة

(1) محمد عوض، «دراسات محددات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتوابعها: العراق نمودجا (2003-2023)»، موقع مجلة السياسة الدولية، 2024/3/27، شوهد في 2024/4/30، في: <https://www.siyassa.org/News/19716>

(*) يُعرف الصراع بأنه: «تفاعل متبادل بين عنصرين أو أكثر، لهما أو لهما أهداف متناحرة ويمكن تحقيقها من قبل أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر فقط». غ. زابودسكي، ف.ن. كونوفالوف وآخرون، علم الصراع، ترجمة: إبراهيم استنبولي، (دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2019)، ص 63.

(2) «ساحة المعركة: عشرة صراعات تفسر الشرق الأوسط الجديد»، المصدر السابق.

(3) علي حسين باكير، «كيف ستؤثر سياسات بايدن على العلاقة بين تركيا وإيران»، موقع عربي 21، 20/ 2/ 2021، شوهد في 2024/4/14، في: <https://arabi21.com/story/1337310>

أو بأخرى المصالح الأمريكية في المنطقة. وقد تعلق الأمر بالمدة موضوع الدراسة (2017 - 2024) التي يقدمها مشروع هذا الكتاب، فإن ما يميز علاقة تركيا بالولايات المتحدة في هذه المدة هي التذبذب التكتيكي والثبات الاستراتيجي؛ فعلى الرغم من محاولات تركيا التمرد على «حليفها الأكبر» إلا أنها سرعان ما تعود إليه، ويتجلى ذلك في شرائها منظومات دفاع جوي من روسيا، وبعد مدة خضوعها للضغوطات الأمريكية والتريث عن استخدام هذه المنظومة الروسية. إن تركيا قد تناور بين مدة وأخرى من أجل إثبات وجودها كـ «قوة مستقلة بقراراتها»، إلا أنها لا تتخلى عن ارتباطها الاستراتيجي بالمنظومة العسكرية الغربية.

أما مصر، فهي من أبرز القوى في المنطقة وتتمتع بعلاقات مهمة مع الولايات المتحدة، فمنذ عقد (معاهدة كامب ديفيد) بين مصر وكيان إسرائيل المحتل، أصبحت مصر رقماً مهماً في معادلة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وتمتعت بمزايا العلاقة الوطيدة مع هذا القطب العالمي. مع تسلم ترامب للرئاسة الأمريكية، عبّر الأخير عن علاقته بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنه «ديكتاتوره المفضل»، وعلى الرغم من سجل مصر غير المرغوب فيه فيما يتعلق بالمعايير الأمريكية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، إلا أنها بقيت موضع مساعدات الإدارتين المتتاليتين (إدارتي ترامب وبايدن). يوظف الدور المصري من قبل الولايات المتحدة لعدة قضايا أبرزها الصراع الفلسطيني مع كيان المحتل، فضلاً عن بعض القضايا الإقليمية الأخرى.

سيتم تقسيم هذا المحور على جزأين، يتناول الجزء الأول العلاقات التركية الأمريكية في ظل إدارتي ترامب وبايدن وسبر أغوار التعاون والاختلاف في ظل حكم هاتين الإدارتين. أما الجزء الثاني فقد خُصص للولوج في السياسة الأمريكية تجاه مصر في ظل مدة الإدارتين (2017 - 2024).

أولاً: العلاقات الأمريكية التركية في ظل إدارتي ترامب وبايدن (التعاون والاختلاف)

تعرضت العلاقات الأمريكية التركية إلى تحولات كثيرة عكستها طبيعة التفاعلات بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية، وبذلك نجد أنّ التطورات التي تشهدها بيئة منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن التحول الاستراتيجي في المصالح الأمريكية مهدت مسار إعادة توجيه سياساتها الخارجية نحو أهمية تركيا وخصوصيتها في الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط.

على صعيد معالم فترات الاضطراب والتوتر التي شابت البنية الإقليمية في منطقة

الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة، فقد حافظت العلاقات التركية الأمريكية على أهميتها الاستراتيجية دائماً، ويعود ذلك في جزء منه إلى حقيقة أن العلاقات بين البلدين تتجاوز العلاقات الثنائية وصولاً إلى القضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز وآسيا الوسطى. وبحكم امتلاكها موقعاً جيوسياسياً فريداً يصل آسيا بأوروبا، وبوصفها وريثاً للدولة العثمانية، وجمهورية حديثة فاعلة في المنطقة، تحتل تركيا مكاناً خاصاً بين الشرق والغرب، وأوروبا والشرق الأوسط. من القوقاز إلى قضايا الشرق الأوسط وأمن الطاقة، تبقى العلاقات التركية الأمريكية ضرورية للحفاظ على استقرار المنطقة، وجزءاً لا يتجزأ من ضوابط توازن القوى الإقليمي والعالمي.

وهذا ما يُحيلنا من جديد إلى أن الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي التركي تعدّ من العوامل الأساس في توجيه انظار القوى الدولية نحو تركيا لا سيما الولايات المتحدة، فموقع تركيا المميز يتوسط مناطق المصالح الحيوية والاستراتيجية العالمية أدى إلى تحفيز قوى دولية مثل: الولايات المتحدة للتسابق والتنافس على توظيف ذلك الموقع بالشكل الذي يحقق لها أهدافها ويعزّز من نفوذها داخل ساحات الصراع الممتدة على طول خطوط الحدود التركية. على هذا الأساس فإن صراع المصالح بين القوى الدولية في المناطق المجاورة والقريبة من تركيا منح الأخيرة أهمية حيوية في المنظور الاستراتيجي للقوى الدولية⁽¹⁾. فضلاً عن ذلك، أن النزعة التركية وانخراطها في الصراعات الإقليمية الجارية في المنطقة كوسيط أو منافس للقوى الأخرى، اعتماداً على حساباتها الاستراتيجية وأولوياتها الأمنية، من شأنه أن يعزّز دورها المهم في ساحات التفاعل الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط واعطاؤها مركزية في التحكم بالتفاعلات الإقليمية وتسويق نفسها كقوة فاعلة في المنطقة⁽²⁾.

في دراسة أعدّها مجموعة من الباحثين أبرزهم البروفيسورة (داليا داسا كاي) الباحثة في مركز ويلسون و(جيف مارتيني)، وهو كبير باحثي مؤسسة راند لمنطقة الشرق الأوسط. فإن «السياسات طويلة الأمد للولايات المتحدة في المنطقة لم تحقق مصالحها، ولم تساعدها في التكيف مع المعطيات الإقليمية الجديدة، والضرورات الاستراتيجية». تطرح هذه الدراسة

(1) عمار مرعي الحسن، المصدر السابق، ص 285. للمزيد من المعلومات انظر: احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، ط 2 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011).

(2) Betalleluz, J. Císcar, J. Rizo, «The New Sultanate. Türkiye's pivot from West to East», Universidad de Navarra, 20 | 12 | 2023, <https://www.unav.edu/web/global-affairs/the-new-sultanate.-t-%C3%BCrkiye-s-pivot-from-west-to-east>

أسئلة جدية حول مزايا اعتماد سياسة أمريكية بديلة في الشرق الأوسط ترتبط فيها الأهداف الاستراتيجية بفهمٍ أوسع لمبدأ الاستقرار، بحيث تعطي الأولوية لخفض الصراع، وتحسين الحوكمة، وزيادة النمو والتنمية والاستثمار الاقتصادي والدبلوماسي، كما تُنبه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في موضوع الشراكة المبنية على مبيعات الأسلحة لدول الحلفاء في المنطقة ومنها تركيا، وذلك «لأنه مع حدوث أي تغييرات في السياسة الخارجية لهؤلاء الحلفاء، قد تقع الولايات المتحدة تحت خطر تسرب هذه التكنولوجيا لمنافسيها بحيث يقومون بتطويرها سريعاً واستخدامها ضدها»⁽¹⁾.

إنّ التحولات المضطربة في منطقة الشرق الأوسط تكشف قوة التأثير التركي في المنطقة بسبب قربها الجغرافي، بما في ذلك ليس هناك قوة غربية تمتلك حرية الحركة والمناورة مثل تركيا، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكاناتها في التأثير السياسي في المنطقة، إذ يشجع الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة تأثير تركيا الناعم أو الدبلوماسي في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وهذا ما تحدّث به وزير الخارجية التركي الأسبق (أحمد داود اوغلو) في هذا الصدد قائلاً: «إن تركيا بوسائلها الدبلوماسية أثبتت أنها يمكن أن تكون القناة الأقوى والأكثر موثوقية بين الدول والمجتمعات والأطراف الفاعلة دون الدولة». وأضاف: «إن هناك دولة واحدة فقط لديها علاقات جيدة مع جميع الجماعات والدول في المنطقة». وفي السياق ذاته، تحدث الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) قائلاً: «تاريخياً كان لدينا دور مهم في الشرق الأوسط، وكانت هناك فترة من العلاقات الباردة، وفجوة في العلاقات، لقد تجاوزنا الفجوة وبهذا فإننا نريد أن نقوم بدور الوسيط للسلام في الشرق الأوسط...»⁽²⁾.

على هذا الأساس، تصاعدت الرؤى داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالأهمية الاستراتيجية لتركيا، حيث تسعى إلى توظيفها في حالات عدّة لتحقيق توجهاتها العالمية والتي تتضح أبرز ملامحها على النحو التالي:

– إنّ التفكير الأمريكي أصبح يعطي أهمية كبيرة للمكانة التي تشغلها تركيا؛ لكونها تعدّ نقطة انطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج العربي أو السيطرة على المضائق البحرية المتعددة بوصفها الجسر الذي يربط بين

(1) نقلاً عن: طارق عبود، «أمريكا في الشرق الأوسط: هل من استراتيجية جديدة»، المعهد المصري للدراسات، 2021/ 10/ 28، شوهده في 2024/ 5/ 15، في: <https://eipss-eg.org>

(2) نقلاً عن: عماد يوسف، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص 57.

الشرق والغرب وبعدها معبراً رئيساً بين مركز الكثافة السكانية المرتفع في آسيا، ودول الانتاج الصناعي المرتفع في غرب أوروبا.

- دعم الاستراتيجية العسكرية الأمريكية العالمية: تدرك الولايات المتحدة من المنظور الجيوسياسي أن موقع تركيا يمثل أهمية استراتيجية؛ لكونه يضمن حرية الملاحة الآمنة للأسطول الأمريكي عبر الممرات البحرية الدولية لا سيما عبر مضيق البوسفور والدردينيل والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، فضلاً عن إبقاء الولايات المتحدة على مبدأ استخدام القوة العسكرية كأحد أدوات السياسة الخارجية في فرض هيمنتها.

- تحقيق الاقتراب الأمريكي من الحدود الدولية للدول التعديلية روسيا والصين من خلال إقامة القواعد العسكرية الضخمة على الأراضي التركية، فالولايات المتحدة تعمل دائماً على تطوير خصومها بمنظومات الدرع الصاروخية لتطال كل الدول التي لها طموح في منافسة نفوذ الولايات المتحدة في النطاق العالمي⁽¹⁾.

انطلاقاً من هذه الأهمية والمكانة لتركيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، تبرز معايير الحركية من جهة سياسة الولايات المتحدة التي تسعى إلى توحيد السلوك الصادر عن تركيا أو تقيدها وتضبطها أو تردعها بما يحق أهدافها، في ظل محاولات تشكيل النظام الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، الذي تحاول الولايات المتحدة التفرد به وتزعمه، عبر اتخاذ القرارات الملائمة التي تتعلق بفعل ما يحفز التعاون بينهما عبر خلق أشكال جديدة من التعاون خلال المرحلة الحالية.

إنّ من أبرز القضايا التي حكمت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن هي⁽²⁾:

الصراع الفلسطيني مع كيان إسرائيل المحتل: منذ أن قادت حماس عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، تعرضت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين تركيا وكيان إسرائيل المحتل لضغوط. فرضت تركيا بعض القيود على الصادرات إلى الكيان في نيسان (أبريل) 2024، وأعلنت إنهاء جميع التجارة مع الكيان في أيار (مايو) من العام نفسه. فضلاً عن ذلك، استمرت تركيا في تقديم الدعم السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس،

(1) عمار مرعي الحسن، المصدر السابق، ص ص 339-340.

(2) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op. cit.

وفرض المسؤولون الأمريكيون عقوبات على بعض عملاء حركة حماس ومصادر التمويل في تركيا.

سوريا: فيما يتعلق بالملف السوري، تشمل مصادر القلق بالنسبة لتركيا وجود ما يقرب من أربعة ملايين لاجئ سوري في تركيا، والجهود الأمريكية لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي من خلال العمل مع الأكراد السوريين المرتبطين بحزب العمال الكردستاني (PKK) (المصنّف من قبل الولايات المتحدة كتنظيم إرهابي). احتلت تركيا وجماعات المعارضة المسلحة السورية المتحالفة معها مناطق مختلفة من شمال سوريا منذ العام 2016، ويواصل الجيش التركي استهداف المقاتلين الأكراد في سوريا والعراق. ونظراً لهذا، تشكل سوريا ميداناً تتعارض فيه المصالح التركية مع المصالح الأمريكية أكثر مما تتفق.

الحرب الروسية الأوكرانية: في حين تظل العلاقات الاقتصادية لا سيما قطاع الطاقة بين تركيا وروسيا سبباً للقلق الأمريكي، فإن دعمها للدفاع عن أوكرانيا بعد بدء الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022، وتقييد وصول البحرية الروسية إلى البحر الأسود ومنه، وظهورها كوسيط في أثناء الحرب، فضلاً عن موافقة تركيا لانضمام السويد لحلف الناتو قد زاد من أهمية تركيا للسياسة الأمريكية.

إن مخاوف تركيا الأمنية من حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي التركية وأذرعته في كل من سوريا والعراق، والقوات الكردية في شمال سوريا المدعومة من الولايات المتحدة، والتقارب التركي الروسي، فضلاً عن التطورات الداخلية في تركيا مثل محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، واحتجاز القس الأمريكي (أندرو برونسون)، واعتماد تركيا في الطاقة على إيران وروسيا الاتحادية، والحرب الروسية الأوكرانية، والصراع الفلسطيني مع كيان إسرائيل المحتل وغيره من العوامل الداخلية والخارجية لا يمكن أن يتم التعامل معها بمعزل عن القضايا الأخرى في محيط تركيا الإقليمي. كل ذلك لم يزد التوترات في المنطقة فحسب، بل أثر ويؤثر بصورة مباشرة في العلاقات التركية - الأمريكية كما ساعدت بعض القضايا سابقاً على التوتر مثل ما حصل في الحرب على العراق في عام 2003⁽¹⁾.

لطالما كانت الولايات المتحدة وتركيا حليفين، لا سيما في المدة التي سبقت وصول دونالد ترامب هرم السلطة في الولايات المتحدة، حيث عُدَّت تركيا حليفاً أساسياً للولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي. لكن، بعد مجيء ترامب استهلت الولايات

(1) لقمان عمر محمود النعيمي، المصدر السابق، ص 81-82.

المتحدة وتركيا حقبة جديدة من العلاقات بينهما. في أيار (مايو) 2017، نشرت صحيفة «الغارديان» (the Guardian) مقالاً بعنوان «ترامب والرئيس التركي يظهران وحدة متوترة في اجتماع البيت الأبيض». أشار المقال إلى أن أردوغان قدّم إلى واشنطن بقائمة من الشكاوى حول دعم الولايات المتحدة للمقاتلين الأكراد وإيوائها للعقل المدبر للانقلاب الفاشل الذي تعرضت إليه الحكومة التركية بقيادة أردوغان. تختلف تركيا والولايات المتحدة بشدة بشأن الدعم الأمريكي لوحدة حماية الشعب الكردية - هي فصيل مسلح سوري يعمل كقوة برية رئيسية ضمن خطة البنتاغون لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي- لكن تركيا تعدّه واجهة لحزب العمال الكردستاني المحظور⁽¹⁾.

ورث الرئيس الأمريكي ترامب عن سلفه مجموعة من القضايا العالقة بين الدولتين، بقيت مصدر أكثر الخلافات خطورة، وهي الصراع السوري، وتحالف الولايات المتحدة مع قوات حماية الشعب الكردية (YPG) العاملة في سوريا، والتي تعدّها أنقرة منظمة إرهابية وثيقة الصلة بحزب العمال الكردستاني. فعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الأمريكيين بأن التعامل مع المقاتلين الكرد سيكون تعاملاً «تكتيكياً»، واصلت واشنطن بناء تعاونها العسكري معها وتزويدها بالأسلحة الثقيلة. لاحت بعض الإيجابية في أفق العلاقة بين البلدين، بعد أن صرّح ترامب في كانون الأول (ديسمبر) 2018، بأنه قرر سحب القوات الأمريكية من سوريا، استقبلت أنقرة هذا القرار بشكل إيجابي وعدّت بأن هذه الخطوة قد تتيح لها الفرصة لتنفيذ خطط طويلة الأمد للقضاء على الوحدات الكردية، ومع ذلك فيما بعد بدأ بعض أعضاء الإدارة الأمريكية بالتركيز على حقيقة أن الجيش الأمريكي يجب أن يبقى في سوريا لمواجهة التمدد الإيراني⁽²⁾.

يُعدّ قيام تركيا بشراء على منظومة إس-400 من روسيا من أبرز القضايا التي أظهرت خلافات تركيا والولايات المتحدة إبان إدارة ترامب، إذ فرضت إدارة ترامب بعض العقوبات في كانون الأول (ديسمبر) 2020 بسبب هذه الصفقة. شملت هذه العقوبات وكالة المشتريات الدفاعية التركية والمسؤولين المرتبطين بها لدورهم في الصفقة، وذلك بموجب ما يُعرف بـ «قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات» (كاتسا). على الرغم من هذه العقوبات، أشار

(1) Trump and Turkey's president show strained unity at White House meeting, THE GUARDIAN, (16 May, 2017): <https://www.theguardian.com/us-news/2017/may/16/trump-turkey-president-erdogan-white-house-meeting-isis>

(2) «العلاقات الأمريكية التركية.. آفاق التغلب على الأزمة وبناء نموذج جديد للتفاعل»، مركز الفرات للدراسات، 15/ 5/ 2020، شوهد في 2024/8/1، في: <https://firatn.com/?p=1931>

المسؤولون الأتراك إلى أنهم ينوون الاحتفاظ بمنظومة إس-400. على إثر ذلك تضمن «قانون تفويض الدفاع الوطني» للسنة المالية 2020 حظر وزارة الدفاع نقل طائرات إف-35 إلى تركيا ما لم تتخلّ تركيا عن منظومة إس-400 الروسية. تشير التقارير إلى أن المسؤولين الأتراك وضعوا منظومة إس-400 في منشأة تخزين بدلاً عن تفعيلها، ما عرضهم لخطر اتخاذ إجراءات انتقامية أمريكية إضافية⁽¹⁾.

إنّ الإجراءات التي يتخذها الكونجرس والسلطة التنفيذية فيما يتصل بتركيا والدول المجاورة لها قد يكون لها آثار على العلاقات الثنائية بين البلدين والخيارات السياسية والعسكرية الأمريكية في المنطقة. لقد تضمنت المبادرات التي اتخذها الكونجرس في العقد الماضي شروطاً على بعض مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا، فضلاً عن دعم بعض العقوبات ضد تركيا. كانت مسألة مبيعات الولايات المتحدة للطائرات المقاتلة وغيرها من الأسلحة إلى تركيا بارزة بشكل خاص منذ استحواذ تركيا على منظومة إس-400 في عام 2019 وإزالتها من برنامج طائرات إف-35 إن الإجراءات التركية المستقبلية التي تؤثر في القضايا الرئيسة على المستويين المحلي والإقليمي تؤثر في كيفية تعامل الأعضاء في الكونجرس مع العقوبات الحالية، ومبيعات الأسلحة المحتملة، وغيرها من الخيارات فيما يتعلق بتركيا⁽²⁾.

يمثل شراء تركيا لمنظومة الدفاع الجوي الروسية إس-400 تحولاً دراماتيكياً لا يمكن إنكاره في سياستها الخارجية. ففي سياق تفسير هذا القرار الذي اتخذته تركيا وفاجأت به الولايات المتحدة، قدم صنّاع السياسات والمعلقون في تركيا روايتين متميزتين، وإن كانتا متكاملتين. تعد الأولى نسخة أكثر ليونة تؤكد على الإحباط من الولايات المتحدة، أمّا الرواية الثانية (الأكثر عدائية) فتركز على الأسباب التي تجعلنا تركيا تشعر بالتهديد من حليفها الاستراتيجي. إن تحديد أي روايتين أكثر قابلية للتطبيق له آثار مهمة على كيفية تمكن الولايات المتحدة وتركيا من التخفيف من الأزمات بينهما والمضي قدماً في علاقتهما التاريخية⁽³⁾.

تركز الرواية الأولى - التي عبّر عنها المعلقون الأكثر اعتدالاً ومسؤولو وزارة الخارجية التركية - على خيبة أمل تركيا من حلفائها التقليديين في حلف شمال الأطلسي. وبحسب هذه الرواية، خذلت الولايات المتحدة تركيا مراراً وتكراراً، وفشلت في غير مرة في تقديم الدعم

(1) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op. cit, p. 11.

(2) Ibid.

(3) Nicholas Danforth, Frustration, Fear, and the Fate of U.S.-Turkish Relations, The German Marshall Fund (GMF), No. 11 (July 19, 2019), p.1.

الكامل للحكومة في ليلة الانقلاب الذي تعرضت له تركيا في عام 2016، وفشلها في دعم تركيا في سوريا، وفي بيع صواريخ باتريوت لها. اضطر ذلك تركيا إلى طلب المساعدة من روسيا لتلبية احتياجاتها الأمنية الطويلة الأمد. أما الرواية الثانية الأكثر عدائية، والتي يتبناها الرئيس أردوغان بشكل صريح تارة وضميني تارة أخرى⁽¹⁾. فمثلاً قال مرة لمجموعة من الصحفيين: «على الرغم من مواثيقنا السياسيّة والعسكريّة مع التحالف الغربي، فإن الحقيقة هي أن أكبر التهديدات التي نواجهها تأتي منهم [الولايات المتحدة] مرة أخرى»⁽²⁾.

بحسب الرواية الثانية، يجادل صانع القرار التركي المتبني لهذه الرواية أنه لم تسع الولايات المتحدة إلى خذلان تركيا فحسب بل لتدميرها، إذ لم تفشل واشنطن في دعم الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في أعقاب الانقلاب فحسب، بل دعمت في الواقع مخططي الانقلاب، ولم تتخل الولايات المتحدة عن تركيا في سوريا فحسب، بل انضمت إلى عدوها هناك، أي «وحدات حماية الشعب» الكردية (YPG). وفقاً لهذه الرواية، لم يشتر أردوغان منظومة إس-400 لأنه لم يتمكن من الحصول على صواريخ باتريوت، بل لأنه أراد نظاماً قادراً على إسقاط الطائرات الأمريكية الصنع مثل تلك التي كادت تقتله ليلة الانقلاب. ومن ثمّ، لم تتجه تركيا نحو روسيا بسبب إحباطها من الغرب، بل لأنها كانت في احتياج إلى الحماية من خصمٍ شعرت بالتهديد منه⁽³⁾.

تبنى أردوغان وحلفاؤه اتساق التشابه بين حرب الاستقلال⁽⁴⁾ وانقلاب عام 2016 الفاشل، فمنذ هذا الانقلاب في عام 2016، استشهد خطاب الحكومة بانتظام بحرب الاستقلال، في حين أشار أيضاً إلى محاولة الانقلاب نفسها بوصفها «غزواً أجنبياً». ترى تركيا أن الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب الكردية ليس فقط دليلاً على الحصار الغربي العدائي لتركيا، بل بعض الأحداث والتطورات المحلية والإقليمية تُشير إلى ذلك مثل الانقلاب في عام 2013 ضد جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والحصار السعودي الإماراتي لقطر، والتعاون المتزايد بين اليونان وجمهورية قبرص وكيان إسرائيل المحتل في شرق البحر الأبيض المتوسط⁽⁵⁾.

(1) Ibid.

(2) Gazete Duvar, «Erdogan: S-400 tarihimizin en önemli anlaşması», Gündem, (July 14, 2019): <https://www.haberturk.com/son-dakika-erdogan-dan-s-400-aciklamasi-tarihimizin-en-onemli-anlasmasi-2504288?page=9>

(3) Nicholas Danforth, Op. cit.

(4) أُشير هنا إلى حرب الاستقلال (1919 - 1923) لاستذكّار الدعم الروسي لتركيا في مواجهة الغرب عندما استخدمت القوات القومية التركية الأسلحة التي أرسلتها روسيا لمواجهة غزو القوى الغربية. (المحرران).

(5) Ibid.

تميزت مدة إدارة ترامب وعلاقاته مع تركيا بأنها تضارب في المصالح بين البلدين، إذ اعترف دونالد ترامب في مقابلة إذاعية مع ستيفن بانون رئيس (شبكة بريتبارت نيوز) في عام 2016 بوجود تضارب في المصالح في تركيا. إذ قال في هذه المقابلة: «لدي تضارب بسيط في المصالح لأن لدي مبنى رئيساً في إسطنبول... إنه [عبارة عن] برج». جدير بالذكر أن تركيا، مثل غيرها من البلدان ذات الأغلبية المسلمة التي أقام فيها الرئيس ترامب شراكات تجارية، لذا فقد استبعدت في إدارته من الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب بتعليق دخول مواطني سبع دول ذات أغلبية مسلمة إلى الولايات المتحدة هي: إيران والعراق وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن⁽¹⁾.

خلال عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، اتسمت العلاقات التركية الأمريكية بنهج حذر ولكن ببناء ومتأثر إلى حد كبير بالقنوات الدبلوماسية. نجح البلدين في تجنب الأزمات الكبرى، ما يدل على المصلحة المتبادلة في الحفاظ على علاقة وظيفية. تجلّى ذلك في طلب تقدمت به تركيا لشراء طائرات مقاتلة من طراز F-16، ما يعكس استمرار المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين. إن موافقة إدارة بايدن في النهاية على هذه الصفقة تشير إلى خطوة إيجابية نحو إعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون العسكري. تشمل الاتفاقية بيع 40 طائرة مقاتلة جديدة من طراز F-16 Block 70 وتحديث لـ 79 طائرة موجودة، بقيمة تصل إلى 23 مليار دولار. لا تعمل هذه الصفقة على تعزيز القدرات الجوية لتركيا فحسب، بل تعزز أيضاً قابلية التنسيق والاتصال مع حلف الناتو، كما أكد المسؤولون الأمريكيون أن ذلك يأتي في سياق استثمار كبير في الشراكات الأمنية. ساعد التقدم السلس لهذه الصفقة تصديق تركيا على عضوية السويد في الناتو، إذ كان ذلك شرطاً حاسماً للولايات المتحدة لإعطاء الضوء الأخضر للصفقة⁽²⁾.

في السياق ذاته، يُظهر الدور النشط الذي تؤديه تركيا في التوسط في النزاعات، مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا، أهميتها كعامل استقرار إقليمي وشريك في معالجة التحديات العالمية من وجهة نظر إدارة بايدن. لذا عملت الولايات المتحدة على مساعدة تركيا في سعيها إلى تحديث أسطولها الجوي القديم، والذي يضم أكثر من 200 طراز قديم من طراز F-16. ف شراء طائرات F-16 جديدة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتركيا؛ لأنها تسد الفجوة في أثناء

(1) «Trump's Conflicts of Interest in Turkey», The Center for American Progress (CAP 20), (Jun 14, 2017): <https://www.americanprogress.org/article/trumps-conflicts-interest-turkey/>

(2) Nazmelis Zengin, New Trump era tests Türkiye-US defense ties once again, DAILY SABAH, (November 16, 2024) :<https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/new-trump-era-tests-turkiye-us-defense-ties-once-again>

الانتقال إلى طائرات مقاتلة من الجيل الخامس المنتجة محلياً، مثل (KAAN)، والتي أجرت رحلتها الأولى في وقت سابق من هذا عام 2024⁽¹⁾.

يُعدّ شراء طائرات F-16 خطوة كبيرة إلى الأمام في التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وتركيا. ولعل الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها تركيا بالنسبة لحلف شمال الأطلسي في ظل أزمة أمنية أوروبية متطورة بعد غزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022 - كما ذكرنا - ساهمت في قرار الإدارة بالمضي قدماً في صفقة إف-16. كما اقترح المسؤولون الأمريكيون أن العقوبات المفروضة على تركيا في عام 2020 بسبب اقتناء إس-400 قد تزول وأن «المحادثة» بشأن إف-35 يمكن أن تستأنف إذا تعامل المسؤولون الأمريكيون والأتراك بشكل صحيح مع قضية إس-400. على الرغم من تأكيد المسؤولين الأتراك عن وضع إس-400 في منشأة تخزين بدلاً عن تفعيلها والمخاطرة بإجراءات انتقامية أمريكية إضافية، إلا أنهم يخشوا الإفصاح عن عدم رغبتهم في التخلي عنها⁽²⁾.

في ظل الحقائق الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، احتدم النقاش داخل فريق إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن حيال السياسة الأمريكية تجاه تركيا، كشفت عنها مقاربتان مختلفتان في إعطاء الأولوية للحسابات والمصالح الاستراتيجية الأمريكية الملائمة، تفضّل المقاربة الأولى نهج التعاون والمصالحة. يعدّ مؤيدو هذا التوجه تركيا حليفة أساسية ودولة محورية في الجناح الجنوبي من حلف الناتو، ولا تستطيع الولايات المتحدة تحمّل كلفة خسارتها أو السماح بابتعادها عن كتلة الدفاع الغربية والتوجه نحو روسيا، برأي هذا المعسكر ستؤدي أي مواقف أمريكية صارمة أو عقوبات اقتصادية ضد تركيا إلى تعزيز النزعة الاستبدادية لحكومة أردوغان وإحكام قبضتها على السلطة. لهذا السبب، يُفترض أن ترسخ واشنطن مكانة تركيا في كتلة الدفاع الغربية بأي ثمن عبر استعمال الحوافز الاقتصادية والديبلوماسية والأمنية تزامناً مع دفع البلد إلى تطبيق إصلاح ديمقراطي سلس عن طريق التزامات ذكية تسمح بتقوية المعارضة⁽³⁾.

أمّا أنصار المقاربة الثانية، فهم يحاولون فرض تغييرٍ في معادلة العلاقات بين البلدين

(1) Ibid

(2) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op. cit.

(3) ميتين غورجان، «العلاقات الأمريكية - التركية في عهد بايدن: مواجهة أم مصالح»، موقع صحيفة نداء الوطن اللبنانية، 2020/10/27، شوهد في 2024/6/1، في: <https://www.nidaalwatan.com/article/34680>

مشكلين بذلك محوراً مناهضاً لأنصار المقاربة الأولى يهدف إلى التركيز على المواجهة والإكراه مع تركيا عبر تطبيق «استراتيجية العصا»، ما يعني إطلاق حزمة فورية وشاملة من العقوبات والانتكال على الدبلوماسية القسرية تزامناً مع استعمال الوسائل الاقتصادية والأمنية والسياسية اللازمة⁽¹⁾.

على وفق هذه الاعتبارات في عملية التحول في مواقف الولايات المتحدة التي تتمحور في مسألة إدراكية أهمية قيمة تركيا في توجهاتها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط يجعلها أن تهيم الظروف التي تضمن تحقيق المصالح التركية في الإقليم سعياً لإرضائها، على أن تقوم بترويض تركيا وفقاً لمقاربات جديدة تدفعها في سياستها الخارجية تؤدي تركيا فيها دوراً وظيفياً في حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية وتدعيمها في المنطقة.

يتضح أن إعادة بناء التحالفات التقليدية مع الحلفاء سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أقاليم أخرى عبر تخليصها من مآزق المشكلات المتعارفة كانت القضية الأكثر وضوحاً في برنامج السياسة الخارجية للرئيس بايدن. لقد تعرض التحالف الغربي إلى ضغوط كثيرة خلال سنوات حكم الرئيس ترامب، لذا فقد سعت هذه الإدارة إلى تعزيز العلاقة مع الحلفاء ومن ضمنهم تركيا، إذ رأى الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة تكون أكثر قوة بقدر ما يكون لها من حلفاء، وأنها تكون أقدر على تحقيق أهدافها طالما كانت تعمل في إطار جماعي⁽²⁾. في السياق ذاته، فإن الإدارة الأمريكية بقيادة بادين ركزت على الاعتماد بشكل مكثف على الأداة الدبلوماسية في سياستها الخارجية، والعمل مع حلفائها الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط ومنها تركيا، آملة أن توليفة الوجود العسكري المحدود والدبلوماسية النشطة والعمل مع الحلفاء ستكون كافية لتحقيق الأهداف الأمريكية⁽³⁾.

من جهة أخرى، يمكن أن تدفع التنسيقات الأمريكية الأوروبية في إدارة بادين تركيا إلى إعادة النظر مجدداً في سياساتها الخارجية القائمة على تهديد مصالح هذه الدول ومن ثم إمكانية عودة تركيا مجدداً إلى المعسكر الغربي كدولة ضمن هذه المنظومة السياسية والأمنية والذي يمكن أن ينتج عنه ابتعاد تركيا عن تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) جمال عبد الجواد، اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في عهد بايدن، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021/1/24، شوهد في 2024/5/27، في: <https://acpss.ahram.org.eg/News/17047.aspx>

(3) جمال عبد الجواد، المصدر السابق.

(4) المصدر نفسه.

على الرغم من المحاولات الأمريكية التي ترغب بأن تحدث تطوراً في الوضع الدبلوماسي مع تركيا، إلا أنَّ ثمة مجموعة من المعطيات على المستويين الإقليمي والدولي كشفت عن محاولات تركية في الآونة الأخيرة تهدف إلى التحرر ممَّا أصبح يسمِّيه بعض الباحثين الاتراك «نظام الهيمنة الغربي/ الأمريكي» والوصول إلى معادلة جديدة قائمة على قبول الدول الغربية الدور الجديد الذي تصمم تركيا على القيام به في مناطقها المجاورة، مع أخذ المخاوف الأمنية التركية في الحُسبان»، ويذهب هؤلاء إلى أن انقرة «أثبتت قدرة كبيرة على أنها لاعب تعاوني قوي وموازن بين أقطاب العالم» حيث «ظلت حليفاً استراتيجياً للغرب ومع ذلك قررت بعد التغييرات في ميزان القوى العالمي، وضعفت القيادة الأمريكية وظهور سياسات خارجية أكثر حزماً وتنافسية لقوى عالمية أخرى مثل روسيا والصين البحث عن قدر أكبر من الاستقلالية في منطقتها، كما أجبرت سياسات الدول الغربية تركيا على ذلك من أجل أن تكون قادرة على مواجهة عدم الاستقرار السياسي المتزايد في مناطقها»⁽¹⁾.

ثمة عاملٌ مهمٌّ في المعادلة التي تحكم العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة يتعلق بنوع الشراكة التي تكون عليه روسيا وتركيا، وإلى أي مدى سيساعد ذلك في تعزيز مصالح تركيا، وهل ستستمر في تهديدها للغرب والمطالبة بمزيد من العناية؟ قدَّم بوتن خطوات مهمة نحو أنقرة بسبب الدعم السريع الذي قدمه لأردوغان في ليلة الانقلاب الفاشل، فضلاً عن موافقته على العمليات العسكرية التركية في شمال شرق سوريا. ولكن في قبال ذلك، كانت روسيا في بعض الأحيان مستفزة لتركيا، حيث دعمت الحملة الأخيرة للنظام السوري ضد المتمردين المدعومين من تركيا في إدلب، بل بعرض يتضمن غطاء عسكري ودبلوماسي لوحدة حماية الشعب خارج عفرين، وفي حال خلصت روسيا إلى أنها تملك فرصة لجعل القطيعة بين تركيا وحلف شمال الأطلسي دائمة، فقد تحاول أن تكون أكثر دعماً لتركيا. ولكن، إذا استمرت في ملاحقة مصالح أخرى على حساب تركيا، فسوف يكون لدى الأخيرة حوافز أخرى لإصلاح العلاقات مع الغرب⁽²⁾.

إن مستقبل العلاقات الأمريكية التركية سوف يتشكل غالباً وفقاً للكيفية التي تشكل بها هذه مدارك صانع القرار ومن ثمَّ القرارات التي تتخذها كل من أنقرة وواشنطن وموسكو. فقبل كل شيء، سوف يتوقف الأمر على ما إذا كانت عملية صنع القرار التركية مدفوعة

(1) عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنّة، سياسة القوة، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 134.

(2) Nicholas Danforth, Op. cit.

بالإحباط من الولايات المتحدة أو شعور جديد بالتهديد منها. من الناحية العملية، فإن كلا الروايتين التي سبقت الإشارة إليهما أعلاه موجود عبر الطيف السياسي التركي. في حين كان الإحباط هو الشعور السائدة التي تبنتها شخصيات المعارضة علناً، فإن نبرة المواجهة الأكثر عمقاً مع الغرب آخذة في الصعود داخل حزب أردوغان إلى الحد الذي يعتقد فيه قادة تركيا أنهم منخروطون في صراع وجودي ضد الغرب، ومن ثم، فإن الحفاظ على أي نوع من العلاقات الوظيفية سيكون صعباً، وسيؤدي ذلك إلى أن تكون فيه السياسة التركية مدفوعة برغبة في رسم دور أكثر استقلالية في عالم أكثر تعدد الأقطاب. من المرجح إن تركيا سوف تسعى إلى إعادة بناء علاقة قابلة للتطبيق مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن مثل هذه العلاقة قد لا تجلب كل الفوائد المرجوة من التحالف التقليدي بين الولايات المتحدة وتركيا، إلا أنها قد تظل عنصراً ذا قيمة في الاستراتيجية التركية حيال الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام. هذا بالطبع سوف ينعكس على منطقة الشرق الأوسط، وسيُسهم في إعادة تشكّلها وفقاً للأقطاب الفاعلة فيها والبلدين موضوع البحث أبرز هذه الأقطاب.

ثانياً: السياسة الأمريكية تجاه مصر في ظل إدارتي ترامب وبايدن

تُفضي الخيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة في ظل غياب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مع احتمالية اندلاع صراعات إقليمية متصاعدة تمتد آثارها خارج المنطقة إلى استحضار سياسات وقائية إذا ما أرادت حماية نفوذها ومصالحها الحيوية، لذا أدركت الولايات المتحدة ضرورة الاستمرار في سياسة الحفاظ على علاقاتها مع مصر على وفق قواعد جديدة تملئها طبيعة التطورات الإقليمية في المنطقة. بصورة عامة، فإن قضيتين رئيسيتين لهما أهمية خاصة في العلاقات الأمريكية المصرية بشكل عام، ماضياً وحاضراً، وبالأمن القومي الأمريكي بشكل خاص هما: قضية الاستقرار في الشرق الأوسط والحفاظ على علاقة قوية لمصر مع كيان إسرائيل المحتل.

من الناحية التاريخية، كانت مصر ولا تزال دولة مهمة لمصالح الأمن القومي الأمريكي استناداً إلى موقعها الجغرافي والديموغرافي ووضعها الدبلوماسي؛ إذ تسيطر مصر على قناة السويس، التي افتُتحت في عام 1869 وهي واحدة من أكثر نقاط الاختناق البحرية أهمية في العالم، حيث تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. على الرغم من أن مصر تؤدي دوراً سياسياً أو عسكرياً أصغر في المنطقة مما كانت عليه في الماضي، إلا أنها قد تحتفظ ببعض «القوة الناعمة» بحكم تاريخها ووسائل إعلامها وثقافتها. فالقاهرة تستضيف جامعة الدول العربية التي تضم (22 عضواً) وجامع الأزهر الذي يعد من أقدم

المعالم الدينية العاملة بشكل مستمر في العالم ولها أهمية رمزية كمصدر للعلوم الإسلامية. فضلاً عن ذلك، فإن المعاهدة التي أبرمتها مصر مع كيان إسرائيل المحتل في عام 1979 (معاهدة كامب ديفيد) تشكل أحد أهم الإنجازات الدبلوماسية من وجهة نظر الولايات المتحدة على وجه الخصوص⁽¹⁾، (وأنعسها عند باقي العرب والمسلمين المناوئين للكيان المحتل).

منذ العام 1946، قدمت الولايات المتحدة لمصر مساعدات خارجية ثنائية اقتربت من 90 مليار دولار في شكل (محسوبة بالدولارات التاريخية - غير معدلة للتضخم)، وازداد زخم المساعدات العسكرية والاقتصادية بشكل كبير بعد العام 1979. بررت الإدارات الأمريكية المتعاقبة المساعدات لمصر بوصفها استثماراً في «الاستقرار الإقليمي»، بُني في المقام الأول على التعاون الطويل الأمد مع الجيش المصري وعلى دعم معاهدة (كامب ديفيد)⁽²⁾. ونظراً لأهمية الكيان المحتل للولايات المتحدة بوصفه أقرب حليف لها في الشرق الأوسط، فإن كامب ديفيد بشّرت بفصل جديد في العلاقات المصرية الأمريكية. وفقاً لذلك، تمت مكافأة مصر على صنع السلام مع الكيان بتلقي 1.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية سنوياً، ما يجعلها ثاني أكبر متلقٍ للمساعدات العسكرية الأمريكية، بعد الكيان المحتل⁽³⁾.

إن الجغرافيا تعد العنصر الأكثر أهمية في تحديد الأمن القومي المصري وتصورات التهديد. تكمن أهمية مصر الجيوبوليتيكية في كونها تستطيع من خلال شبه جزيرة سيناء الاتصال بالشرق الأوسط وبلاد الشام براً وبحراً من خلال البحر الأحمر والبحر المتوسط، فضلاً عن قناة السويس وقربها من منطقة الخليج الاستراتيجية نفطياً وجغرافياً وعسكرياً، فضلاً عن وجود كيان إسرائيل المحتل على حدودها الشرقية، وهو ما يعطيها الخيارات لأداء أدوار أكثر في محيطها من أجل إعادة تعزيز مكانتها الإقليمية⁽⁴⁾. تحاول مصر أيضاً

(1) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations», CRS Report - Congressional Research Service, (September 12, 2024).

(2) Ibid, p. 11.

(3) Sahar Khamis, «Agreements and Tensions in US-Egyptian Relations», Arab Center Washington DC (ACW), (Dec 2, 2021): <https://arabcenterdc.org/resource/agreements-and-tensions-in-us-egyptian-relations/>

(4) منال خيرت، «مصر ركيزة الاستقرار الكبرى في المنطقة»، موقع صحيفة اليوم السابع، 24/10/2023، شوهدي في 2024/6/15، في:

توظيف المقومات الاستراتيجية المملوكة لها في استعادة العلاقات مع دول المنطقة الإقليمية المختلفة من خلال إتباع نهج تعزيز المصالح المشتركة، وليس السعي إلى كسب رضا الدول الأخرى، بل جعل القوى الكبرى تسعى إلى تنسيق المواقف معها فيما يخص قضايا المنطقة، ولا سيما الأزمة الليبية. والاستفادة من خبراتها في العديد من الملفات مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وهما الملفان اللذان كانا محور مباحثات الدول الغربية مع مصر، وأثبتت فيهما مصر قدرتها على التحديات التي واجهتها وتواجهها، وهو ما جعل من مصر حليفاً مهماً للدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط على أكثر من صعيد⁽¹⁾.

أدت مصر دوراً مركزياً - سلباً وإيجاباً - في قضايا عدة أبرزها القضية الفلسطينية عبر توظيف العامل الجيوبوليتيكي، من خلال بناء العلاقة بين مصر والتنظيمات الفلسطينية التي أدركت مدى تأثير القاهرة في صناعة القرار الفلسطيني والعربي والتي رأت في مصر مدخلاً للشرعية الإقليمية والدولية، كما مرّت العلاقات المصرية الفلسطينية بعدة متغيرات بحسب الظروف السياسية والعسكرية، وكان للتغيرات السياسية الداخلية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة أثر كبير في تحدي هذه العلاقة⁽²⁾. استطاعت مصر أداء دور نشط على المستوى الإقليمي في دوائر تفاعلاتها الجغرافية سواء في جوارها القريب أو البعيد، استناداً لطبيعة المقاربات المستساغة التي تبنتها في علاقاتها الإقليمية والتي تسهم في تقليل حالة الصراع مع دول الإقليم، وعلى هذا الأساس تولدت رغبة في توظيف أدواتها المختلفة المرتكزة على الحفاظ على استقرارٍ يُديم وضعها الإقليمي ونظامها السياسي⁽³⁾.

ويبقى أن نشير إلى أن مصر تعدّ حليفاً جيو استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة؛ لأسباب متنوعة ترجع في أساسها إلى عدد من العوامل ذات الأهمية، ومنها: الموقع الاستراتيجي لمصر، إضافة إلى العنصر البشري، والثقل السياسي والتاريخي، وهي الأمور التي تجتمع لتجعل للقاهرة مكانة خاصة في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية. ترى واشنطن أن مصر «ضامن أساسي للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط» بما

(1) وئام السيد عثمان، محمود أبو العينين، المصدر السابق، ص 238.

(2) باسم القاسم، ربيع الدنان، مصر بين عهدي: مرسى والسياسي: دراسة مقارنة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 340.

(3) Mahmoud Fouly, «Egypt continues to act as mediator in resolving crises, conflicts in 2023 despite economic challenges», XINHUANET, 202322-12-, <https://english.news.cn/202312221/7baaf40e2574b3085445184504a8492/c.html>

تمتلكه من علاقات متوازنة مع الفواعل الأساسية في المنطقة، فضلاً عن كونها قادرة على زيادة التنسيق مع الدول الرئيسة في مجالات عدة؛ عبر توظيف الأدوات⁽¹⁾.

تُشير طبيعة المخرجات التي أفرزتها تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط في العقد الثاني من هذا القرن إلى أن ثمة مؤشرات ودلائل قوية على محاولات الولايات المتحدة تعزيز دورها الإقليمي، ضمن خطوات تدرج في تعزيز علاقاتها بشكل حثيث مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط، لا سيما مصر. مع إيلاء الاعتبار الأمتية والمصلحية أولوية قصوى، وقد برزت هذه التطورات في علاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة ومصر خاصة مع التغيرات والتحولات في مدركات صانع القرار الأمريكي عبر مُدد وإدارات مختلفة، فالحرب الباردة حصرت الاهتمام الأمريكي بمحاربة النفوذ الشيوعي في المنطقة آنذاك، وعلى دعم بعض الدول الحليفة، بيد أنه منذ التسعينيات شهدت الاستراتيجيات الأمريكية مراجعة كبيرة فيما يتعلق بالمنطقة بما يسهم تحقيق استمرارية اهتمامها بالمنطقة بوصفها إحدى أدوات تحقيق المصالح الأمتية والاستراتيجية للولايات المتحدة والحفاظ على أسبقيتها العالمية⁽²⁾.

لقد دأبت الأنظمة السياسية المصرية المتعاقبة، بما في ذلك النظام الحالي بقيادة عبد الفتاح السيسي، على الدفع بفكرة الاستقرار بوصفها الورقة الراححة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. فعلى الصعيد المحلي، يُستخدم الحفاظ على الاستقرار كمبرر لفرض الإجراءات القمعية وتقييد الحريات. أمّا على الصعيد الدولي، يُستخدم لإلقاء الضوء على أهمية مصر في حماية المصالح الاستراتيجية للدول الرئيسة، وأبرزها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط⁽³⁾.

وفي إطار آخر فإن حالة التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في طبيعة الدور⁽⁴⁾

(1) محمود العمري، «العلاقات المصرية - الأمريكية.. دراسة تكشف تاريخ من التعاون وموازنة المصالح»، موقع صحيفة اليوم السابع، 11/11/2022، شوهذ في 2024/6/15، في: <https://www.youm7.com/> D8%/11/11/story/2022. وللمزيد من التفاصيل حول تاريخ العلاقات الأمريكية المصرية ينظر: جيفري أرونسون، **العلاقات المصرية الأمريكية (1946-1956)**، ترجمة: السيد أمين شلبي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996).

(2) حمدي عبد الرحمن، **مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا تاريخ)، ص 41.

(3) Sahar Khamis, Op. cit.

(4) يعرف الدور بأنه: «تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع بها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسات الخارجية لدولته وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن يؤديها وتوقعاته لحجم التغير المنتظر سواء أكان في النظام الدولي أم الإقليمي نتيجة قيامها بهذا الدور». وبالتالي يكشف لنا هذا

الذي تؤديه العديد من القوى الإقليمية في مناطقها لا سيما مصر، وهو الدور الذي بات متجاوزاً الجغرافيا التقليدية بحكم العديد من المعطيات أبرزها تنامي الأزمات وتمدها واستحالة التنبؤ بنطاق جغرافي أو زمني وبعض الصراعات تحولت إلى حروب طاحنة⁽¹⁾. وبالطبع كانت العلاقات المصرية الأمريكية ليست ببعيدة عن هذه المسارح بل أثرت وتأثرت بها لا سيما في إبان إدارتي ترامب وبايدن.

تميزت المدة التي كان فيها ترامب على رأس إدارة البيت (2017 - 2021) بأنها فترة دافئة بين ترامب وعبد الفتاح السيسي. ومن المشتركات بين دونالد ترامب والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي هو أن كلاهما يرغب بـ «سياسة الرجل القوي»، فخلال إدارته الأولى، وتحديدًا في عام 2019، صرخ ترامب «أين ديكتاتوري المفضل؟» بينما كان ينتظر وصول السيسي إلى اجتماع خلال قمة مجموعة السبع التي عقدت في فرنسا. في الوقت ذاته، أشاد ترامب بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي واصفاً إياه بأنه «رجل قوي للغاية». وأضاف: «لقد فهمنا بعضنا البعض جيداً». كانت مصر سابع أكبر مستورد للأسلحة في العالم من عام 2019 إلى عام 2023، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إذ استوردت القاهرة العديد من تلك الأسلحة من الولايات المتحدة خلال إدارة ترامب (2017 - 2021)⁽²⁾. لقد واجهت القاهرة، إبان فترة ترامب الأولى، اتهامات بشأن محاولات التأثير في السياسة الأمريكية، فقد حققت الحكومة الأمريكية في مزاعم مفادها أن السيسي عرض على ترامب 10 ملايين دولار لتعزيز حملته الانتخابية في العام 2016، وفقاً لتحقيق أجرته صحيفة واشنطن بوست⁽³⁾.

التعريف أن مسألة مهمة وهي الترابط بين الدور بوصفه مدركاً معرفياً ضمن التصور والتوجيه العام وبين ممارسته على صعيد تجريبي، فلا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد تصورات وافتراسات نظرية ولكنه يرتبط بكفاءة القدرات والإمكانات القادرة على نقله إلى أرض الواقع. يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص 13.

(1) بيشوى رمزي، «مصر ومفهوم «العمق الاستراتيجي».. من القيادة الإقليمية إلى «نقطة اتصال» العالم»، موقع صحيفة اليوم السابع، 1/ 12/ 2022، شوهد في 2024/6/10، في:

<https://www.youm7.com/story/20221/12//%D9%85%D8%B5%D9%>

(2) Nsmot Gbadamosi, «Why Trump Is Good News for Egypt», Foreign Policy, (November 13, 2024): <https://foreignpolicy.com/202413/11/trump-sisi-egypt-gaza-strongman-politics/>

(3) Aaron C. Davis and Carol D. Leonnig, «\$10M cash withdrawal drove secret probe into whether Trump took money from Egypt», The Washington Post, (August 2, 2024): <https://www.washingtonpost.com/investigations/202402/08/trump-campaign-egypt-investigation/>

يُشير (جون هوفمان) إلى أن العلاقة «الوطيدة» بين مصر والولايات المتحدة في ولاية ترامب الأولى أتت في سياق احتضان الأخير للسلطويين «في جميع أنحاء الشرق الأوسط بشكل عام»، وأن ترامب قد أغرق النظام المصري بالأسلحة ووافق على مبيعات أسلحة بقيمة 5.3 مليار دولار للقاهرة في أثناء وجوده في منصبه⁽¹⁾. وقال ترامب، خلال حديثه إلى جانب السيسي خلال زيارته للبيت الأبيض: «لم تكن لدينا أبدًا علاقات أفضل بين مصر والولايات المتحدة مما هي عليه الآن»، وأشاد بالزعيم المصري لقيامه «بعمل عظيم»⁽²⁾.

إن زيارة السيسي لترامب في البيت الأبيض كانت المرة الأولى التي يزور فيها زعيم مصري البيت الأبيض منذ سبع سنوات. ركزت اجتماعاتهم على الأمن والاقتصاد، وأخذت حقوق الإنسان حيزاً من المناقشة. وفي السياق ذاته، التقى وزير الخارجية مايك بومبيو بالسيسي، وأكد «قوة وأهمية العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر» وناقش جهود مكافحة الإرهاب، و«القضايا المتعلقة بالمواطنين الأمريكيين في مصر»، وفقاً لبيان صادر عن الوزارة، كما أرسلت مجموعة تضم ما لا يقل عن 15 عضواً جمهورياً وديمقراطياً في مجلس الشيوخ رسالة تطلب من الوزير بومبيو التطرق إلى موضوعات حملات القمع على الحريات السياسية وحقوق الإنسان وشراء مصر المزعوم لـ 20 طائرة مقاتلة روسية، خلال اجتماعه مع السيسي. ولم يذكر البيان ما إذا كان بومبيو قد تناول هذه القضايا أم لا⁽³⁾.

تبلورت مؤشرات مؤدّاها أن إدارة جو بايدن وظفت الأطر التقليدية التي حكمت العلاقات المصرية- الأمريكية قبل أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 خاصة في ظل إدارتي بوش الأب وبييل كلينتون في علاقاتها مع مصر، حيث كانت قضايا السلم والأمن الإقليميين تمثل أساس العلاقات، في حين تأتي قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي في مرتبة تالية، وبالرغم من الأهمية التي تعطيها الإدارة الأمريكية لقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، إلا أن خبرة بايدن وفريقه الطويلة في مجال السياسة الخارجية، واستيعابهم للتعقيدات المرتبطة بأوقات

(1) Jon Hoffman, «Ten Years After Coup , the U.S. Still Supports Tyranny in Egypt», The Lawfare Institute, (July 3, 2023) :<https://www.lawfaremedia.org/article/ten-years-after-coup-the-u.s.-still-supports-tyranny-in-egypt>

(2) Betsy Klein, Maegan Vazquez and Allie Malloy, «Trump says Egyptian President doing a 'great job' despite human rights abuse claims», CNN Politics , (April 9, 2019): <https://edition.cnn.com/2019/04/politics/donald-trump-egypt-abdel-fattah-al-sisi-meeting-white-house/index.html>

(3) Ibid.

التوتر في المنطقة، وتخوفهم من تصاعد النفوذ الصيني والروسي والإيراني، من المرجح أن يجعل رؤيتهم للمنطقة تتسم بكثير من الواقعية، كما أن الأساليب التي تفضلها السياسة الخارجية الأمريكية تظهر بشكل جلي الاعتماد على التحالفات والتوازنات الإقليمية كبديل للتدخل المباشر خاصة في ظل وجود توجه لخفض الوجود العسكري في المنطقة بشكل كبير⁽¹⁾.

مع مجيء جو بايدن، انعقد الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ومصر في واشنطن العاصمة في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره الأمريكي أنتوني بلينكن. قد انطلق هذا الحوار - في البداية - في عهد الرئيس بيل كلينتون في عام 1998، وكان يُعقد سنوياً باستثناء فترة من الركود في عهد الرئيس باراك أوباما، من عام 2009 إلى عام 2016. وفُرت المحادثات فرصة مهمة للدولتين لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون. إلى جانب التأكيد على أهمية مصر كدولة مهمة في منطقة غير مستقرة، تلقى الولايات المتحدة الضوء أيضاً على دور مصر في المساعدة على استقرار بقية المنطقة العربية المتقلبة، من خلال العمل كوسيط رئيس في حل النزاعات الإقليمية. لا سيما في ما يخص الصراع الفلسطيني مع كيان إسرائيل المحتل، ونهجها في التعامل مع التوترات في ليبيا. وفقاً لذلك نالت مصر الثناء من وزير الخارجية بلينكن خلال المحادثات الثنائية الأخيرة في عقدت في واشنطن العاصمة، وتأكيداً على الدور الحاسم لمصر في «تأمين الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط»⁽²⁾.

تميزت إدارة بادين بنهج براغماتي مع الأنظمة العربية، بما في ذلك النظام المصري. والواقع أنه يمكن القول إن نظام السيسي استفاد من فرصة هذا الحوار الاستراتيجي في واشنطن لتعزيز صورته ومكانته الدولية كحليف استراتيجي للولايات المتحدة. وهذا يفسر لماذا أشادت معظم وسائل الإعلام المصرية السائدة الخاضعة لسيطرة الدولة بمجرد عقد هذا الحوار، لأول مرة منذ العام 2015، بوصفه مؤشراً ملحوظاً على استمرار أهمية مصر الجيو استراتيجية كلاعب سياسي مهم في الشرق الأوسط وحليف وثيق للولايات المتحدة. ومثل هذه الرواية تبدد أي استنتاج مفاده أن هناك تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه مصر في ظل إدارة بايدن⁽³⁾.

(1) دينا شحاته، المصدر السابق.

(2) Sahar Khamis, Op. cit.

(3) Ibid.

منذ توليه المنصب، عمل الرئيس بايدن على تحقيق التوازن بين اعتبارات مختلفة في تعامله مع العلاقات الأمريكية المصرية، فقد أشاد بالدبلوماسية المصرية، وفي الوقت نفسه، أشار إلى استياء الولايات المتحدة من استمرار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في «حملته القمعية الداخلية». لكن مع ذلك، فإن الحرب المستمرة التي يشنها الكيان المحتل على قطاع غزة جعلت مصر «محاوراً مهماً» بين الولايات المتحدة وذلك الكيان وحماس، إذ واصلت مصر العمل بوصفها وسيطاً في مفاوضات وقف إطلاق النار. في قبال ذلك، تواجه الحكومة المصرية تحديات أخرى في السياسة الخارجية قد تحتاج الولايات المتحدة فيها كحليف. على سبيل المثال: التعامل مع ليبيا المنقسمة سياسياً على حدودها الغربية، والحرب الأهلية في السودان على حدودها الجنوبية، والمشاكل الأمنية على الحدود البرية لمصر، فضلاً عن الحرب في البحر الأحمر التي أدت إلى توجيه الشحن التجاري بعيداً عن قناة السويس، ما حرم مصر من عائدات العملة الصعبة⁽¹⁾.

أُتهمت إدارة بايدن بأنها متحيزة لمصر فيما يخص مجال حقوق الإنسان بوصفها معياراً للمساعدة العسكرية. يأتي قرار إدارة بايدن الذي أُبلغ به الكونغرس بتخصيص 320 مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي للسنة المالية 2023 الخاضع لشروط حقوق الإنسان لحكومة مصر في هذا السياق. إن هذه المرة الأولى التي تتلقى فيها مصر كامل المخصص البالغ 1.3 مليار دولار في ظل إدارة بايدن، على الرغم من عدم استيفاء شروط حقوق الإنسان التي فرضها الكونغرس على جزء من المساعدات. وفي هذا الصدد، نشر (المركز المصري لدراسات حقوق الإنسان) خبراً مفاده أن شروط حقوق الإنسان التي فرضها الكونغرس على المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر لم تمنع المساعدات العسكرية، وأن إدارة بايدن قدمت نوعاً من «الشيك المفتوح» للرئيس المصري بهذا الخصوص⁽²⁾.

لم تك نهاية إدارة بادين نهاية للمساعدات العسكرية لمصر، ففي السنة المالية لسنة 2025، طلبت إدارة بايدن 1.4 مليار دولار كمساعدات لمصر، وهو المبلغ نفسه الذي خصصه

(1) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations», CRS Report - Congressional Research Service, (September 12, 2024).

(2) «Egypt: The Biden Administration Compounds its Human Rights Failures in the Arab Region by Disregarding Human Rights Conditions on Military Assistance», Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS), (September 13, 2024): <https://cihrs.org/egypt-the-biden-administration-compounds-its-human-rights-failures-in-the-arab-region-by-disregarding-human-rights-conditions-on-military-assistance/?lang=en>

الكونغرس في العام الذي سبقه. تأتي جميع الأموال الأمريكية تقريباً لمصر ضمن ما يُعرف بـ«حساب التمويل العسكري الأجنبي» (FMF). على مدى العقد السابق، ربط الكونجرس جزءاً من مساعدات التمويل العسكري الأجنبي لمصر بمعايير مختلفة لحقوق الإنسان. بالنسبة للسنوات المالية 2020-2022، أعادت إدارة بايدن والكونغرس برمجة أو حجب إجمالي 655 مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي المخصص في الأصل لمصر بناءً على الأحكام ذات الصلة في قانون التخصيصات. في 11 أيلول (سبتمبر) 2024، ووفقاً لقانون التخصيصات الشاملة للسنة المالية 2023، تنازل وزير الخارجية في حكومة بايدن الديمقراطية أنتوني بلينكن عن شرط شهادة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنح 225 مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي لمصر. فضلاً عن ذلك أبلغ الكونغرس أن حكومة مصر تحرّز تقدماً في إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومن ثمّ إطلاق سراح 95 مليون دولار إضافية من التمويل العسكري الأجنبي. وكانت تصرفات الوزير هي المرة الأولى في عهد إدارة بايدن التي لم يعيد فيها المسؤولون الأمريكيون برمجة أي تمويل عسكري أجنبي لمصر⁽¹⁾.

إنّ إغداق مصر بالمساعدات العسكرية في ظل إدارتي بايدن - وقبله ترامب - لا يعني أنها معفية من الانتقادات فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان والديمقراطية، إذ انتقد المسؤولون الأمريكيون وبعض أعضاء الكونغرس سجل مصر في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بشكل متكرر. في قبال ذلك، ترفض الحكومة المصرية الانتقادات الأجنبية الموجهة لممارساتها في مجال حقوق الإنسان وعدّتها تدخلاً غير مشروع في الشؤون الداخلية لمصر. كما زعمت مصر أنّها تتخذ «خطوات ملموسة» لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان وتوسيع المشاركة السياسية عبر إطلاق (استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان)، وتشكيل (لجنة عفو رئاسية) للإفراج عن السجناء السياسيين، وإطلاق (حوار وطني) للسماح ببعض المناقشات المفتوحة للقضايا السياسية من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة المختلفة (باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي صنفتها الحكومة المصرية في عام 2013 كجماعة إرهابية). بعبارة أخرى، كانت بعض ممارسات حكومة الرئيس السيسي والبرلمان المصري وأجهزة الأمن موضع انتقادات أمريكية، لا سيما عندما قامت مصر باحتجاز بعض المواطنين الأمريكيين، وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن ظروف حقوق الإنسان في مصر في عام 2023⁽²⁾.

إنّ المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة أقل من تلك التي تسعى مصر

(1) Jeremy M. Sharp,

(2) Ibid, p. 7.

إلى الحصول عليها كل عام. فمنذ توليه منصبه، ركز الرئيس السيسي على إعادة بناء الجيش المصري وتحديثه. وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بلغ متوسط تحويلات الأسلحة الدولية لمصر، - المساعدات أو المشتريات - حوالي 752 مليون دولار سنوياً للمدة 1990 - 2013، ومنذ ذلك الحين، تضاعفت إلى متوسط 1.47 مليار دولار سنوياً. وهذا يعني أن مصر تشتري كمية كبيرة من المعدات العسكرية. ولما كانت مصر غير مكثفة بالمساعدات العسكرية الأمريكية رغم حجمها غير القليل فقد اتجهت إلى التنوع من دول أخرى. أصبحت فرنسا وروسيا من كبار موردي الأسلحة لمصر. أعلنت مصر عن صفقة بقيمة 2 مليار دولار لشراء 24 طائرة مقاتلة من طراز SU-35 من روسيا، على الرغم من تحذيرات الولايات المتحدة من أنها قد تتعرض لعقوبات إذا فعلت ذلك. كما أعلنت في أيار (مايو) 2021 عن صفقة بقيمة 5 مليارات دولار لشراء 30 طائرة مقاتلة من طراز رافال من فرنسا، عقب ذلك اشترت سفينتين حاملتين للمروحيات منها، لتجهيزها بمروحيات سوفيتية. ومهما كانت المشكلة التي قد يسببها هذا التنوع في نظام الأسلحة المصري لكفاءة الجيش المصري، فإن التداعيات السياسية واضحة - إضعاف العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر⁽¹⁾.

تجادل (ماريتنا أوتاوي) إن العلاقة المصرية الأمريكية المصرية الحالية تبدو وكأنها عودة إلى فترة كانت فيها مصر في قلب العالم العربي، ولكن مصر - بحسب ماريتنا - فقدت مكانتها في المنطقة منذ عقود من الزمان، نتيجة للقيادة الضعيفة والتغيرات البنيوية العميقة في الاقتصاد الإقليمي، ولم تعد الشراكة مع مصر اليوم تمنح الولايات المتحدة ميزة في المنطقة حيث انتقل مركز الثقل إلى الخليج. فضلاً عن ذلك، إن مصر لا تزال تريد أكثر من الولايات المتحدة ولكنها في المقابل تقدّم القليل. فهي تتجاهل ضغوط واشنطن لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، وتشتري الأسلحة من روسيا وفرنسا. ومؤخراً، عندما صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بسبب غزوها لأوكرانيا، امتنعت مصر عن التصويت، على الرغم من الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة⁽²⁾.

بناءً على ما تقدم، فإن الولايات المتحدة تعدّ مصر شريكاً استراتيجياً وحليفاً رئيساً (غير

(1) Marina Ottaway, «Egypt and the U.S.: A Partnership Rooted in the Past», The Wilson Quarterly: https://www.wilsonquarterly.com/quarterly/_/egypt-and-the-us-a-partnership-rooted-in-the-past

(2) Ibid.

أطلسي). ولكن تذهب بعض الآراء، في خضم التحولات البنيوية التي خضعت لها المنطقة، إلى أن مصر لم تعدّ تقدم الكثير الذي يستحق اهتمام الولايات المتحدة هذا، فسجلها في مجال حقوق الإنسان يشكل إحراجاً كبيراً للقيم المتبناة من قبل الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة يجب أن تعطي أهمية أكثر لشركاء على درجة الأهمية نفسها لمصر أو ربما أكثر أهمية، لذا ينبغي - وفقاً لهذا الرأي - إعادة النظر في علاقة قائمة على افتراضات لم تعدّ في صالح الولايات المتحدة كثيراً. بشكل عام، فإن التراجع في دور مصر الإقليمي ليس السبب الوحيد وراء خسارة مصر لمكانتها ونفوذها، بل إن الأمر أكبر وأبعد ذلك، وهو التغيرات البنيوية التي خضعت لها المنطقة وكان لا بُد منها، نظراً لحركية العلاقات الإقليمية والدولية المستمرة.

الخاتمة

إنّ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كلّ من تركيا ومصر واهتمامها بتنمية علاقاتها مع البلدين على مستوى يتجاوز الأطر التقليدية تأتي في سياق كونهما «أقطاب فعالة» يمكن أن تؤدّي أدواراً تعزّز المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث لم تتردّد الولايات المتحدة في تعزيز تعاونها مع البلدين بشأن قضايا وأحداث الإقليم المتسارعة التي تفرض تحديات متصاعدة على الأمن القومي الأمريكي، على الرغم من وجود بعض الخلافات في وجهات النظر تجاه قضايا المنطقة، ما هيأ القوتين الإقليميتين لأداء دورٍ مهمٍ في صياغة صور التوازن الإقليمي في المنطقة. فضلاً عن ذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق شراكاتها مع البلدين على النحو الذي يحقق أهداف سياستها الخارجية نظراً لوضعهما في قلب جغرافية المنطقة، وبما يتوافق مع طبيعة المتغيرات التي تشهدها المنطقة خلال العقود الأخيرة، والتي تتمثل بتصاعد حدّة المنافسة الإقليمية والدولية لأقطاب تنافس الوجود والنفوذ الأمريكيين، فضلاً عن التحولات السياسية في المنطقة وتطوّر التحالفات الإقليمية.

مركز الرافدين للحوار: (R.C.D)

مركز فكريّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورغد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حرّاً للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2014/2/2 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الإلكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفره من بيئة حوارية إيجابية تُحسِّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البناء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبرائه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تُعرّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس وثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاء ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤثرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليمياً وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغير المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «معهد الخدمة الخارجية» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«مركز الدراسات المصرفية» التابع للبنك المركزي العراقي، و«جامعة صلاح الدين في أربيل»، و«مجموعة الأزمات الدولية (ICG)» (بلجيكا)، و«المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة» (GIWEH) (سويسرا)، و«المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية» (CFRP)، «معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة» (CICIR)، و«مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية»، و«مركز الشؤون الدولية الروسي» (RIAC)، «معهد السياسة والحكم» (GPTT) (إيران)، و«المعهد العربي للديمقراطية» (تونس)، و«مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا» (CAMEA) في معهد الدراسات الاستراتيجية (ISSI)، إسلام آباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتعلقات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (ملتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيئة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنمية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيئة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.



أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزيايدي خالد كاظم الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوبال هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البنية لائتقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطهر صيهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيني في العراق	أ. المتتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ. د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
14	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2022
15	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	2022
16	الفَسَادُ المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية-سياسية	أ. د. حسين عليوي ناصر الزبيدي	2023
17	انتهاكات داعش للقانون الدولي الإنساني	د. فاضل عبد الزهرة الغراوي	2023
18	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	د. حسين الشهرستاني	2023
19	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	مجموعة مؤلفين	2023
20	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشرافية المعاصرة	هبة حسين الرماحي	2023
21	النصف الاشراف 2050 رؤية مستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2023
22	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عام كامل 2022-2023	مجموعة مؤلفين	2023
23	العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2024
24	كركوك العراقية وصراع الهويّات الفرعية	د. دهام محمد العزاوي	2024
25	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ.م. د. أمجد راضي الزاهدي	2024
26	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2024
27	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	د. عماد هادي علو الربيعي	2024

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد صدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهورية الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرض قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض عمّار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 - 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض عمّار كريم حميد	2025



ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برينن	2019
3	ربيع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عضيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صهوة الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شَنّ حروب التمرد الدُّروسُ المُستَقاةُ مِنْ حُرُوبِ التَّمَرُّدِ بَدْءًا مِنْ الْفِتْرِ كُونْغِ وَوُصُولِ إِلَى الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب .. المسلمون المنسيون	كراهام فولر زند الرحيم فرانك	2021
12	حُكَّام وعقائد وثروات لماذا أثير الغرب دون الشرق؟	جارد روبن	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية "حرية العراق" من ساحة المعركة إلى البنّتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021
15	بين الدولة واللا دولة .. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: گلستان گُری زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر	2022
16	الإسلام الشيعي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينكلي مارسيلو موليكا	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران- تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ ست كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون واليزا كاميل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون واليزا كاميل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون واليزا كاميل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكر	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟	مارك كوياما جاريد روبين	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من نبات المعرفة	نيكو شتير	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024
29	العراق في مواجهة العالم: صدام، والولايات المتحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	ساميول هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025



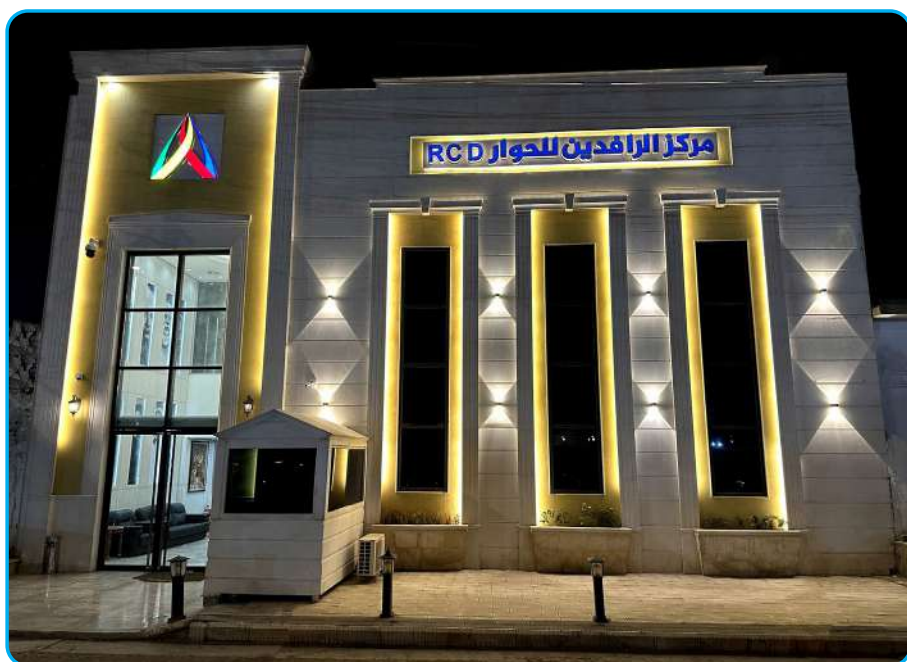
ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 - 1991 دراسة تاريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزدي علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتماد أُمُودج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية "العراق أُمُودجا"	أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ.م.د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. د. باسم محمد يونس	2025



رابعاً: الإصدارات القادمة

ت	عنوان الإصدار	فئة الإصدار	سنة النشر
1	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	كتب مؤلفة	2025
2	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أمودجاً	كتب مؤلفة	2025
3	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	كتب مؤلفة	2025
4	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	كتب مؤلفة	2025
5	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	كتب مؤلفة	2025
6	الحرب الباردة في العالم الإسلامي	ترجمات	2025
7	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	كتب مؤلفة	2025





www.alrafidaincenter.com



00964782622246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



[alrafidaincent](https://www.tiktok.com/alrafidaincent)



info@alrafidaincenter.com



مركز الرافدين للحوار RCD



التحف الاشراف - حي الحوار - امتداد شارع الاسكان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

يبحث الكتاب التفاوت الجزئي والتكتيكي في أجندة الرئيسين الأمريكيين دونالد ج. ترامب وجوبايدن في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط مع حفاظهما على الثوابت والمصالح الراسخة، فيما يُعد عهد ترامب الجمهوري تحوُّلاً بيناً في السياسة الأمريكية إزاءها، إذ شكَّلت إجراءاته وتصرفه بأسلوب الصفقات خرقاً لقواعد الاشتباك مع خصوم الولايات المتحدة، مما أجبر إدارة بايدن الديمقراطي على الاستمرار فيها أو في الأقل عدم إحداث تغيير ملموس حولها. وعلى الرغم من إنها لا تزال مؤثرة وفاعلة في المنطقة، فإن استشراف المستقبل يشي بأكثر من سيناريو لا سيما بوجود المحور الممانع الذي يعمل على إضعاف الموقف الأمريكي أو ردعه.

احتوى الكتاب ستة فصول، رصدت تطور استراتيجيات الأمن القومي لإدارتي ترامب وبايدن إزاء المنطقة وتعمَّقت الاختلافات العرضية بين الرئيسين في رسم التوازنات بين الحلفاء والخصوم، وبحثت أهم الملفات التي تحكم العلاقة بين إيران والولايات المتحدة كالعقوبات والبرنامج النووي، فضلاً عن تناول مسار السياسة الأمريكية تجاه الخليج والمملكة العربية السعودية على نحو خاص، كما تضمنت شرحاً مركزاً لسياسة الولايات المتحدة إزاء الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني. لم يكن العراق غائباً عن هذا المشروع البحثي، إذ تم بحث طبيعة سمات السياسة الخارجية الأمريكية تجاهه بعد تحقيق النصر على تنظيم داعش الإرهابي. ختم الكتاب بفصل تناول قوتين مهمتين وحليفتين للولايات المتحدة الأمريكية تؤديان دوراً مهماً فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هما تركيا ومصر.

ISBN 978-9-9227491-3-6



9

789922

749136

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

009647826222246

ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D